

السَّيِّدُ عَلَى الْمُهَرَّبِي

المنهج الاستدلالي في النقل

فِي الْغَيْرِ

ودور السيد على خان الري في تطويره وتنميته

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

درست معيجية

مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ



سلسلة أدبية لبيان شفاعة

www.lisanarb.com

المنهج الاستدراكي النصفي
في اللغة

المنهج الاستعرائي النقدي في اللغة

١٩٥٩ العيد علي خان المدلي في تطويره و تعميقه

« دراسة معجمية »

مكتبة لسان العرب
www.lisanarab.com

تأليف
علي الشهريستاني

المنهج الاستدلالي النبدي في اللغة

السيد علي الشهري

نشرات الإجتهد / قم المقدسة

الطبعة الأولى / ٢٠٠٠

م ٢٠٠٦ / ٥١٤٢٧

ISBN : 964-95037-6-5

حقوق الطبع مسجلة ومحفوظة للمؤلف

E-mail:info@shahrestani.org

<http://www.shahrestani.org>

توزيع

الفدير للنشر والتوزيع: +٩٨٩١٢٥٥١٤٤٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه وريقات كتبتها بعنوان المقدمة لكتاب : «الطراز الأول والكتانز لما عليه من لغة العرب المعول» للسيد علي خان المدفون الشيرازي المتوفى ١١٢٠ هـ، وقد رجوت فيها أن أقدم للكتاب أكثر من الكاتب، لاعتقادي بأن التقديم يلزم أن يكون للكتاب لا للكاتب، لشيوخ تراث الاعلام في كتب السير والتراجم، فلا داعي لتكرار ما كتبه الآخرون.

وقد حبذت في أول الأمر تدوين دراسة معجمية عن اللغة فقهاً وتاريخاً واشتقاقاً وبيان منهاج اللغويين، مسلطاً الضوء على المنهج الاستدراكي النطقي للمؤلف.

لكن كتاباتي في مجال ملابسات التشريع حالت بيني وبين أمنيتي، فلم أوفق لما كنت أصبو إليه وإن قدّمت ما يفي بالغرض في هذا المضمار مكتفياً بصورة أولية ببابي الهمزة والصاد من الكتاب^(١) وربما سنجلي في الأثناء الأخذ من الأبواب الأخرى،

(١) أي أول الكتاب وأخره.

على أمل أن التقى بالقراء الكرام في دراسة أوسع عن السيد علي خان الصرفي، المروضي، الرجالي، المتكلم، الفقيه و... إن شاء الله تعالى.

ولايكتني هنا أن أخفي ما اكتنأ من احترام وتقدير لهذا الرجل العظيم وأنا أريد أن أقدم لهذا السفر القيم والمعنوي باللغة والأدب العربي، وهو حقيقة كما سماه مصنفه «الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول، الجامع للصراع منها والمأول، المغني عن كل مختصر ومطوق» إذ جمع المصنف كتابه في أحسن ترتيب، وأكمل توبيب، ذاكرا فيه بعض الاستعمالات الحقيقة والمحازية، بما ذكر منها وما لم يذكر في المعاجم، مع حسن ترتيبه في ذكر الأفعال الثلاثي أولأ ثم الرباعي، ثم... على نظام دقيق، وترتيب أنيق، مع حسن الاستقراء والاستقصاء، مضيفا إلى عمله فوائد تاريخية، وبُلدانية، وتفسيرية، واجتماعية، وطبية، ونجومية، وعرفانية و... غير غافل عن أن القراءة في أي قاموس لا تسرد لنا تاريخ الكلمات ومعانيها فحسب، بل تكشف لنا عن منحى التفكير في الأمة، فقد يحصل المطالع في اللغة على كلمة أو كلمات تقصّ عليه تاريخاً لا تقصه كتب التاريخ، أو يقف على معنى في اللغة لا تستعمله ولا نألمه اليوم، فمعنى كلمه «أنسه» اليوم مختلف عما في اللغة^(١)، حيث كانت في السابق تطلق على كل امرأة طيبة تحب قرب الرجل وحديثه، أما اليوم فهي تطلق على المرأة العذراء فقط، وكذا الكتاب فكان يسمى سابقاً بالمصحف^(٢).

(١) انظر عبرية اللغة لمصر فروخ ٣٢ - ٣١.

(٢) عبرية اللغة لمصر فروخ: ٣٢ ومعرفة النسخ: ٣١ و ١٤٥، وقال الشيخ طاهر الميزاتري في توجيه النظر: ٦ لما توفي النبي بادر الصحابة إلى جمع ما كتب في عهده في موضع واحد وسموا ذلك المصحف.

أما اليوم فيقال عنه كتاب، ومثلها كلمة المجرنومة فهي كانت تطلق على أصل كلّ شيء، أما اليوم فتطلق على الميكروبات فقط.

نحن لا نريد الكلام عن هذه الأمور بقدر ما نريد الاشارة إلى أنَّ مصنفنا ^{لله} ينبع عمله ربط الماضي بالمستقبل، وأنَّه قد جمع في عمله بين العمل اللغوي النديي الاستدراكي والعمل المعجمي الإحصائي، بتحقيقات عالية في النحو والصرف، والبلاغة، وفقه اللغة واستتقاها، مع ما له من بحوث في التفسير والطبّ والتجمُّع والعرفان والأدعية، فكان وكما قال الشيخ آغا بزرگ الطهراني: قد جمع بين لسان العوام ولسان الخواص، وبين تفسير القرآن وغريب الحديث، وغريب الأمثال وبين الحقيقة والمجاز.

نعم قد يمكن أن يؤخذ على المؤلف في منهجه هذا، أنه يخرج طالب اللغة الباحث عن دائرة كتب اللغة ويدخله في دائرة كتب المعاجم ودائرة المعارف العامة، لإتيانه بمعلومات إضافية قد يكون اللغوي في غنى عنها، وهي مما لا يتعرض له في كتب اللغة.

لكنَّ الحقَّ ليس كما قالوه، لأنَّ العمل الصحيح هو الذي اتبعه المؤلف في مصنفه، لأنَّ سعة اطلاع المؤلف وإحاطته بالعلوم المختلفة - والأدعية والأشعار - أهلته لانتهاج هذا المنهج الفريد في نوعه واستقصاء كُلَّ ما يرتبط بالمادة اللغوية المبحوث عنها في العلوم الإسلامية الأخرى، وقد ساعده على ذلك وقوفه على اللغات الأخرى كالفارسية والهندية و ...

فتعامل المصنف مع اللغة تعاملًاً موسوعياً يرجع إلى سعة اطلاعه وإمامته

بالعلوم الأخرى، وحفظه للنصوص والأشعار، مع ما له من معرفة بقواعد النحو والصرف، وباع في المعاني والبديع والبيان، وما عنده من العلوم، وما له من رحلات ومشاهدات وأسفار، وهذا ما لا يلحظ عند الآخرين من أصحاب المعاجم.

فكان رحمة الله يتعامل مع اللغة بروح استنباطية، ولغة احتوائية، مستخرجاً المعاني الجديدة من أشعار الفصحاء ودواوينهم، حتى أنه ربما استفاد من أشعار دواوين الشعراء وشروحها ما فات اللغويين ذكره، كما أفاد من كلمات الأئمة عليهم السلام ومن كتب شروح الحديث والأدعية والزيارات، وهذه خصوصية من خصائص طراز سيدنا المصنف.

وتعود صلتي بالسيد المصنف إلى أيام دراستي لكتاب الصمدية - تاليف والد الشيخ البهائي - فكنت شأن كل طالب مبتدئ مولعاً بكتب الشروح، وقد وقفت على شرح السيد علي خان على الصمدية ضمن الشروح التيرأيتها، لكنني أدركت ومنذ الوهلة الأولى بأنّ هذا الشرح أعلى من مستوىي ولا يمكنني الاستفادة منه فاكتفيت بالشروح الأخرى.

ثم وقفت بعد ذلك على كتاب آخر للمترجم له - وأنا في عنفوان الشباب - اسمه «أنوار الربيع في أنواع البديع»، فكان هو الآخر يرشدني إلى سعة اطلاع المؤلف بالبديع، وبكل علوم العربية، ولغاتها وأساليبها.

وحيث دقت في كتابه «رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين» وجدت المصنف بحراً لا ساحل له، وعملاً إماماً لغوياً لا يطاول، وسباقاً لا يشق له غبار، وكم ثمنيت لو أنه كان قد كتب شرحاً لمنهج البلاغة.

والى يوم كان كتاب «الطراز» ملتقاناً الجديداً، آملين أن نوفق لإكماله وإتمامه، دون الاكتفاء بنشر وتحقيق الموجود منه.

وكان قصّة تعرّفي على هذا الكتاب هو ما قرأته من مقال في صحيفة عربية مفاده: أن الشيعة يدّعون بأنّهم هم الذين أسّوا علوم الإسلام، لقول الإمام علي بن أبي طالب عليهما السلام لأبي الأسود الدؤلي: الكلمة: اسم و فعل و حرف ...

ثمَّ تهجّم صاحب المقال على الشيعة، فقال: العكس هو الصحيح، فالشيعة اليوم هم عيال على أهل السنة والجماعة، لكونهم يأخذون النحو والصرف واللغة والبلاغة منهم، ولو راجعت مراكز الإشعاع الفكري عندهم كالنجف وكربلاء وقم ومشهد... لرأيهم يعتمدون الكتب السنّية في حوزاتهم العلمية كقطر الندى، والمغنى لابن هشام، وألقية ابن مالك، وشرح ابن عقيل، والسيوطى، والختصر، والمطوّل للتفتازاني إلى غير ذلك.

فابن هشام سُنّي حنبلي، وابن عقيل والسيوطى والتفتازاني و... سنيون شافعيون، فكيف بهؤلاء الشيعة وقوّطهم أنّهم هم الذين أسّوا العلوم؟؟؟

قال هذا صاحب المقال وكأنّه لا يعلم بأنّ كثرة الكتب المؤلفة في النحو والصرف لا تتنافي كونَ الإمام عليّ بن أبي طالب هو مؤسس علم النحو والصرف و...

وكذا تغافل الكاتب عن أنّ هناك فرقاً بين العلوم الآلية والعلوم الاستقلالية، فعلم النحو والصرف واللغة والبلاغة وأمثالها إنما هي من العلوم الآلية والتي يستعين بها الطالب على فهم كلام العرب، فلا ضير ولا إشكال فيأخذ الشيعي بكتاب السنّي

أو السنّي بكتاب الشيعي، وها معاً يكتنها الاخذ بكلام المسيحي أو اليهودي كما هو الملاحظ اليوم، حيث يرجع كلامها بلا حذر إلى كتاب المتجد وهو كتاب لشخصٍ مسيحي وقد تعهدت الكنيسة الكاثوليكية ومطبعتها بطبعه ونشره !!

ولا أدرى كيف خفي على الكاتب ما للشيعة وأتباع أهل البيت من دور في علوم الإسلام؟! ولمَ هذا التعامل عليهم؟!

ألم يكن الخليل بن أحمد الفراهيدي - وهو إمام النحو العربي وأستاذ سيبويه ورائد العمل المعجمي العربي - من الشيعة؟!

ألم يكن الصاحب بن عباد صاحب الحيط - والذي مدح أهل البيت بما شاء الله من الشعر ومن الأبيات والقصائد، والذي نقش على خاتمه «على الله توكلت وبالخمس توصلت» - من الشيعة؟!

ألم يكن ابن دريد صاحب الجمهرة من الشيعة؟! وهو الذي قد جُرِحَ لذكره مناقب أمير المؤمنين كمنقبة رد الشمس لعلي عليه السلام وغيرها من مناقبه؟!
ألم يكن ابن السكّيت من الشيعة؟! وهو الذي قتله المتوكّل حين سأله عن ابنيه - المعتز والمؤيد - أهما أحب إليك أم الحسن والحسين؟ فقال ابن السكّيت: «والله إنّ فقيراً خادم عليٍّ خير منك ومن ابنيك».!

ألم يكن يحيى بن يعمر الوشق العدواني الذي نفّط المصاحف من الشيعة؟!

ألم يكن نجم الأئمة الرضي الاسترابادي من الشيعة؟!

وألم يكن الشريفان الرضي والمرتضى من الشيعة؟!

ألم تطبع تركيا ومصر - وحديثاً جامعة قاريونس / ليبيا - شرح نجم الأئمة

الرضي الاسترابادي الشيعي على الكافية؟!
وألم تدرس نصوص أعلام الشيعة كالرضي والمرتضى في جامعة بغداد
والقاهرة و...
وألم وألم ...

نقول بهذا ونحن نرى أنَّأخذ الشيعي بكتاب السنّي دليلاً على سعة صدره،
واحتواه للطائفية، وعدم تعصبه، واكتفائه بجهود من سبقه من أعلام طائفته مع ما
لهم من مصنفات كثيرة في أغلب العلوم.

ومن المؤسف أن نرى هؤلاء الأخوة يعملون عمل إخوانهم من الشيعة على
الضعف والتواقي لا على سعة الصدر وقدرة الاحتواء وتجاوزهم لأُطرِ الطائفية
والعصبية.

نعم، إنَّ الشيعي لو أخذ فقهه وحديثه وأصوله ورجاله -وغيرها من العلوم
الاستقلالية- من أهل السنة والجماعة لصار عياً عليهم، ولما كان له ما لهم من
أصول الفكر وقواعد الاستنباط، بخلاف ما نحن فيه، اذ كلّ منها له أخذها لأنَّها
علوماً آلية يستعين بها كل باحث في عمله.

هذا، وإنَّا وإنْ كنا نعلم بمقابلة المستشكل -كاتب المقال- وسقمه دعواه، لكنَّ
هذه الإثارة دعتنا للتتقيق عن أثرٍ خالدٍ لأحد علمائنا الأبرار لم يطبع بعد -كي
يكون جواباً لمثل هذه الترهات التي تثار بين الحين والآخر والقيقة والأخرى
وتشغل حيزاً من أفكارنا وجهودنا.

وفي صيف عام ١٤١٤ هـ حين بحثنا عن تقانس تراثنا الإسلامي المغمور، وقع

نظرنا على كتاب (الطراز الأول) للسيد علي خان المدني، فتصفحناه على عجل فأعجبنا أسلوبه، وطريقة عرضه، وترتيبه لل المادة، وعطنه للمعاني الموجودة فيها، مع فصله للمجاز عن الحقيقة، ومع ذكره لغريب القرآن الكريم، والسنة المطهرة والمأثور عن الصحابة وأهل البيت عليهما السلام، ثم ذكره للمصطلح والمثل العربي، كل ذلك بتحقيقات رشيقه وبجود أنيقة، وكان حقاً وكما قال الشيخ آغا بزرگ الطهراني في الذريعة:

«من أحسن ما كتب في اللغة، لكنه لم يتجاوز النصف من حرف الصاد المهملة، وانتهى إلى كلمة قص، نتكلم في كل صيغة بكل ما لها من المعاني بكل اصطلاح، وذكر جميع استعمالاتها الحقيقة والمجازية في الكتاب والسنة والمثل وغيرها - إلى أن يقول - فهو جامع للسان العوام ولسان المروءين، وغريب القرآن وغريب الحديث، وغريب الأمثال»^(١).

فالكتاب ناقص - كما ترى - لم يكمل بعد، فأخذت أسئل مع نفسي عن ضرورة تحقيق وطبع كتاب ناقص كهذا؟
وهل أنه سيف بالفرض؟
وهل يمكن أن يكون الجواب الوافي لبعض تلك الترّهات؟
وهل أنه يخدم لغتنا وتراثنا أم لا؟

(١) الذريعة إلى تصانيف الشیعیة ١٥٧: ١٥٨ - ١٥٩.

وهل أنَّ هذا العمل سيوazi ما نريد عمله في حقل فقه الخلاف وبيان ملbasat التشريع الإسلامي أم لا؟

فكان جوابي للسؤال الأول هو: إنَّ حضارة كل أُمَّةٍ تنتزع من تراث أعلامها، وإنَّ قيمة كل أُمَّةٍ ترتبط بفكر ونتاج رجالها، فكان على الأبناء الاحتفاظ بتراث السلف ونقله إلى العصور اللاحقة؛ لكونهم الجسر بين الماضي والمستقبل، وباعتقادي أنَّ جمع نسخ هذا الكتاب أو غيره سيكون الخطوة الأولى لحفظ التراث ومن ثمَّ الوصول إلى نشره وعرضه بالشكل المطلوب.

مضافاً إلى ذلك نرى أنَّ التحقيق والعمل في المعجم اللغوي يختلف عن كثير من غيره من العلوم، لأنَّ الكلام في كل مادة يعتبر نتاجاً مستقلاً قد لا يكون له ارتباط شديد بما قبله وما بعده، ويتعير آخر: إنَّ كلَّ مادة بعدَ ذاتها لا تفتقر إلى المواد الأخرى، بعكس مواد ومفاهيم بعض الكتب التي لا تستطيع أن تقف على مذهب مؤلفها ومبانيه دون أنَّ تقرأها كاملاً لأنَّها متراقبة يكمل بعضها البعض الآخر.

وعليه فالنقيصة في الكتاب اللغوي ليست بعيب، وهناك عشرات الكتب في اللغة ناقصة أو مختصرة اختصاراً كبيراً، أو مختصة ببعض مواضيع اللغة، لكن الأعلام يعتمدونها ككتب ابن بري والصاغاني وكالباركلي للقالي وغيرهم.

وأما جوابي عن السؤال الثاني وغيره من التساؤلات التي كانت تراودني وتدعوني تارة إلى الإقدام وأخرى إلى الإحجام هو نفس إشكال المستشكل عظيم قوله وافتائه على الشيعة، وخصوصاً لو جمع مع ما قاله السيوطي في بغية الوعاة في ترجمة ثعلب:

«قال أبو بكر بن مجاهد: قال لي ثعلب: يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، وأصحاب الحديث بالحديث ففازوا، وأصحاب الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمره، فلقيت شعرى ماذا يكون من حالي، فانصرفت من عنده فرأيت النبي ﷺ تلك الليلة، فقال لي أقرئ أبا العباس مني السلام وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل»^(١).

فقلت مع نفسي: حقاً لو اشتغل أصحاب الفقه بالفقه، وأصحاب الحديث بالحديث، وأصحاب القرآن بالقرآن، وتركنا اللغة والنحو والصرف وشأنها، أو قللنا من مكانتها في حافلتنا - كما هو الملاحظ اليوم في معاهدنا العلمية - فما سيكون حال اللغة والأدب والتراث في المستقبل القريب؟.

إإن وقوفنا على المؤثرات الخارجية التي دفعت اليوم إلى العزوف عن اللغة، بل إعجاب شبابنا باللغات والثقافات الأخرى وابتعادهم عن لغتهم الأصيلة والفنية، بل شيوع العجمة في اللغة العربية.

كل هذه الأمور مع أمور أخرى دعتنا للاهتمام بطبع وتحقيق هذا السفر القيم وإخراجه إلى النور. وقبل كل ذلك تقديم دراسة علمية استقرائية أكاديمية حديثة عن منهج المؤلف، كي تكون مقدمة للتعریف به وبكتابه في المعاهد العلمية. فقمنا أولأ بتصویر نسخ الكتاب من المكتبات، ثم رسم خطة متکاملة للعمل

فيه، فبدأنا أولاً بمقابلة ما صورناه من النسخ مع بعضها، ثم عرض مواد الكتاب على المعاجم وتبين الاختلافات بينها في الهاشم، مع تغريجنا للآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأقوال و...

وكان العمل في بدايته عملاً فردياً، لكننا بمرور الزمن أحسينا بالتعب، لكثر المشاغل وقلة الوقت، وعظيم المشروع، وسعة المنح المأمول تطبيقه، فرأينا من الضروري، الاستعانة بالأخوة المحققين في مؤسستنا «مؤسسة آل البيت» عيلين المتبقى من العمل اليهم لمواصلة مارستنا من منهج في تحقيق هذا السفر القيم، فكانوا هم أصحاب الساحة والفضيلة: الشيخ قيس الطمار، الشيخ علي مرواريد، الشيخ محسن قديري، الشيخ نصیر مهدي النجفي، الشيخ باسم الحلي، ناصر النجفي، صادق السوداني، عبد الرضا مجید الروازق، إسماعيل الهمداني.

ولا يسعني هنا إلا أن أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير لجميع هؤلاء الأخوة الأفاضل، مثمناً دورهم في تحقيق هذا السفر القيم، وأخص بالذكر الأستاذين الفاضلين الشيختين الجليلين قيس الطمار ونصير النجفي اللذين لو لا متابعتهما ومتابعتهما للعمل لما أمكننا إنتهاء تحقيق كتاب الطراز بتلك الجودة والشكل الأنبي، فله درّهم وعليه أجراً لهم. كما نشكر الأخ مجید اللامي لتحمله أعباء صرف هذه المقدمة ومعجم «الطراز الأول» وآخر اجهما بهذه الحلة القشيبة.

سائلين المولى سبحانه أن يحفظ كلَّ من جدَّ وسعى في نشر الثقافة الإسلامية الأصيلة من العلماء والمحققين والباحثين والناشرين. لا سيما أخي وشقيق ساحة حجة الإسلام والمسلمين السيد جواد الشهريستاني دامت بركاته الذي بذل عمره في

هذا المضمار بانياً ومؤسسًا وناشطاً، داعياً سبحانه أن يأخذ بيده وأن يوفقه للمزيد من الطاء لرفد المكتبة الإسلامية في تحقيق ونشر نفائس المخطوطات التي لها الدور الهام في حفظ فكر وتراث أعلامنا الماضين رضوان الله تعالى عليهم.

وفي الختام أسأل الباري سبحانه أن يتقبل هذا القليل، وأن يتغمد المرحوم الإمام اللّنوي، العلّامة الأديب، السيد المدنى الشيرازي برحمته ويسكنه فسيح جنته، أمين رب العالمين .

المؤلف

E_ mail: info@shrhrestani.org

اللغة: جسر يربط الإنسان ببني نوعه، وهي الاداة المثلثي المعبرة عن أحاسيس الفرد وأفكاره وطموحاته.

وهي الوسيلة للفصاح والإبانة عن المكتون، بل هي الصورة الحاكية عن شخصية الإنسان وثقافته وملومناته.

قال ابن فارس عن الإعراب وأهميته: الإعراب فيه تبييز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنَّ قائلًا لو قال (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمر زيد) غير معرب، لم يُوقفْ على مراده، فإذا قال (ما أحسنَ زيدًا) أو (ما أحسنُ زيدًِ) أو (ما أحسنَ زيدَ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وكذا الحال بالنسبة إلى الحركات، فهم يفرقون المعاني بينها، فلو قال (مفتاح) أرادوا الآلة التي يفتح بها، و (مفتح) لوضع الفتح، و (مقض) لآلية القصّ، و (مقصٌ) للموضع الذي يكون فيه القص ...

وكانَ هذا وغيره هو الذي جعل البعض يقول عن أصل الكلمة العرب والعربى: إنه اشتق من الإعراب، وهو إبانة، فيقال: أَغْرِبَ الرَّجُلُ عَنْ ضَمِيرِهِ، إِذَا أَبَانَ عَنْهُ.

والكلمة العربية تشتمل على مادة وهيئة، فالمادة كـ(ض رب) الدالة على الضرب، وأما الهيئة -التي تسمى بالبناء أو الوزن أو الصيغة- فيلحظ فيها المحروف الأصلية والزائدة (ksamū, ضارب، شارب، مشروب، مضروب، مقتول،...). وبالاشتقاق تتحدد الكلمة من حيث المادة والمعنى، وما مهمته بحث الأبنية أو الصرف إلا تحديد الشكل أو البناء الذي يكسب معنى زائداً يضاف إلى المعنى العام فيخصوصه ويحدده.

إنَّ اللغة العربية تمتاز عن غيرها بكثرَة المفردات، والاتساع في الاستعارة والتثليل، وقلب المحروف، والتمييز بين الفاعل والمفعول، وبين التعجب والاستفهام، والمعت والتأكيد، وتعويض كلمة مكان كلمة -بإقامة المصدر مقام فعل الأمر، والفاعل مقام المصدر- أو التقديم والتأخير كما هو الحال في تقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل.

وهو ما يوضح أنَّ اللغة العربية واسعة جداً وتتألف من أصلٍ ومزيد، وهذه الزيادة على المحروف، إنما تقع في أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، وقد تكون هذه الزيادة من المحروف الصوتية أو الهوائية (مد) و...

وقد استقصى علماء اللغة، المحروف الزائد في الكلام العربي فوجدوها لا تخرج عن عشرة حروف جمعوها في قوفهم (سألتونيها)، وإذا أضفنا الحركات الثلاث

وعددناها حروف مددٌ قصيرة، كان مجموعها ثلاثة عشر، هي سبب تنوع الألفاظ المشتقة من مادة واحدة.

والكلمة المؤلفة من المروف الأصلية، إما ثنائية، أو ثلاثية، أو رباعية، أو خماسية، وإن كان البعض قد ردّ الألفاظ المؤلفة من أربعة حروف أو أكثر إلى الثلاثي بطريق الاشتراق أو النحت !!

والثلاثي هو ما يتتألف من ثلاثة حروف أصلية كـ(ض، ر، ب)، والثنائي هو ما يتتألف من حرفين أصليين كـ(ق، د)

وقد سعى البعض في إرجاع الثنائي إلى الثنائي، وذلك بعد البحث عن الصلة المعنوية بينهما، وكان الخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبوه (ت ١٨٠هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وأبن جني (ت ٣٩٢هـ) من الأوائل الذين طرحا هذه النظرية، وكان الأخير أدقّهم وأجرأهم لتوثيق ما ذهب إليه، إذ بسط القول في ذكر الأمثلة وما شاهده من صلات بين الألفاظ المشتركة في حرفين، أو في حرف واحد مع التشابه في المروف الأخرى.

وقد اعتبر هؤلاء الحرف الثالث منوعاً للمعنى العام الذي تدلّ عليه الأصول الثنائية، ومثال ذلك: قط، قطع، قطف، قطل، قطم ...

فالالأصل في هذه الكلمات على رأي القائلين بالثنائية هما المروفان الأولان منها، وهما «قط»، وأما الحرف الثالث فيها (ع، ف، ل، م) فهي منوعة لمعنى القطع، ومحضّة له، وكذلك (غمز، غمس، غمر، غمق، غم، غها، غمى) فالالأصل فيها (غم) ويفيد التغطية والإخفاء، والحرف الثالث محضّ تقييد الكلمة بإضافته معنى

خاصةً من معاني التقطيعية.

ويكُن القول بمثيل هذا في المَوَاد أو المَجْمُوعات التي تُشَرِّكُ في النون والفاء (نف)، والنون والباء (نب)، أو القاف والصاد (قص)، أو الفاء والراء (فر) وأمثالها.

هذا، وإن غالباً الذين ذهبوا إلى ثانية الكلمة يعتقدون أنَّ الكلمة وضعت في أول أمرها على هجاءٍ واحدٍ، متحرِّكٌ فساكنٌ، محاكاةً لأصوات الطبيعة، ثمَّ فُسِّتَ أي زيد فيها حرفٌ أو أكثر في الصدر، أو القلب، أو الطرف - فتصرُّفُ المتكلّمون بها تصرُّفاً يختلف باختلاف البلاد، والقبائل، والبيئات، والأهوية.

فكان لكلٍّ زيادةً، أو حذفٍ، أو قلْبٍ، أو إيدالٍ، أو صيغةً، معناه، أو غايةً، أو فكرةً دون أختها، ثمَّ جاء الاستعمال فأقرَّها مع الزمان على ما أوحته إليهم الطبيعة، أو ساقهم إليها الاستقراء، والتَّتبعُ الدقيق، وفي كلِّ ذلك من الأسرار والغوامض الآخذه بالألباب، ما تجلَّت بعد ذلك تجلِّياً بديعاً، استقررت على سُنن وأصول وأحكام لن تتزعزع...^(١) ويستوي هذا النوع من الاستيقان بالاشتقاق الكبير.

وممَّا تعب الإشارة إليه هنا، هو ابن الخطيب الفراهيدي أول من فتح باب الاستيقان الكبير، أو قل التقاليب كـ(ركب، ربك، كبر، كرب، بكر، برك) لكنه لم يكن يعني بعمله إرجاع المَرْوَف الأصلية إلى معنى مشترك واحد بينها مثلما فعله ابن جني وغيره، بل إنَّ عمله جاء طبقاً لخارج المَرْوَف.

وعليه فالقول بأنَّ (ق، و، ل) وسائر تراكيبها تفيد المَخْفُوف والحركة، وأنَّ

(١) نشوء اللغة العربية ونموها، لانتناس ماري الكرمي: ٦.

مقالات (ك، ل، م) تفيد القوة والشدة، و(س، ل، م) تفيد الضعف واللين، وما شابه ذلك إنما هو شيء جاء من قبل اجتهادات ابن جنبي في كتابه *الخصائص* وغيره. أما الاشتقاء الصغير، فهو الأساس الثلاثي للكلمة وما يشتق منها، وهو أكثر أنواع الاشتقاء وروداً في العربية، وهو الذي تدور عليه رحى كتب اللغة فـ (ض، ر، ب) اشتق منه الضارب، والمضروب، وأضرب، ويضرب، ويضربيين ...

ومثله (ع، ر، ف) فقد اشتق منه عُرف، تعارف، عَرْف و... هذا، وقد ألف بعض المتقدمين كالأشعري، وقطرب، وأبي الحسن، والأخفش، وأبي نصر الباهلي، والمفضل بن سلمة، والمبرد، وأبن دريد، والزجاج، وأبن السراج، والنحاس وأبن خالويه كتاباً في الاشتقاء. وأما الاشتقاء الصغير فإنه يعني رجوع التصاريف المختلفة إلى معنى جامع مشترك بينها كما رأيته في (ض، ر، ب) و (ع، ر، ف) وهذا من خصائص اللغة العربية ولم يلحظ مثله في اللغات الأخرى.

إذا أخذت كلمة (كتب) مثلاً واشتقاقاتها من (كاتب، مكتوب، كتاب، مكتبة، مكتب، يكتب، اكتب و...) وجدت أن المعرفة الأصلية موجودة في كل مفردة منها، ومثله معنى الكتابة، على عكس اللغات الأخرى، حيث لا توجد صلة بين كلمات الأسرة الواحدة، فثلاً (كتّب) في اللغة الانجليزية تسمى (Write) والكتاب (Book) والمكتبة (Library) فلا علقة بين حروف ومفردات تلك اللغة، الأمر الذي جعل اللغة الانجليزية تختلف من جيل إلى آخر، ولا يلحظ الصلة

اللغوية بين ماضيها وحاضرها.

ومثله الحال المشاهدة في اللغة العبرية، فالتوراة لا يقرأها بلغتها العبرية إلا أحبار اليهود، ونفر ممّن تفرّغوا لدراستها، وأما سائر اليهود فيقرأون التوراة كلّ بلغة سكان البلاد التي يعيش فيها، ومثله حال المسيحيين مع لغتهم. وهذا بخلاف العربية، إذ أنّ أبناءها اليوم وبعد ألف وأربعين سنة يفهمون أشعار الملاحدة كما يفهمون أشعار أبي تمام، والبحتري، والمتنبي، وأبي العلاء المعري، والشريف الرضي، وهذا ما لا يلحظ في اللغات الأخرى، إذ أنّ اللغة القدية عندهم تختلف عن الحديثة بشيء.

قال بلاشير: إنّ وحدة اللغة العربية هي وحدة أخلاقية ودينية قبل كلّ شيء، مؤسسة على وحدة تاريخ اللغة، وإننا كلّما درسنا اللغة الفرنسية لاحظنا أنها تطورت عبر العصور بحيث نجد لها أطواراً، فإذا قارنا حالة اللغة الفرنسية في العصور الوسطى وجدنا أنها مغايرة للغة المستعملة في القرن السابع عشر، وهذه أيضاً مختلفة عن لغتنا اليوم.

هذه الوحدة في اللغة الفرنسية لا تتضح إلا بالبحث والمقارنة، في حين أنّ وحدة اللغة العربية تتضح للقارئ ولو كان أجنبياً لأول وهلة^(١).

(١) الفصحي من لغة القرآن.

وبينظرنا أنَّ فضل بقاء هذه الوحدة اللغوية المحبكة يرجع إلى الإسلام والقرآن -ذلك الكتاب السماوي المزول على نبيه محمد ﷺ - الذي حافظ على قوام هذه اللغة، وهو الذي جعل منها لغة عالمية يؤذنُ بها الفيليبيني، ويصلّي بها الأميركي، ويتلّو قرآنها الصيني والهندي والفارسي ويدعو بها الأسباني والإيطالي و... وعلىه، فالكلمة العربية هي لغة الدين ، وهي مركبة من المادة الصوتية والقيمة التعبيرية الموحية، ولكل حرفٍ منها ظلٌّ وشعاع، وصدى وإشعاع، ولو جمع الواحد منها مع الآخر كان له معنى ومفهوم يغاير الآخر، وإن كان البعض -كابن جني- يرى سرًا في هكذا اختلاف، لأنَّ «صعد» غير «سعد» إذ أنَّ ما هو بالصاد جاء للصعود من الجبل والحافظ لأنَّها قوية، والسين لضعفها لما لا يظهر ولا يشاهد حسًّا، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجد، لا صعود الجسم، فجعلوا الصاد لقوتها فيها يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيها تعرفه النفس وإن لم تره العين^(١).

وقال ابن دريد في الجمهرة: **الخنَّ** في الكلام أشدَّ من **الغَنَّ**، والخنَّ أشدَّ من **الغُنَّة**، والأئِثَتُ^(٢) أشدَّ من **الأنَّين**، والرَّئَنْ أشدَّ من **الخَنَّين**.
وفي الإبدال لابن السكيت: يقال: القبضة أصغر من القبضة، قال في الجمهرة:
القَبْضُ: **الأخذ بأطراف الأنامل**، **والقَبْضُ**: **الأخذ بالكف كلها**.
وقال الكسانري: **القَضْمُ** للفرس، **والخَضْمُ** للإنسان.

(١) انظر المصادر: ٢: ١٦١.

(٢) أنت يأنت أنها: أنَّ.

وقال غيره: القضمُ بأطراف الأسنان، والخضمُ بأقصى الأضراس.
وقال أبو عمرو: النضع -بالضاد المعجمة-: الشرب دون الريء، والنصح،
بالضاد المهملة: الشرب حتى يروي، والنشع، بالشين المعجمة دون النضع بالضاد
المعجمة...^(١)

والتغيير قد يقع في وسط الكلمة كـ(ق، ت، ر) وـ(ق، ط، ر) وـ(ق، د، ر)
فالتاء خافية؛ كتوهم: قتر الشيء، والطاء سامية متصددة (قطر) والدال ليس لها
صعود الطاء ولا نزول التاء فتكون بين هذا وذاك.

وقد يأتي في آخر الكلمة كما في النضع والنضع، فالنضع يأتي للباء وغيره، وهو
أقوى مما بالحاء؛ كقوله «فيهما عينان نصاحتان»^(٢) فاستعملت العرب الحاء لرقها
للهاء الضعيف، والباء لغلوظتها لما هو أقوى منه.

كانت هذه غاذج موضحة لقيمة التعبيرية للكلمة، وهو ما يبحث غالباً في فقه
اللغة لا في أنماط اشتقاقيها، ونحن وإن كنا لا نهدف التفصيل في مثل هذه الأمور لكننا
رأينا أنّ طرح بعض الشيء في هذا المجال مما لا يستغني عنه أحد.

والآن لنرجع إلى حقيقة الاشتراك وأبنية المصادر، لكونها أوفق وأقرب لما نحن
فيه، إذ من الثابت أنّ أسماء الأعيان -المشاهدة المرئية- وجدت قبل أسماء المعاني،
فلا يعقل تصور التأكيد -أي التحاذ الإبل- قبل وضع لفظ «الإبل» نفسه، والتضلع
قبل «الضلوع»، والتبحر قبل «البحر»، والسموّ قبل «السماء».

(١) المزهر ٥١:

(٢) الرحمن: ٦٦.

فأسوء الأعيان هي أصل الاشتراق لا المصادر، لأنَّ هذه المصادر كالأفعال لا تقييد بوازين دقيقة، ولا تقاس أقيمة سليمة مطردة، وقد أكثر العرب اشتراق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء.

ولو لاحظت معاجننا لرأيتها تمتلك من الجواهر التي تفرعت عنها الاحوال والصفات والمصادر والأفعال الشيء الكثير.

فنَ الرأس اشتقوا: رأْشَةُ رأساً؛ إذا أصبت رأسه، ومن اليافوخ: أَفْخَةُ أَفْخَا؛ إذا ضربت يافوخه، فإن ضربت دماغه قلت دَمْغَةُ، وإن حاذيت صدغه بصدغك في المشي فقد صَدْغَةُ، وإن أصبت منخره فقد تَخْرُّته و ...

ومن أسماء الأقارب اشتقوا المصادر والأفعال، فالثني من ابن، والتائي من الأب، والتأتم: اتخاذ الأم، والبعال والمعاملة: اتخاذ البعل.

وولدوا كثيراً من الألفاظ، من أسماء الأمكنة، فقالوا: أَحْرَمَ القومُ: دخلوا في الحرم، سَاحَلُوا: أَتَوْا الساحل، أَعْمَنَ الرَّجُلُ: أَقَى عمان، كَوَفَ: صار إلى الكوفة، قدس: أَقَى بيت المقدس، أَبَيَنَ: أَقَى اليمن.

ومنه: أَخْرَفُوا، وَأَشْتَوَا، وَأَرْبَعُوا، وَأَصَافُوا، وَأَفْجَرُوا، وَأَظْهَرُوا، و ... إشارة للدخول في الخريف والشتاء والربيع والصيف والفجر والظهر و ...، هذا شيء والشيء الآخر في هذا المجال هو الكلام عن أبنية المصادر وتحديد الصيغ الاسمية والفعلية، فقد سعى السيوطي إلى ذكر من صنف في الصيغة الاسمية والفعلية.

وكان سيبويه أول من أحصى الصيغة الاسمية، إذ اشار إلى ٣٠٨ بناءً للأسماء، ثم

زاد ابن السراج اثنين وعشرين بناءً عليها، فصارت ٢٣٠، ثمّ أضاف إليها أبو عمر الجرمي شيئاً قليلاً أخرى، وأخيراً جاء ابن خالويه بأمثلة يسيرة أخرى في هذا السياق.

وقد روى صاحب المزهر عن ابن القطاع أنه جمع ما تفرق في تأليف الأئمة حتى بلغ (١٢١٠).

ونحن لسنا بصدق تأييد أو تخبطه السيوطي وابن القطاع، أو معارضته ما قالوه في حصر واستقصاء صيغ الأسماء والأفعال، لأنّ الذي يجب قوله هنا هو أنَّ الصرفين كانوا قد حصروا أوزان الأفعال فكانت بضعة وعشرين بناءً، وهي التي يعرفها الطالب في دراسة الفعل ثلاثياً ورباعياً، مجردين ومزددين، بمعانيها الداخلة تحت كلّ قالب من قوالب هذه الأوزان.

وأمّا الأسماء، فلن الصعب حصرها لكثرتها، ولو اقتصرنا على ذكر أشهرها طال بنا الحديث كذلك.

نخن لا نريد أن نردد قول ابن جني في أنَّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلثي، وأصل رباعي، وأصل خاسي، وأنَّ الأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين فقط: ثلثي ورباعي، وأتنا لا نجد على خمسة أحرف فعلًا لا زيادة فيه^(١).

ولن نقول بقول الصرفين: إنَّ الأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة تصلح

(١) انظر المنصف لابن جني ١٨:١ وهو شرح لكتاب التصريف للمازن尼 ط الباب المعلبي بالقاهرة، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.

جميعاً لأن تكون إسماً وصفة^(١).

ولن نقطع مع حملة اللغة بأن «ليس في الكلام اسم على فعل بضم الفاء وكسر العين». إنما هذا بناء يختص به الفعل المبني للمعنى نحو ضرب وقتل إلا في اسم واحد وهو ذيل^(٢).

ولن نحظى بطاليل إذا حصرنا هنا الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها في ستة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف^(٣).

أو حصرنا الأفعال الرباعية في (فُعَلَ) للمعلوم، وفُعَلِّيلَ للمجهول.

ولن نجزم كما جزم الأوائل بأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغنانها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها.

ولن نستقرىء أمثلة الأسماء الخامسة سواء أكانت أربعة أم خمسة.

ولن نخصي الزوائد في الأسماء والأفعال - ثلاثة أو رباعية أو خماسية - ما دامت زياقتها تمت بضرب من الإلحاد الصريفي (كوثر وجدول وجيشل). فكل هذه الحقائق يعرفها المشتغلون بأبحاث الصرف، وهي كثيرة، وقد تبعدها عن المهد.

بل الذي نريد قوله هنا هو: هل أنَّ العرب كانوا أكْلَهم فصحاء بلغاء، أم أنَّ بينهم من لا يعرف بعض الكلمات ويلعن فيها؟ ولماذا انتخذت العرب لهجة قريش لغتها الرسمية، وهل جاء هذا الكونها بعيدة عن بلاد العرب من جميع جهاتها - حسماً قاله

(١) وهي فَعْل، وفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعَلَ (النصف: ١٨).

(٢) قارن بالنصف: ٢٠.

(٣) وهي فَعَلَل، وفَعَلِيل، وفَعَلَل، وفَعَلَل، وفَعَلَل (النصف: ٢٥).

ابن خلدون - أم أنها جاءت لمكانة قريش بين القبائل العربية، أو أنها ترجع إلى عوامل الزمن وتقادم الأخذ عن قريش وما احيط بهذه اللهجة من قداسة بعد الإسلام، أم جاء لعوامل أخرى؟

نحن لا يسعنا - هنا - الإجابة عن هذه الأسئلة، وقد يكون فيها نصّوره عن الجزيرة العربية قبل الإسلام، وكيفية تأثير العرب بالحضارات المجاورة جواب عن بعض هذه التساؤلات.

العرب وتاثرهم بالحضارات المجاورة

قد أشرنا سابقاً إلى مكانة اللغة العربية، والآن نريد الإشارة إلى مدى تأثير العرب بالحضارات المجاورة، وهل أن اختلاف اللهجات عندهم يضر بمكانة اللغة أم لا؟

ولبيان ذلك نعطي صورة بسيطة عن الحضارات المجاورة لتوقف القارئ على حقيقة الأمر.

كانت السومرية والأكادية والبابلية والآشورية من الحضارات القدية التي استقرت في شمال شبه الجزيرة العربية (العراق) ومنذ خمسة الآف سنة قبل الميلاد، وقد اهتم ملوك هذه الحضارات بالكتاب والمكتبة حتى قيل بأن الملك (شرجينيا) أنشأ مكتبة في (وركا) مملوءة بالكتب اللغوية والفلكلورية والشرعية والأدبية وغيرها، ثم نسخت بعد إنشائها بخمسة عشر قرناً بأمر من أمير آشوري، وحفظتها في دار خاصة بها كما تحفظ المكاتب اليوم، وعثر المتنقبون على بقايا هذه المكتبة بين

النهرین ونقلوها إلى المتحف البريطاني في لندن^(١).

وكانت حضارة بلاد الشام هي الأخرى عريقة، وترجع إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ومتى أُسست الدول الفينيقية في القرن الخامس والعشرين ق.م مدينة جبيل، كما بنت مدينة بيروت (بيروت) في القرن الثاني والعشرين ق.م.

وقد امتاز هؤلاء بأنهم على جانب عظيم من المعرفة والتفوق في العلوم والأداب والصناعة، أما الآداب فقد ضربوا فيها بسهم عظيم، ووضعوا الهجائية واختصرواها إلى اثنين وعشرين حرفاً بعد أن كانت عند البابليين والمصريين تُعد بالمائتين.

وكانت حضارة جنوب شبه الجزيرة تمثل بحضارة الدولة المعينية في اليمن والدولة السبئية والحميرية، اللتين كان أهلها على جانب عظيم من الرقي الصناعي والزارعي والمعماري والثقافي، وقد كانت كتاباتهم على الطريقة الحلزونية، أي أنها تبدأ من اليمن إلى الشمال، فإذا انتهت الكاتب من السطر الأول وأراد كتابة السطر الثاني كتب من الشمال إلى اليمن.

وكانت إلى جانب تلك الحضارات حضارة وادي النيل التي تُعد هي الأخرى من أقدم وأعرق الحضارات المجاورة لشبه الجزيرة العربية، وقد كان أهلها على جانب عظيم من الرقي والتحضر في العلم والعمارة والزراعة، وقد بقي من مآثرهم العمriنية الأهرامات، أبو الهول، وغيرها.

كان هذا استعراضاً للحضارات القديمة المجاورة لشبه الجزيرة العربية، جتنا به

(١) انظر: تاريخ، آداب اللغة العربية، لمبرجي زيدان ١٧: ١٨ - ١٩.

للتمييز بين الوضع داخل الجزيرة وخارجها، إذ الثابت جغرافياً أنَّ أرضَ الجزيرة أرضٌ صحراوية قاحلة ليس فيها ماء ولا كلاً، وهي كما قال سبحانه حكاية عن لسان إبراهيم «رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ دُرْرِيْقِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي رَزْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمَرْعَمِ»^(١) ولم يكن فيها حتى نهر واحد^(٢) بل كان اعتماد الساكنين فيها على الأمطار والآبار التي تغلي شتاءً وتحفَّ صيفاً، وهذا الجفاف واليس خلق عند سكانها حالة التنقل بحثاً عن الكلأ والماء، فهم يجوبون البوادي بحثاً عنها، وهذه الظروف جعلت العربي لا يستقرُّ حتى يبدع في مجالات الزراعة والصناعات اليدوية إلَّا نادراً، ولذا اعتمدوا على التجارة، خصوصاً قريش -التي هي رأس القبائل العربية في الجزيرة- وقد وصف سبحانه اشتغالهم التجارة بقوله «إِلَيْلَافٍ قُرَيْشٌ إِلَّا فِيهِمْ رِحْلَةُ الشَّتَاءِ وَالصَّيفِ»^(٣).

وتبين شدة الجفاف من خلال التنازع على شرف سقاية الحاج، مما نستطيع لمسه بوضوح في قوله سبحانه: «أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ».

وهذه البيئة الجغرافية والظروف الاجتماعية هي التي جعلت الجزيرة العربية بأمن عن مطامع الدولتين المظلمتين آنذاك (الروم والفرس) كما جعلت هذه الأرض أرضاً آمنة يلجأ إليها أعداء الروم والفرس.

فقد هاجر إليها أولاًً يهود فلسطين، فسكنوا يترى، وهاجرت بعدهم قبائل

(١) إبراهيم: ٣٧.

(٢) انظر المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، لمحمد علي: ١٥٧.

(٣) قريش: ٢.

الاوس والخزرج من اليمن فسكتوا فدك وتباء، كل ذلك مضافاً إلى الأعاجم الواقفين من الفرس واليونان.

هذا، وإنَّ العرب لم يكونوا في تلك البرهة من التاريخ ذوي تراث وحضارة، بل كان غالباً سكان الجزيرة أميين لا يقرأون ولا يكتبون، إذ لم يدعُوا أبناءهم لتعلم العلم والكتابة، وإن كانوا يعلمون بشرفها، حتى أنَّهم عدوا الرجل الكامل في الجاهلية من كان يعرف الكتابة ويحسن العوم والرمي^(١)، وجاء وصفهم في الكتاب العزيز بقوله: **«هُوَ الَّذِي يَقْتَلُ فِي الْأُمَمِيْنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ»**، وقوله تعالى: **«وَمَا كَتَبْتَ تَشْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُطْهُ يَعْبَرُنَّ إِذَا لَأْتَاهُمُ الْمُبْطَلُونَ»** وجاء عنه ﷺ قوله: **«إِنَّ أَمَّةَ أَمِيَّةَ لَا تَكْتُبُ وَلَا تُخْسِنُ الشَّهْرَ هَذَا»**^(٢)

إنَّ الإشارة إلى الحالة الاجتماعية والثقافية في الجزيرة العربية قبل الإسلام جاءت لتوضيح عظمة الإسلام، وكيف أنه جعل من هذه الأمة - خلال ربع قرن - أمة تقود العالم وتحطم أكبر دولتين آنذاك، وتحكم لغتها على البشرية. ومن الشَّرُط في القول، القول بأنَّ كلَّ العرب كانوا فصحاء بلغاء يعرفون لغتهم، بل لو تأثَّرت وتدبَّرت في تاريخهم لعرفت مؤثرات تلك الحضارات على اللغة العربية.

لقد كان بين الصحابة من يسأل رسول الله ﷺ عن غريب كلامه ومعنى أقواله، وهذا يعني عدم معرفتهم بكثير من المفردات اللغوية والاشتقاق العربي،

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ٥٢، القصد والأسم: ٢٢ كما في الدراسات للاعظمي.

(٢) صحيح البخاري ٣: ٣٥ و ٤: ١٠١، صحيح مسلم ٢: ٧٦١ ح ١٥.

حتى جاء عن عمر أنه سأله الصحابة عن معنى التخوّف في قوله تعالى «أَزِيَّ أَخْذُهُمْ عَلَى تَخْوِيفٍ» فسكتوا، فقام شيخ من هذيل، فقال: هذه لغتنا، التخوّف: التنفس.

قال عمر: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟

قال: نعم. قال شاعرنا زهير.

تَخَوَّفَ الرَّجُلُ شَاعِرُنَا تَامِكًا قَرِدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنِ^(١)
وسئل عمر بن الخطاب: ما الأيت؟ فلم يعرف معناه^(٢).

نعم، إنّ اللّغة العربيّة تأثّرت بالحضارات والثقافات المجاورة كالفرس والإغريق و....

لأنّ الهاريين من كسرى وقيصر وفرعون و... كانوا يلجأون إلى المجزرة العربية لكونها في مأمن من الشرور، وقد أثر هؤلاء على اللغة العربيّة حتى أكد القرآن بأنّ اللسان الذي نزل به هو عربي مبين، في قوله تعالى: «لِسَانُ الَّذِي يُلْعِدُونَ إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مَبِينٌ»، فأضاف سبحانه «المبين» إلى «العربي» كي يؤكد بأنه كلام فصيح لا كدرة فيه ولا عجمة ولا لحن.

وقد منعت العرب الأخذ من سكان البراري المجاوريين لغير العربي (كل خم وجدام) المجاوريين لمصر وقبط، و(قضاء وغسان وإياد) المجاوريين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى كانوا يقرأون بالعربية، و(تغلب اليمن) المجاوريتهماليونان، و(بكر) جيران النبط والفرس، و(عبد قيس وا زد عمان) لأنّهم كانوا بالبحرين

(١) تهذيب اللفاظ: ٦.

(٢) انظر مقدمة الصحاح ١٥: ١.

وكانوا يختلطون بالهند والفرس، و (أهل اليمن) لخالطتهم الهند والحبشة، ولم تؤخذ اللغة إلا من قريش، وقيس، وقيم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض طيء.. علمًا بأنَّ الكلام العربي لم يصلنا بكماله، قال الكساني: قد درس من كلام العرب كثير^(١).

وحكى يونس بن حبيب البصري، عن أبي عمرو، أنه قال: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافترجاءكم علم وشعر كثير^(٢).

وقال ابن فارس في (باب القول بأنَّ لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها، وأنَّ الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وأنَّ كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله): ذهب علينا أو أكثرهم إلى أنَّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير...^(٣)

وقد ذكر السيوطي في المزهر - عن حمزة الإصبهاني في كتاب الموازنة، عدد أبيات كلام العرب في كتاب العين، وكما ذكر ذلك الزبيدي في مختصر كتاب العين عن الخليل - عدد أبيات كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرباعي والخمسي من غير تكرار^(٤)، فكان شيئاً كثيراً جداً.

ولو أردنا استقصاء الكلام العربي المستعمل في لفتنا اليوم، فلا نراه يتتجاوز من عشرة آلاف مادة، في حين أنَّ الموجود في كتاب الصحاح للجوهري أربعون ألف

(١) انظر مقدمه الصحاح: ٢٣.

(٢) نزهة الأولياء: ٢٣.

(٣) المزهر ١: ٦٦.

(٤) المزهر ١: ٧٤ - ٧٦.

مادة، وفي القاموس للفيروزآبادي أكثر من ذلك، وفي التكميلة للصغافي ستون ألف مادة، وفي لسان العرب لابن منظور حوالي ثمانين ألف مادة، وفي الناج للزبيدي عشرون ألفاً ومائة ألف مادة^(١).

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة اللغة العربية، وعدم استفادة أبنائها منها في العصور اللاحقة، وهو الذي يدعونا للحفاظ على كتب اللغة والاهتمام بقواعد الإعراب والبناء، كما إن هذه الضالة في المواد اللغوية المستعملة بالنسبة للمهملة، تدل على فداحة المقدار الضائع والذي لم يصل إلينا من لغة العرب، إذ لو لا القرآن والسنة والتدوين لاندثر الكثير من لغة العرب، كما حصل ذلك بالفعل من قبل كما سمعت.

وعليه فالإسلام أقرَّ تعدد اللهجات للحفاظ على الوحدة الفكرية والسياسية عند العرب، وقد عقد ابن جني في خصائصه فصلاً باسم (اختلاف اللغات وكلها حجة) قال فيه:... لو استعملها لم يكن مخطئنا لكلام العرب لكنه يكون مخطئنا لأجدد اللغتين^(٢).

وقال: فان كانت النظستان في كلام متساوين في الاستعمال، كثرتها واحدة، فإنَّ أخلاق الأمر به أن تكون قبيلته توافر في ذلك المعنى على ذينك اللغظين؛ لأنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسُعَّة تصْرُّف أقوالها..^(٣)

(١) انظر مقدمة القاموس للشيخ نصر المورق ١:٧ و مقدمة الصراح ١:٢٣، والنصحي في لغة القرآن ٧:١٠.

(٢) المصناص ٢:١٢.

(٣) المصناص ١:٣٧٢.

وقال ابن هشام: كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلّم على مقتضى سجيته التي فُطِرَ عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات ..^(١)

وقد نقل ابن جنی حكاية عن الأصمعي قال فيها: اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما (الصقر) بالصاد، وقال الآخر: (السقر) بالسين، فتراضايا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلنا، إنما هو (الزقر).

ويعلق ابن جنی على هذا بقوله: أفلاترى إلى كلّ واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لنتين آخر بين معها؟ وهكذا تتدخل اللغات ...^(٢)

وهذا القول يشير إلى جواز اجتماع لنتين فصاعداً في كلام العرب، وييفيد الذاهبين إلى القول بحجية جميع اللغات، وهذا ترى اللغوي حينما يذكر معنى كلمة يقول: لغة في كذا، إشارة منه إلى ورود القول الثاني في لغة الآخر، وهو حجة.

ومن المشهور أنَّ أفعص القبائل العربية كانت، تميم، طيء، هذيل ...، لكونها بدوية ضاربة في الصحراء، وقد اشتهر منها الكثير من الشعراء، كأوس بن حجر، وسلامة بن جندل، وعلقمة بن عبدة، وعدي بن زيد، وعمرو بن الأهتم، والبراق بن روحان، والأسود بن يعفر التميمي.

ومن شعراء الطائيين: حاتم الطائي، وإياس بن قبيصة، وأبو زيد الطاني، و ...

ومن شعراء الهذليين: أبو ذؤيب الهذلي، وعامر بن حلليس، وخوبلد بن خالد

و ...

(١) المزهر ١: ٢٦١، وقارن بال نحو العربي على ضوء اللغات السامية - ٣٩ - ٤٠.

(٢) المصانع ١: ٣٧٤.

وبهذا تكون المجموعة العربية، إما حجازية وهي المعروفة بـ(القرشية)، وإما نجدية شرقية والمعروفة بـ(القبيمة)، وإن لغات هاتين المجموعتين موجودة في الأعم الأغلب من المعاجم اللغوية، إذ تجد تعلم ونعلم - بكسر حرف المضارعة - إلى جانب تعلم ونعلم، وجود حُمْر وحُمَّة إلى جانب حُمَّر وحُمَّة، وجود حَقَدَ يَحْقَدُ إلى جانب حَقَدَ يَحْقِدُ، وجود مَذْيُون إلى جانب مَذِيَّن، ومُزْيَة وَمِزْيَة، وهياهات وأيهات^(١).

هذا ورأى البعض أن العوامل السياسية والدينية والاجتماعية هي التي جعلت لهجة قريش هي الفصحى، لكن هذا الرأي بعيد عن الصحة على إطلاقه، لأن في لغة تميم ما هو أوفق للقياس من لغة قريش في بعض الحالات، لكن القول بأن لغة تميم أوفق بالقياس في جميع الحالات بعيداً جداً وغير صحيح أيضاً، إذ المشهور الذي لا مرأء فيه عند الجميع أن لغة قريش كانت أغزرها مادة، وأرقها أسلوباً، أكثرها ثراءً، وقد ارتقعت قريش من الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكة هوازن، وتضجع قيس وعجرفية ضبة، وتللتة بهراء^(٢).

وقد أكد القراء صفاء لغة قريش بقوله: كانت العرب تحضر الموسم كل عام وتحجج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفعص العرب، وخللت لغتهم من مستبع اللenguات ومستتبع الألفاظ، وقد كان الشاعر من غير قريش يتعاشى خصائص لهجته ويتجنب

(١) اللنطة الأولى من جميع الأمثلة لتميم، والأخرى لقريش.

(٢) انظر المصادص ١١: ٢.

صفاتها الخاصة في بناء الكلمة وإخراج الحروف وتركيب الجملة ليتحدث إلى الناس بلغة أقوها وتواضعوا عليها، بعد أن أسممت عوامل كثيرة في تهذيبها وصقلها.

وفي كتب اللغة إشارات إلى بعض المذموم من لهجات العرب، كشكشة ربيعة وقضاة، إذ هؤلاء يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً، فيقولون: رأيتِكش، وبكش وعلىكش.

والكسسة هو أن يجعلون بعد الكاف أو مكانها شيئاً في المذكر.

ومن ذلك الفحفة في لغة هذيل، حيث يجعلون الحاء عيناً^(١).

ومن ذلك الطمطمية من لغة حمير: كقولهم: طاب امهواء: أي طاب الهواء^(٢).

ومن ذلك العجوجة في لغة قضاة، حيث يجعلون الياء المشددة جيماً، يقولون في عيمي: تيميج؛ وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بني حنظلة من أنت؟ قال فقيئيج، فقلت: من أئهم؟ قال: مُرّاج، أراد فقيئي ومرّي، ولذلك اشتهر إيدال الياء جيماً مطلقاً في لغة فقيم.^(٣)

ومن ذلك شنشنة اليمن، تحمل الكاف شيئاً مطلقاً، فيقولون (لَيْش اللَّهُمَّ لَيْش) أي لَيْك اللَّهُمَّ لَيْك^(٤).

وكلامنا هذا لا يعني الدفاع عن لهجة قريش والتعريض بالأخریات من

(١) انظر المزهر ١: ٢٢٢، مقدمة الحاج: ٢٢.

(٢) انظر المزهر ١: ٢٢٣، مقدمة الحاج: ٢٣.

(٣) أمالى القالى ٢: ٧٧.

(٤) المزهر ١: ٢٢٢.

أخواتها وإن كانت تلك الألفاظ شادةً في قرائتنا ولغتنا اليوم، فشذوذها شيءٌ وعدم كونها فصيحة شيءٌ آخر.

نعم، إنَّ القرآن تارةً أخذ بلغة قريش، وأخرى بلغة تميم وإن كان في الأعمَّ الأغلب يأخذ بلغة قريش، فلو أخذنا الثناء مثلاً فهي عند تميم تقابل الفاء عند المجازيين، فالأنثائي في لغة تميم تقابل الأنثافي عند قريش، ومن ذلك قوله تعالى في سورة البقرة «وفنومها» بالفاء على لغة أهل المحجاز، وهو التوم عند تميم.

وهناك فروقات كثيرة أخرى بين لغتي تميم وقريش لا يسعنا حصرها بل نشير إلى بعضها إجمالاً:-

فن تلك المفارقات أن قريش تفتح عين الفعل الماضي، فتقول: زَهَدَ، حَقَدَ، وأما تميم فتكسرها غالباً فتقول: -زِهَدَ، حِقَدَ.

وإذا ضمت قريش عين المضارع وقالت: يُفْرَغُ فَرُوغًا، فتحتها تميم وقالت: يَفْرَغُ فَرَاغًا.

وتقول قريش: بِرَأْتُ من المرض فأنا بَرَاءٌ، وتقول تميم: بِرِئَتُ فأنا بَرِيءٌ كما هي لغةسائر العرب.

وتقول قريش: أَوْصَدْتُ الْبَابَ، وتميم: آصْدَتَه.

وتقول قريش: وَكَدْتُ توكيداً، وتميم: أَكَدْتُ تأكيداً.

وتقول قريش: لَاتِ الشَّيْءَ يَلِيهُ، إِذَا نَفَصَهُ حَقَّهُ، وتميم: أَلَانَهُ يَلِيهُ....

ومن تلك المفارقات أنَّ الصيغة الداللة على أسماء الزراعة هي (فعال) بكسر الفاء على لغة المحجاز (قريش) فتقول: حِصاد وَقِطاف، بينما هي (فعال) بالفتح في

لغة تيم، وقد جاءت بلغة تيم في القرآن في قوله تعالى **﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾**.

ولغة المجاز حجج بالكسر، ولغة تيم حجج بالفتح.

والهجاء: مريءة بالكسر، وتيم: مريءة بالضم.

والهجاء: كراهة، وتيم: كراهة.

والهجاء: رضوان بالكسر، وتيم: رضوان بالضم.

والهجاء: قلنسية، وتيم: قلنسوة.

ومن ذلك أنّ هجة تيم تنبر الهمزة -أي تمحقها- وتلتزم النطق بها، بعكس أهل المجاز الذين لا ينبرونها إلا إذا أرادوا احكاوة التيميين قال أبو زيد: أهل المجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون^(١)...

هذا، وإن القرآن نزل بنبر الهمزة، وهو يدلّ على أنه كان يتّخذ لحن تيم في بعض الأحيان تحفيفاً منه على القبائل ومراعاة للهجاتها، وأنه لم يلزم أحداً بتحقيق الهمزة وإن التزمه في الوحي، فالفات قراءات أكثر المجازيين إلى التسهيل لا النبر كما هي الحال في قراءة نافع وأبي جعفر من أشهر قراء المدينة، فإنها يقرآن (وي sis المهد) (واصبح فُواد أمّ موسى فارغاً) (خاسياً وهو حسيراً).

ومن الفروق بين تيم وقريش أيضاً أن تيمًا تتجنح كثيراً إلى إدغام المثلثين أو الحرفين المجاورين المتقابلين، فالامر من (غض) في لغة أهل المجاز (اغضض) بالفلك كما جاء في قوله تعالى: **﴿وَأَغْضَضُنَّ مِنْ صَوْتِكَ﴾** -أي أخفض الصوت- وأهل نجد يقولون (غضّ صوتك) بالإدغام.

وتقيم تقول (إِنْ قَسَّمْتُمْ حَسَنَةً) و (مَنْ يَحْلِلُ عَلَيْهِ غَضَبِي) (وَلَا تَمْنَأْ تَسْتَكْثِرُ)
وهي جميماً في القرآن بلهجة قريش مفكوكه الإدغام.

كانت هذه نماذج من اختلاف اللهجات عند العرب وإن لم يكن هدفنا جمع
فتات ذلك، حيث إنَّ كتب اللغة كفيلة بجمع هذا المتاثر من اللهجات عند القبائل
وتدوينه كي يؤمن من الدخيل.

نعم، إنَّ علماء اللغة من أجل المحافظة على أصالة القرآن والحديث النبوى ولغة
العرب، جَدُّوا في جمع تلك المواد اللغوية في مصنفاتهم، فنهم من جمعها على حسب
الموضوعات، وأخر جمعها على آخر الكلمة (لام الفعل)، وثالث جمعها وفق احرف
الهجاء في أول الكلمة (فاء الفعل)، و و...، وكلَّ اتبع أسلوباً يختصُ به، وإليك ذلك
على نحو التفصيل الأولي:

مناهج اللغويين في التدوين

كان يسرّني وأنا أقدم لهذا الكتاب أن أقوم بدراسة مفصلة عن اللغة فقهاً وتاريخها واشتقاقاً، ثم الإشارة إلى مناهج اللغويين، والتأكد على منهجية المؤلف بأبعادها المختلفة بما فيها من الجدة والإبداع على نحو المخصوص، لكن المشاغل والبحوث الأخرى حالت دون تحقيق ما أصبو إليه، وحذّرت بنا إلى أن نكتفي بما بهم هذه التقدمة،

مراحل من التطور المعجمي

من الثابت أن المعجم العربي لم يُدَوِّن بهذه الصورة منذ قديم الزمان، بل قد مر بمراحل متعددة حتى وصل إلى ما نحن فيه:
منها: تفسير الرسول لغريب كلامه ﷺ، واستشهاد الصحابة بالشعر على ما يريدونه.

ومنها: التصنيف الموضوعي والمعنوي للأشياء، مثل تدوين القدماء على أساس موضوعي، وتأليفهم في مواضيع مثل (النبات، الحشرات، الحيوان، الإبل،...)

وما شابه ذلك.

وكان النضر بن شمبل (ت ٢٠٤) هو أول من اعنى بالتدوين اللغوي في النبات، إذ خصّ الزرع، والكرم، والبقول، والأشجار، والرياح، والسحب، والأمطار بالجزء الخامس من مجموعته اللغوية المسماة بـ(الصفات)^(١).

وبعده في ذلك أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦) بكتاب النخلة، وأعقبهم الأصمعي (ت ٢١٣) بكتابه النخلة^(٢)، ثمَّ ألف ابن الأعرابي (ت ٢٢١) كتاب صفة النخل (وله صفة الزرع والنبت والبقل كذلك)، وبعده ألف أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥) كتاب النخلة، والزبير بن بكار (ت ٢٥٦) كتاب النخل.

وقد توقفت الكتابة عن النخل والنخلة في القرن الرابع حتى جاء ابن سيدة (ت ٤٥٨) وجعل للنخل كتاباً في السفر الحادى عشر من كتابه «المخصوص»، ثمَّ تلاه أبو عيسى بن إبراهيم الربعي (ت ٤٨٠) إذ عقد باباً للنخيل في كتابه «نظام الغريب»، هذا عن النخل والنخيل.

وقد كتب أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥) كتاباً في التر، ومحمد بن حبيب (ت ٢٤٥)، والحسين بن خالويه (ت ٣٧٠) كتاباً في الشجر، وقد ألف أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥) في الكرم خاصة.

ونُسب إلى أبي عبيدة (ت ٢١٠) كتاباً في النبات والشجر، وقيل أنه ألف كتاب الزرع كذلك.

(١) الفهرست لابن النديم: ٥٣.

(٢) الفهرست لابن النديم: ٥٥ وقد شك البعض في انتساب هذا الكتاب للإسماعي ودفع عنه آخر.

وقد عقد أبو عبيد القاسم بن سلام كتاباً في «الغريب المصنف» للشجر والنبات ولم يتعرض للإبل.

وقد ألف النضر بن شيل (ت ٢٠٤) وأبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت ٢٠٦)، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦)، وابن زياد الكلالي (ت ٢١٥)، ونصر بن يوسف - تلميذ الكسانبي - وأحمد بن حاتم (ت ٢٣١)، وأبو يوسف يعقوب بن السكّيت (ت ٢٤٦)، وأبو عكرمة الضبي (ت ٢٥٠)، والماحظ (ت ٢٥٥)، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥)، والرياشي (ت ٢٥٧)، كتاباً في الإبل.

وكان أبو عبيد القاسم بن سلام قد عقد باباً للإبل في الغريب المصنف. وهكذا نرى أنَّ العلماء العرب كتبوا عن بقية أنواع الحيوان ولم يقتصرُوا على ذكر أسماء الإبل، بل كتبوا في سائر الحيوانات كالخيل والبغال و.. وإن كانت الكتابة في الإبل هي الأكثر.

وقد ألف قطرب (محمد بن المستير) (ت ٢٠٦)، ومعمر بن المثنى أبو عبيدة (ت ٢٠٩ أو ٢١٣)، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٤)، وأبو زياد يزيد بن عبد الملك الكلالي (ت ٢١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦)، وابن السكّيت (ت ٢٤٣) والسجستاني (ت ٢٥٥)، وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت (ت ٢٢٢) - ورافق أبي عبيدة القاسم بن سلام - كُتبَاً في الفروق.

وقد كان هذه المصنفات دوراً في المعاجم اللفظية التي دوّنت، إذ خدموا اللغويين الرُّحل إلى البادية بجمعهم تلك الألفاظ والأسماء.

ومنها: التصنيف اللغطي لكلام العرب، وهو ما نريد بسط الكلام فيه، إذ اختلفت المناهيج والمعاجم، فطائفة رتبت المعاجم اللغطية على مخارج الحروف وتقاليب الكلمة، وأخرى على القافية ولام الفعل، وثالثاً على حروف الهماء والأبجدية.

وقد توخي البعض ضمن انتخابه لأحد المناهيج هدفاً آخر؛ كالأخذ بال الصحيح فقط، أو الجمع بين عدة أصول، أو الاستدراك، أو الاستدراك مع التقد وغيرها. وسيأتي توضيحة لاحقاً.

وأما المناهيج، فهي:

١- منهج التقاليد

كان باقي هذا المنهج ومؤسسه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥) الذي أحصى اللغة العربية بتنقله في الbadia، فهو الرائد العربي الأول الذي جمع اللغة. ومن المعروف أن قوام مدرسة الخليل هي ترتيب المواد على الحروف حسب مخارجها، وتقسيم المعجم إلى كتب، وتفريغ الكتب إلى أبواب بحسب الأبنية، وحشد الكلمات في الأبواب، وقلب الكلمة إلى مختلف الصيغ التي تأتي منها. وإليك الحروف حسب ما رتبها الخليل.

- ١- خمسة أحرف حلقة، وهي التي مبدأها من الحلقة: (ع، ح، هـ، خ، غ).
- ٢- حرفان هويان، ومبدأها من اللهاة، وهي: (ق، ك).
- ٣- ثلاثة أحرف شجرية، ومبدأها من شجر الفم - أي مفرج الفم - وهي: (ج،

ش، ض).

٤ - ثلاثة أحرف أسلية، ومبدأها من أسلة اللسان - أي مستدق طرفه - وهي (ص، س، ز).

٥ - ثلاثة أحرف نطعية، ومبدأها من نطع الفار الأعلى، وهي (ط، د، ت).

٦ - ثلاثة أحرف لثوية، ومبدأها من اللثة، وهي (ط، ذ، ث).

٧ - ثلاثة أحرف ذلية، ومبدأها من ذلك اللسان - وهو تحديد طرفي ذلك اللسان - وهي (ر، ل، ن).

٨ - ثلاثة أحرف شفوية، ومبدأها من الشفة، وهي (ف، ب، م).

٩ - أربعة أحرف هوائية، لعدم تعلقها بشيء وهي: (و، أ، ي، همزة)، وبذلك تكون المروف في اللغة العربية عند الخليل ٢٩ حرفاً إذ عد الألف اللينة والهمزة كلاماً على حدة، فزاد على الثانية والعشرين الممهودة.

وقد نظم أبو الفرج سلمة بن عبد الله المعافري ما رتبه الخليل في العين بقوله:

يا سائل عن حروف العين دونكها	في رتبة ضمها وزن وإحصاء
العين والباء ثم الماء والثاء	والغين والكاف ثم الكاف أكفاء
والجيم والشين ثم الصاد تتبعها	صاد وسین وزاي بعدها طاء
والدال والتاء ثم الظاء متصل	بالظاء ذال وثاء بعدها راء
واللام والنون ثم القاء والياء	واليم والواو والهموز والباء

وقد سار على منهج الخليل كثير من اللغويين كابن دريد (ت ٣٢١) في الجمهرة، وابن فارس (ت ٣٩٥) في الجمل، والقالي (ت ٣٥٦) في البارع،

والأزهرى (ت ٣٧٠) في التهذيب، والزبيدي (ت ١٢٠٥) في مختصر العين، والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥) في المحيط، وابن سيدة (ت ٤٨٥) في المحكم وغيرهم.

وهذا لا يعني أن هؤلاء كانوا مقلدين للخليل في كلّ دقيقة من دقائق ما طرحته، بل خالفوه فيما رسمه من منهج وأضافوا إلى ما قدمه من موادًّا لا تنقص من قدر هذا الإمام، لأنَّ هذه الإضافات منهم لا تتعدى في الغالب إلَّا التكمل والتوثيق، أمَّا الابتكار فكان من حصة الخليل فقط، إذ أنه سعى لحصر مفردات اللغة - كما حصر العروض من قبل بطريقة رياضية وحسائية - كما هو الملاحظ فيها قدمه من إحصاء لأبنية الثنائي والثلاثي والرباعي في كتابه.

فابن دريد مثلاً أنتهيَ منهج الخليل لكن بشيءٍ من التعديل في العرض، إذ قسم الخليل كتابه إلى أربعة أبواب: الثنائي المضاعف، والثلاثي الصحيح، والل濂يف، وجعل الباب الرابع للرباعي والخمساني، وأمَّا ابن دريد فبني معجمه على أساس من الأبنية طبقاً لأحرف الهجاء، أي أنه اقتني منهج الخليل في التقاليب، لكنه خالقه بذكره الحرف الذي يلي الحرف المخصص به الباب فنلا: لو جاء بـ(الخاء والدال) لأُرده بـ(الخاء والدال)، فالخاء والراء ...

وهكذا في جميع الموارد، فيكون (ر، ج، ع) مذكوراً عنده في الجيم، لأنَّ الجيم أسبق من الراء في الترتيب الألفبائي، وهذا لا يتفق مع نسق الخليل الذي يجمع مقلوبات كلّ كلمة في نفسها، فنلا (ضرم) يذكرها في الضاد مع تقاليبها (ضرم، مرض، مضر، رضم)، وإذا جاء إلى كتاب الراء والميم أغفل ذكر الرضم

والرُّمْض والرُّمْض لأنَّه ذكرها في كتاب الصاد.

هذا، وقد استحسن البعض طريقة ابن دريد، واعتبرها البعض الآخر تعقيداً في المنهج، وتهجَّم عليه ثالث كالإِزْهَرِي ونَفْطُوِيَهُ، بل هجاء الأخير بأبيات، هي:

ابن دريد بقره	وفيه عِيَّ وشَرَّه
ويَدْعُى من حَمْدَه	وضع كتاب الجمهرة
وهو كتاب العين إِلَّا	أَنَّه قد غَيَّرَه

وجاء ابن فارس (ت ٣٩٥) فلم يستسع طريقُيُّ الْخَلِيلِ وابن دريد، وإن كان ممَّن تأسى بالأخير في الاشتراق، لأنَّ ابن دريد كان قد ردَّ في كتابه «الاشتقاق» أسماء قبائل العرب وعيائِرُها، وأفخاذها وبسطونها، وأسماء ساداتها وشعراطها وفرسانها وحكامها إلى أصول لغوية اشتقت منها هذه الأسماء، فتأثر ابن فارس به في كتابه المقاييس وغيره.

قال في مقدمة كتابه (عمل اللغة):

إِنِّي لَمَّا شاهدت (كتاب العين) الَّذِي صنفه الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ
ووَعُورَةَ الْأَفَاظِ، وشَدَّةَ الْوَصْولِ إِلَى اسْتِخْرَاجِ أَبْوَابِهِ،
وَقَصْدِهِ إِلَى مَا كَانَ يَطْلَعُ عَلَيْهِ أَهْلُ زَمَانِهِ الَّذِينَ جَبَلُوا عَلَى
الْمَعْرِفَةِ وَلَمْ يَتَصَعَّبْ عَلَيْهِمْ وَعُورَةَ الْأَفَاظِ، وَرَأَيْتُ كِتَابَ
(الجمهرة) الَّذِي صنَفَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دَرِيدٍ قَدْ وَفِي بَأْيَ جَمْعِهِ
الْخَلِيلِ وَزَادَ عَلَيْهِ، لَأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى تَكْثِيرِ الْأَفَاظِ، وَأَرَادَ
إِظْهَارَ قَدْرَتِهِ وَأَنْ يَعْلَمَ النَّاظِرُونَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ قدْ ظَفَرَ بِمَا

سقط عن المتقدمين، وإن كان قصب السبق مسلماً لهم، لأنَّ
بناء المتأخر على ما قدّمهه^(١).

ولا يخفى عليك أنَّ ابن فارس لم يرتب كتابه (معجم مقاييس اللغة) على أوائل
الحروف وتقاليها كما صنع ابن دريد في الجمهرة، وكذلك لم يتّخذ منهج الخليل أصلًاً
وإن لم ينكر أنَّ قد اعتمد العين وكتابي أبي عبيدة -غريب الحديث، والمصنف
الغربي- وكتاب المنطق لابن السكّيت والجمهرة لابن دريد فيها استبطة من
مقاييس اللغة^(٢).

وأما الأزهري في التهذيب، والقالي في البارع، والصاحب في المحيط، فانهم قد
اتبعوا الخليل في منهجه لكنهم اختلفوا معه في الترتيب وسعة الاستشهاد بالشعر
وضيقه، وكيفية الاتيان بأسماء البلدان والأماكن وما شابه ذلك، فقال الأزهري في
مقدمة التهذيب:

(... ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المحمل في أول
كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وأن ابن
المظفر [يعني ليثاً] أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن
فيه، وعلمت أنه لا يتقدّم أحد الخليل فيما أتسهه ورسمه،
فرأيت أن أحكيه بعينه لتسأله وتُردد فكرك و تستفيد منه
ما يملك الحاجة إليه).

(١) مجمل اللغة ١:١٤١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١:٥.

حتى ختم كلامه بالقول:

«وقد سُيّت كتابي هذا تهذيب اللغة لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل من لغات العرب من الألفاظ التي أزالتها الأغبياء عن صيفها، وغيرها الغُثُم عن سنتها، فهذبَت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ، وبقدر علمي، ولم أحُرِص على تطويل الكتاب بالمحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب»^(١).

وكان الأزهرى قد قال قبلها:

«ولم أُودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحيَّ لي سِياعاً منهم، أو رواية عن ناقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة، اقرنَت إليها معرفتي، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبيَّنتُ شكِّي فيها وارتباطي بها واسترها في مواقعها من الكتاب ووقفت منها»^(٢).

نعم، إنَّ الأزهرى قد خالقَ الخليل في المهموز وأحرفَ العلة؛ إذ حشدَ الخليل ما كان معتلاً بحرف أو حرفين مع المهموز دون تفريق، وجعلَهما في باب اللفيف، وأرادَ الأزهرى إفراد المهموز وعزله عن المعتل لكنه لم يوفق لذلك.

(١) مقدمة التهذيب للإِزْهَرِيِّ ٥٤: ١.

(٢) مقدمة التهذيب للإِزْهَرِيِّ ٥٤: ١.

وَصَنَعَ الصَّاحِبُ بْنُ عَبَادَ صُنْعَ الْأَزْهَرِيِّ فِي بَابِ الْلَّفِيفِ، إِذَا فَتَحَ الْبَابَ بِالصَّحِيحِ، ثُمَّ مَا كَانَ مِبْدُواً بِالْهَمْزَةِ، ثُمَّ مَا كَانَ أُولَئِكُمْ وَاً، ثُمَّ مَا كَانَ أُولَئِكُمْ يَاءً، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ هَذَا النَّهَجُ فِي الثَّلَاثِيِّ الْمُعْتَلِ.

وَالْأَزْهَرِيُّ جَعَلَ الْأَبْنِيَّةَ سَتَةَ بِخَلَافِ الْخَلِيلِ -الَّذِي جَعَلَهَا أَرْبَعَةً:-

١- كِتَابُ الثَّلَاثِيِّ الْمُضَاعِفِ.

٢- كِتَابُ الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ.

٣- كِتَابُ الثَّلَاثِيِّ الْمُهْمَوزِ.

٤- كِتَابُ الثَّلَاثِيِّ الْمُعْتَلِ.

٥- كِتَابُ الْبَارِعِيِّ.

٦- كِتَابُ الْخَمَسِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ الْكَلْمَةَ بِمَا يَرَادُفُهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْقَلْبِ كَمَا صَنَعَ الْخَلِيلُ.

وَقَدْ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ بِالْبَلْدَانِ وَالْمَوْاضِعِ وَالْمِيَاهِ عَنْيَا فَائِقةً، حَتَّى عَدَ كِتَابَهُ مِنْ أَصْحَى الْمَصَادِرِ فِي هَذَا السَّبِيلِ، لِكُونِ الْمَنْقُولِ فِيهِ حَكَايَةً عَنْ حُسْنٍ لَا عَنْ حَدْسٍ، وَلَوْ جُمِعَتْ هَذِهِ الْمَفْرَدَاتُ فِي كِتَابٍ لِأَضَافَتْ إِلَيْهِ الْمَكْتَبَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَالْإِسْلَامِيَّةُ كِتَابًا آخَرَ فِي الْبَلْدَانِ.

هَذَا بَعْضُ الشَّيْءِ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ وَكِتَابِهِ.

وَأَمَّا الْقَالِيُّ، فَقَدْ بَدَأَ مَعْجِمَهُ (الْبَارِع) بِالْهَمْزَةِ، ثُمَّ الْهَاءِ، ثُمَّ الْعَيْنِ، وَذَكَرَ التَّقَالِيبَ الْمَذَكُورَةَ.

فَالْقَالِيُّ قَدْ اتَّبعَ الْخَلِيلَ فِي مَنْهَجِهِ، لَكِنَّهُ خَالَفَهُ فِي تَرْتِيبِ الْأَبْنِيَّةِ، فَالْأَبْنِيَّةُ عِنْدَ

القالى ستة أبواب: الثنائى المضاعف، ويسميه: (الثنائى في الخط، والثلاثى في الحقيقة)، وأبواب الثلاثى الصحيح، وأبواب الثلاثى المعتل، وأبواب المواثى، وأبواب الرباعى، وأبواب الختامى، وكان (البارع) أول معجم عربى ألف فى الأندلس وطالت كتابته (من سنة ٣٣٩ إلى ٣٥٦).

وأما الصاحب بن عباد، فهو الآخر قد سار على منهج الخليل في (العين) سواء فيما يتعلق بتسلسل المعرف مقسمة على مخارجها الصوتية، أو بترتيب الأبواب داخل كل حرف ابتداءً به «باب المضاعف الثنائى»، ثم باب الثلاثى الصحيح، ثم باب الثلاثى المعتل، ثم باب اللفيف، ثم باب الرباعى، ثم باب الختامى.

وقد كان الصاحب قد عنى في كتابه «المحيط» بذكر المجاز كثيراً وأغفل عن الشواهد وأسماء من نقل عنهم الغريب والنواذر، وقد وصفه الققطى بقوله: كثُر فيه الألفاظ وقلَّ الشواهد، فاشتمل من اللغة على جزء متوفَّر^(١).

ومما يجب التنبيه عليه هنا هو أنَّ الصاحب بن عباد كان من تلاميذ ابن فارس - كما تلمذ عند غيره - وقد توج ابن فارس هذه العلاقة بينهما بتسمية كتابه الجليل في فقه اللغة بـ(الصاجي) نسبة للصاحب بن عباد^(٢).

كانت هذه إشارة سريعة لأهمَّ كتب التقاليب، والآن مع كتب منهج القافية:

(١) انبأ الرواة ٢٠١: ١.

(٢) انظر مقدمة الصاجي: ٢.

٢- منهج القافية

وهي منهجية تتظر إلى الحرف الأخير من الكلمة وتجعله باباً، أما الحرف الأول منها فتجعله فصلاً، وذلك لثبوت لام الكلمة وعدم تغييرها في جميع الحالات.

إذ أننا نعلم بأنَّ ميزان الكلمة هو (الفاء، والعين، واللام)، والتغيير يلحق بما قبل لام الكلمة كما هو المشاهد في أَفْعُل، وَفَعْلَ، وَفَاعِلَ، وَأَنْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَافْعَلَ، وَفَتَعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَاسْتَفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَافْعَالَ.

وهذه هي أوزان مزيد الفعل الثلاثي المجرد، ويظهر منها أنَّ التغييرتناول الفاء والعين، فتارة يتقدم الفاء حرفًّا، وتارة حرفان، وتارة ثلاثة، وكذلك العين، فإنها قد تنفصل عن الفاء وقد تنفصل عن اللام، وقد تضعف.

وأما لام الكلمة (لام الفعل) فتبق ثابتة لا تتغير منها اختلقت صورة الكلمة إلا في حالات قليلة، ومتى ما لحقها التغيير والتضييف انتقلت إلى أوزان أخرى ولا تعتبر من الثلاثي، بل تصير رباعية أو خماسية.

وقد انتهج هذا المنهج الجوهري في كتابه (الصالح) وعدّ عند العلماء الرائد الأول لهذه المدرسة وإن أدعى بعضهم أنَّ الفارابي (خال الجوهري)^(١) هو المؤسس لهذا المنهج قبله، بل ذهب الدكتور كرنوكو Krenkow إلىبعد من ذلك حيث أتهم الجوهري بسرقة مواد كتاب الفارابي^(٢) وإدخالها في الصالح.

(١) للفارابي كتاب (ديوان الادب) وقد تناوله أبو سعيد محمد بن جعفر بن محمد الفوري -أحد أئمة اللغة، وزاد عليه في أبوابه وجعله في عشرة مجلدات، وكذا هذبه الحسن بن المظفر النيسابوري (٤٤٠) وسياه (تهذيب ديوان الادب).

(٢) انظر مقالته في مجلة الجمعية الآسيوية الملكية المطبوعة سنة ١٩٢٤ بعنوان (بواكير المعاجم

وهذا بهتان وفحش عظيم، لأنَّ التقاء هما في نقطة أو نقاط لا يعني أنه سرق من الأول، ولو صرَّح هذا الكلام لكان الأزهري سارقاً لكتاب العين.

وقد استدرك بعض الأعلام على الصاحب، ونقده آخرون كالمروي (ت ٤٣٣) وياقوت الموصلي (ت ٦١٨) وابن القطاع (ت ٥١٥) وابن بُرَيْ (ت ٥٨٢) والصفاني = الصاغاني (ت ٦٥٠)، والقططي والبطليوسى (ت ٦٤٢)، وابن الحاج الأشبيلي (ت ٦٥١) والتبريزى (ت ٥٠٢) والشاطبى (ت ٦٨٤)، والصفدي (ت ٧٦٤) والسيوطى (ت ٩١١)، والقرافى (ت ١٠٠٨)، والقرشى (كان حياً ٦٨١) وابن المخوارى (وكان حياً ٥٨٠) والفiro زبادى (ت ٨١٦)، وابن الصائغ، والشريف والقرمانى، والقارضى، والمسمانى والأويسى والستونخى (ت ٧٢٣) وغيرهم.

وقد كان ابن بُرَيْ والصفاني هما أشهر من استدرك على الصاحب، لأنَّ الصاغاني ألف كتابه (التكلمة والذيل والصلة) ليستدرك على الجوهرى ما فاته من مواد اللغة في صحاحه، أو ما وقع فيه من وهم أو خطأ؛ لقوله:

(هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسحاق بن حمَّاد الجوهرى رحمه الله في كتابه، وذيلت عليه وسميت كتاب التكلمة والذيل والصلة، غير مدعٍ استيفاء ما أهمله واستيعاب ما أغفله) ...

وقد استقِ الصاغاني كتابه هذا من نحو ألف كتاب في غريب الحديث واللغة

والنحو والصرف، إذ قال في آخر كتاب التكلمة:

(فن رابه شيء مما في هذا الكتاب فلا يتسرع إلى القدح والتزييف، والتنسبة إلى التصحيف والتحريف، حتى يعاود الأصول التي استخرجت منها، والماخذ التي أخذت على تلك الأصول، وإنها تُرَبِّي على ألف مصدر من كتب غريب الحديث: كغريب أبي عبيدة، والقتبي، والمطابي، والحربي، والفائق للزمخشري والملخص للباقيجي، والغريب للسمعاني، وجمل الفرائب للنيسابوري؛ ومن كتب اللغة والنحو ودواوين الشعراء وأراجيز الرجال، وكتب الأبنية وتصانيف محمد بن حبيب: كالمنق والمؤتلف، وما جاء على اسمين أحدهما أشهر من صاحبه، وكتاب الطير، وكتاب النخلة؛ وجمهرة النسب لابن الكلبي، وأخبار كندة له، وكتاب افتراق العرب له، وكتاب المعمرين له، وكتاب أسماء سيف العرب المشهورة له، وكتاب اشتقاد أسماء البلدان له، وكتاب ألقاب الشعراء له، وكتاب الأصنام له؛ والكتب المصنفة في أسماء خيل العرب، وكتاب أيام العرب، وكتب المذكر والمؤثر، والكتب المصنفة في أسامي الأسد، وفي الأضداد، وفي أسامي الجبال والموضع والبقاء والأصقاع، والكتب المؤلفة في النبات

والأشجار، وفيما جاء على فعال مبنياً، والكتب التي صفت فيها اتفق لفظه وافترق معناه، والكتب المؤلفة في الآباء والأمهات والبنين والبنات، ومعاجم الشعراء لدعبل والأمدي والمرزباني، والمقبس له و....).

ولم يكتف الصفافي بهذا بل سعى لتصحيح ما وقع فيه الجوهرى من أوهام وأغلاط وتصحيف وتحريف من الكلمات والأعلام وأسماء المواقع والشواهد، وأكمل الشواهد الشعرية الناقصة، وصحح نسبة كبيرة منها.

وأما ابن بري المقدس المصرى (ت ٥٨٢) فقد أراد بكتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع من الوهم من كتاب الصلاح) الإشارة إلى أخطاء الجوهرى في الصلاح، وهذا الكتاب كان لأستاذه علي بن جعفر بن علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطاع الصقلى (ت ٥١٥) أولاً، ثم بني عليه ابن بري ولكنه لم يكمله لإدراكه المنية وهو في باب الشّين فصل الواو (وقشن أو ومش) ففي الكتاب ناقصاً، لكنه بقي -والحق يقال- أنه أحد المصادر اللغوية التي لا غنى عنها.

وقد اتبع هذه المدرسة جمع من اللغويين كمحمد بن الحسن في الراموز والصفافي في كتبه الأخرى كالعباب وبجمع البحرين، ثم الفيروزآبادى في القاموس والزبيدي في تاج العروس.

لقد أراد الفيروزآبادى بقاموسه أن يناقش الجوهرى ويخطئه فيها قاله من موارد الغلط في صحاحه، وذلك بعد فراغ الفيروزآبادى من كتابه الكبير في اللغة الموسوم بـ (اللامع المعلم العجائب الجامع بين الحكم والعباب).

قال في مقدمة القاموس :

ولما رأيت إقبال الناس على صالح الجوهرى وهو جدير بذلك، غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر، إما بإهمال المادة، أو بترك المعانى الغريبة النادرة، ارددت أن يظهر للناظر بادى بدء فضل كتابي هذا عليه... إلى أن يقول:

«ثم إنني نبهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهرى رحمة الله خلاف الصواب، غير طاعن فيه ولا قاصد بذلك تنديداً له وإزراءً عليه وغضباً منه، بل استيضاحاً للصواب واسترباحاً للثواب».

ثم يقول:

«واختصت كتاب الجوهرى من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبيها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة لتداروه واشتهاره بخصوصه، واعتقاد المدرسين على نقوله وخصوصه...».

وبهذا يمكن القول بأنَّ الجوهرى كان الرائد الأول لهذه المدرسة، لأنَّه وفي على الفافية ووصل فيه إلى النهاية، وإنَّ استدراك ونقد بعض اللاحقين لا يضرُّ بزيادة الجوهرى لمنهج الفافية^(١).

هذا، وقد اتبَعَ سيدنا المصنف هذا المنهج في كتابه (الطراز الأول) لكن بشيء

(١) انظر مقدمة الصلاح: ١٠٣.

من الجدّة والإبداع، والوقوف عند تحفظات الفيروزابادي للصحاح واستنصاره للجوهري، ولنا، وقفة مع المؤلف ومنهجه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

٣- المنهج الألفياني

وهو أحد المناهج التي نبهنا عليها من قبل وأول من رسم أصول هذا المنهج ورتب معجمه حسب أوائل حروف الهجاء من القدماء هو أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) في كتاب الجيم^(١)، إذ قسم كتابه إلى عشرة أجزاء، فرق عليها المواد مرتبة على حروف الهجاء بالترتيب الأبجدي المعروفاليوم وهو: أ ب ت ث ج خ ...

لكتئه لم يُراعي الحرف الثاني والثالث فيها، بل كان يحصر في باب الألف كل كلمة يرتضيها، فافتتح كتابه بكلمة الأوق، الألب، المأقول، الأفق، الأروح ثم المأوصوم وأنهى بباب الألف بكلمة (الإادة).

وقد اتبع محمد بن قيم البرمكي هذا المنهج في كتابه المنتهي^(٢)، إذ نظر إلى الحرف الذي تبتدئ به الكلمة وراعى الحرف الثاني إذا كان اللفظ ثلاثة، والثالث إذا كان رباعياً، والرابع إذا كان خماسياً.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أنَّ البعض قد يتصور أنَّ الزمخشري هو مبتكر الأبجدية الحديثة، لكنَّ هذا تسرع في القول، إذ سبقه أبو عمرو الشيباني ومحمد بن

(١) ولهذا الكتاب اسمان آخران هما: كتاب المروف وكتاب اللغات (إحياء الرواة ١: ٢٢٤ و ٢٢٧).

(٢) صنف لهذا الكتاب عام ٣٩٧هـ ومنه نسخ في المدينة انظر (فهرست مكتبة كوير بيلي رقم ٢٦٥١١).

تيم البرمكي وآخرون.

نعم، إنَّ الزمخشري كان هو الأول من أفرد المجاز عن الحقيقة، والكتابة عن التصريح، ودون اللغة في عقدٍ منظومة.

إنَّ القدامى لم يكونوا يستسيغون هذا المنهج الأبعدي، لأنَّ فاء الكلمة غير ثابتة في موضعها، وكانوا يرجحون ترتيب معاجبهم على (لام الفعل) لثبوته، لكنَّ الباحثين الجدد استساغوا هذا المنهج ورجحوه على ما سبق لسهولته، وقد اتبع هذا المنهج -غير الشيابي في كتاب الحريم، والبرمكي في كتاب المتنبي، والزمخشري في الأساس والفيومي في المصباح، والرازي في مختار الصحاح- لويس معمول في المسجد، وبجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط، والخوري الشرتوبي في أقرب الموارد، وغيرهم.

الخلاصة

اتضح مما سبق أن المعاجم اللغوية كتبت على نحوين: تارة على المعاني والمواضيع وأسماء الأشياء، كما هو المشاهد في كتب الغريب المصنف، والفرق، والإبل، والخيل، والطير، والأمطار، وما شابه ذلك، وما كتب في الزرع، والكرم، والبقول، والنخل، والأشجار، والرياح، والسحب، والأمطار، وما شابه ذلك، وقد استفاد اللغويون من هذه المصنفات في كتاباتهم، وبذلك تكون هذه المصنفات وما شابهها -من كتابات بعض النحوين والصرفين في المهز^(١) والثنية والمجمع^(٢) واللامات^(٣) ومعاني المروف^(٤) وغيرها- قد ساعدت أصحاب المعاجم في رسم ما يصيّبون إليه في بحوثهم.

وأخرى: كتبت على الألفاظ، وهذه على أنواع، أمّا على أول الكلمة، أو على آخرها، أو على التقاليد أو...

وعليه فالمناهج اللغوية: تارة اتخذت التقاليد كأساس في عملها، كالغليل في العين، وابن دريد في الجمهرة، والقالي في البارع، والازهري في التهذيب، والصاحب في المحيط.

وقد عنى وابن جني، وابن فارس بالربط بين دلالات الصور واستبطا معاني مشتركة عامة بينها، وسيّى عملها بالاشتقاق الكبير كما هو الملاحظ في الخصائص والمقاييس، وهذا ما لم يفعله القدماء الأوائل من روّاد هذا المنهج الذين كانوا

(١) كتاب المهز لقطرب (ت ٢٠٦) وابن زيد (ت ٢١٥).

(٢) كتاب الثنية والمجمع لابي عبدة (ت ٢١٠).

(٣) كتاب اللامات لابن فارس والزجاجي (ت ٣٧٧) والتحاس.

(٤) كتاب معاني المروف أو معاني المروف للرماني (ت ٣٨٤) أو الازهية في علم المروف للهروي (ت ٤١٥).

يذكرون صور التقاليب دون التعرّض للربط بين دلالات تلك الصور، فكان عملهم أقرب إلى الجرد والإحصاء من الاستباطة ورعاية وجه الربط.

وتارة أخرى اخذت القافية أو الأبيجديّة كمنهج في الترتيب والعرض كما سبق بيانه.

وهناك من اقتصر على ذكر الصحيح من اللغة فقط، كما هو المشاهد في الصحاح

والجمل والتذهيب. قال السيوطي عن المعاجم اللغوية:

(وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح، بل جمعوا فيها ما صحّ وغیره، وينبهون على ما لم يثبت غالباً، وأول من التزم الصحيح مقتضاً عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الم Johari، وهذا سُنّي كتابه الصحاح، فهو في كتب اللغة نظير صحيح البخاري في الحديث، وليس المدار فيه في الاعتقاد على كثرة الجمع بل على شرط الصحة) ^(١).

وقد قال ابن فارس مثل هذا القول في مقدمة كتابه بجمل اللغة:

«... قد ذكرنا الواضح من كلام العرب والصحيح منه دون الوحشى المستنكر».

وقال في آخر كتابه: «واقتصرت على ما صحّ عندي ساعاً، ولو لا تؤخّي مالم

اشكك فيه من كلام العرب لوجدت مقالاً...» ^(٢).

وقد ادعى الأزهري جمعه للصحيح كذلك، فقال:

« ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي ساعاً منهم، أو رواية عن ثقة، أو حكايةً عن خطّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فيستشكّي فيها و...» ^(٣).

وهناك من جدّ في الجمع بين الأصول المهمة غير هادف في عمله الاستباط

(١) المزهر ٧٩: ١.

(٢) هذا ما حكاه الزبيدي عن ابن فارس (انظر مقدمة التاج ٤٠: ١).

(٣) تذهيب اللغة ٤٠: ١.

والاستدلال، واقتصره على الصحيح فعمل هؤلاء يشبه عمل بعض المحدثين من أهل السنة والجماعة الذين جمعوا بين الأصول الحديثية، كابن الأثير الذي جمع بين الكتب الستة في كتابه *جامع الأصول* ولم يزد عليها شيئاً، ومثل ذلك كان صنع المتقى الهندي في كتابه *كفر العمال*.

أو أنه يشبه عمل بعض محدثي الشيعة كالحر العاملي في كتابه *وسائل الشيعة* الذي جمع فيه بين الكتب الروائية الاربعة عند الشيعة بشيء من الإضافة والترتيب. وعليه، فإن عمل هؤلاء هو أقرب إلى الترتيب والمنهجية من الاستنباط وإعمال الفكر، وإن كان في تبويب هؤلاء وعنونتهم للأبواب إشارة إلى ما يستتبعونه من الاخبار.

وعلى هذا كان عمل ابن منظور في لسان العرب، إذ جمع بين خمسة كتب لغوية، هي: *الصحاح للجوهري*، *وحاشية ابن بري*، *والتهذيب للأزهري*، *والحكم* لابن سيدة، *والجمهرة* لابن دريد.

وكان عمل الخوري في *ينابيع اللغة*^(١)، أو *البطليوسى* في الجمع بين *الصحاح* والغرائب المصنف^(٢)، والتنوخي في *تهذيب التهذيب*^(٣) من هذا القبيل.

قال ابن منظور في مقدمة *اللسان*:

«وليس لي من هذا الكتاب فضيلة أمتُّ بها، ولا وسيلة أتمسّك بسببيها، سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم، وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير، وطالب العلم منهوم، فلن وقف على صواب أو زلل، أو صحة أو خلل،

(١) فالخوري في كتابه قد جرد *الصحاح* من الشواهد وضمَّ إليه *تهذيب اللغة للأزهري* والشامل لأبي منصور الجبان، والمقاييس لابن فارس دون إشارة أو تعليق.

(٢) وهو كتاب آلة أبو اسحاق إبراهيم بن قاسم *البطليوسى* (٦٤٤).

(٣) وهو كتاب جمع فيه بين *الصحاح* والـ*تهذيب* والـ*الحكم*.

فعهده على المصنف الأول، وحمده وذمه لأصله الذي عليه المعوال، لأنّي نقلت من كلّ أصل مضمونه، ولم أبدل منه شيئاً، فيقال «فإنما إيمه على الذين ييدلّونه»، بل أدّيت الأمانة، في نقل الأصول بالنص، وما تصرّفت فيه بكلام غير ما فيها من النص، فليعتقد من ينقل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة، ولينحنّ عن الاهتداء بنجومها فقد غابت لما أطلعت شمسه..»^(١).

وهناك : معاجم اعتمد بعض الكتب لكن لا بصورة بدائية ومنهج جمعي وإعدادي بسيط ، بل اجهد المؤلف فيها فكر واستخدم طرق الاستنباط ، واستدرك وتقىء ، ومن هذا القبيل كتاب (مقاييس اللغة) ، لابن فارس ، وكتاب (ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتهذيب) لابن المعالي الخوري ، صاحب كتاب (ينابيع اللغة) آنف الذكر ، أو (التكلمة والذيل والصلة) للصنافى ، أو (التنبيه والإيضاح عما وقع من الوهم في كتاب الصحاح) لابن بري ، فهذه الكتب الثلاثة الأخيرة سمعت في الاستدراك على الجوهرى وتقده.

ولا يخفى عليك بأن كتاب القاموس كان السباق في هذا المضمار إذ جدّ الفيروزآبادى لجمع سقطات الجوهرى والكشف عن عواره ، ومن هذه الكتب كذلك كتاب سيدنا المترجم له «الطراز الأول» فإنه وإن كان بعد ذاته كتاباً لغوياً نافعاً قد عنى بالمنهج الاحصائى ، لكنه أيضاً نهج منهج الاستدراك على من سبقه وتقىء مواطن النقد في أعمال من تقدمه من أرباب المعاجم ، وهنا يتضح سعيه وجده للوقوف على سقطات اللغوين عموماً ، والمجد الفيروزآبادى على نحو المخصوص ، وهذا ما سيأتيك بيانه بشيء من التوضيح والتفصيل عند بيان ما للمؤلف من منهجية وميزات وخصوصيات.

المؤلّف والمؤلّف

المؤلّف

هو العلّامة الأديب، سليل الشجرة النبوية والدوحة العلوية، صدر الدين السيد عليّ خان المدّنی ثمّ الهندی وأخيراً الشیرازی.
ولد المترجم له بالمدينة وقيل بعکّة^(۱) ليلة السبت الخامس عشر من جمادی الأولى سنة ۱۰۵۲ من أبوين كريمين.
والده: العالّم الفاضل نظام الدين أَحْمَدُ بْنُ الْأَمِيرِ مُحَمَّدِ مُعْصُومِ الْمُسْنِي

الْمُسْنِي^(۲)، وقد قال المصنف في مقدمة سلافة العصر عنہ وعن بقیة أجداده: لا أقف
على حدّ حتّی أنتهي إلى أشرف جدّ^(۳).

والدته: ابنة الشيخ محمد بن أحمد المتوفى سنة ۱۰۴۴ إمام الشافعية بالمحجاز.
انحدر من أسرة علمية أغلبهم من العلماء والأمراء، وله رسالة شرح فيها
الأحاديث الخمسة المسلسلة بآبائه، فرغ منها سنة ۱۱۰۹، وقد عرّف نفسه في
(سلوة الغريب وأسوة الأديب: ۸۴)، بقوله: وزيد بن عليّ هو الأب التاسع
والعشرون من أجدادنا وبه يتصل نسبنا هكذا:

فأنا عليّ بن أحد نظام الدين، بن محمد معصوم بن أحد
نظام الدين بن إبراهيم بن سلام الله بن مسعود عماد الدين

(۱) رياض العلماء: ۳۶۵: ۳.

(۲) بحسب السيد محمد معصوم المتوفى ۱۰۴۴ شر ذكره المصنف في سلوة الغريب: ۲۰۲.

(۳) سلافة العصر: ۱۰.

بن محمد صدر الدين بن منصور غياث الدين بن محمد صدر
 الدين بن إبراهيم شرف الله بن محمد صدر الدين بن
 إسحاق عز الدين بن علي ضياء الدين بن عربشاه فخر
 الدين بن الأمير عز الدين أبي المكارم بن الأمير خطير
 الدين بن الحسن شرف الدين أبي علي، بن الحسين أبي
 جعفر العزيزي، بن علي أبي سعيد النصيبي، بن زيد
 الاعثم أبي ابراهيم، بن علي، [بن الحسين] أبي شجاع
 الزاهد، بن محمد أبي جعفر بن علي أبي الحسين بن جعفر أبي
 عبدالله بن أحمد بن نصير الدين السكيني النقيب، بن جعفر
 أبي عبدالله الشاعر بن محمد أبي جعفر، بن زيد الشهيد بن
 علي زين العابدين بن الحسين أبي عبدالله سيد الشهداء بن
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام^(١)

أولئك آياتي فجعلني بثلمهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

وقال الميرزا عبدالله الأفندى فى رياض العلماء :

... ثم أعلم أنَّ أَحمد السكين - أحد أجداد المصنف، وقد يقال أَحمد بن السكين -
 هذا الذى قد كان في عهد مولانا الرضا صلوات الله عليه، وكان مقرباً عنده عليهما السلام في
 نهاية، وقد كتب لأجله كتاب فقه الرضا عليهما السلام، وهذا الكتاب بخط

(١) في أسماء بعض سلسلة آياته وأجداده لاختلاف: انظر أيضاً رياض السالكين ١: ٣١ - و . ١٢٩

الرضا عليه السلام موجود في الطائف بـمكّة المعلمة في جملة كتب السيد بالخط الكوفي، وتاريخها سنة مائتين من الهجرة، وعليها إجازات العلماء وخطوطهم، وقد ذكر الامير غيات الدين المنصور -المذكور نفسه في بعض إجازاته بخطه هذه النسخة، ثم أجاز هذا الكتاب لبعض الأفاضل، وتلك الإجازة - بخطه أيضاً موجودة من جملة كتب السيد على خان عند أولاده بشيراز^(١).

· اشتغل المترجم له بالعلم، بعد أن تركه والده عند أمه وهو صبي، مهاجراً إلى حيدرآباد الهند بطلب من السلطان عبدالله قطب شاه، مزوجاً السلطان ابنته إيمان، ومستندأً إليه شؤون الديوان وتدابير الدولة.

· كان السيد علي أبو سعيد التصيبي (المجد السادس عشر للمترجم له) أول من انتقل من رجال هذه العائلة إلى شيراز، وكان جده السيد محمد معصوم أول من غادر شيراز إلى مكّة المعلمة، وذلك بعد انتقال عمّه وخالته الامير نصير الدين حسين إليها.

· سافر المترجم له إلى حيدرآباد باصرار من والده^(٢) وهو لم يتجاوز الرابعة عشر من عمره في ليلة السبت السادس من شهر شعبان سنة ١٠٦٦، وقد طال سفره إليها تسعه عشر شهراً، كتب فيها رحلته في قصاصات ثم دونها في سنة ١٠٧٤ وأتمها في عام ١٠٧٥، وهي المطبوعة اليوم باسم (رحلة ابن معصوم المدني، أو سلوة الغريب، وأسوة الأديب).

(١) رياض العلماء ٣٦٥:٣.

(٢) لو أردت المزيد يمكنك مراجعة الصفحة ٣٦ من (سلوة الغريب) وللمترجم له ولاخيه أشعار في فرق مكّة انظر في ٢٨ - ٢٩ من سلوة الغريب ..

• وصل المترجم له إلى حيدرآباد يوم الجمعة لثمان بقين من شهر ربيع الأول

سنة ١٠٦٨.

• ظلّ المترجم له في رعاية والده إلى أن توفاه الله سنة ١٠٨٦ فصار في رعاية

قطب شاه.

• أمضى المترجم له ثمان عشرة سنة في حيدرآباد تعرف فيها - في نادي أبيه -

على جمٍ من العلماء والأدباء، ذكر أسماءهم في كتابه سلوة الغريب^(١).

• تولّ المترجم له مناصب مهمة في الدولة أيام والده، حتى حسده بعض

منافسيه وخصوم أبيه بالذات، وأخذوا يدبرون المكائد للقضاء عليه، فخرج إلى

السلطان محمد اورنك زيب شاه في (برهان بور) وقد اشار المصنف إلى هذه الحادثة

قوله:

وحشروا الجياد السابعات ليحلقوا وهل يلعق الكسلانُ شأْوَ أخي الجيد

فساروا وعادوا خائبين على وجوهِ كما خابَ من قد باتَ منهم على وَعْدِ

وفي هذه الفترة ألف المصنف كتابه (الحدائق الندية في شرح الصمدية) وقال في

ختامه: (وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشویش البال....).

• لما أطبيح بحكم قطب شاه، جدّ أنصار الحاكم الجديد في التيل من أصدقاء

الشاه، فهرب السلطان محمد اورنك زيب شاه فجذوا في طلبه، لكنهم لم يوفقا

لذلك، وكان المترجم له صديقاً له وقد نظم بعض الأيات في مدحه^(٢)، وقد قربه

(١) سلوة الغريب من ص ٢٠٦ إلى ٢٣٩.

(٢) انظر مقدمة رياض السالكين ١:٩، أنوار الربع ٦:١٤٩.

الأخير فصار من أعاظم أمراء دولته، وقلده قيادة كتيبة من الجيش تعدادها ألف وتلثمانة فارس، وأعطاه لقب الخان، فعرف السيد بعلي خان، واصطحبه الشاه إلى أوزنک آباد فأقام المترجم له فيها مدة، ثم جعله والياً على (ماهور)، ثم أعطاه رئاسة الديوان في (برهان بور) لمدة سنتين، أي إلى عام ١١١٤، حيث طلب السيد من الشاه أن يسمح له بالعودة إلى مكة لحجّ بيت الله ولقاء الأحبة والأصدقاء فيها، لأنّه كان يحنّ إليها كثيراً.

فسمح له السلطان بذلك، فترك الهند بعد ثمان وأربعين سنة راجعاً إلى وطنه ومسكنته، فدخل المدينة ومكة وبقي في مكة مجاوراً مدة، ثم عرج إلى العراق فزار كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء، ثم توجه إلى خراسان لزيارة الإمام الرضا عليه السلام، ثم ذهب إلى أصفهان فوصلها سنة ١١١٧ في عهد السلطان حسين الصفوي، فأهداه ما كتبه في الهند في شرح الصحيفة السجادية، وأخيراً خطّ رحاله في مدينة شيراز، فأقام بالمدرسة المنصورية التي بناها جده السابع العلامة غياث الدين منصور، وانصرف بكلّيته إلى التدريس والتأليف وهناك كان أكبر همه الاستغفال بتأليف (الطراز الأول) حتى توفاه الله بشيراز في ذي القعده عام ١١٢٠^(١) ودفن ب柩 الشاه چراغ أحمد بن الإمام موسى بن جعفر سلام الله عليهما عند جده غياث الدين المنصور صاحب المدرسة المنصورية.

(١) هذا أقرب الأقوال لاشتهره عند أولاده وفي سبعة الجران: ٨٧ أنه توفي سنة ١١٧ هـ، وفي رياض العلماء سنة ١١١٨ هـ، وفي روضات الجنات: ٣٩٨ وسفينة البحار ٢: ٢٤٦، سنة ١١١٩ هـ.

مشايخه، والرواة عنه

- ١ - يروي عن أبيه السيد نظام الدين أحمد، عن السيد نور الدين، عن صاحب المعالم والمدارك.
- ٢ - وعن الشيخ علي بن فخر الدين محمد بن الشيخ حسن - صاحب المعالم - ابن الشهيد الثاني المتوفى ١١٠٤.
- ٣ - وعن شيخه وأستاذه الشيخ جعفر بن كمال الدين البحري، عن الشيخ حسام الدين الحلبي، عن البهاني، كما صرَّح بذلك في أول سنته إلى الصحيفة السجادية الكاملة.
- ٤ - وعن العلامة المجلسي بالإجازة، كما أنَّ العلامة المجلسي روى عنه أيضاً.
- ٥ - ويروي عنه الامير السيد محمد صالح الحسيني المخاتون آبادي كما عن اجازته الكبيرة الموسومة بمناقب النضلاء، وغيرها من الإجازات.
- ٦ - وعنه السيد الامير محمد حسين بن الامير محمد صالح المخاتون آبادي المتوفى ١١٥١.
- ٧ - والشيخ باقر بن المولى محمد حسين المكي كما في الإجازة الكبيرة للسيد الجزائري.

أصدقاءُ وبعض فضلاء عصره

- ١- الشیخ جعفر کمال الدین البحراني ^(١).
- ٢- شرف الدین یحیی بن عبدالمک القصاص المتوفى ١٠٧٤ ^(٢).
- ٣- الأدیب أحمد بن محمد بن علي الجوهری ^(٣).
- ٤- السيد محمد بن عبدالله الحسینی - کبریت المدنی - المتوفى ١٠٧٠ ^(٤).
- ٥- محمد بن عبدالحسین البحراني ^(٥).
- ٦- الشیخ محمد بن علي بن يوسف الشامي ^(٦).
- ٧- السيد عمار بن برکات بن أبي نمی ^(٧).
- ٨- الشیخ حسین بن شهاب الدین الشقی ^(٨).
- ٩- الشیخ عفیف الدین عبد الحسن بن الحسین ^(٩) وغيرهم.

(١) سلوة الغریب: ٦٦ و ٢٢٤.

(٢) سلوة الغریب: ٦٢.

(٣) سلوة الغریب: ٩٥.

(٤) سلوة الغریب: ١٠١.

(٥) سلوة الغریب: ١٥٣.

(٦) سلوة الغریب: ٢٠٦.

(٧) سلوة الغریب: ٢١٣.

(٨) سلوة الغریب: ٢٣٣.

(٩) سلوة الغریب: ٢٣٩.

مؤلفاته

للسيّد المدنی تأليفات ونواذر قيمة، فله كتب في الحديث، والأدعية المأثورة، والترجم، والرحلات، والشعر، والبدایع، والنحو، والصرف، وإن كانت السمة الغالبة على مؤلفاته هي ما يتعلّق بعلوم اللغة والنحو. وإليك تلك المصنفات:

١- أنوار الربیع في أنواع البدایع

وهو كتاب شرح فيه قصيدة البدایعة التي نظمها في اثنى عشرة ليلة، في مائة وسبعة وأربعين بيتاً، بزيادة بيتن ل نوعين من البدایع على بدایعة صنف الدين الحلى المولود سنة ٦٧٧ والمتوفى ٧٥٠، التي سماها بـ (الكافية البدایعة في مدح خير البرية).

والمحض سعى في كتابه هذا المقارنة بين بدایعيته وبدایعيات الآخرين، كالصنف الحلى، وابن جابر الأندلسى، وشرف الدين المقرى وغيرهم.

إذ أورد في كتابه أكثر من اثنى عشر ألف بيتاً كشاهد شعري، وتعزّز إلى حوادث تاريخية ومسائل فقهية وطرائف أدبية مما يبهج النفوس ويوسع المدارك.

فرغ من تصنيفه عام ١٠٩٢ وقد أرخه بقوله.

بِسْمِ اللَّهِ تَمَّ الْتَّرْحُ نَظِمَاً وَنَزِّلَ مُنْجَلاً دَرَ النَّظَامِ

وَمَسَكَ خَاتَمَهُ مَذَّ طَابَ نَشَرَاً أَقَى تَارِيَخَهُ (طَيِّبُ الْخَتَام)

وقد طبع هذا الكتاب مرتين: إحداها في سنة ١٣٠٤ في ايران على الحجر، والثانية بطبعه النعسان في النجف الاشرف عام ١٣٨٨ بتحقيق شاكر هادي شكر في سبعة مجلدات.

٢ - سلوة الغريب وأسوة الأديب

أو رحلة ابن معصوم المدني إلى حيدرآباد الهند، سجل فيه ما شاهده أثناء السفر في البحر والبر، انتهى من تأليفه عام ١٠٧٥.

طبع هذا الكتاب عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ في بيروت دار عالم الكتب / ومكتبة النهضة العربية بتحقيق شاكر هادي شكر.

٣ - ديوان ابن معصوم

قال الأميني: وله شعر كثير لا يوجد في ديوانه السائر الدائز، منه تخييس ميمية شرف الدين البوصيري الشهيرة بـ (البردة) أوها مختسماً.

يا ساهر الليل يرعى النجم في الظلم
وناحل الجسم من وجدِ ومن ألم
ما بال جفنك يندو الدمع كالغيم
أمن تذكر جيرانِ بذى سلم
مزجت دمعاً جرى من مقلةِ بدم؟

وهذه التخييسة قد طبعت على انفراد في كتاب، وديوان ابن معصوم مطبوع في سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ في دار عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية في بيروت.

٤ - رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين .

« وهو شرح كبير جداً، من أحسن الشروح وأط渥ها، وقد أورد فيه فوائد غزيرة عن كتب كثيرة غريبة عزيزة، نقل فيها أقوال سائر الشرّاح والمخشين، وتعصب فيه للشيخ البهائي من بين الشرّاح، وطول البحث في أكثر العلوم ولا سيما العلوم العربية .

وقد أخذ من شرحه هذا المولى الجليل مولانا محمد حسين بن المولى حسن

الجعيلاني في شرحه الكبير على الصحيفة السجادية، ثم لما اطّلع هذا على ذلك وطالع
شرحه بالغ في إنكاره وسبه، ولما عثر هذا المولى على ذلك أخذ ثانياً في ردّ كلامه في
أكثر مواضع شرحه المذكور»^(١).

وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات بصورة حجرية ومحفظة، وقد طبعته مؤخراً
(مؤسسة النشر الإسلامي التابعه لجماعة المدرسين بقم) بتحقيق السيد حسن الأمين
في سبعة أجزاء.

٥- نغمة الأغانى في عشرة الأخوان = نغمة الأغانى في عشرة الأخوان.
وهي ارجوزة في العشرة والأخلاق، ذُكرت برمتها في كشكول المحدث
البحرياني المسمنى (أنيس المسافر) وهي مطبوعة معه، أوها:

يقول الراجي الصمد	علي بن أحمد
حَمْداً لِمَنْ هَدَانِي	بِالنُّطْقِ وَالْبَيَانِ
وَسَعِدَ فَالْكَلَام	لِحَسْنَهِ أَقْسَامِ
وَخَيْرِهِ مَا تَرَيَا	مُسْتَمِعاً رَأْعِجاً
وَهَذِهِ أَرْجُوزَهُ	فِي فَتَنَّهَا رَجِيزَهُ
ضَمَّنَتْهَا مَعْانِي	فِي عَشْرَةِ الْأَخْوَانِ
سَمَّيْتَهُ إِذْ طَرِيَا	بِنَظْمِهِ رَأْغِرِيَا
بـ «نَغْمَةِ الْأَغْنَانِ»	فِي عَشْرَةِ الْأَخْوَانِ
	وَآخِرَهَا:

فِي الصَّلَاةِ أَبْدًا عَلَى النَّبِيِّ أَمْدًا
مَا طَارَ طَيْرَ فَشَذَا وَلَاحَ فَسَرَ فَسَدَا

وقد طبعت هذه المنظومة مستقلةً في مجلة العرفان الصيداوية^(١)

٦- الكلم الطيب والغيث الصيب

كتاب في الأدعية والأحراز المأثورة، فيه فوائد جليلة، بقى ناقصاً لم يتمه.
أوله: الحمد لله الذي يصعد إليه الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ومن لديه ...
طبع بالحجر في الهند.

٧- الخدائق الندية في شرح الصمدية

هو شرح لكتاب الصمدية للشيخ البهائي، فرغ من تأليفه ١٠٧٩، قال عنه
الافندى:.. طويل الذيل حسن الفوائد، وهو شرح لم ي عمل مثله في علم التحو، وقد
نقل فيه أقوال جميع التحاة عن كتب كثيرة غريبة^(٢).
طبع مكرراً في إيران والعراق.

٨- شرحان على الصمدية أيضاً (المتوسط والصغرى).

الظاهر أنها مفقودان.

٩- الفرائد البهية في شرح الصمدية.

هكذا ذكره آغا بزرگ الطهراني في الذريعة^(٣)، وقال: له عدة نسخ في

(١) الذريعة ٢٤٢: ٢٣٦.

(٢) رياض العلامة ٣٦٦: ٣ وعنه في الروضات ٤: ٣٩٥ واعيان الشيعة ٨: ١٥٣.

(٣) الذريعة ١٦: ١٣٤.

سبهسالار برقم ٨١٠٧، ومكتبة شاه عبد العظيم الحسني برقم ٩٢١ بعنوان «الفوائد» بالواو، والظاهر أنه أحد الشروح الثلاثة على الصمدية.

١٠- سلافة العصر في محسن الشعر بكل مصر.

ترجم فيه لجملة من شعراء وأعيان عصره من العامة والخاصة، مرتبًا على أقسام خمسة ١-أهل المحرمين ٢-أهل الشام ونواحيها ٣-أهل البين ٤-أهل العجم والبحرين والعراق ٥-أهل المغرب.

أوله: يا من اودع جواهر الكلم حفائق الشفاد...

شرع في تأليفه سنة ١٠٨١ وفرغ منه سنة ١٠٨٢، سلك فيه مسلك التعالي في يتيمة الدهر، والباخرزي في دمية القصر. طبع في مصر سنة ١٣٢٨، وأعيد طبعه بالأوفسيت مرتين، كانت أولاهما على نفقة أمير قطر، وطبع كذلك في إيران.

١١- ملحقات السلافة مشحونة بكل أدب وظرافة = تذليل السلافة.

«فيه ترجم كثيرة الحقها بأصله من غير ملاحظة ما هو ترتيب الأصل من الأقسام الخمسة، وفي تلك الترجم ترجمة الشيخ جمال الدين محمد بن عبدالله النجفي المالكي من ذريته مالك الاشت، الذي ترجمه في الاصل أيضًا ووصفه بقوله: ذو النسب الاشتري والأدب البحتري...»^(١).

١٢- الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة

رتبه على اثنى عشرة طبقة ١- الصحابة ٢- التابعين ٣- المحدثين الذين رووا عن الإمام الطاهرين ٤- علماء الدين ٥- الحكماء والمتكلمين ٦- علماء العربية ٧-

السادة الصفوية ٨ - الملوك والسلطين ٩ - الأمراء ١٠ - الوزراء ١١ - الشعراء ١٢ - النساء.

أوله: الحمد لله الذي جعل لعباده المؤمنين لسان صدق...
ويظهر من مقدمته أنه أله في كبر سنه لقوله: بعد أن اشتعل الرأس شيئاً
وامتلات العيبة علمًا... أخذت في تاليف هذا الكتاب.

طبع جزء واحد من هذا الكتاب في النجف الأشرف سنة ١٣٨٢ هـ، يضم الطبقة
الأولى وقسمًا من الطبقة الرابعة وجزءاً قليلاً من الطبقة الحادية عشرة، وهو كل ما
عثر عليه من الكتاب.

١٣- التذكرة في الفوائد النادرة

وهو على شاكلة الكشكوك للشيخ البهائي، نقل عنه المحدث البحرياني في أوائل
كتشكوكه^(١).

١٤- المخلاة في المحاظرات

وهو نظير الكشكوك للشيخ البهائي أيضاً، وهو غير الكتاب آنف الذكر كما
استظرف ذلك صاحب الروضات بعد ذكره لكتاب المخلاة^(٢).

١٥- الزهرة في النحو

ذكره صاحب الروضات (٤: ٣٩٦)، والذرية (١٢: ٧٢) والغدير
(١١: ٣٤٨)، وأعيان الشيعة وغيرهم.

(١) الذريعة ٤: ٢٥.

(٢) الذريعة ٢٠: ٢٢٢/٢٢٧.

١٦- رسالة نفحة المصدر

أشار إليها المترجم له في كتابه أنوار الربيع (٢٤٢:٢) في باب الكلام الجامع.

١٧- كتاب محك القریض

ذكر المصنف اسم هذا الكتاب في باب المغايرة من كتابه أنوار الربيع بقوله: «وقد أمليت كتاباً طيفاً وديواناً طريفاً في مقاصد الشعر، ترجمته بمحك القریض...».

١٨- منظومة في علم البديع

ذكر هذه المنظومة الميرزا عبدالله الأفندى في رياض العلماء ٣٦٧:٣، وقد تكون هي نفسها منظومته تلك التي شرحها في أنوار الربيع، فتأمل.

١٩- رسالة في المسلاسل بالآباء

شرح فيها الأحاديث الخمسة المسلاسل بأبائه، فرغ منها سنة ١١٠٩ (الغدير). (٣٤٨:١١)

٢٠- موضع الرشاد في شرح الارشاد في النحو

ذكره الحاج خليفة في كشف الظنون، وقد يعني بالإرشاد كتاب إرشاد الهاדי في النحو لمسعود بن عمر التفتازاني.

٢١- رسالة في أغاليط القاموس

ذكره الأفندى في رياض العلماء (٣٦٧:٣) وعنه أخذ صاحب الروضات . ٣٩٥:٤

٢٢- الطراز الأول

وهو المائل بين أيدينا.

وقفة قصيرة

ذكر الاستاذ أحمد عبدالغفور عطار في مقدمته على كتاب الصاحب للجوهري ص ١٧٢ اسماً سيدنا المترجم له ضمن شراح القاموس، وذلك بعد أن أتى بـ (تاج العروس) للزبيدي، و (إضاءة الراموس) لمحمد بن طيب الفاسي، فقال تحت الرقم «٣»:

شرح القاموس لابن معصوم، السيد علي خان بن السيد الامير نظام الدين احمد بن محمد معصوم الحسيني الدشتكي الشيرازي الشيعي (١٠٥٢ - ١٢٣٥هـ)^(١).

ثم قال بعدها في صفحة ١٧٧ وتحت الرقم «٣٥»:

طراز اللغة، للسيد علي خان، نقد فيه القاموس، ورد على صاحبه ما وهم فيه الصاحب.

وفي صفحة ١٩١ عدّه ضمن من دافع عن الصاحب بالخصوص تحت الرقم «٦٢».

ويفهم من ترتيب الاستاذ العطار أن للسيد علي خان ثلاثة كتب: أحدها شرح للقاموس، والآخر نقد له، وثالث استنصر للجوهري، لأنّه تارة ذكره ضمن شراح

(١) اخطأ الاستاذ في سنة وفاة المؤلف فتارة قال سنة ١٢٣٥، وفي صفحة ١٩١: قال سنة وفاته ١١١٧، والصحيح أن وفاته سنة ١١٢٠.

القاموس، وأخرى فيمن نقه، وثالثة فيمن استنصر ودافع عن الصاحب والجوهري.

فهل أن للسيد علي خان رسالة مستقلة في الاستنصار للجوهري؟ إن هذا ما لم نره ولم نعرفه، ولعله مما انفرد به الأستاذ العطار.

نعم، ذكر الميرزا عبدالله الأفندي وجود رسالة للمصنف في أغاليط القاموس، وفيهم من كلامه أنها غير الطراز؛ لقوله بعد أن ذكر كتاب (الطراز الأول): «رسالة في أغاليط الفيروزآبادي في القاموس وهي رسالة حسنة»^(١).

فإن كان الأستاذ العطار يفهم من وجود هذه الرسالة وجود التلازم بين تغليط الفيروزآبادي والتصحیح للجوهري فذاك شيء، وإن لم يذهب إلى ذلك فكان عليه أن يذكر أنه كرر - أسماء كتب السيد علي خان المدفی - باعتبار الموضع، وما رسمه من تقسيم وليس هي عناوين مستقلة، هذا كله بغض النظر عن أن تعریف الطراز بأنّه شرح للقاموس مجازفة واضحة!

والحق أن رسالة التغليط إن ثبتت فلا تثبت التلازم بين تخطئة المؤلف للفيروزآبادي والتصحیح للجوهري، لأنّك ستتفق لاحقاً على تخطئة المؤلف للجوهري أيضاً في بعض الموضع من كتابه هذا؛ وهذا لا يخالف ما نذهب إليه من أن هم المؤلف كان الاستنصار للجوهري عموماً في الطراز.

وعليه، فلو أردنا الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة وتصويبها فنقول: أن السيد علي خان لم يكتب في اللغة إلا كتاب (الطراز الأول)، وبما أن هذا الكتاب فيه تقد

للفيروزآبادي وتصحيحات للجوهري - وشرح للقاموس حسب ما ادعاه - فقد عدّها الأستاذ -تساهلاً- كبياً مستقلة^(١).

نعم يمكن إفراط كلٌ من الم موضوعين في رسالة لاحقاً، والقول بأنّ: له رسالة كذا وكذا مُشَنَّلاً من الطراز، لكنه الآن قولٌ وادعاء لا يمكن البت به قبل أوانه. ويؤيد ما قلناه هو عدم وجود نسخ هذه الرسائل المزعومة في المكتبات العامة، ولم يذكرها الشيخ آغا بزرك الطهراني في كتابه (الذرية إلى مصنفات الشيعة) بل اكتفى بذكر الطراز الأول وحده دون الكتابين الآخرين المزعومين. ولو صرّح وجود رسالة له في الأغالطي أو الاستئصال للجوهري لذكرها الزبيدي في تاج العروس ضمن عدّة لأسماء من شرح أو استدرك أو نقد الفيروزآبادي لقوله:

«... ومنهم كالمستدرك لما فات، والمُتَرَضِّع عليه بالتعرض لما لم يأت، كالسيد العلامة عليّ بن محمد معصوم الحسيني الفارسي»^(٢).

وهو واضحٌ في أنّه ليس لسيدنا المترجم له كتاب آخر غير الطراز، وإلا لذكره.

(١) وخصوصاً لو اعتقد الأستاذ بان الاستدارك بالمواد والشواهد والرجال والبلدان و... هو يعني الشرح، حيث إن كتاب سيدنا المترجم له ليس بشرح بالمعنى المتصور كالتاج و...، نعم في جملته توجد زيادات واستداركات على القاموس، فهو ليس بشرح بل هو كتاب مستقل. فنأمل.

(٢) مقدمة تاج العروس، للزبيدي ١: ٣.



وزارت ارشاد
کمیته اسلامی

المؤلّف

يعدّ كتاب (الطراز الأول) من أهم كتب السيد علي خان المدني، كما يعدّ من الكتب التي كتبت استدراكاً، ونقداً على كتب وأقوال الآخرين، إذ عرفا وجود نهجين أساسيين في كتابة اللغة.

أحدها: الجمع والترتيب المعجمي المجرد لمفردات اللغة.
واثنيهما: الاستدراكى الناظر على مناهج السابقين من اللغويين.
وبما أن كتابنا من النط الثانى، كان لزاماً علينا -قبل بسط الكلام عن المؤلّف-
الإشارة إلى أمرين:

أحدهما: إلى المنهج العام عند اللغويين، وتفسيرنا لبعض مصطلحاتهم كالثالث،
الضد، الإبدال، المعرب، القلب.

واثنيهما: بيان منهج الاستدراك الناقدى وكيفية تطور المعاجم اللغوية من حيث
الكلم والمowaad اللغویة العربیة بحيث صارت المعاجم بمرور الزمان تحوى الكثير من
المبادر في بطون الكتب المنتشر في الرسائل، وفي شروح دواوين العرب وغيرها ثم
الوقف عند تخطئات الآخرين.

وهل أنّهم كانوا عحقين فيها قالوه، أم وردت نقوذات وردود عليهم؟
وهل أنّ المؤلّف وفق لما كان يرجوه وصحت نقوذاته على الآخرين، أم أنه
وقع فيها وقعوا فيه؟ وإن كان الآخر يستدعي وقتاً طويلاً لانتباذه، لكتنا سعينا

ويقدر المستطاع اعطاء صورة عما فعله المؤلف في كتابه وللقارئ ان يحكم بالنتيجة. مشيرين إلى أننا قد اكتننا الشواهد في هذه الدراسة؛ لأن بيان منهجية كاملة وتبنيت مدعيات ضخمة عن الكتاب والمُؤلف لا يمكن تطبيقه بشاهد وشاهد، إذ كلما كثرت الشواهد اقترب المدعى إلى الصواب، ولو لاه لصارت هذه الدراسة مدعيات بلا دلالة، أو قل مدعيات ضخمة بادلة قليلة.

المنهج العام عند اللغويين.

هذا عنوان عام كان علينا بعثته، لكن في غير هذه المقدمة التي لا نتوخّى إلا إيقاف القراء على الضروري من المعلومات والمقدّمات، مكتفين بما وضحته سابقاً عن مناهج اللغويين، أمليين أن نوفق للكلام عنها بشكل أوسع في مكان آخر. وكذا الحال بالنسبة لتفسيرنا للمصطلحات، فهي كثيرة ولا تسع هذه المقدمة بيانها، فاكتفينا بذكر خمسة اصطلاحات منها كنموذج، وذلك لتشبيوها وكثرة استعمالها في المعاجم، وإليك الكلام عن:

المثلث

وهي الكلمة التي اختلف ضبطها على ثلاثة صور (الضم، الكسر، الفتح) مع الاتفاق، أو الاختلاف في المعنى.

ومثال الأول -أعني مع الاتفاق في المعنى- فإنه قد يأتي في حركة فاء الفعل مثل: الغُفر، الغُمْر، الغَمْر. وأخرى في عين الفعل ك: الرَّجُل، الرَّجِل، الرَّجَل.

وثلاثة، تكون في ضمتنين تقابلان فتحتين وكسرتين كـ: السُّفْنَمْ، السُّفْنِمْ، السُّفْنَمْ.

ومثال الثاني -أي مع الاختلاف في المعنى- فهو كـ: الْبَضْع، بالفتح: تقطيع اللحم، والشَّقْ، والرَّيْءُ من الماء، والبَضْعُ: مصدر بضمّ الماء، إذا باشرتها. الْبَضْعُ والبَضْعُ، بالفتح والكسر: ما بين واحد إلى خمسة في قول أبي عبيدة وفي قول غيره: ما بين واحد إلى عشرة. الْبَضْعُ، بالضم: النكاح.

وغالب ما في كتابنا والمصادر هو من الشق الأول، وقد اهتم الأعلام بالمثلث فجمعوها في مصنفات، بعضها مفقودة كـ(كتاب أبي زيد الانصاري (ت ٣١٥^(١)، واللوشاء (ت ٢٢٥^(٢)، والشمطاطي (كان حيًّا ٣٧٧^(٣)، والهرمي (ت ٤٢٣^(٤)، وأبي بكر يحيى بن علي الشيباني (ت ٥٠٢^(٥)، وأبي حفص البلنسي القضاعي (ت ٥٧٠^(٦)، والزواوي المغربي الحنفي (ت ٦٢٨^(٧)، وعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٩^(٨) وغيرهم.

(١) معجم الادباء ٤١٦:١١، بقية الوعاة ١:٥٨٢ - ٥٨٣.

(٢) الفهرست لابن النديم ١٢٦، معجم الادباء ١٧:١٢٢، بقية الوعاة ١:١٨.

(٣) معجم الادباء ١٤:٢٤١.

(٤) انظر الكتاب حرف المزنة.

(٥) البلقة في شذور الذهب ١٦٨.

(٦) بقية الوعاة ٢:٢٢٣، الذيل الكلمة لكتابي الموصول والصلة.

(٧) بقية الوعاة ٢:٣٤٤.

(٨) كشف الظنون ٢:١٥٨٧.

وآخرى مخطوطة نأمل لها أن ترى النور كتاب الفزار التحوى (ت ٤١٢)^(١)،
وابن الحوري (ت ٥٥١)^(٢)، والطائى (ت ٦٧٢)^(٣)، والجند الفيروزآبادى (ت
(٤) ٨١٧

وثالثة مطبوعة ككتاب مثلثات قطب (ت ٢٠٥) والذي حققه الدكتور رضا
السويس، وكتاب المثلث لابن السيد البطليوسى (ت ٥٢١)، وكتاب نيل الأدب في
نظم مثلثات العرب لحسن بن علي قوريه الخليلي (ت ١٢٦٢) المطبوع ببولاق سنة
١٣٠٢، وهناك منظومة بعنوان (تفاحة الاحكام في مثلث الكلام) للشيخ عبدالهادى
الإيارى (١٣٠٥).

وقد حقق الأستاذ الدكتور صلاح مهدي الفرطوسى كتاب المثلث لابن السيد
البطليوسى في مجلدين، وطبعته دار الرشيد ببغداد عام ١٩٨١.

ونحن قد أكدنا سابقاً بأنَّ النوع الأول من المثلثات (أى المتفقة في المعانى)
يرجع إلى اختلاف هجات العرب، إذ لم يُعهد أن تتطق قبيلة واحدة بالفاظ مختلفة.
وإليك بعض المثلثات في كتاب الطراز:

• قال المصنف في مادة «بدأ»: كان ذلك في مبدئ الأمر - ويضم - ومبتدئه، وفي
يُدأته مثلثة، وفي يَدأته حركة: في أوله.

(١) نسخة منه في المكتبة الرضوية على مشرفها السلام.

(٢) نسخة في مكتبة عباس المزاوى.

(٣) نسخة منه في الظاهرية، وقد طبع بشرح احمد بن الأمين الشنقيطي بطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩.

(٤) نسخة منه في دار الكتب والنشرة العامة بالرباط.

- وفي مادة «بذا»: بذُو - كثُر - و يَتَّلِكْ بذَاء و بذَاءة.
- وفي مادة «برأ»: برِيَ المريضُ مثلثة بُرُءَاء بالضم و يفتح و بُرُوءَ.
- وفي مادة «بها»: بَهَأْتُ به - مثلثة العين - بَهَأْ و بُهُوءَ: أنسَت به.
- وفي مادة «نسأ» قال: نُسِّيَت المرأة، بالبناء للمفعول: تأخَّر حيسها فرُّجِي حملها، أو ظهر وحملت أول ما تحمل: عن الاصماعي. وهي نُسَاء مُثلثة و نُسُوه - كصبور - لا نسيء.
- وفي مادة «هنا» قال: واهناء - ككتاب: القطران؛ تقول: هَنَّا ثُلَّ الإبل - كمنعثها - أهْنَّوا (مثلثة النون) هناً وهناءً، كدبغ ودباغ، إذا طليتها به، فهي مهْنَّة، والاسم الهناء، كيفن.
- وفي مادة «خُص» قال: خَصَ بَطْنَه - بتثليث الميم - خَصَا كفُلْس و سَبَب و قُفل ...
- وفي مادة «قصص» قال: وقصاص الشعر وقصاصته مثلثين، والضم أعلى.

الضد

وهو استعمال الكلمة واحدة في معنيين كالفراء للحيض والظهر، والغريم للطالب والمطالب، والقبيص للصائد والصيد، والمسجور للمملوء والفارغ، والضد هو نوع من الاشتراك اللفظي.

قال أبو الحسين أحمد بن فارس: من سن العرب في الأسماء
أن يستوا المتضادين باسم واحد نحو الجوز للأسود والجوزن

للايض^(١).

وقد أنكر ابن درستويه وجود مسألة الضد في الكلام العربي، وكتب كتاباً في ابطال الأضداد^(٢)، لكنَّ ابن فارس ردَّه بكتابٍ، فقال في الصاحبي (... وقد جرنا في هذا كتاباً)^(٣).

وهناك كتب كثيرة ألغت في الضد، ككتاب قطرب (ت ٢٠٦)، والأصمعي (ت ٢١٦) وأبي محمد عبدالله بن محمد بن هارون التوزي (ت ٢٣٠)، وابن السكريت (ت ٢٤٤) والسعistani (ت ٢٥٥)، وابن الأنباري (ت ٢٢٨) وابن الطيب اللغوي (ت ٣٥١) وابن الدهان (ت ٥٦٩) والصفاني (ت ٦٥٠) وغيرهم.

وإليك بعض الأضداد المذكورة في كتاب الطراز:

• قال المصنف في مادة «جفا»: جفأُتُ الباب: أغلقته وفتحته؛ ضدّ.

• وفي مادة «رقا»: رقاً بينهم، كمنع: أفسد وأصلح؛ ضدّ.

• وفي مادة «نوأ» ناءٌ ينوءُ نوءاً: نهض وارتفع بمشقةٍ ونقلٍ، وسقط؛ ضدّ.

• وفي مادة «ورأ» قال: وراء: ظرف مكانٍ تكون بمعنى خلف وبمعنى قدام؛ ضدّ وبمعنى سوى عن القراءة وبحركة بمعنى الجائب.

• وفي مادة «هأهأ» قال: وهأهأ بالكلب: زَجْرَةٌ، وأشلاء؛ ضدّ.

• وفي مادة «قرأ» والقرء بالفتح والضم والأول أشهر: الحيض والطهر؛ ضدّ... وأقرأات المرأة: حاضت وظهرت؛ ضدّ.

(١) الصاحبي: ٦٦.

(٢) انظر المزهر ١: ٣٩٦.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٦٦-٦٧.

• وفي مادة «لـفـأ» قال: لـفـأـه حـقـهـ، كـمـنـعـهـ: اـنـتـقـصـهـ وـبـخـسـهـ، وـأـعـطـاهـ إـيـاهـ كـلـهـ؛
ضـدـ.

• وفي مادة «قلـصـ» قوله: قـلـصـتـ الـبـرـ: نـزـحـتـ، وـكـثـرـتـ مـاـؤـهاـ، وـارـتفـعـ إـلـىـ
أـعـلاـهـ؛ ضـدـ. قال: وـالـقـلـصـ، كـفـلـسـ: كـثـرـ المـاءـ وـقـلـتـهـ وـهـوـ مـنـ الـأـضـدـادـ.

• وقد غفل السيد المصنف أن يتبه في مادة (دـأـدـأـ) على أنه من الأضداد، لقوله:
«دـأـدـأـ الصـبـيـ؛ سـكـنـهـ، وـ مـهـدـهـ: حـرـكـهـ».

الإبدال أو التعاقب

ويعنى بالإبدال هو جعل حرف مكان آخر مع الإبقاء على بقية المروف
وترتبها وهىتها، كأن يقول ثوم وفوم، حثوان وحثيان، حيث وحيف.

قال ابن فارس في كتابه في فقه اللغة: من سن العرب إيدال المروف، وإقامة بعضها مقام بعض، يقال: «مـَدـَحـهـ
وـَمـَدـَهـهـ»، و«فـَرـَسـ رـِفـَلـ، وـرـِفـَنـ»، وهو كثير مشهور قد
أـلـفـ فـيـ الـعـلـمـ^(١).

ومن أـلـفـ فيـ الإـبـدـالـ ابنـ السـكـيـتـ (تـ ٢٤٤ـ)، وأـبـوـ إـسـحـاقـ الزـجاجـيـ (تـ
٣٣٧ـ) وأـبـوـ الطـيـبـ اللـغـويـ (تـ ٣٥١ـ) وـغـيـرـهـ.

وقد اختلفوا في التسمية، هل هي الإبدال أم التعاقب؟ فذهب بعض إلى
تسميتها إيدالاً، وذهب بعض آخر كابن جني إلى أنها تعاقب.

(١) المصدر نفسه.

ويجري هذا الإبدال تارة بين حرف واحد مثل قضم وقطم، وقد يجري بين حرفين ك(سحق وسحق)، فالحاء بدل من الهماء وهما أختان، والفاف بدل من الكاف وهما أختان.

وقد يجري بين حروف ثلاثة في الكلمة الواحدة نحو (درأ وطلع)، فالدال والطاء متعاقبتان لأنهما نطعيتان، والراء واللام ذلقيتان واحتان، والهمز والعين أختان حلقيتان.

وقد علمت بذلك أنَّ ما مر عليك في حكاية الأصممي عن الأعرابي (سقر، صقر، زقر) كان من هذا الإبدال الشائع الصحيح في لغة العرب.
وإليك بعض الإبدال في كتاب الطراز، ذاكرين ما كان لغة منهم فيه أيضاً، لأنَّها تناسب الإبدال:

• قال في مادة «درباً»: دَرَبَاتُ فلاناً، كدربيته، بابدال الهمزة ياء، كما قالوا في دهْدَهْتَهْ دَهْدَيْتَهْ.
• وفي مادة «شساً»: الشاشي الجاسي، ابدل الجيم شيئاً، كما قالوا في مُدْبِج مُدْمِثَش.

• وفي مادة «شمأ» قال: الشمأ: الشَّمَع، كسبب فيها - وهو موم العسل - أبدلت العين همزة، لغة تميمية، قال الخليل: تيم تبدل الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في خبع: خباء، وفي نَزَأَا: نَرَعَ.

• وفي مادة «صداً»: الصَّدَأ، كجبل: اللطيف الجسم، وأصله الصَّدَاع، بالعين أبدلت همزة، كما قيل في أبأب عباب.

- وفي مادة «صرأ» قال: صرَأ، أبدلوا الحاء المعجمة همزة، قال الأخفش عن الخليل: هو من غريب ما أبدلوه.
- وفي مادة «عنظأ» قال: عنظأ الرجل: لغة في حنطأ - بالحاء المهملة - أي بذئ وأفحشن في كلامه.
- وفي مادة «فرأ» قال: الفرأ، كرشأ وفضاء: حمار الوحش، وتبدل همزته ألفاً، فيقال: فرى كثري. الجمع فراء وافراء كجبال وأسباب.
- وفي مادة «فشا» قال: «تفشاً المرضُ فيهم»: انتشر، لغة في المهملة» وقد كان المصنف قد قال قبلها في مادة «فسأ» تفسأ فيهم المرض: فشا وانتشر.
- وفي مادة «ورأ» قال: وتوڑأت عليه الأرضُ: لغة في توڏأت (بالدال).
- وفي مادة «حدأ» قال: «حدِّت الشاة حَدَّاً، كتعبت: لغة في حدِّت بالدال المهملة» وكان قد ذكر في مادة «حدأ» قوله: حَدِّت الشاة: اشتكت من انقطاع سلاها في بطنه.
- وفي مادة «دتاً» قال: الدَّتْنِي، كعجمي: المطر يكون بعد الربيع، أو ما يجيء صيفاً، وتناثر الغنم فيه. والدَّفْنِي - بالفاء - لغة فيه.
- واعادها في مادة «دفأ» فقال: والدَّفْنِي، - كعجمي - من المطر، كالدَّتْنِي بالمثلثة زنة ومعنى. فلاحظ كيف ذكر مادة دفأ في محلها وأحال على ما ذكره في دتاً.
- وفي مادة «وبأ» قال: وبأ إلينه، وأوبأ، لغة في وَمَا وَأَوْمَأ: إذا أشار إليه.
- وفي مادة «ودأ» قال: دَأْني لغة في دعني، وهذا يناسب من يجعل العين همزة.
- وفي مادة «طرس» قال لغة في الطُّرس.

- وفي مادة «قصص» قال: في شرحه للأثر (بيوت القافصة) أي الجماعة القافصة: وهم **الثُّنَام** والصاد **بَدْلٌ** من السين؛ من قوتهم: عبد أقفس وأمة قفاساء.
- وفي مادة «قصص»: **والقُمَصِي - كَرْمَكِي** - لغة في التَّبَصُّع بالموحدة، وهو العدو السريع.

العرب

وهو تعریب الكلمة أجنبية إلى العربية وفق قواعد وأصول مكتوبة في كتب المُعَربات، وهذا التغيير تارة يكون بإيدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إيدال حركة بحركة، أو إسكان متحرك، أو تحريك ساكن و.... كأن يبدلوا الكاف قافاً في العربية (كاشان، قasan) أو الشين سيناً (دشت، دَشْتَ).

وقد يغيرونه إلى أسماء مختلفة كـ(كربك، كريج، قربق).

وقد عرّفه المصنف السيد علي خان المدني في المصطلح من مادة «عرب»، قال:
الْمُعَرَّبُ، كَمُعَظَّمٌ: ما استعملته القراء من الألفاظ
 الموضوعة لمعانٍ في غير لفتها وتكلمت به على منهاجها،
 تقول: **عَرَبَةُ الْقَرَبَ تَغْرِيبًا، وَأَغْرِيَةُ إِغْرِيَابًا**.

وهناك مصنفات في المُعَرب من الكلام الأعجمي، أشهرها ما هو لابن منصور الجوالقي (موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر المتوف ٥٤٠)، وللبشيشي المتوف (٨٣٠) كتاب (التذليل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل) وللسهام

الخفاجي المتوفى (١٠٦٩) (شفاء العليل فيما ورد في كلام العرب من الدخيل) وكتب أخرى لغيرهم.

وإليك بعض المعرّبات في الكتاب:

• قال في مادة «أمس»: الْأَمْسُ وَالْأَمْيَصُ، كصاحب وهابيل: مُعَرَّبُ الْخَامِيزُ؛ وهو مَرْقُ السَّكَبَاجَ الْمُبَرَّدُ الْمُصَقَّى مِنَ الدَّهْنِ، وأصلُهُ: يَخْ آمِيزُ: أي الْخَرْوَجُ بِالشَّلْجِ، وتبدل الهمزة عيناً فيقال: عَامِصُ وَعَامِصٌ؛ وهو بالعربية الْهَلَامُ.

• وفي مادة «قربح» قال: الْقُرْبَحُ، كفُزْطُمُ: لفته في الْكَرْبَحِ بِالْكَافِ، وهو الحانوت، مُعَرَّبٌ كُربَه.

• وفي مادة «طبرزد» قال: الطَّبَرَزَدُ - كَزَبَرْجَدُ - من السُّكَرِ والملح: الصُّلْبُ الشديد، وإذا أطلق يراد به السُّكَرُ الأَبْلُوحُ مَعَرَبٌ تَبَرَّزَدُ، والتَّبَرُّ بالفارسية: الفاس كَانَهُ نُحْتَ من جوانيه بفاس، يقال: سَكَرٌ طَبَرَزَدٌ، فيكون صفةً تابعةً له في الإعراب.

• وفي مادة «مرج» قال: المَرْجُ، كفُلسُ: الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ ذَاتُ النَّبَاتِ تَرْعَى فِيهَا الدَّوَابُ، مُعَرَّبٌ مَرْزُ.

• وفي مادة «منج» قال: المَنْجُ، كفُلسُ: مَا لَزَقَ مِنَ التَّرِ بَعْضُهُ بَعْضٌ اشتتان وثلاث، والبنج أو حبّه، مُعَرَّبٌ مَنْكُ.

وبالضم: اللوز المَرْأُ أو شجرَهُ، والماعش الأخضر مُعَرَّبٌ مَنْكُ - كفُقلُ - وهي لفظة هندية.

• وفي مادة «يرج» قال: اليازجُ، بفتح الراء: لغة في اليازق؛ وهو الدستيند أو الدملنجُ أو السوارُ أو غيرُ الملوى منه وهو القلب، معربان.

القلب

وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ك(رجب، جبر، بجر، جرب، ريج، برج) وقد مر الكلام عنه سابقاً و يعرف عن الصرفين بالقلب المكاني و عند اللغويين بالاشتقاق الأكبر أو الاشتقاء الكبير ..

واللغويون درسوا ظاهرة القلب الاشتقاءي وعلاقة القلب المكاني باختلاف اللهجات ثم وصلوا إلى عدم وجود علاقة بينها وبين اختلاف اللهجات^(١).

لا نريد الإطالة في هذا المجال بل نريد الإشارة إلى كون هذه الظاهرة اللغوية هي من مظاهر التنوع اللغوي عند العرب، وهي موجودة في معاجم اليوم، وهم تارة يشيرون إلى كونها من المقلوب وأخرى لا يشيرون؟.

وقد عرف السيد علي خان المقلوب في كتابه (الطراز) بقوله:

«والقلب في علم التصريف يقال لمعنى: أحدهما: تصوير حرف العلة إلى حرف علة آخر. والثاني: تصوير حرف مكان حرف بالتقديم والتاخير كـ جذب وجبد».

وإليك بعض المقلوب في كتاب الطراز:

• قال المصنف في مادة «بسأ» في شرح الحديث «لو كان أبو طالب حياً لرأى

(١) انظر كلام ابن دريد «باب المعرفة التي قلبت وزعم قوم من النحويين، أنها لغات».

سيوفنا وقد بَسَّأت بالماهِل»: أي مَرَنت على الفتك بهم وهم أفضَّلِ القوم، مقلوب الأماهِل.

• وفي مادة «تفاً» قال: تَفَقَّهُ الشيءُ، كَتَحْلَةٌ: أوَانَهُ وَإِيَانَهُ، كَأَنَّهُ مقلوب تَفَقَّهٌ، بتقدِيمِ الهمزة، فلاحظ قوله «كأنه» فإنَّ الذي في الساج أَنْهَا لغة أخرى.

• وفي مادة «تفاً» قال: تَفَقَّا القدرُ: فَتَأَهَا. وفي مادة «فتاً» قال: فَتَأْتُ الْيَدُرُ سكت غليانها بالماء...» ولم ينص ولم ينبي على أنها من المقلوب.

• في مادة «روأ» قال: رأءَ كجاء لغة في رأي مقلوبة منها.

• وفي مادة «صيأ» قال: صاءَ الفرجُ والعقربُ والفارُ والخنزير يصيءُ ضيئاً، من باب جاء: صاح وصوت وأصله صائِي يضأى ضيئاً، ثم قلبوه، كما قالوا في رأي راء، وفي شاءُ شاءُ.

• وفي مادة «ضاء» قال: والضباء بهمزتين بينهما الف: مقلوب الضباء.

• وفي مادة «كيأ» قال: كاءَ عن الامر -كباع- كياءً: هاءُ وجبنَ عنه ولم يقدم عليه، كفاءً كئأً -من باب قال- وكأواً على القلب.

• وفي مادة «ماء» قال: ماءُ السُّنُورُ يمُوءُ مُؤاءً، كُغرابُ بهمزتين: صاح، وهو مقلوب ماءٍ -مهموز العين- كقوهم في صائِي صاء، وفي رأي راء.

• وفي مادة «نوأ» قال: ناءُ الرَّجُلُ: بعده، مقلوب من نأى، كراء من رأى.

• وفي مادة «ومأ» قال: ووامأه مؤاتأه: حاكاه وباراه، مقلوب وأمه، أو لغة

- وفي مادة «شِيْص» قال: الشِيْصِي، كعِيْسِي، وقدّأو هو ضرورة والفصيح:
القصر، أو بالعكس، وواحدته: شِيْصَة وشِيْصَة.
- وفي مادة «ربص» قال التربيع: الترقب، التسوق... قيل: هو مقلوب
التصبر.
- وفي مادة «رفص» قال الرُّفْصَة، كغرفة: نوبة الماء، وهي قَلْب
الرُّفْصَة.

كانت هذه مصطلحات عامة تستعمل كثيراً في كتب اللغة، ولا يختص بها مؤلف دون آخر إلا سعة وضيقاً، وقلة وكثرة، وقد ذكر المترجم له في (طرازه) كثيراً منها جرياً مع المشهور. ونحن لا نرى ضرورة لحصر تطبيقاتها في الكتاب، وإن فعلها بعض الكتاب الجدد فيها قدّمه من دراسة معجمية لأحد الكتب اللغوية !!

المنهج الاستدراكي الندي في اللغة

تقدّمت الإشارة إلى المعنى بهذا المنهج، والمراد منه هو استدراك ما فات على المعاجم السابقة من اللغات العربية والمعربة والحقيقة والمجازية، والفصحي وغيرها، وذكر أسماء الأماكن والأعيتاد والأدوية وغيرها، وإثبات ذلك في حاله من الأبواب والفصلات اللغویة، كما علمت بأنّ المراد من النقد هو التنبیه على ما وقع لهم من الأغلاط والتصحیفات، ونقل ما هو غير ثابت، وما هو من غلط العوام وأشباهها من الوجوه التي تستدعي التوقف عندها والنقد لها، خصوصاً مع بُعد الزمان عن اللغة الأم وابنائها، مما يزيد في مثل تلك الأغلاط والأوهام.

وقد صرّح المؤلّف في مقدمة (الطراز) بأنّه أودع كتابه ما لم تحوه المعاجم المتداولة، وإنّه فاقها بالاستدراك والانتقاء والنقد فقال:

«على أنك أهلاً الغطن الألعنى، والقلن اللوذعنى، إذا وعيت
ما أوعيت، وفلئت ما أمليت، رأيته قد حوى ما لم تحوه
البحور المعيبة، وخيطت شواكله على ما خلت عنه المهارق
البسيئة ...».

ثم راح يذكر الجمهرة والصحاح والحكم والعباب والتهذيب والجمل ولسان العرب والقاموس، ويبين ميزة طرازه عليها، وهذا ما عنيناه بالمنهج الاستدراكي،

فإنه استدرك على هذه المعاجم الكثير بما خلت عنه كما ستفق عليه لاحقاً، وأودع معجمه ما يروق ويحسن، وتستعبد جناباته الألسن، إلى غير ذلك من النكت والملح ونخب الموضوع والمصطلح، مع التفصي في البيان والتبيين.

ومن جهة ثانية اعنى المصنف بمنهج النقد والتشتبث في النقل، حيث صرخ بذلك في مقدمته فقال أنه يتثبت في المداحض والمزال، ويتعمق في التمييز بين الراجح والزال، ولا يحمد على ما وجده في كتاب، فقال:

«فَإِنَّ هَذِهِ الْلُّغَةَ الشَّرِيفَةَ الَّتِي رَفَعَ اللَّهُ مَقْدَارُهَا، وَجَعَلَ عَلَى أَلْسُنَتِهِ خَيْرَهُ مِنْ خَلْقِهِ مَدَارُهَا، لَمْ تَكُنْ تُؤْخَذُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ وَالتَّلْقِينِ، أَوِ الرَّوَايَةِ الْوَافِيَّةِ بِيلْجِ الْحَقِّ وَثْلِجِ الْبَيْقَنِ، وَعَلَى هَذَا جَرَى السَّلْفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ، فَجَنَوْا مِنْ رِيَاضِهَا يَانِعَ الْثَّرِ وَنَافِعَ الْزَّهْرِ، وَمَا كَانُوا يَتَكَلَّلُوا عَلَى مَا فِي بَطْنِ صَحِيفَةٍ وَمَنْ بَلَّ مَجْلَةً مَا لَمْ يَشَافُوهَا بِهِ الْمُهَايَدَةُ مِنَ الْمَشَائِغِ الْمَجْلَةِ، ثُمَّ طَمَسَتْ آثارَ تِلْكَ الْأَعْلَامِ، وَعَمَّتْ سُبْلَ الْمَهْدِيِّ غَاشِيَةَ الظَّلَامِ، وَحَارَ طَرْفُ الدَّلِيلِ، وَطَاحَ صَوْتُ الْمَحَادِيِّ، وَأَمْسَى الْخَرِيْتُ يَنْادِي: إِنَّهُ اللَّيْلُ وَأَضْواَجُ الْوَادِيِّ.

فلم يبق إلا الرجوع إلى ما أودعه العلماء في بطون الدفاتر، والنهاوض إلى الاقتباس منها بعزم غير فاتر، وإذا قد تعذر الاستفهام عند الاستبهام، والحصول على الصواب،

بالسؤال والجواب.

فن اللازم للثّبّاب الحازم أن يتثبت في المذاهض والمزال،
ويتحقق في الميز بين الراجح والزال، وأن لا يأمن غاللة
التعجّيل، بالمبادرة إلى الإثبات والتسجيل حتى يتقصى في
الاستقراء، لا سيما عند التصنيف والإقراء، فن جد على ما
وجدَ في كتاب، فقد استهدف لنبل اللوم وسهام العتاب،
وكأين من صنف وألف، وكلف نفسه من كُلْفَةِ الإلقاء ما
كُلُّفَ، ما زاد على أن ملأَ المزاد، بما وجدَ ورأى، وأكتب
ونَّى، ولم يَدرِ أخطأ أم أصاب، وجف الشهد أم الصاب؟
فهو حاطب ليلٍ، وخاطب ويب وويل».

وهذا المنهج النقدي لم يكن بداعاً من السيد المصنف، بل كان وما زال محط انتظار
المحققين من اللغويين الذين لا يذعنون لكلّ مِنقول بسهولة إلاّ بعد التحقيق والتثبت
من النقل وصحته، خصوصاً بعد تطاول الأزمان وتراخي الأقطار، واختلاف
النسخ اليوم بشكل أكثر بكثير من السابق، حتى أنَّ الخليل وهو إمام اللغة ومؤسس
معجمها لم يسلم من النقد والتغليط، وقل مثل ذلك في ابن دريد وغيره من أئمَّةِ اللغة
وأساطينها، وهذا يعني أنَّ الحقيقة هي الهدف لا التقدّيس، وأنَّ ضبط اللغة العربية
والحافظ على سلامتها هو الهدف المنشود.

ومن هنا كان السيد المصنف من واصلوا هذا الطريق لكن بعناية كبيرة قد
لا توجد في معجم آخر، فإنه حاول أن يوضح كل ما فيه اختلاف، والتتبّيه على ما

وقد هم من أغلاط واوهام وتصحيفات وتعريفات كما سعى إلى إثبات الفصح، والتنبيه على المولد وعلى أغلاط العامة، على أنه وبالرتبة صبّ اهتمامه الأول على بيان أغلاط الفيروزآبادي بالذات كما سيأتيك إيضاح ذلك، ولكنه لم يقتصر على أغلاطه، بل غلط حتى الجوهرى وغيره من أئمة اللغة، مما يدلّ على أنه كان جاداً في تطبيق منهجه النقدي بعد تطبيق منهجه الاستدراكي.

وبالرور سريع على سير تغليطات وتخطئات من لحق لمن سبق يتبيّن لنا أهمية هذا النهج في تهذيب اللغة وصقلها وتنقيتها وإيصالها إلى الأجيال بأفضل شكل ممكن، خالٍ عن الشوائب:

من خطأ الخليل

كان هذا هو منهج كثير من اللغوين القدامى، حيث كانوا يستدركون وينقدون من سبّهم، وما كانوا ليتكلّموا على المصنفات.

ومن الذين استدركون على الخليل بن أحمد الفراهيدي -أول من صنف في اللغة وفق برنامج صوقي خاص- هو المفضل بن سلمة^(١) وأبو بكر بن دريد والجهضي والسدوسي وغيرهم، فبعض هؤلاء اختلفوا معه في المنهجية والترتيب، والبعض الآخر اعترض عليه لتفرّده بذكر كلمات لم تسمع، أو لإهماله أبنية مستعملة^(٢)، أو

(١) وقد ردّ أبو محمد بن درستويه في كتاب خاص، قال السيوطي (ورواه بن درستويه وله كتاب في الرد على المفضل بن سلمة فيما نسبه من الخلل إليه) المزهرا: ٨٩.

(٢) انظر تخطئة ابن دريد للخليل، وأنه صحف (يوم ثبات) بالفين المعجمة، وإنما هي بالمهملة (المزهرا: ٣٥٣).

عدم استيفائه الصيغ الواردة في كلام، أو إشارات منهم إلى وجود أخطاء صرفية وتصحيفات وتحريفات في العين^(١).

وقد أشار ابن منظور إلى ذلك وهو في معرض النقد للخليل، فقال:

(كأن واضعه شَرَعَ للناس مسْرِعاً عذباً وحلاّهم عنه،
وارتاد لهم مرتعًا ومنهم منه، قد أخْرَ وقدَمْ، وقدَدَ أن
يعرب فأعجم، فرَقَ الذهنَ بين الثنائي المضاعف والمقلوب
ويبدأ الفكرةَ باللفيف والمعتل والرابعي والخاسي، فضاع
المطلوب)^(٢).

قال ابن جني في المصادص:

أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا
يمجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلاً عن نفسه،
ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره،
وابن كان للخليل فيه عمل فإما هو أنه أومأ إلى عمل هذا
الكتاب إيماءً، ولم يتلو بنفسه، ولا قرره ولا حرر، ويدل
على أنه قد كان نحوه أثني أجده فيه معاني غامضة
ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكة،
وذاكرت به يوماً أبا علي فرأيته منكرا له.

(١) انظر جرد ذلك في المزهر ٢: ٣٩٠ - ٣٨١ عن الزبيدي في استدراكه على العين.

(٢) انظر مقدمة لسان العرب ١: ٧.

فقلت له: إن تصنيفه منساق متوجّه ، وليس فيه التسفس الذي في كتاب الجمهرة ، فقال: الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً أ يؤخذ به في العربية! أو كلاماً هذا نحوه^(١).

أما الزبيدي في مختصر العين فقد وضح سرّ كثرة الأغلاط في العين بقوله: «وذلك لأنّا قلنا في صدر الكتاب ونحن نربأ بالخليل عن نسبة الخليل إليه أو التعرض للمقاومة له، بل نقول: إنّ الكتاب لا يصحّ له ولا يثبت عنه، وأكثر الظنّ فيه أنّ الخليل سبب أصله، وتفقّد كلام العرب، ثمّ هلك قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع فيه والخطأ الموجود فيه.

هذه لفظتنا نصاً، وقد وافقنا بذلك مقالة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب^(٢) قبل أن نطالعها أو نسمع بها حتى ألفيناها بخطّ الصولي في ذكر فضائل الخليل.

قال الصولي: سمعت أبي العباس ثعلباً يقول: إنّما وقع الغلط في كتاب العين، لأنّ الخليل رسمه ولم يمحشه، ولو أنّ الخليل هو حشاء ما بقي فيه شيئاً، لأنّ الخليل رجل لم يُرَ

(١) السيوطي في المزهر ١: ٧٩ عن المصنّفات ٢: ٢٨٨.

(٢) ذلك مذكور في المزهر ١: ٧٨.

مثيله.

قال: وقد حثنا الكتابَ قومُ علماء إلَّا أَنَّه لَم يُؤْخِذُ عَنْهُم
الرواية، وإنما وُجِدَ بِنَقلِ الورَاقِينَ، فَلَذِكَ اخْتَلَ
الكتاب»^(١).

من خطأ ابن دريد

وأما ابن دريد، فقد خطأ الأزهري ونقطويه وابن خالويه وغيرهم، إما
استنصاراً للخليل أو تخطئة مباشرة لنفسه.
قال الأزهري عن ابن دريد مانصه:

«وَمِنْ أَلْفِيْنِ فِي عَصْرِنَا الْكِتَبُ فَوْسِمْ بِاَفْتَعَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَتَوْلِيدِ
الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَيْسَ هَا أَصْوَلُ، وَإِدْخَالِ مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ
الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمْ أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُحَسِّنِ بْنِ دَرِيدِ الْأَزْدِيِّ
صَاحِبِ الْجَمْهُورَةِ وَكِتَابِ اشْتِقَاقِ الْأَسْمَاءِ، وَكِتَابِ الْمَلَاحِنِ،
وَحَضَرَتِهِ فِي دَارَهِ بِبَغْدَادِ غَيْرِ مَرَّةٍ، فَرَأَيْتَهُ يَرْوِيُ عَنْ أَبِي
حَاتِمَ، وَالرِّياشِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَخْيِي الْأَصْمَعِيِّ،
فَسَأَلْتَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَرْفَةَ الْمَلْقَبِ بِنَطْوَيِّهِ عَنْهُ فَاسْتَخْفَتَ بِهِ،
وَلَمْ يُوْتِقْهُ فِي رَوَايَتِهِ.

وَدَخَلَتْ يَوْمًا عَلَيْهِ فَوَجَدَتْهُ سَكْرَانَ لَا يَكَادُ يَسْتَمِرُ لِسَانَهُ

على الكلام، من غلبة السكر عليه، وتصفحت كتاب الجمهرة له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة أزهـا عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها، فأثبتتها في كتابي في موقعها منه، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه، فإن صحت بعض الأئمة اعْتَدَتْ، وإن لم توجد لغيره وقت، والله الميسـر لما يرضاه وما يشاء»^(١).

وقد مرّ عليك هجاء نفطويه وتحامله على ابن دريد. وجاء ابن خالويه فاستدرك على موضع من الجمهرة، ونبه على أوهام وتصحيفات لابن دريد قال السيوطي -بعد أن ذكر هجاء نفطويه لابن دريد وذهابه إلى أنـ هذا الطعن كان لما بينها من منافرة عظيمة^(٢)ـ : «قلت: ظفرت بنسخة بخط أبي الثمر أحمد بن عبد الرحمن بن قابوس الطرابلسي اللغوي، وقدقرأها على ابن خالويه بروايتها لها عن ابن دريد وكتب عليها حواشـ من استدراك ابن خالويه على موضع منها، ونبـه على بعض أوهام وتصحيفاتٍ»^(٣).

(١) تهذيب اللغة للازهري ١:٣١.

(٢) المزهر ١:٩٣.

(٣) المزهر ١:٩٥.

من خطأ قطرةً

وهو محمد بن المستير البصري المعروف بقطرب، أله في معاني القرآن، والعلل في النحو، والاشتقاق، والمصنف الغريب في اللغة، والرد على الملحدين في متشابه القرآن، وقد نقد آراء بعض الأعلام كالإذري، فقال:

«.. ومن نظاراء الليث محمد بن المستير المعروف بقطرب، وكان متهمًا في روايته عن العرب، أخبرني أبو الفضل المنذري أنه حضر أبا العباس أحمد بن يحيى فجرى في مجلسه ذكر قطرب فهجنَه ولم يعبأ به.

وروى أبو عمرو في كتابه الياقوتة نحوًا من ذلك، قال: وقال قطرب في قول الشاعر:

مثُلَ الدَّمِيمِ عَلَى قُزْمِ الْيَعَامِيرِ^(١)

زعم قطرب أنَّ اليعامير واحدها يعمور: ضرب من الشجر، وقال أبو العباس: هذا باطل، سمعت ابن الأعرابي يقول: اليعامير: الجداء، واحدها يعمور، وكان أبو إسحاق الزجاج يُهجَّن من مذاهبه في النحو أشياء تَسْبِه إلى الخطأ فيها»^(٢).

(١) مصدره: ترى لأخفافها من خلفها نسلاً.

(٢) تهذيب اللغة ١: ٣٠.

من خطأ الصاحب بن عباد

هناك نقوذ واستدرادات وردت على الصاحب بن عباد^(١)، منها نقوذات الأزهري على أحمد بن محمد البشتي المعرف بالخارزنجي، والتي هي بطبيعة الحال نقوذ على الصاحب بن عباد؛ لأنَّ الصاحب أخذ من الخارزنجي كثيراً، فتخطنه الخارزنجي تعني تخطنه الصاحب كذلك.

فللخارزنجي كتب مثل كتاب العين، والتفصلة والتفضلة، وتفسير أبيات أدب الكاتب، قال الأزهري:

فنظرت في أول كتاب البشتي^(٢) [ويعني به الخارزنجي]
فرأيته أثبت في صدره الكتب المؤلفة التي استخرج كتابه
منها فعددها^(٣) ...

ثُمَّ قال: قال أحمد بن محمد البشتي: استخرجت ما وضعته في كتابي من هذه الكتب ...

ثُمَّ قال: ولعلَّ بعض الناس يبتغي العنت بتهجئه والقدح فيه، لأنَّني أنسنلت ما

(١) قال الزبيدي في تاج العروس في مادة (م ضع) والمضمة، بالضم: بقية الكلام، هكذا نقله الصنفاني في كتابه عن ابن عباد، ووجد هكذا في نسخ المحيط، وهو غلط والصواب بقية من الكلام، ولم ينبه عليه الصنفاني وأورده صاحب اللسان على الصواب، والله در الم Johari حيث قال: إن المحيط لابن عباد فيه اغلاط فامحشة، ولذا ترك الأخذ منه.

(٢) ويعني به كتاب تكلمة العين وهو مفقود اليوم.

(٣) وهنا عدد الأزهري اسماء الكتب التي أخذ منها الخارزنجي، تركناها للاختصار (انظر تهذيب اللغة ١: ٣٢-٣٣).

فيه إلى هؤلاء العلماء من غير سباع.

قال: وإنما إخباري عنهم إخبار من صحفهم، ولا يزري ذلك على من عرف الفت من السمين، وميز بين الصحيح والسوق، وقد فعل مثل ذلك أبو تراب صاحب كتاب الاعتقاد، فإنه روى عن الخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة.

قال: وكذلك القتبي، روى عن سيبويه والأصمعي وأبي عمرو، وهو لم ير منهم أحداً. ثم قال الأزهري تعليقاً على ذلك:

«وقد اعترف البشتي بأنه لا سباع له في شيء من هذه الكتب، وأنه نقل ما نقل إلى كتابه من صحفهم، واعتذر بأنه لا يزري ذلك عن عرف الفت من السمين، وليس كما قال، لأنَّه اعترف بأنه صحيٌّ، والصحفيٌّ إذا كان رأس ماله صحفاً قرأها فإنه يصحف في أكثر، وذلك أنه يخبر عن كتبٍ لم يسمعها ودفاتر لم يدرِّ أصحٍّ ما كُتب فيها أم لا، وإن أكثر ما قرأنا من الصحف التي لم تضبط بالنقط الصحيح، ولم يتول تصحيحها أهل المعرفة، لستقيمة لا يعتمد لها إلا جاهل».

ثم عرج الأزهري على أمر آخر وهو تجاسر البشتي على الخليل و...
والحق هو أنَّ الأزهري لم ينصف في حماكمته للبشتي، لأنَّ كون السباع لا يساوي الصحة دائماً أمراً مفروغ عنه، ولكن من سمعوا وقعوا أيضاً في الغلط والتصحيف والتحريف فهأهُم أئمَّةُ اللغة العربية صحفوا وحرّفوا ووقفوا في أفحش الأغلاط، كالأشمعي وقطرب، وأبي عمرو بن العلاء، والمفضل بن سلمة، والخليل وسيبوه، وأبي الخطاب والأخفش وابن الأعرابي والفراء واللحياني والماحظ

وتعلب وابن قتيبة والمبرد وابن السكّيت، وقد فصل حزرة بن الحسن الاصبهاني هذه التصحيفات في كتابه (التنبيه على حدوث التصحيف).

وأما النكتة الثانية التي ذكرها، فجوابها: أنَّ هناك الكثير ممن استدركوا على الخليل أو صَحَّحوا له بعض أخطائه، ولو راجعت كتاب كشف الظنون لرأيت اسماء من خطأوا الخليل.

والمهم لدينا هنا ليست عماكمه الأزهرى، وإنما المقصود هو أنَّ منهج التخطئة والتغليط كان شأنعاً ذاتياً.

من خطأ الجوهرى
هناك جمٌ من الأعلام قد استدركوا أو نقدوا الصحاح للجوهرى رغم تأثرهم به، منهم:

أبو محمد عبدالله بن بري المצרי (ت ٥٨٢) صاحب التنبيه والإيضاح عما وقع من الوهم في كتاب الصحاح.

والحسن بن محمد بن الحسن الصفارى صاحب التكلمة والذيل والصلة.
وأبو الفضل محمد بن عمر بن خالد القرشى المعروف بمجاہل القرشى (كان حياً سنة ٦٨١) في كتابه (القراع بتمكيل الصحاح).

والشيباني الققطي (ت ٦٤٦) حيث ألف كتاب (الاصلاح لما وقع من الخلل في الصحاح).

وأبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأندلسى المالكى المعروف بابن التجاج

الاشبيلي (ت ٦٥١)، حيث كتب كتاب (نحو على الصحاح). وصلاح الدين خليل بن أبيك الصندي (ت ٧٦٤) في كتاب (نحو السهم فيها وقع للجوهري من الوهم). وأبو الفضل محمد بن عمر القرشي في كتابه (نور الصباح في أغلاط الصحاح) وغيرها من الكتب.

قال أبو زكريا الخطيب التبريزى عن الصحاح: «إلا أنه مع ذلك فيه تصحيف لا يشك في أنه من المصنف لا من الناسخ، لأن الكتاب مبني على المروف... قال: ولا تخلو هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها أو غلط، وقدردا على أبي عبيدة (معمر بن المنى) في الغريب المصنف مواضع كثيرة منه، غير أن القليل من الغلط الذي في الكتب إلى جنب الكبير الذي اجتهدوا فيه وأتبعوا نفوسهم في تصحيحه وتنقيحه معفو عنه»^(١).

وقال الققطى: (... ولما دخلت منه نسخة إلى مصر نظرها العلماء فاستجودوا مأخذها وقربه، ومحوا فيها أو هاماً كثيرة انتدبو لإصلاحها وزادوا فيها بعض ما لعله أخل به من ألفاظ لغوية، الحاجة داعية إليها، فلا شبهة في أنه نقلها

(١) في تقييداته على الصحاح والتي اطلع عليها الزبيدي في خزانة الامير أزيك (مقدمة الحاج: ٥).

من صحّفٍ فصحّف، وانفرد في تصريف الكلمة برأيه
فحرف^(١).

وقال الباخري صاحب الدمية: «... فهو أحسن من
الجمهرة، وأوقع من تهذيب اللغة، وأقرب متناولاً من بجمل
اللغة، هذا مع تصحيف فيه في مواضع عدّة أخذها عليه
المحققون، وتتبّعها العالمون، ومن ما ساء قط؟! ومن له
الحسنى فقط؟!

فإنه رحمه الله غلط وأصاب، وأخطأ المرمى وأصاب،
كسائر العلماء الذين تقدّموه، أو تأخروا عنه، فإني لا أعلم
كتاباً سلّم إلى مؤلفه فيه، ولم يتبع بالتبّع من يليه»^(٢).

وقال الفيروزآبادي في مقدمة كتابه:
(ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهرى وهو جدير
 بذلك...) الخ.

إلى أن يقول:

«واختصت كتاب الجوهرى من بين الكتب اللغوية - مع
ما في غالبيها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة -
لتداوله واشتهره بخصوصه واعتقاد المدرسين على نقوله

(١) إنتهاء الرواة ١٩٥: ١.

(٢) انظر الدمية في ترجمة الجوهرى.

ونصوصه»^(١).

وبهذا يتبيّن أنَّ الجوهرىُ كان آخر من توجّهت نحوه سهام النقد والانتقاد قبل الفيروزآبادى، وقد كان الأخير من الذين وجهوا نقوده على الجوهرى، فإنه كان يرید مناقشة الجوهرى وإظهار عجزه للقارئ لكنَّه عجز أن يرسم منهجاً خاصاً به أو يجده فيه ولو بعض التجديـدـ كما فعل السيد علي خان في طرازهـ بل راح يترسـم منهـج الجوهرى في النـظام والـترـتـيب ولم يوـقـقـ فيـ كـثـيرـ من مـؤـاخـذـاتـهـ علىـ الجوـهـريـ كـماـ سـيـتـيـنـ لـكـ.

من خطأ الفيروزآبادى

القاموس كغيره من الكتب اللغة، فيه الفت والسمين، والشهد والحنظل، وفيه الصحيح كما فيه الأوهام والأغاليط والتصحيفات.

وهذا الكتاب نال من الشهرة وذبوع الصيت ما ندر أن يناله كتاب آخر من كتب اللغة ومعاجها، حتى أنَّ لحظة القاموس التي معناها البحر العظيم ووسطه ومعظمها وقعره الأقصى صارت علمًا لغوياً لمعجم الفيروزآبادى، ثمَّ لذبوع هذا الكتاب وشهرته بين الناس صارت كلمة القاموس تطلق توسيعاً على كل معجم لغوي أو غيره، فيقال: القاموس اللغوـيـ، والقاموس الانجليـزيـ، وقاموس الأمـثالـ، وقاموس الرجالـ، وغيرـهاـ^(٢).

(١) انظر مقدمة القاموس.

(٢) انظر المعجم الوسيط ٢: ٧٥٨، ومقدمة الصحاح: ١٧٣.

ورغم ما ناله هذا الكتاب من الإعجاب، وما قيل في مدحه وإطرانه، ورغم ما كتب حوله من تأليفات في مختلف زواياه، بالشرح والاختصار والتوضيح وفك غوامضه وتقدمه وتوهيمه والمقارنة بينه وبين الصحاح، رغم كل ذلك نرى أنَّ هذا المعجم اللغوي على جلالته كأنَّه كتاب رموز وطلasm، جعل مؤلفه، اللغة من خلاله في قوله جامدة متحجرة، بحيث إنَّ القارئ فيه لا يتذوق حلاوة اللغة وحسن استعمالاتها وشواردها ونواذرها، ولا يجد الروح الحية النابضة التي امتازت بها لغة العرب، ولا يحس بطلاقتها وحسن رونقها، وجمال تنوع أساليبها، وفنون ملحمها ونواذرها وحكاياتها.

وبحسب دليلاً على ذلك أنَّك تجد أنَّه اللغة والمعينين بها كأنَّهم لم يكادوا يستسيغون بقاءه على ما هو عليه، لما فيه من الوعورة والصعوبة والاختصار بأسلوب جاف وعبارة جامدة، فلذلك كتبوا له الشروح والتعليقات والحواشي وحاروا في فك غوامضه.

فقد كتب الرَّبِيْدي (ت ١٢٠٥) «تاج العروس من جواهر القاموس» وهو شرح للقاموس، وكتب محمد ابن طيب الفاسي (ت ١١٧٠) «إضاءة الراموس» في شرحه أيضاً، والف أحد عاصم بن جناني العيتاني الرومي (ت ١٢٢٥) «الاقيانوس في شرح وترجمة القاموس» هذا إلى غيرها من الشروح التي ليس هنا محل ذكرها.

فإنَّ المعجم اللغوي يراد منه إيصال اللغة إلى أكبر عدد من طالبيها، فهو في الواقع ينبغي له أن يكون موصلًا للغة، قريباً للتناول. شارحاً لفرداتها

واستعمالاتها وغوامضها، لا أنه يحتاج إلى شرح وإيضاح وتبيين، وإنقللت فائدته، وانحصرت بطبيقة خاصة من خبراء اللغة والختصين بها كما هو الواقع اليوم. وهذا الذي قلناه اضطر البعض أن يشرح مغلقه، فالله محمد بن يحيى القرافي «القول المأнос بشرح مغلق القاموس»، وألف علي بن أحمد الهيقي (الذي كان حياً سنة ١٠٥٢ هـ) «مختصر القاموس» وحل فيه رموز القاموس، ووضع جم غفير من اللغويين عليه حواشى وتعليقات وإيضاحات.

وعلى كل حال، فإن ما يهمنا الآن هو أنَّ الفيروزآبادي تتعامل على الجوهرى تحاملاً غريباً، وحاول بكل حيلة توهيمه وتغليطه حتى فيما كان الجوهرى هو المصيب فيه، فوقع الجد الفيروزآبادي نفسه في كثير مما وهمَ فيه الجوهرى، فما وهمَ فيه الجوهرى مدخول عليه وقد سبقه غيره إليه كما صرَح السيد المصنف بذلك في خطبة كتابه.

ومن هنا أَلْفَ علِياءُ اللغة ونخاريرها الكتب والرسائل والدراسات في المقارنة والموازنة بين الصحاح والقاموس، واستنصر كثير منهم للجوهرى وردوا الفيروزآبادي، ومن ثُمَّ أَلْفَ الكثير منهم تأليفات خاصة في أوهام الفيروزآبادي وأغلاطه.

ولا يخفى عليك أنَّ الدفاع عن الجوهرى وتغليط الفيروزآبادي متلازمان في كثير من الأحيان، بل إنَّ شراح القاموس كالزيدي في تاج العروس لم يعدموا أن يدلوا بدلواهم وبيسروا ما وقع في القاموس من الاغلاط والأوهام والتصحيفات والتحريريات وغيرها.

فن الكتب التي ألفت في مجال المحاكمة بين الصحاح والقاموس والاستئصال للجوهري، وتغليط القاموس:

١- «بهجة النفوس في المحاكمة بين الصحاح والقاموس» للقرافي المصري، المتوفى ١٠٠٨ هـ.

٢- «الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط» لحمد بن مصطفى الداودي، المعروف بدواود زاده (ت ١١٠٧ هـ) جمع فيه الأغلاط التي عزّاها الفيروزآبادي إلى الصحاح وردّ عليها.

٣- «رسالة العنقاء المغرب الواقع في القاموس» للشيخ محمد عبد الرحمن الدنوشري الشافعي (ت ١٠٢٥).

٤- «مرج البحرين» لأويس القاضي ابن محمد، المعروف بـ «ويس» (ت ١٠٣٧) أجاب فيه على اعترافات الفيروزآبادي على الصحاح.

٥- «الوشاح وتشريف الرماح في رد توهيم الجهد للصحاح» لأبي زيد عبد الرحمن بن عبدالعزيز التاذلي.

٦- «فلك القاموس» لعبد القادر بن أحمد اليوني، من تلاميذ الطيب القاسي، علل في مقدمته إعجاب الناس بالقاموس، وفضل الصحاح عليه، وتتبع فيه ما وَهَّنَهُ فيه الفيروزآبادي، وردّ عليه.

٧- كتاب أبي عبدالله محمد بن أحمد الدلاني الشهير بالمسناوي (ت ١١٣٦ هـ) وهو نقد للقاموس ودفاع عن الصحاح.

٨- «الجاسوس على القاموس» لأحمد فارس الشدياق، حيث نقد فيه

الفيروزآبادي وبين أغلاطه ومعايب القاموس.

٩- «تصحيح القاموس» لأحمد تيمور باشا.

هذا، إلى كثير غيرها من الكتب والرسائل والمحواشى التي لم يخلُ شيء منها من الإشارة إلى تغليطات وأوهام الفيروزآبادي، والدفاع عن الجوهرى، والتنبية على تحامل الفيروزآبادى عليه.

وفي هذا المجال يبرز الإمام اللغوي العلامة الأديب السيد علي خان المدنى في طبعة العلما، اللغوين الذين استنصروا للجوهرى، وتتبعوا عثرات وزلات الفيروزآبادى، حيث قال رحمة الله في مقدمة طرازه الأول:

وإني لأعجب من المجد الفيروزآبادى، وهو التسم بالامامة في معرفة الانسان الصادق، إذ صنف قاموسه، وشنفَ قابوسه، وتصدى للتنبية على أغلاط الجوهرى في صحاحه، وخاض في غمر التشنيع عليه وض亥ضاه، زاعماً أنه لم يقصد بذلك مراة، ولا تنديداً به وإزراة، بل استيضاهاً للصواب، واستريحاً للثواب، وحذرا من أن يُسمى إليه التصحيف، أو يُعزى إليه الغلط والتحريف، كيف خالف قوله فعلة، وزلت بقدمه نعلة؟!

فوقع في الأغلاط والأوهام، فيما تثار فيه ثوابت الأفهام، ومن التصحيف والتحريف، والغلط في مسائل النحو والتصريف، فيما لا يكاد يقضى منه العجب، ولا تنتهي عن

طرفه جمادٍ ورجب، كما ستفت عليه في أثناء الكتاب
منفصلاً، وتجده في أطواهه إن شاء الله تعالى مُعْصِلًا. على أنَّ
ما تتبع به كلام الجوهرى وتعقبَ، ونَقَرَ عنه بزعمه ونَقَبَ،
أكثره مسبوقٌ إليه، ومدخله فيه عليه.

وهنا يصبُّ السيد المدنىُّ قسطاً وافراً من جهده على تبيين أغلاط
الفيروزآبادى وأوهامه، وتصحيفاته وتحريفاته، وما وقع فيه من الطوام من
الأغلاط في مسائل النحو والصرف، فذكر السيد المصنف جملة وافرة من ذلك،
حيث لو أنها جمعت لصارت كتاباً مستقلًا يستحق الدراسة والبحث، فإنه أودع في
تغليطاته عيون المباحث وروائع الانفتاثات ودقائق العربية كما سترى بعض ذلك
قريباً.

ولم يكن السيد المصنف إلَّا طالباً للحقيقة، غير متحامل عيناً على
الفيروزآبادى، ولذلك نراه ربما دافع وردَّ تغليطات بعض من غلطه تحاماً، ففي
مادة «هرأ»، قال:

وَهُرَئِيَ الْقَوْمُ وَالنَّعْمُ، عَلَى مَا لَمْ يُسْتَمِّ فَاعْلُهُ: اشْتَدَّ عَلَيْهِم
الْبَرْدُ، فَالْقَوْمُ مَهْرُؤُونَ، وَالنَّعْمُ مَهْرُوَةٌ، وَلَا تَقُلْ: هَرِنَوا
وَلَا هَرِئَتْ، بِالْبَنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْفِيرُوزَآبَادِيُّ مِنْ
قُولَهُ: «وَبَخْطَ الْجَوَهْرِيُّ: هَرَئِيُّ، كَسْمَعُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ»
يُريدُ أَنَّهُ وَجَدَ بَخْطَهُ مَضْبُوطًا يَقْتَعِنُ الْفَاءُ وَكَسْرُ الْعَيْنِ عَلَى
وَزْنِ سَبْعَ، لَا أَنَّهُ وَجَدَ بِلِفَاظِ قُولَهُ «كَسْمَعُ» كَمَا تَوْقَهُ

كثيرون فتعقبوه بأنّ نسخ الصاحب ليس فيها لفظة
«كسمع».

فالملخص أنصف في الدفاع عن الفيروزآبادي، وأقرّ ما ذكره من الخطأ الموجود
في نسخ الصاحب، ولم يتمحّل في الدفاع عن الجوهرى كما صنع ذلك الزبيدي في
التاج^(١).

هذا، ولم يقتصر السيد المصنف على تغليط الفيروزآبادي، بل غلط ووهم أئمّة
آخرين من أئمّة اللغة وتعقب عليهم، مثل أبي عبيدة وأبي حيان وأبي علي الفارسي
وابن الأثير والجوهرى وغيرهم، فتّل بذلك منهجه خير تمثيل، لأنّه يستخلص
ما يراه صواباً من بين ركام المقولات، ثمّ يبيّن ما وقع للآخرين من مجافاةٍ
لل الصحيح.

بعض معالم المنهج النقدي للمؤلف
ويتّسم أولاًًاً لمنهجه النقدي يمكننا أن نقسمه إلى ثلاثة أقسام:
أولها: ما نقد فيه الفيروزآبادي في القاموس.
وثانيها: ما نقد فيه الجوهرى والفيروزآبادي معاً.
وثالثها: ما نقد فيه الآخرين.

وهناك أيضاً نقوّدات متفرقة أخرى في ثنايا الكتاب يعرفها اللبيب من خلال
مطالعته، كما في مادة «ببب» حيث تبه الفيروزآبادي على ثلاثة أغلاط للجوهرى

(١) انظر تاج المرروس ١: ٥٠٨ - ٥٠٩.

فيها، فزاد عليها السيد المصنف غلطاً رابعاً لم يتتبه له الفيروزآبادي.
قال الم Johari في «بيب»: يقال للأحق الثقيل: بَيْتَهُ ... وهو أيضاً اسم جارية؛
قال الراجز:

لأنكحنَّ بته جارية خديبه
مثكرمةً محبيه تجحبُ أهلَ الكعبه
أي تغلبهم حسناً.

وقال الفيروزآبادي: وقول الم Johari: بَيْتَهُ اسم جارية غلط، واستشهاده بالراجز أيضاً غلط، وإنما هو لقب عبد الله بن الحارث، قوله قال الراجز غلط أيضاً والصواب: قالت هند بنت أبي سفيان وهي ترقص ولذتها: لأنكحنَّ ... الخ.

وقال السيد المصنف: «وَبَيْتَهُ، كَعْبَةُ الْأَحْقِ الْثَقِيلِ ...
ولقبُ ... عبد الله بن حارث بن نوافل بن الحارث بن عبد المطلب، لأنَّه كان أصمَّ وبه لوثة، أو هو صوتُ كان يصوتُ به في طفولته فلُقِّبَ به، وكانت امه هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية ترقص به وهو صبي، فتقول: لأنكحنَّ بته .. الراجز، أي تغلبهم حسناً.

وقول الم Johari: بَيْتَهُ اسم جارية، وإن شاده هذا الشعر شاهداً عليه، لراجز، وروايته: لأنكحنَ -فتح الميمزة^(١)- أربعة أغлат، لم يتنطئ الفيروزآبادي للرابع منها».

(١) الموجود في الصداح «لأنكحن» بضم الميمزة.

وهناك شيء لا يستهان به من هذا القبيل في الكتاب وتدخل في تغليطات بعض المغلطين، لكن المهم منها هو الأقسام الثلاثة التي ذكرناها، وإليك مفرادتها من فصل الهمزة من الطراز:

الأول : ما نقد فيه الفيروزآبادي

وهذا القسم يتضمن الكثير من دفاعات السيد المصنف عن الجوهرى في أثناء نقاده للفيروزآبادى، وهذا هو الذي أوقع أحمد عبدالغفور عطار في الوهم فعدَ استئصاره للجوهرى رسالة على حِدة كما تقدمت الإشارة إليه، فلا تغفل.

قال في مادة «أباً» الآباء، كصحاب: الأئمَّ، أو من الحلفاء والقصب خاصةً ثم أطلق على القصب نفسه: كإطلاق الوشيع على الرماح، وهو في الأصل شجرة أو عروقها الواحدة أباءً.

قال الفيروزآبادى: هذا موضع ذكره كما حكاه ابن جنوى عن سيبويه، لا المعتل كما توهَّم الجوهرى وغيره، انتهى.

ولم يتوهَّم الجوهرى ولا غيره، بل رأوه من الآباء بمعنى الامتناع: تفادياً من جعله من باب سلس لقلته، وخاصةً إذا كانت الفاء واللام همزَّةً مع ثقلها، واسم الجنس إذا صَحَّ فيه اشتقاءٌ مُحِيلٌ عليه.

قال الرضيُّ وغيره: قالوا: أصلُ أباءٍ أبائِيَّةٌ وإن لم يُسمَّ؛ لأنَّ فيها معنى الآباء وهو الامتناع: لامتناعها من السلوك بما ينبعُ فيها من القصب وغيره.

ومن العجيب أنَّ الفيروزآبادى ذكره في المعتل أيضاً قائلاً: هو الأئمَّةُ من

الخلفاء؛ لأنَّ الأَجْمَةَ تَنْعُ، والقصب، وموضعه المهموز، انتهى.

وهو ظاهر التناقض؛ فإنَّ قوله «لأنَّ الأَجْمَةَ تَنْعُ» يقتضي أنَّها من الإباء، فهي معتلةً كما ذهب إليه الجمهور، وهو ينافق قوله «وموضعه المهموز»، وقوله هنا «هذا موضع ذكره لا المعتل»، فإنَّ زعم أنَّ المهموز هو الذي يعني القصب دون الذي يعني الأَجْمَةَ فقد وَهِم في الفرق بينهما، ولا قائل به، فكان المتوهَّم هو لا غيره^(١)، وهذه أول غلطاته، وبذلة فرطاته عفا الله عنه.

• وقال في مادة «أشأ» الأشاء، كصحاب: صغار النخل، واحدته بهاء، وهزته عند سبيوه أصلية، وعند الجمهور منقلبة عن واو أو ياء؛ لقلة باب أجأ، ولتصغيره على أثني، ولهذا لم يذكروه إلا في المعتل.

• وتوهيم الفيروزآبادي للجوهري^(٢) في ذكره هنا تعنت، على أنه تابعه عليه فأعاد ذكره ثانية غير منبه عليه.

• وقال في مادة «جبأ»: وجُبَي بالضم والتشدید: اسم لعدة قرى، موضعه «جبب» لأنَّه بالف مقصورة، لا ممدودة كما توهَّم الفيروزآبادي فذكره هنا، فقد نصُوا على أنه في الأصل اسم أجمعٍ، وليس في كلام العجم ممدوَّ، قالوا: وكان القياس أن ينسب إليه جُبَي أو جُبَوي أو جُبَاوي كنسبتهم إلى حُبْلٍ، لكنَّهم نسبوا إليه جُبَاني نسبةٍ ينتسبون إلى الممدوَّ على غير قياس.

• وقال في مادة «حشا»: والمُحْشَا، كينبر: كساء غليظ يُؤتَرُ به، وقول

(١) لاحظ دفاعه عن الجوهرى في ضمن حماكمته وتقده وتغليطه للفيروزآبادى.

(٢) لاحظ دفاعه عن الجوهرى واستنصاره له.

الفيلوزآبادي: يُتَّرِّبُ به، غلط: لقوله بنفسه «ولا تقل اتَّرَ به»^(١).
وقال في مادة «رجأ» أرجأْتُ الأمرَ: أَخْرَجْتُه ووَقَفْتُه. وأَزْجَأْتُ المَحَالِمُ:
دَنَتْ لَأْنَ يَخْرُجَ ولَدُهَا، وَالنَّاقَةُ: دَنَتْ نَاجَهَا، فَهِيَ مُزْجَى وَمُزْجَنَّةُ، وَالصَّانِدُ: أَخْفَقَ.
وَتَرَكَ الْهَمْزَ لِغَةً فِي الْكُلِّ.

قال الجوهرى: يقال: رجلٌ مُزْجَى، مثالٌ مُزْجَعٌ، والنسبة إِلَيْهِ: مُرْجَنِيُّ، مثالٌ
مُزْجَعِيُّ، هذا إِذَا هَمَزْتَ، إِذَا لَمْ تَهَمِّزْ قُلْتَ: رجلٌ مُزْجِ، مثالٌ مُغْطِ، وَهُمُ الْمُرْجِيَّةُ
بالتشدید.

وتعقبه الفيلوزآبادي، فقال: إذا لم تهمز فَرَجُلٌ مُزْجَيٌ بالتشدید، وإذا همَزْتَ
فَرَجُلٌ مُزْجَى كَمُزْجَعٍ، لا مُزْجِ كَمُغْطِ، وَهُمُ الْمُرْجِيَّةُ بِالْهَمْزَ،
وَالْمُرْجِيَّةُ بِالْيَاءِ خَفْفَةٌ لَا مُشَدَّدَةٌ، وَهُمُ الْمُوْهَرِيُّ، انتهى.

وهو الواهم لا الجوهرى^(٢)، وذلك من جهاتٍ:

إِحداها: قوله: «إِذَا لَمْ تَهَمِّزْ فَرَجُلٌ مُزْجَيٌ بِالْتَّشَدِيدَ» وهو غلط صريح،
والصواب: مُزْجِ كَمُغْطِ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ النَّسَبَةَ، وَهُوَ خَلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ عَبَارَتِهِ.
الثَّانِيَةُ: قوله: «إِذَا هَمَزْتَ فَرَجُلٌ مُزْجَى كَمُزْجَعٍ، لَا مُزْجِ كَمُغْطِ وَهُمُ
الْجَوَهَرِيُّ» وهو تشنيع بحث، فإن الجوهرى لم يقل «إِذَا هَمَزْتَ فَرَجُلٌ مُزْجِ كَمُغْطِ»
بل قال: «إِذَا لَمْ تَهَمِّزْ قُلْتَ: رجلٌ مُزْجِ، مثالٌ مُغْطِ»، وهو صحيح بل متعين.
الثَّالِثَةُ: قوله: «وَهُمُ الْمُرْجَةُ بِالْهَمْزَ، وَالْمُرْجِيَّةُ بِالْيَاءِ خَفْفَةٌ لَا مُشَدَّدَةٌ، وَهُمُ

(١) انظر مادة «أَزْر» من القاموس.

(٢) لاحظ دفاعه عن الجوهرى واستئصاله له.

الجوهري» فإنه توهّم أنَّ الجوهرى أراد بقوله «وهم المرجية، بالتشديد» اسم الفاعل، وإنما أراد النسبة مع عدم الهمز، وهو صحيح، وكيف يُتوهّم أنه اراد به اسم الفاعل مع قوله «إذا لم تهنِّم قلت: رجل مُرْجِحٌ مثالٌ معيٌّ»؟! ولكنَّ هذا الرجل أغري بتبيّن العبرات مع سوء فهمه، والله المستعان.

• وفي مادة «رزاً» قال: وفَلَانْ كَرِيمٌ مُرْزًا، كمعظم: يصيب الناس من ماله فيقع التقصان فيه لسخائه.

• قول الفيروزآبادى: وَهُمُّ الجوهرى في تخفيفه، لا أصل له، بل هو بالتشديد في ما صحيٌّ من نسخ الصاحب^(١)، فإنَّ وقع في نسخته مخْفِقاً فالقطعُ من ناسخها.

• وفي مادة «سيأ» قال: وقول الفيروزآبادى «تَسْيَائِتُ الْأَمْوَرُ: اختلفت» تصحيف^(٢) إنما هو تَسْيَائِتٌ بالمعجمة، كأنَّها صارت أشياء مختلفة.

• وفي مادة «شيا» قال: واختلفوا في منع أشياء.... وقال الكسائي: هي جمع شيءٍ، وزنها أفعالٌ، كيت وأبيات، وشين وأشياخ، ومُنِيَّت الصرف لشبيها بحمراء في كونها جمعت على أشياء ذات كثرة على حراوات.

قال الجوهرى: وهذا القول يدخل عليه الايُضْرَفَ أبناء وأسماء.

وتعقبه الفيروزآبادى بأنه لا يلزم، لأنَّهم لم يجمعوا أبناء وأسماء بالألف والتاء.

وهذا عجيبٌ منه، فإنَّ كتب الصنعة كاد أن لا يخلو منها كتاب من حكاية أبناء وأسماء... إلا إن كان لم يطلع عليه، فلم يكن للبدار بالإنكار وجه^(٣).

(١) لاحظ إنَّ هذا التغليط بناء على ما في نسخة الفيروزآبادى من الصاحب حسب ما يظهر.

(٢) أدعى المصنف أنه تصحيف، مع أنَّ غير الفيروزآبادى نقله بالسين.

(٣) لاحظ تصور الفيروزآبادى في التحوّل.

• وقال في مادة «صرأ» قال الفيروزآبادي: أهملوه، وليس كذلك^(١)، قال حفظ الأمويّ:

هَلْ بِنَا غَالِبًا سَأَلْتَ إِذَا هَاجَ مِنْ الْجِرِيَاءَ مَضَرُّهَا

قال السيرافي: الجرياء الشهال، ومضرّوها هبوبها، وعلى هذا فهو مصدر ضرّات الربيع - كمنعت - إذا هبت.

وصرأ: ضرخ؛ أبدلوا الحاء المعجمة همزة. قال الأخفش، عن الخليل: هو من غريب ما أبدلوه.

• وفي مادة «غاغاً» قال: الفاغاً، كسلسل: أصوات المخطاطيف الجبلية؛ وهي العواهق. وقول الفيروزآبادي: العواهق الجبلية، لا وجه له^(٢)؛ فإن المخطاطف لا يقال له: عوهق، حتى يكون جبلياً، كما أنَّ الحمار لا يقال له: فرأ، إلا إذا كان وحشياً.

• وفي مادة «غرقاً» قال: الغرق، كحضرم: قشرة البيض الملزمة ببياضه؛ يشبه بها الثياب في جودة النسج.

قال الزجاج: همزته زائدة؛ لأنَّه في معنى الغرق؛ لأنَّ هذه القشرة تحتوي على ما تحتها وتحفيه ويخفيها ما فوقها.

وقال ابن جني: هي أصلية؛ لأنَّه لا يحكم بزيادة الهمزة في غير الأول إلا بثبات، وما ذكر من الاستنقاق ليس بقاطع بل هو احتلال، ولو سُلم فيجوز أن يكون

(١) لاحظ قلة بضاعة الفيروزآبادي في الاستقصاء في مستعملات اللغة.

(٢) لاحظ عدم دقة الفيروزآبادي في شروحه اللغوية، أو تصور باعه وعدم معرفته بهذا الفرق التيريف.

المعنى واحداً مع اختلاف الأصلين، كما في كرف الحمار، أي رفع رأسه، والكرف؛
السحاب؛ لارتفاعه.

ومن عجيب ما يمكن أن الجوهرى ذكر هذا اللفظ هنا، وتبه على أن همزته زائدة -في قول الفراء- لأنَّه من الفرق، وتبعه الفيروزآبادى في ذكره هنا غير منتهٍ على ذلك، ثم قال في «غرق»: همزته زائدة وهذا موضعه، ووهم الجوهرى، وهو تحامِلٌ غريبٌ^(١).

• وفي مادة «فندأة» قال: الفندأة، بالكسر : الفأس الحادة، كالفندأية، المجمع فناديده على غير قياس. وفرق الفيروزآبادى بين الكلمتين وحكمه بزيادة الهمزة في الأولى، وأصالتها في الثانية، تمحُّم بحثٌ^(٢)؛ فإنها ونظائرها من باب فنْتُلُو عند سيبويه، فالهمزة أصلية عنده في جميع الباب.

• وفي مادة «فيا» قال: وجاء فلان على تفيته فلان، كتر يكة: على أثره؛ والتاء مزيدة. قال جار الله: هي مقلوبة من التتفة؛ قدّمت العين واللام -أعني الفائين- على الفاء -أعني الهمزة- ثم أبدلت ثانية ياء؛ كقوهم: تظيئت، ولو كانت تفعلاً من الفيء لخرجت على زنة تهيئة، وعلى هذا فوضع ذكرها «أف ف» لا هنا كما توهّم الفيروزآبادى^(٣).

(١) لاحظ بيانه لتعامل الفيروزآبادى على الجوهرى بلا مسوغ، فإن لأصلة الهمزة وزيادتها وجده، وقد نبه الجوهرى على ذلك في «غرفأ». ثم قال السيد المدنى بعد ذلك وغيره أن الدجاجة ببعضها: باضته وليس عليه إلا الفرق، و[غرفات] البيضة: خرجت كذلك، قال أبو حيان: وهو دليل على أصلة الهمزة فيه. فقوى ما صنعت الجوهرى.

(٢) لاحظ عدم ضلوع الفيروزآبادى في الاشتغال والتصريف.

(٣) لاحظ عدم ضلوع الفيروزآبادى في الاشتغال والتصريف.

· وفي مادة «قدأ» قال: القنداؤ، كِحْنَطَاؤ، وبالهاء: الصلب الشديد، والجريءة المقدّم، والغليظُ القصيرُ، وشديدُ الرأسِ، وكبيرةُ الحقيرُ الجثةُ المعروقُ، والسيئُ الحلقُ، والسيئُ الغذا، والجملُ السريعُ، والناقةُ قنداؤةً. وفأسُ قنداؤةً: حادةً.

قال الفيروزآبادي: ووهم أبو نصر فَذَكَرَهُ في الدالِّ. وهو تعقب في غير علمه، فلعله لا يرى همزَتُه أصليةً؛ فقد اختلفَ القومُ في هذا اللفظِ وما هو على وزنه على أقوالٍ:

فقال ابنُ دريدٍ: وزْنُه فَعْلَاؤٌ؛ قال في الجمهرة: لم يجيء على فِعْلَاؤِ إِلَّا سِنْدَاؤَةٌ؛ جريءٌ، ورجلٌ حِنْطَاؤَةٌ؛ عظيمُ البطنِ، وَكِنْتَاؤَةٌ؛ عظيمُ اللحيةِ وَقِنْدَاؤَةٌ؛ صلبٌ شديدٌ، وعِنْدَاؤَةٌ نحوهُ. وذكر الجوهرى له في الدالِّ بناءً على هذا القولِ.

وقال السيرافي: الأولى أن يحكم بأصالة جميع حروف ما جاءَ على هذا الوزنِ، فيكون كِجْرَدَخْلٍ، وعلى هذا فوضيعة المعتلٌ.

وقال القراء: الزائدُ في هذا الوزنِ إِمَّا التونُ وحدَها فهو فَتَعْلُّ، وإِمَّا التونُ معَ الهمزة فهو فَتَعْلُّ. وجَعَلَ التونَ زائدةً على كلٍّ حالٍ.

وقال سيبويه: الواوُ مع ثلاثة أصولٍ من الغوالبِ فَيُحَكَمُ بزيادتها، وكلٌّ واحدةٌ من التونِ والهمزةِ رسيلتها في المثل المذكورِ، فَيُجَعَّلُ حَكْمُ إِحْدَاهُما في الزيادة حُكْمَ الواوِ وإن لم يكونا من الغوالبِ، والحكْمُ بزيادة التون أولى من الحكم بزيادة الهمزة؛ لكون زِيادة التون في الوسْطِ أَكْثَرَ من زِيادة الهمزة فوزنُه فَتَعْلُّ.

قال: وإنما لَرِمَ الواوُ الزائدةُ في الأَمْثلة المذكورة بعدَ الهمزة لأنَّ الهمزة تُخْفِي عندَ

الوقف والواو تُظهرُها.

فَظَهَرَ أَنَّ تعقيب الفيروزآبادِي للجوهرِي إِمَّا عن جهلٍ باختلافِ القومِ، أو تَحْامِلٍ لَا وَجْهَ لِهِ^(١).

• وقال في مادة «كما» الْكَمَءُ، كَفْلَسٌ: نباتٌ معروفٌ ينتَأُ من الأرض بلا أصل ولا ورق ولا زهر، وهو واحدُ الْكَمَاءَ، عكس قرْ وغَرْة، وهو من التوادر؛ يقال: جَنَيَتْ كَنَأً واحداً، وكَنَائِينَ، وثلاثةً أَكْنَمُ - كَافْلَسٌ - وَكَنَاءَ كثيرةً. هذا هو المعروف في اللغة، وما ذكره الفيروزآبادِي من أنها للواحد، والْكَمَءُ للجمع على التِّيَاسِ في قول، أو هي تكون واحدةً وجمعًا، لا مَعْوَلَ عليه^(٢).

• وقال في مادة «لاؤ»: اللؤلؤة في قول زهير:

كَانَهَا بِلُوِي الْأَجْمَادِ لؤلؤةٌ أَوْ بَطْنِ فِي حَانَ مَوْبِيِّ الشَّوَى هُقُّ
قال أبو عبيدة: أراد بها البقرة الوحشية، وهو من التشبيه بالمجاز؛ كما تقول: كأنَّ
لسانَه عقيقة، ترِيد السيف، فقول الفيروزآبادِي: اللؤلؤة البقرة الوحشية. ليس
بصواب^(٣).

(١) لاحظ جهل الفيروزآبادِي باختلافهم في وزن «قنداؤ» و «قنداؤة». أو سرفته بذلك الاختلاف وتحامله على الجوهرِي. وفي هذا دفاع في محله عن الجوهرِي.

(٢) الفيروزآبادِي ذكر جميع الأقوال في هذا الموضع، وفتق بالذكر ما هو المعروف عند أهل اللغة، فلا محدود علىه، فما ذكره السيد المصنف يصلح تبيئاً على الأصح المعروف، وأنَّ باقي الوجوه ضعيفة وإنْ ثُقلت عن بعض كبار الأنْمَاءِ.

(٣) وقد صرَّح الراغب والزنخشري وأبن فارس بأنَّ إطلاق اللؤلؤة على البقرة الوحشية بمجاز، فليس اللؤلؤة حقيقة في البقرة الوحشية كما في عبارة الفيروزآبادِي. وهذا يدل على عدم إمامه بأساليب العرب واستعمالاتها.

• وقال في مادة «لما»: وأَمْلأَ به، وعليه: اشتمل عليه، أي ذهب به فواراه.
وقول الفيروزآبادي: إذ عُدِّي بالباء فبمعنى ذهب به، وبـ«على» فبمعنى اشتمل،
موهِّم أنَّ بين التعديتين فرقاً في المعنى، وليس كذلك، فإنَّ الاشتغال على الشيء هنا
ليس إلا بمعنى الذهاب به ومواراته؛ من قوله: اشتمل عليه، إذا واراه بيته.

قال ابن السكين في اصلاح المنطق، والتبريزى في التهذيب: يقال ذهب ثوبى،
وما أدرى من أَمْلأَ عليه، ومن أَمْلأَ به؟ أي من ذهب به، فإنَّ كان غرضه توجيه
تعديته تارة بالباء، وتارة بـ«على» مع اتحاد المعنى - بتضمينه معنى الذهاب في
الأولى، والاشتغال في الثانية - فليس تحته كبير أمر، الا ترى أنَّهم يقولون: مررت به،
ومررت عليه، في كثير من الأفعال، فلو ذهب اللغوي يوجه نحو ذلك خرَّجَ عن
غرضه^(١).

• وقال في مادة «ليا»: اللِياء، كضياء: حبُّ الْحِيمَص شديد البياض - تشبه به
المرأة البيضاء؛ فيقال: كأنَّها اللِياء، وقيل: هو اللَّوِياء - وسمكة بحرية يتخذ منها
الأتراس فلا يحييك فيها شيء، وهذا موضع ذكره لا المعتل؛ إذ لا يعرف له تصرف،
ولا مانع من الحكم بأصله همزته، وذكر الفيروزآبادي له في الموضعين لا وجه
له^(٢).

• وفي مادة «ملأ» قال: ملأُتُ الوعاء - كمنعته - ملأً وملأةً - بالفتح والكسر
كتمرة وسذرة - وملأةٌ تثلثة، فامتلأ، وملأ، وهو ملآن، وهي ملأى، وملأنة لغة

(١) لاحظ ضيق عطن الفيروزآبادي وقلة معرفته باستعمالات العرب.

(٢) لحظ هذا الإشكال على منهجية الفيروزآبادي، المبنية على عدم بيان الفيروزآبادي لوجه
اشتقاقه من المهووز أو المقصور.

بعض بني أسد دون سائر العرب، وإطلاق الفيروزآبادي غير صواب^(١)، وهي أوعية وغرائز ملائكة، ك الرجال.

• وقال في مادة «نبا» وقول العرب إن مسيلمة النبي سوء، على مثال غزيل، تصغير النبيء.

قال الفيروزآبادي: هذا فيمن يجمعه على نبأ، وأما من يجمعه على أنبياء فيصغره على النبي، وأخطأ الجوهرى في الإطلاق. يريد أن النبي على مثال غزيل بالهمز - إنما هو تصغير النبيء مهومزا، وهو المجموع على نباء كفقهاء، وأما تصغير النبيء - بالإبدال والإدغام المجموع على أنبياء كأصفقاء - فهو النبي - كقضى - بمحذف إحدى اليائين؛ كما قالوا في تصغير علي: على.

وقد أخطأ في هذه التخطئة؛ لأن الجوهرى يرى أن النبي من النبأ يعني الخبر كما صرّح به، فتصغره عنده النبي كغزيل سواء جمع على نباء مهومزاً، أو على أنبياء مبدلًا؛ لأن الإبدال فيه عارض، فإذا صغر رد إلى أصله في التصغير، كيف وهو أحد أدلةهم على أصالة همزة إفاطلاقه في غير محله^(٢).

نعم، من يرى أن النبي من النبأ فتصغره عنده النبي - كقضى - لا غير. وتصغير النبوة مهومزة ومبدلاته - نبيته بالهمز كجهينة، ومنه قوله: كانت نبيبة مسيلمة نبيبة سوء.

• وقال في مادة «ندا» ندأت الشيء: كرهته، نقله الجوهرى عن الأصمعي.

(١) لاحظ عدم دقة الفيروزآبادي في إطلاق العبارات، فإن «ملائكة» هي القياس ولغة العرب، وليس «ملائكة» على حدتها، فاطلاق الفيروزآبادي وتسويته بينها بمحاذيف للصواب.

(٢) لاحظ دفاعه عن الجوهرى، وهو حرق في ذلك، وعدم فهم الفيروزآبادي.

وقد أشار بقوله «نقوله الجوهرى عن الأصمعى» إلى تبرئة ساحة الجوهرى من الوهم الذى رماه به الفيروزآبادى مردداً، حيث قال: «نداء، كمعنى: كره، أو الصواب فيه بذاء - بالباء الموحّدة والذال المعجمة - ووهم الجوهرى» حيث وهم الجوهرى بناءً على صحة «بذاء» دون «نداء» فأراده السيد المصنف بيان أن الجوهرى ناقل ما عن الأصمعى، فالاتباع على الأصمعى لا عليه إن لم نقل اتهما لغتان كما أشار إلى ذلك صاحب التاج.

• وقال في مادة «نشأ»: واستثنى الأخبار - بمعنى تتبعها - بالياء لا بالهمزة، ووهم الفيروزآبادى^(١).

• وفي مادة «ويا» قال: وَبَّا إِلَيْهِ، وَأَوْبَا: لغة في وَمَا وَأَوْمَا، إذ أشار إليه، أو «أَوْبَّا» يختص بالإشارة إلى خلف، و «أَوْمَّا» يختص بالإشارة إلى قدام؛ لا بالعكس، وغلط الفيروزآبادى^(٢)، قال الفرزدق:

تُرِى النَّاسُ مَا سَرَّنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا

وَإِنْ خَنَّ أَوْيَانًا إِلَى النَّاسِ وَقَفَرَا

أى إن أشرنا إلى خلفٍ وقفوا. والرواية المشهورة «وإن خن أومانا» فيكون الإيماء الإشارة مطلقاً، والإيماء يختص بها إذا كانت إلى خلفٍ.

• وفي مادة «ورأ»، قال في الكلمة «وراء»: قال ابن جنّي: همزتها أصلية؛

(١) وقد وقع في هذا الوهم جماعة آخر، وقد نص ابن السكين وغيره أنه مقصور وإذا هُبِرَ فالمهمزة ليست بأصل، راجع مادة «نشأ» و «نشأ» من معاجم اللغة وكتب غريب الآخر. وهذا النوع من الوهم ناشئ عن التعرّيف.

(٢) لاحظ عدم فهمه لعبارات التقوين، وتقوله ما يخالفهم، وانظر ما قاله في تاج العروس هنا.

لتضليلها على وُرَيْثَةِ الهمزة.

وقال الجمهور: هي بدل من ياءٍ: لقولهم: تواريت بالباء، فتوهيم الفيروزآبادي للجوهرى في القول باعتلالها لا وجه له^(١).

وحكمة في الإعراب والبناء حكم سائر الجهات السّتّ، فإن أضيفت لفظاً أعرّبت نصباً على الظرفية، أو خفضاً بـ«من» وإن قطعت عن الإضافة لفظاً ونائماً أعرّبت كذلك ونوعت، فإن حذف المضاف ونوى لفظه أعرّبت الإعراب المذكور ولم تنوّن، وإن نوى معناه بنيت على الضم. وقول الفيروزآبادي: هي مثلك الآخرة^(٢)، وهم صرخ، أو إيهام قبيح، على أن إثبات دعوى الحكم ببنائها مثلكة مبنية^(٣) دونه خرط القتاد^(٤).

• وقال في مادة «وما»: وقال بعضهم: الإياء أن تشير يدك إلى من أمامك ليتقدّم، فإن أشرت إلى من خلفك ليتأخر أو يقف فهو الإياء -بالباء الموحدة- لا بالعكس كما توهّم الفيروزآبادي^(٥).

• وقال في مادة «هو» والمهوّن -كـمطّئنٌ-، وفتح الهمزة -للحصراء الواسعة، موضع ذكره حرف الهاء من باب التون: لقولهم: اهواهـت المفازة -كـاطمـانتـ. أي اتسعت. وزنه عند الجمهور «مـفـوعـلـ»، وعند السيرافي «مـفـعـلـلـ»، فنونه أصلية

(١) لاحظ تعامله على الجوهرى مع أن الجمهور مهد في كون همزة «وراء» مستقلة عن ياء. أضعف إلى ذلك ان الفيروزآبادي نفسه ذكرها في المعقل دون تبيه، فقلطه من وجهين، وتعامله في غير محله. لاحظ دفاع السيد المصنف عن الجوهرى.

(٢) وأعاد هذا القول في مادة «وري» وسكت عليه صاحب التاج في الموضعين.

(٣) وهو يستلزم جهله بالتحوّل والإعراب، أو ادعاؤه ما لم يعرّفه التحوّيون.

(٤) وقد مرّ هذا التوهيم في «ويا» وأحال عليه الفيروزآبادي هنا، فكانه أعاد غلطه.

على القولين. وذكر الجوهرى له هنا لا يُعدَّ وهمًا؛ لاحتمال أنه يرى اشتقاقه من المهوء^(١) - الحق باقشعر - بزيادة التوين كما ذهب إليه بعضهم في ارجحَن، وأنه من الرجحان. ثم وقفت على نسخة من القاموس **الحق** فيها ما نصه: «وذكره هنا وهم للجوهرى؛ لأن وزنه مفعولٌ، والواو زائدة؛ لأنها لا تكون أصلًا في بنات الأربع» انتهى.

وهو غلطٌ صريح؛ لأن تمثيله بمفعولٍ وذكره له في «هون» صريح في أن الواو عين الكلمة، فيكف تكون زائدة؟ ومقابلته الهمزة بالواو في الوزن غلطٌ آخر. إلا أن يكون الناسخ حرف «مفوِّعًا» إلى «مفعولٍ» كما يرشد إليه حكمه بأنه من بنات الأربع، فتكون الهمزة عنده أصلية، لكن ينافق ذلك ذكره له في «هون» من غير تنبئه على أصلية الهمزة، فإنه يتضي أن الهمزة عنده زائدة، والكلمة ثلاثة، وتوهيم الجوهرى لا وجه له كما عرفت.

* * *

هذه جملة من توهيهات السيد المصنف للفيروزآبادى، ومنها يظهر إمكان تقسم تلك التقويدات حسب مواردها، فإن منها الأغلاط والأوهام اللغوية التي وقع فيها نتيجة لسوء فهمه لعباراتهم.

ومنها: ما وقع فيها نتيجة لتصحيفها عليه^(٢).

(١) لاحظ دفاعه عن الجوهرى، وتوهيم الذي يعدد بناء على بعض النسخ ولما النسخة الصحيحة الموجودة اليوم فيها «مفوِّعًا» وهو موافق لرأى الجمهور.

(٢) وقد مرّ مثاله في مادة «نشأ». وأوضح منه وأصرح ما وقع في مادة «أسد» من التصحيف؛ الأشدى، كتركي: ضرب من الثياب؛ جمع ثوب، وقول الفيروزآبادى: نبات، تصحيف قبيح.

ومنها: ما لم ينفرد به لكن عدّه السيد غلطاً أو وهماً وتصحيفاً طبقاً لما هو الأصح.

ومنها: الأغلاط النحوية والصرفية والاشتقاقية التي وقع فيها الفيروزآبادي.

ومنها: أغلاطه في منهجية الكتاب كما في ذكره لكلمة واحدة في موضعين دون بيان محلّها الأصلي.

ومنها: تحامله على الجوهرى وتغليطه إياه وتهييمه له بلا مبرر علمي.

ومنها: ذكره لما ورد عن بعض العرب في عرض ما ورد عن جميع العرب، و... و... مما يحتاج كل ذلك إلى بحوث وافية، وتقسيم ل Maher تلك التقويدات، فإن تجليّة وجوه تقويدات السيد للفيروزآبادي مهمة صعبة تحتاج إلى دراسة مستقلة وافية يتبيّن من خلالها ملامع عبقرية السيد المصنف وابداعه في المنهج النقدي، وخصوصاً تقويداته للفيروزآبادي التي لم يسبق إليها أحدٌ رغم كثرة ما كتب من التقويد للقاموس.

ومع دفاع السيد المصنف عن الجوهرى عحقاً في الأغلب الأعم من دفاعاته، نراه لا يقدّس الجوهرى تقدیساً أعمى، ولا يتوكّى إلاّ ببيان الحقيقة، ولذلك كان قسط وافر من النقد قد أشرك فيه الجوهرى والفيروزآبادي.

٢- ما نقد فيه الجوهرى والفيروزآبادي معاً

إن كتاب الصاحاج رغم عظمته وعظمته مؤلفه الإمام اللغوي الجوهرى، لم يسلم من التقويد، ولم يخل من الأغلاط والأوهام، وقد عرفت أنَّ كثيراً من تغليطات

الفIROZABADI هذا الإمام اللغوي كانت في غير عملها، وتحاملاً بلا مسوغ عليه، لكن ذلك لا يصدنا عن القول بأن قسماً منها كانت في عملها، وإن حاول البعض تصحيحها بوجه بعيدة وتحلّيات غريبة، لكن هناك منها ما غالّطه فيها الفIROZABADI، ووقع هو أيضاً في الغلط، فكان الإشكال متقابلاً في الطرفين، وقد ذكر السيد جملة صالحة من هذا النوع، إليك بعضها:

• قال السيد المصنف في مادة «أثأ»: وأثأته بـ«بسهم إثاءة» كـ«أجعنه إياحة». أي رميته به، موضعه «ث وأ» كما أورده الفارابي في ديوان الأدب^(١)، لا هنا كما توهّه الفIROZABADI تبعاً لأبي عبيد^(٢)، ولا «ث أث أ» كما توهّم الجوهرى.

• وقال في مادة «ثفا»: الثفاء كفراب وتفاح: حب الرشاد، واحدته بهاء، ومنه الحديث: ما في الأمرين من الشفاء الصبر والثفاء.

قال جار الله: سُمِّي بذلك لما يتبع مذاقه من لذع اللسان لحدّته: من قوله: ثفاء ينفوه وينفيه، أي تَيْعَةً، وهزّ ته منقلبة عن واو أو ياء على اللغتين^(٣).

وعلى هذا فوضع ذكره المعتل لا هنا كما وقع في الصحاح والقاموس.

• وقال في مادة «ثوا»: وأثأته بـ«بسهم»، كـ«أجعنه»: رميته به، هذا موضعه، لا «أث أ» ولا «ث أث أ». فأعاد متّه على ما ذكره في «أثأ».

(١) ومثله صنع الصاغاني حيث أورده في «ثاثأ» من تكليته وصرح بأن موضعه «ثوا».

(٢) لكنه ذكره في «ثاثأ» منبهًا على أن موضعه «ثوا»، وذكره في «ثوا» ثم قال: وذكر في «أثأ» فكانه متّه متبّط في موضعه.

(٣) وصرح بيّن ذلك الصاغاني في الساب. وهو الصحيح اشتقاداً، وإن احتمل ابن سيده ضعيفاً أن المزءة هكذا وضعاً. انظر تاج المرؤس.

- وقال في مادة «حبطاً» واحببطاً: انتفع بطنه، وامتلأ غضباً، ولصق بالأرض، واصله من الحبطة؛ زيدت النون والهمزة^(١)، أو الياء للإلحان، فوضعه «ح ب ط»، لا هنا ووهم الفيروزآبادي^(٢)، ولا «ح ط أ» ووهم الجوهرى^(٣).
- وقال في مادة «حفتاً» قال: الحَقِيقَةُ، كسمى دع: الرجل القصير السمين، وذكره في «ح ل ت» وهم للجوهرى، وأهمله الفيروزآبادي هنا^(٤).
- وقال في مادة «رقاً»: والرَّقْوَهُ، كرسول: ما يوضع على الدم ليرقاً، ومنه قول قيس بن عاصم لولده: «لا تستروا الإبل، فإنَّ فيها رقاوة الدم ومهراً الكريمة»، أي بها يحقن الدم؛ لأنَّها تدفع في الدييات، فيكُفُّ صاحبُ التأر عن طلبه، فيحقن دم القاتل.
- ووهم الجوهرى، فقال: في الحديث^(٥)، وفي الفيروزآبادي، فقال: قول أكثم^(٦).
- وقال في مادة «رناً»: وَرَيْنَـا لحيته: خضبها به [أي بالرُّنَاءِ]، والياء في اوله زائدة قطعاً؛ لإجماعهم على أنها لا تكون مع ثلاثة اصولٍ إلَّا زائدة، سواء كانت

(١) قال ابن بري: صواب هذا أن يذكر في ترجمة «حبطاً» لأنَّ الهمزة زائدة.

(٢) حيث ذكره بعد «حباً» وعدُّ جميع حروفه أصلية. والصواب ما ذكره السيد المصنف. لأنَّهم يقولون: حبط بطُنَ الرَّجُلِ، إذا انتفع لطعامٍ أو غيره. وقد وهم الفيروزآبادي فشارك الجوهرى في وهمه حيث ذكره في «خطأ».

(٣) حيث زعم زيادة النون وأصالحة الهمزة.

(٤) حيث زعم زيادة النون وأصالحة الهمزة.

(٥) وهذا التوهيم بناءً على اختصاص «المحدث» بما عن النبي ﷺ، وإنَّ فلم يعنطأ الجوهرى إذ يطلق الحديث على قول الصحابي ليس بعزيز عند العامة، وكتب الغريب مشحونة بذلك، وقيس بن عاصم صحابي.

(٦) وهذا التوهيم بناءً على ما اختار السيد المصنف، وإنَّ ثالث للفيروزآبادي موافقين في أنَّ الكلام لأنَّم.

أولاً أو وسطاً أو أخيراً، وذِكرها في فصل اليماء من هذا الباب كما صنعه الجوهرى والفيروزآبادى وهم^(١).

٣- ما نقد فيه الآخرين

كان السيد المصنف ^{تبرئ} حريصاً على التهذيب والتتبع والتدقيق، فلذلك نقد وخطأ ووهم الفيروزآبادى ودافع عن الجوهرى، ونقدهما معاً وربما انفرد ب النقد الجوهرى لوحده، أو في عداد جماعة آخرين، كما أنه كان ينقد أعلاماً آخرين من أعلام اللغة، مبيناً موطن الخطأ والوهم عندهم.

• فقد مرّ عليك في مادة «أثأ» توهيمه للفيروزآبادى تبعاً لأبي عبيد، وتثليلها الجوهرى في الوهم.

• وقال في مادة «حفساً»: الحفينساً، كسميدع: الرجل القصير اللنيم الخلقة، وذكر الجوهرى له في «ح فس» وهم. فوهم الجوهرى لوحده.

• وقال في مادة «زأزاً»: قذر زؤازنة ورُؤزنة - كعَلَابَة وعَلَبَة - أي عظيمة واسعة؛ لضتها المجزورة أجمع. وذكرها في المعتل وهم.

• وقال في مادة «فتأ» فتأت الناز: أطْفَأْتُها، حكاه ابن مالك عن الفراء، وتوهّم أبو حيان أنه تصحيف عن «فتأ» بالمثلثة، وليس به.

• وقال في مادة «منأ» المنية، كسفينة: الجلد أول ما يدبغ، وما دام في الدباغ،

(١) وقد صرّح أبو حيان زيادة اليماء، وإليه ذهب ابن جني سيدة. والفيروزآبادى تبع الجوهرى والصالحاني في التكلمة والعباب في هذا الوهم.

والدجاج الذي يُدَبِّغُ به، والمَدْبَعَةُ.

وقول الفارسي: هي مفعولة من النبي - وهو اللحم لم ينضج - يدفعه قوهم:
منأته.

• وقال في مادة «وثأ»: وقد وُثشت يَدُهُ - بالبناء للمفعول - ولا تقل وُثشت
كتعبت.

• وقال في الآخر من مادة «وجأ» (فوجأْتُ عَنْقَهَا) ضربتها بيدي، أو رضضتها
دقّاً. وقول ابن الأثير في جامع الأصول: وجأْتُ عَنْقَهُ، إذا دُسْتَهَا بِرْجُلِكَ، وَهُمْ:
لأن الدوس بالرجل وطء لا وجاء.

وهناك الكثير من هذا النط من التقويدات والتبيهات التي ذكر فيها أعلاماً
بنصوصهم وقعوا فيها، تراها في تنايم الكتاب ومواده، مضافاً إلى ما تبه عليه من
الاغلاط والأوهام ولم يصرح بأسماء غالطين أو واهدين بأعيانهم، مكتفياً بالإشارة
الإجمالية لذلك.

• وفي الآخر من مادة «رزأ» قال: «المؤمن مُرَزِّي» كمعظم بترك المهمزة تخفيناً:
مصاب بالأرzaء فيها يحبt أو كثيراً ما تصيبه الرزايا، ومن ضبطه بتشدید الياء فقد
وهم ..

• وقال في مادة «سبأ»: السباياء، كالسافياء: المشيمية؛ قال جار الله: هي من
سبأث جلدته، إذا سلخته. وعلى هذا فأصل يائنا المهمز، وهنا موضع ذكرها
لامعتل. فأشار معرضاً من ذكرها في المعتل.

• وقال في المثل من مادة «فرأ»: «كل الصيد في جوف الفرا» اصله أن ثلاثة

نفر اصطاد أحدهم ظبياً، والآخر أرنبًا، والثالث حماراً، فاستطال صاحب الظبي
وصاحب الأرنب على صاحب الحمار، فقال لهم ذلك، أي كل صيد دونه لعظه.
يُضرب لمن يُفضل على أقرانه. وتمثل به النبي ﷺ في أبي سفيان بن الحارث بن
عبدالمطلب، لأنّي سفيان بن حرب كما توهّم غير واحد^(١).

• وقال في الآخر من مادة «نتأ»: (نات الجبين) أي مرتفعه، يروى بلا همز
تحفيفاً، وأصله الهمز، فهذا موضع ذكره لا المعتل كما توهّم.

• وقال في الآخر من مادة «وجأ»: (ضحي بكشين موجوءين) ولا تقل
موجأين - كمكْرَمَين - فإنه خطأ من الرواة^(٢).

هذه بعض الماذج المبينة لمنهج السيد المصنف النقدي في اللغة وعلومها،
اقتصرنا علىأخذها من كتاب الهمزة، ذكرناها لتتفق على ما قلناه من براعته فيها
وضلوعه في التدوين، وأنه يُعدّ بحقّ من المجددين في معاجم اللغة العربية، من حيث
النقد وعنایته الفائقة بتقديم الصحيح الفصيح، دون نقل الكلمات على عواهنها، ومن
حيث الاستدراك والسبة وتکثير المشتقات المستعملات كما سيأتيك بيان بعض
الشيء عنه، وعن منهجه في «طرازه الأول» بعد قليل:

(١) سياقي في ميزاته ومنهجيته في المثل.

(٢) سياقي في ميزاته ومنهجيته في الآخر.



مرکز تحقیقات کمپیوuter علوم اسلامی

منهج الكتاب وميزاته

المنهج الاجمالي للكتاب

لقد رسم السيد المصنف منهجه العام في مقدمته للكتاب، فصرح بأنه ينقل أولاً ما تكلمت به العرب في المادة اللغوية، ثم يتعرض لغريب القرآن وغريب الأثر، ويذكر المجاز، والمصللح، وأمثال العرب، قال:

«هذا كتاب جمعت فيه من لسان العرب ما يُحظى منه بارتشاف الضَّرب، وأحرزت فيه من غريب القرآن والأثر، ما يُرضي منه صدق العين والأثر، وأضفت إلى ذلك من بيان مجازات الكلام. ومصللحات العلماء الأعلام، وأمثال العرب العرياء»^(١).

ثُمَّ قال في مقدمته مفضلاً هذا الترتيب الجمل، فقال:

«وأما طريقة تحريره، وأسلوب تقريره، فإني أبدأ الفصل من الباب، باللغة العامة، ثم الخاصة بالكتاب، ثم أجيء

(١) مقدمة المصنف: ٣-٤.

على الأثر بالأثر، ثم بالمصطلح فالمثل»^(١).

فكان ترتيبه هو أن يذكر:

- ١- اللغة العامة - والمجاز.
- ٢- الكتاب.
- ٣- الأثر.
- ٤- المصطلح.
- ٥- المثل.

فعلمنا أنَّ المجاز داخل في معاني كل صيغة من الصيغ، يبق الكتاب خمسيًّا الترتيب في كل فصل.

«هذا إذا اشتراك الجميع في المادة، واشتبك في سلوك تسلك
المجادلة، وإنما ذكرت ما اتفق، انفرد أو ارتفق»^(٢).

وهذه الطريقة طريقة جديدة مبتكرة، لم يسبقها إليها أحد من المؤلفين والمصنفين، لا من القدماء ولا من المتأخرین، فإنهم في تأليفهم وتصانيفهم يخلطون الحقيقة والمجاز، بل ربما قدموا المجاز على الحقيقة، ويأتون في أثناء سرد المواد اللغوية بما أرادوه أو سمح لهم من تفسير بعض الفاظ الكتاب والأثر، وربما جاءوا ببعض الأمثال، وبعض المصطلحات التي غالباً ما يذكرون منها ما يتعلق بعلوم اللغة، كاصطلاحات علم العروض والقوافي، أو النحو والتصریف، دون أن

(١) مقدمة المصنف: ٨.

(٢) مقدمة المصنف: ٨.

يتعرضوا الباقي المصطلحات التي لها أصول لغوية صحيحة. وهم في كل ذلك لا يلتزمون منها محدداً، ولا ترتيباً معيناً، بل يذكرون ما يذكرون من ذلك بحسب مناسبتها لمكان المادة اللغوية المنشورة. على أن كثيراً من ألفاظ غريب القرآن والأثر والمصطلح والمثل تحتمل أكثر من وجه لغوي، ويختلف في تفسيرها اختلافاً متبايناً، فيكون ذكرها في مكانٍ ما دون آخر، تضييع لباقي المعاني، وخلطٌ لصواب الآراء. وإذا ذكروا الوجوه المتعددة وفتروها، كانت بعض الوجوه في غير محلها، أعني غير مناسبة لمكان المعنى المذكورة فيه، وذلك ما يتبع طالب الشرح، يجعل تناول المعاني صعباً عسيراً، يحتاج إلى جهد واستقصاء.

فأما فصله بين الحقيقة والمجاز

فهو بهذا الفصل جعل استعمالات العرب في أنصبتها الموضوعة لها المستعملة فيها، وميّز بين ما هو حقيقة عندهم وما هو مجاز، وهذا ما يجعل تناول اللغة الصحيحة سهلاً جداً بخلاف ما سارت عليه معاجم اللغة، من خلطها بين الحقيقة والمجاز، وربما قدمو المجاز بالذكر ثم ذكروا الحقيقة، ولعل هذا الخلل في المعاجم هو الذي حدا بالزمخشري في أساسه أن يفصل بين الحقيقة والمجاز، فكان له قدم السبق بذلك، لكننا نرى من لحقه لم يقتدوا أثراً، ربما كان ذلك لوعورة الطريق وصعوبة المسلوك، فإن التفريق بين الحقيقة والمجاز، لا يستطيع ميزه إلا من أöttى غاية الملاحظة من الأدب، والإلمام بفصل الخطاب من كلام العرب، ومن كان ضليعاً في علم المعاني.

وقد اقتني السيد علي خان أثر الزمخشري في إفراده الحقيقة عن المجاز، ولم شاعت الاستعمالات، مضيفاً الكثير من الاستعمالات المجازية، وربما بين وجه مجازيتها وعلاقتها بالأصل اللغوي في بعض الأحيان، فرفع بذلك خللاً عظيماً كان في معاجم اللغة.

قال الاستاذ فارس الشدياق: «وما أحسبه من الخل أيضاً تقديم المجاز على الحقيقة، أو العدول عن تفسير الألفاظ بحسب أصل وضعها،... مثال ذلك لفظة «عبر» أصلُ وضعها للنهر؛ يقال: عبر النهر عَبْرَاً وعَبُوراً إذا قطعه إلى الجانب الآخر ثم شبه به عَبْرَ الرؤيا وتعبيرها أي تفسيرها، وحقيقة معناها عبور أمر من محظوظ إلى معلوم، مع أن الجوهرى ابتدأ هذه المادة بالعبرة وهي الاسم من الاعتبار، والفيروزآبادى ابتدأ بعبر الرؤيا، والزمخشري ابتدأها بقوله: الفرات يضرب العبرين بالرَّبِيد وهو شَطَاء، وناقة عَبْرُ أسفار: أي لا تزال يسافر عليها، غير أن الصغاني وصاحب المصباح ابتدأ بعَبَرَ النهر، وهو الحق لأنَّ عبور النهر كان للعرب الزم من عبر الرؤيا»^(١).

أقول: وابتدأ ابن منظور بقوله: عَبَرَ الرؤيا يعْبُرُها عَبْرَاً وعبارةً، وعَبَرَها فَسَرَها وأخْبَرَ بما يَوْلِيهُ أمرها. ثم ذكر كلاماً كثيراً ثم قال: وقيل: أخذ هذا كله من العَبْر وهو جانب النهر ...

وابتدأ الصاحب في معطيه المادة بقوله: «عَبَرَ الرؤيا عَبْرَاً وعبارةً وعَبَرَها،

(١) المنسوس على القاموس: ١١ - ١٢.

جميعاً...»^(١).

وابدأ ابن دريد في جهرته المادة بقوله: «والعِبْرُ شاطئ النهر، وما عَبرَن... وَعَبَرَتُ النهر أَعْبَرَه عَبْرَاً، وكذاك عَبَرَتُ الرَّوْيَا أَعْبَرُهَا وَعَبَرَتْهَا تعبيراً، والاسم العباره...»^(٢).

والفيومي وإن ذكر «عبرت النهر» في صدر المادة، لكنه حين ذكر «عَبَرَت الرَّوْيَا» لم يشير إلى مجازيتها ووجهأخذها من عبور النهر^(٣). فاما السيد علي خان، فقد تجاوز هذه الإشكالية، فبدأ بما عرفته العرب من عبور النهر، ثم ذكر عبر الرأيا وبين علاقة المجاز بالحقيقة، فقال:

«عَبَرَتُ النهر عَبْرَاً وَعُبُوراً -كنصر- تجاوزته وقطعته عرضاً من أحد جانبيه إلى الآخر... وَعَبَرَ الرَّوْيَا عَبْرَاً وَعَبَرَة: فَسَرَّها، وَحَقِيقَتِه ذَكْرُ عاقبتِها وَآخِرُ أَمْرِهَا؛ مِنْ عُبُورِ النَّهَرِ؛ كَائِنَه عَبَرَ مِنْ ظَاهِرِهِ إِلَى باطِنِهِ»^(٤). ولهذا نظائر كثيرة، تجدها في أغلب المواد اللغوية، وتتجدها في المجاز، حيث كان دأب السيد المصنف ودينه، ذكر الحقيقة، ثم المجاز، وبيان العلاقة بينها في بعض الأحيان.

(١) المحيط في اللغة: ٢: ٣٤.

(٢) جهرة اللغة: ١: ٣١٨.

(٣) انظر المصباح للفيومي: ٢٨٩.

(٤) الطراز «عبر».

وأماماً إفراد الكتاب

فهو أيضاً له نفس ما قلناه من ميزة سهولة التناول، وجمع المعاني المفسرة في مكان واحد، مضافاً إلى تسهيله الاطلاع على القراءات إن وجدت في آية ما من الآيات الكريمة، ومعناها .

في مادة «حسن» من اللسان نراه في تفسير قوله تعالى: **«فَلِمَا أَحْسَنَ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفُرَ»**^(١) كلما تعرض لمعنى من معاني المادة تحتمله الآية جاء بها وفسرها به، قال:

«وتحسست من الشيء أي تخبرت خبره، وحسّ منه خبراً وأحسّ، كلاماً:رأى، وعلى هذا فسر قوله تعالى: **«فَلِمَا أَحْسَنَ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفُرَ»**. وحكى اللحياني: ما أحسّ منهم أحداً، أي ما رأى. وفي التزيل العزيز: **«هَلْ تَحْسُنُ مِنْهُمْ أَحَدًا؟ هَلْ تَبْصِرُ هَلْ تَرَى؟...»**.

وقال بعد خمسة أسطر :

«وقال القراء في قوله تعالى: **«فَلِمَا أَحْسَنَ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفُرَ»** وفي قوله **«هَلْ تَحْسُنُ مِنْهُمْ أَحَدًا؟**»، معناه: فلما وجد عيسى، قال والاحساس الوجود... وقال الزجاج: معنى أحسّ علم ووجد في اللغة... وقال الليث في قوله تعالى: **«فَلِمَا أَحْسَنَ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفُرَ»** أي رأى، يقال: أحسست من فلان ما ساء في، أي رأيت....». فهنا يلاحظ تكرر الآية ونقل الأقوال فيها، وإدخال آية أخرى معها وتكرارها مررتين، كل ذلك بما يشوش على الطالب، و يجعل العثور على خلاصة

(١) آل عمران: ٥٢.

معنى الآية صعباً، ناهيك عن أنهم يشرحون موضع الشاهد منها دون معناها كاملاً. ومثل هذا نجده في تهذيب الأزهري حيث نقل ما قاله الفراء فيها وفي قوله: «هل تحس منهم من أحد»، ثم ما قاله الزجاج، ثم نقل ما قاله المنذري في قوله تعالى: «لا يسمعون حسيسها»، وفي قوله: «هل تحس منهم من أحد»، ثم نقل ما قاله الليث ...^(١).

واقتصر في الصحاح على تفسير الآية بمعنى «رأى»^(٢) ومثله صنع الزبيدي في الناج^(٣).

وفي المفردات قال الراغب: «فَلَمَّا أَحْسَنْ عِيسَى مِنْهُمْ الْكُفْرَ» فتبيه أنه قد ظهر منهم الكفر ظهوراً بـان للحسن فضلاً عن التهـم^(٤). فـها هـم بـين خـتـصـر مـخلـ، وـبـين مـطـوـل خـالـطـ لـلـآـيـاتـ، وـمـفـرـق لـلـمـعـانـي مـكـرـرـ لـلـآـيـةـ حـسـبـ مـعـانـيـهاـ.

ومقابـلـ هـذـاـ نـرـىـ حـسـنـ صـنـيـعـ السـيـدـ المـدـنـيـ، فـيـ فـصـلـهـ لـلـكـتـابـ، وـذـكـرـهـ كـلـ آـيـةـ عـلـىـ حـدـةـ، وـتـفـسـيرـهـ بـوـضـوحـ، وـنـقـلـ الـمـعـانـيـ الـمـوـجـودـةـ فـيـهـاـ بـلـ اـرـتـبـاكـ وـلـ اـتـكـارـ، قـالـ:

«فَلَمَّا أَحْسَنْ عِيسَى مِنْهُمْ الْكُفْرَ»، عـلـمـ، أوـ عـرـفـ، أوـ وـجـدـ، أوـ رـأـىـ -ـمـنـ رـؤـيـةـ الـعـيـنـ أوـ الـقـلـبـ-ـ أـخـافـ،

(١) انظر تهذيب اللغة ٣:٧٤-٨٤.

(٢) الصحاح، للجوهري ٢:٩١٨.

(٣) ناج الروس ١٥:٥٤١.

(٤) المفردات للراغب ١١٦.

أقوالٌ. والكفر: جحود نبوته وإنكار معجزته».

فجمع الاقوال في تفسير «أحس» من الآية، ثم استطرد فشرح المراد من الكفر، وبذلك تبيّن معنى الآية كاملاً، فأفاد في شرح الكتاب شرح المادة المتداولة، وشرح معنى الآية المباركة، بكل وجوهها، بأحسن عبارة وأوضح ترتيب، وبلا تعقيد ولا خلط بالآيات الأخرى.

وفي إفراده الآخر

مثل ما سبق من فائدة هذه المنهجية، ووضوح المعنى أو المعاني، والتخلص من الارتباك.

في مادة «نمر» من اللسان قال بعد أن ذكر النمر الحيوان المعروف: «وفي الحديث: نهى عن ركوب **النَّارِ**، وفي رواية: **النُّورِ**، أي جلود النور، وهي السابعة المروفة، واحدها نمر، وإنما نهى عن استعمالها لما فيها من الزينة والخيلاء ولأنه زمي العجم أو لأن شعره لا يقبل الدباغ عند أحد الأئمة إذا كان غير ذكي، ولعل أكثر ما كانوا يأخذون جلود النور إذا ماتت، لأن اصطيادها عسير، وفي حديث أبي

أبيوْب: انه أُقى بدبابة سرجها نور ففزع الصُّفَّةَ ...».

ثم ذكر بعد أكثر من صفحة معنى تنتَزَرْ «أي تذكر وأوعد لأن النمر لا تلقاه أبداً إلا متذكرةً غضبان...»، ثم استرسل في ذر الاستعمالات حتى قال بعد عشرين سطراً: «وفي حديث الحديبية: قد لبسوا لك جلود النور، هو كناية عن شدة الحقد والغضب تشبهاً بأخلاق النمر وشراسته...».

ثم قال بعد ثانية أسطر: «وفي الحديث: فجاءه قوم بختابي التمار... كأنها أخذت

من لون الفر لما فيها من السواد والبياض ...»، ثم استرسل فذكر بعض الآثار إلى أن قال: «وفي حديث خباب: لكن حزنة لم يترك له إلا غيرة ملحاء، وفي حديث سعد: نبطي في حبوبته، اعرابي في ثغرتها، اسد في تامورتها ...». فهذه المعاني كلها ترجع إلى التبرير الحيوان المفترس المعروف، نراها مشتتة في المادة غير مجموعة في مكان واحد.

ولم يذكر في التهذيب إلا «وفي الحديث جاءه قوم مجتباً للنمار»^(١)، ولم يذكر في الصاحح ولا القاموس شيئاً من الأثر. وأما السيد علي خان فإنه أفرد الأثر، فقال:

«نهى عن ركوب النمار» ويروى التبور، وما جمع فر، أي جلودها لما فيها من الريبة والخيانة، ولأنَّه زي العجم، ولأن شعره لا يقبل الدباغ، ولعل أكثر جلودها إنما تستؤخذ بعد موتها؛ لأن اصطيادها عسير.

وفي حديث الحديبية «ليسوا جلود التبور» أي اظهروا العداوة وكشفوها وتشمروا للشر وجدوا في إيمانه، أو اشتد حقدهم وغضبه! تشبيهاً بأخلاق التبور وشراستها. «عرب في ثغرتها»: ككلمة: هي البردة المقططة تلبسها الأعراب. ومنه: «لكن حزنة لم تكن له إلا غرة ملحاء». وحديث «جاءه قوم حفاة عراة مجتباً للنمار» وهي جمع ثغرة.

وقد مرّ في (ج و ب).

فذكر ما أراد بشرحه وفقرة من الآخر مفرداً، مقدماً النهر الحيوان، ثم المجاز منه الذي بمعنى الشر، ثم ذكر الآثار التي فيها ذكر الغرة بمعنى الشياب المخططة. كل هذا مع توضيح شاف للمعنى دون تطويل ونقل للأقوال المختلفة، فإن هدفه هو إيصال اللغة لا استعراض الأقوال، واستقصاء نقولات اللغويين، إذ لا داعي لذلك مع عدم الاختلاف أو وقوع النزاع فيه.

وأثنا المصطلح

فإن السيد المدنى مضافاً إلى إفراده إياه، ذكر كثيراً من المصطلحات من أنواع العلوم ولم يقتصر على مصطلحات علوم اللغة.

في مادة «جزأ» مثلاً من اللسان ذكر المجزوء من الشعر، بعد ذكره لمعنى الجزء في كلام العرب بمعنى الصيب، ثم ذكر حديث «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» والاختلافات في روايته من حيث العدد، ثم ذكر الحديث «الم Heidi الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة» وشرحه على ما في شرحه من اختلافات، ثم ذكر الحديث «ان رجلا اعتق ستة ملوكين عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله فجزأهم أثلاقاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة» ثم شرح معناه واختلاف الفقهاء الاربعة في ذلك. ثم قال: «والمحزوء من الشعر: ما حُذف منه جُزآن أو كان على جُزأين فقط، فالأولى على السلب والثانية على الوجوب. وجُزآن الشعر جزءاً وجُزآن فيها: حذف منه جُزأين أو بقاء على جُزأين.

التهدب: والجزء من الشعر: إذا ذهب فعل كل واحد من فواصله، كقوله:

يُظْنَ النَّاسُ بِالْكَبِيرِ مِنْ أَنْهَا قَدْ التَّأْمَاء

فَإِنَّ الْأَمْرَ قَدْ فَقَمَ

ومنه قوله:

أصبح قلي صردا لا يشتهي أن يردا

ذهب منه الجزء الثالث من عَجْزَه».

ثم راس يذكر باقى معانى مادة «جزأ» ...

ولم يذكر الفيروزآبادى والجوهرى حتى هذا المصطلح العروضى.

وفي المحيط : والشعر الجزوء إذا ذهب منه قتيل واحد من فوائله^(١).

وفي تكملة الصاغاني: المجزوء من الشعر ما سقط منه جزءان^(٢).

وفي العين: والمجزوء من الشعر إذا ذهب فصل واحد من فصوله.

مثل قوله:

يُظْنَ النَّاسُ بِالْمُلْكِينَ

^(٣) وذكر مثل ما مرّ عن التهذيب وفي العباب: المجزوء من الشعر ما أُسقط منه

جزآن، وبيته قول ذي الاصبع العدواني:

عذير المحسن من عذرا ن كانوا حيّة الأرض (٤)

١٥٢ : ٧) المحيط في اللغة

(٢) التكملة والذيل للصاغاني ١١:١

(٣) العن، للخليل، ٦: ١٦٢-١٦٤.

^{٤)} العباب الزاخر واللباب الفاخر ١: ٣٤.

وهكذا نراهم يذكرون هذا المصطلح فقط وainما اتفق مكانه من المادة ويدورون حوله، ولا يأتون بشيء آخر، حتى كأنّ لغة العرب عجزت أمام المصطلحات مع أنها ليست كذلك قطعاً.

ولذلك نرى السيد المدني يفرد «المصطلح» ويذكر أمهات المصطلحات التي ترجع إلى الأصل اللغوي لمادة جزأ، قال:

(المصطلح: الجُزءُ: ما يتراكب الشيء منه ومن غيره.

والجزء الذي لا يتجزأ: جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام
أصلاً لا بحسب الخارج، ولا بحسب الوهم.

والجزئيُّ المُعْنَى: ما يعنُّ نفسُ تصوّره عن وقوع الشركة
فيه؛ كزيادة.

والجزئيُّ الاضافي: كلُّ أَخْصَّ تحت الأعم؛ كالإنسان
بالاضافة إلى الحيوان.

والجزءُ في العروض: ما من شأنه أن يكون الشعر مقطعاً
به، وهي عشرة أجزاء، أربعة أصول، وستة فروع.

والجزوء: بيت ذهب جزءاً عروضاً وضربيه.

والإجزاء: هو الأداء الكافي لسقوط المتعبد به، وقيل:
سقوط القضاء).

فهنا نرى ذكر السيد المدني للاصطلاح الفلسفي ثم المنطقي ثم العروضي ثم الفقهي.

والذي يهمتنا هنا هو ذكره للمصطلح العروضي تحت عنوان «المصطلح» لا كيما اتفق، ثم إنّه ذكر الجزء العروضي وأوضحته، ثم ذكر البيت المجزوء، بحيث تبيّن أنَّ المجزوء مأخذ من سقوط «الجزء» مع أنَّ باقي المعاجم كما سردنهاها عليك لم تذكر إلَّا المجزوء دون بيان المجزء، ذكر المصنف ذلك بعد فراغه عن بيان المعنى أو المعاني اللغوية لمادة «جزأ»؛ كل ذلك بلا تطويل ممل ولا إيجاز مخلٌّ، هذا مع خلوه من الخلط بالكتاب أو الأثر أو المثل.

وأثنا المثل

في مادة «صفر» قال في لسان العرب: «والصغير: من الصوت بالدواب إذا سُقِيتْ، صَفَرَ يَصْفِرُ صَفِيرًا، وَصَفَرَ بِالْحَمَارِ وَصَفَرَ: دُعَاهُ إِلَى الماءِ. والصافر: كل ما لا يصيد من الطير. ابن الأعرابي: الصفارية الصعوة والصافر الجبان؛ وصفَر الطائر يصْفِر صَفِيرًا أي مكَا؛ ومنه قوله في المثل: أَجَبَنْ من صافر وأَصَفَرْ من بُلْبُلْ، والنَّسْرُ يصْفِرُ ...».

وفي الجمهرة ويقال: ما بالدار صافر، أي ما بها أحد. ومن أمثالهم «أَجَبَنْ من صافر» وله تفسيران، وليس هذا موضعه^(١).

وفي الصحاح: «وصَفَرَ الطائر يَصْفِرُ صَفِيرًا، أي مكَا، ومنه قوله «أَجَبَنْ مِن صَافِرٍ» و«أَصَفَرْ مِن بُلْبُلٍ»...»^(٢).

وفي المحيط للصاحب قال «وفي المثل: أَجَبَنْ من صافر، وهو الذي يصْفِرُ لريبة،

(١) جمهرة اللغة ٢: ٧٤٠.

(٢) الصحاح في اللغة ٢: ٧١٥.

وقيل هو طائر يتعلّق برجليه وينكس رأسه ثم يصفر ليلته»^(١).

وتابع العروس على سعته وتأخّره عن السيد على خان لم يأتِ بمجديد، فذكر مثل ما في اللسان لكنه أضاف معنىً آخر وهو اللص، فقال: «والصافر: اللص» كالصغار ككتان؛ لأنَّه يصُفِّر لريبة، فهو وجْلٌ ان يُظْهِر عليه، وبه فسر بعضهم قوله «أجبن من صافر» (و) الصافر (طير جبان) ينكّس راسه ويتعلّق برجله، وهو يصفر خيفة ان ينام فيؤخذ، وبه فَسَرَ بعضهم قوله «أجبن من صافر» ويقال أيضًا: أصْفَرُ من البَلَبَل»^(٢).

فها هي المعاجم تارة تذكر بعض المعاني للمثل، وأخرى تشير إلى بعض معانيه إشارة، وكل ذلك تذكرة عند الصغير بمعنى المكاء، مع أنَّ المثل يحتمل معانٍ أخرى كما سترى. ولذلك أفرد السيد على خان المثل، وجمع فيه وجوه شرحه بعد أن فرع من ذكر المادة اللغوية واستعمالاتها الحقيقة والمجازية وبعد أن ذكر الكتاب والأثر والمصطلاح، فقال:

«أجبن من صافر» هو كل ما يصفر من الطير؛ وهو ما يُصاد منها دون ما يصيد. أو هو الطائر المسماة **الثُنُوطُ** والصغاريات. أو هو الداخل الذي يصفر بالمرأة للريبة، وإنما يجبن لخوفه ان يعلم به فيفضح. أو هو فاعل بمعنى مفعول؛ أي الذي إذا صُفِّر به هَرَبَ.

(١) محبي اللغة ٨: ١٣٢.

(٢) تاج العروس ١٢: ٣٣٥.

فجمع كل المعاني للمثل دون إرباك ولا تعقيد، ولا تطويل ولا اخلال، على أنَّ
المثل وشروحه موجودة في كتب الأمثال، لكن المعاجم غفلت أو تغافلت عنها فلم
تذكر إلا ما مرَّ عليك مقتضباً مشوشاً.

وهذا هو المنهج الاول والتقسيم الإجمالي لكل فصل من فصول الكتاب.

وقد وضع السيد المصنف عن منهجه في خطبة الكتاب بقوله:

«وأمليته حاوياً للفصيح، والثابت الصحيح، والأحاد
والتوارد، والشوارد والنوادر، معتمداً في النقل على الكتب
المشهورة، وأمهات الزيبر المأثورة، مع الأخذ بالثقة في
البيان والتعريف، والتحرر في الضبط عن التصحيح
والتحريف، غير متكل على النقل دون النقد، إلا ما أجمع
عليه أهل الحل والعقد»^(١).

ثمَّ تعجب المصنفُ من الفيروزآبادي في تصديه للتنبيه على أغلاط الجوهرى،
مع أنه هو بنفسه وقع في الأغلاط والأوهام، والتصحيح والتحريف، والفالط في
مسائل النحو والتصريف، ناهيك عن أنَّ ما تعقب به الجوهرى أكثره مسبوق
إليه^(٢).

ثمَّ وأشار رحمه الله إلى أنه فيما اقتطفه من كلام العرب وصنفه حوى ما لم تمحوه
البعور الخبيطة ويرئز على غيره من امهات المعاجم المنشورة المتداولة في جهة من

(١) مقدمة المؤلف: ٤.

(٢) انظر ص ٥ من مقدمة المؤلف.

الجهات وميزة من الميزات، فامتاز على الجمهرة والصحاح والمحكم والعلباب والتهذيب والمحمل ولسان العرب والقاموس، بحسن الانتقاء والانتقاد، وتمييز النقاد من النقاد، وإيراد ما يروق ويحسن، مضافاً إلى النكت والمطلع ونخب الموضوع والمصطلح، مع التفصي في البيان والتبيين، والتحرري في التخصيص والتعميم، ورعاية المناسبة في سوق الكلمات بين معانها الملتبسات ثم إذا افتقر لفظ إلى شكله مثلاً بلفظ آخر من شكله^(١).

ثم قال في أواخر مقدمته:

«وإذا من الله بإيقامه وتطول، سيته «الطراز الأول» إذ
كان أول مصنف جمع هذا المجمع»^(٢).

وعليه يتلخص منهج السيد المصنف بـ:

- ١- سعته وجمله اللغات والاستعمالات مع ذكر النكت والمطلع.
- ٢- رعاية المناسبة في سوق الكلمات، فيبدأ بالفعل الثالثي ثم الرابعى ثم باقي الصيغ واستعمالاتها وذكر ما يناسبها.
- ٣- تمثيل اللفظ بلفظ آخر تحررياً للضبط.
- ٤- ذكر ما أجمع عليه أئمة اللغة دون نقد، فإن اختلف في شيء حرق الصواب وأثبت بعد النقد والتحقيق والتبييز.
- ٥- التحرز عن التصحيح والتحريف.

(١) انظر مقدمة المؤلف: ٦-٧.

(٢) مقدمة المؤلف: ٨.

٦- المحرص على سلاسة العبارة وسهولتها، متخصصاً في البيان والتبيين.

٧- ذكر الفصيح والثابت الصحيح.

٨- ذكر الآحاد والمتواتر.

٩- ذكر الشوارد والتوادر. ونحن قد وقفتنا على تفاصيل مهمة هذه المنهجية من خلال تحقيقنا للكتاب - حيث عثرنا على الخيوط الأساسية، والميزات التفصيلية التي امتاز بها هذا المعجم اللغوي العظيم سواء ضمن التي ذكرها المصنف انفا أو التي لم يذكرها في مقدمته، حيث سنبيّنها بأمثلتها.

وكيف أنّ هذا المعجم اللغوي «الطراز» مضافاً إلى بكارة منهجهيّة الخامسية، رفعَ كثيراً من مساوى المعاجم المتقدمة عليه، في دقة تحقيقاته اللغوية، وفي كيفية عرضه للهادفة، وكثرة تفريعاته واستدراكاته، وترتيبه المواد وتنسيقها، من حيث الافعال ثلاثية ورباعية ومزيداتها، ومن حيث حركة عين الفعل في ماضيه ومضارعه، ومن حيث المصادر واستقصانها وارجاع كل مصدر إلى فعله دون خلط بينها، ومن حيث تعميمه القياس في القياسات مما لم يقيسوا عليه من قبله ولم يذكروه، ووو... وكثير من تفاصيل ميزاته التي شأبها باقي المعاجم اللغوية المتدالةة. والآن مع الميزات التفصيلية في تقييمات المؤلف الخامسية:



مَنْتَهِيَّةُ كُلِّ مُوْرِسٍ عِلْمٌ وَّ سَدْرٌ

١-اللغة العامة

لقد أشار السيد المصنف إشارة بجملة غير مفسرة إلى أن كتابه حوى ما لم تحوه البحور المحيطة، ولم يبين ذلك، فتتبعنا ما نقله مقارناً بأشهر المعاجم اللغوية المتداولة والتي عليها المدار، فرأينا ما ينقله السيد المصنف يمتاز عليها بالسعة والشمولية وكثرة المواد المنقولة وكثرة الاستعمالات والاستلاقات. وكان مصبّ عملنا على حرف المهمزة والصاد باعتبارهما أول وأخر ما كتبه رحمة الله، وربما جرى في الأثناء ذكر ميزات من مواد لغوية في أبواب أخرى من الحروف، لاعطاء صورة أقرب للكمال والشموليّة.

أـ- ما ذكره من اللغات والاستعمالات مما لم تذكره المعاجم المتداولة ، سواء
الحقيقة منها أم المجازية ، فلا تكاد تمر بعادة إلا وتجد فيها الجديد الذي ينوف
على ما في المعاجم من حيث السعة والجمع .

• في مادة «ثأ» قال: «ثأا لحيَّة - كمْتَع - وثأاها بالتشديد: خضبها». ولم تذكر المعاجم المتداولة لغة التشديد.

• وفي مادة «حصاً»، قال: «الْحِنْصَىُ، كزِيرج: الضعيف من الرجال، كالْحِنْصَأُو كِعْزَدْخَل، وبهاء». ولم تذكر المعاجم الحينصي كزيرج، وإنما اقتصرت على «الْحِنْصَأُ»، وفي نسخة من القاموس «الْحِنْصَاء». فالْحِنْصَأُو والْحِنْصَأَوَة أياً ما لم يذكروه وذكره السيد المدنى.

• وفي مادة «حضاً» قال: «الْحُضَيْثَا، بالضم: هبُّ النار».

• وفي مادة «حظاً» قال: «الْحَظِيَّة، كسفينة: الفرقة من الناس». ولم نعثر عليها في المعاجم.

• وفي مادة «حلأ» قال: «الْحَلَّأُ، كمحبَّرة: حديدة يُحَلَّأُ بها الأديم، كالْحَلَّوَة، كـمَكْرُمَة». وهذه الثانية -أعني الحلأة- لم نجد لها في المعاجم.

• وفي مادة «دادأ»، قال: «دَادَأُ المكيال: دَعْدَعَة». ولم تذكرها المعاجم في مادة «دادأ»، ويظهر أنها من الإبدال، إذ أنَّ من منهج السيد المصنف رحمه الله أن يأخذ المبدل والمبدل منه ويضعها في موضعها كما سيأتي، فالـدَّاعْدَعَة هي المـلـء، قال طرقه:

خَسْنُ بَنْو أُمُّ الْبَنِينِ الْأَرْبَعَةِ الْمَطْعُونُ الْجَفْنَةُ الْأَدَعْدَعَةُ
أي الملوءة.

• وفي مادة «رناً» قال: «الْرَّنْقَا، كمزيع: ما يحييشه الصدر عند الغضب من الكلام لاختلاطه». وهذا الاستعمال صحيح قطعاً وفقاً لمعنى المادة، ولكن لم تز من نقله من معاجم اللغة وغيره الأثر.

• وفي مادة «رداً» قال: «وَيَقَالُ لِلْعِدْلِ: رِذْهَةُ وَرِذْهَةً».

- وفي مادة «رطأ» قال: «الرطأة والرطاءة: الحمق». وللعنوان الشهادتان لم تذكر في المعاجم، أعني «ردمة» و«الرطاءة».
- وفي مادة «زنا» قال: «زنناً عليه تزنة»: ضيق، والاسم المزنة، كثيرة. واسم المصدر هذا لم نعثر عليه عند غير السيد المصنف رحمه الله.
- وقال في مادة «فرأ»: «القراءة: إيل كانت لأبي قرط من بنى يربوع تدعى بهذا الاسم». ولم نجد لها.
- وقال في مادة «فيأ»: «الفية، كعيبة، وتكسر: الحين، وطائر يشبه العقاب إذا خاف البرد انحدر إلى اليم». ولغة الكسر انفرد السيد المصنف من بين المعاجم بذكرها، فالذى في القاموس والنحو واللسان: الفية طائر كالعقاب، والعين. وفي التكملة^(١) والباب^(٢): الحِدَّةُ التي تصطاد الفراريج من الديار. وفي حياة الحيوان: الفية: طائر يشبه العقاب إذا خاف البرد انحدر إلى اليم؛ قاله ابن سيدة، والفينات الساعات، يقال: لقيته الفية بعد الفية، أي الحين بعد الحين، وإن شئت حذفت الالف واللام فقلت: لقيته فينة، فكأنَّ هذا الطائر لما كان في حين ينحدر إلى اليم وفي حين آخر ينحدر عنها، سمي باسم الزمان^(٣). وعلى كل حال فإنَّ نقولاتهم خالية عن لغة الكسر، في الحين وفي الطائر.
- وفي مادة «قائق» قال: «القيق، كالغزق زنةً ومعنى... كالقيق - بالباء بين القافين - والتيقاءة كحرباءة».

(١) التكملة والذيل، للصاغاني ٤١:١.

(٢) الباب الراخر ٩٣:١.

(٣) حياة الحيوان ١٩٣:٢.

والمذكور في معاجم اللغة أنَّ القيقاء هي المشربة، والأرض الغليظة، وقشرة الطلعة كما في اللسان والصحاح والتهذيب، ولم يذكروا أنَّ القيقاء هي الفرق، فذكرها السيد المصنف رحمه الله^(١).

• وفي مادة «قاً» قال: «قَاءَ كَدْفَعَةُ زَنَةٍ وَمَعْنَى». •

وهذا المعنى لم تزه في معاجم اللغة، وإنما الموجود «قاًهُ: قَعَةُ» وقال الزبيدي في تاج العروس: (قال شيخنا: صرخ أهل الصرف والاشتقاق أنَّ هذا ليس لغة أصلية، بل بعض العرب أبدلوا الهمزة عيناً). لكن السيد علي خان كأنه لا يرتضى الابدال، وإلا لقال «قاًهُ كقمعه زنة ومعنى»، ثم إنَّ القمع غير الدفع، فيبقى السيد المصنف ذاكراً مما لم يذكروه.

• وقال في مادة «كداً»: «أَرْضٌ مَكْدُوَّةٌ، كَتَكْرُمَةٌ: يَكْثُرُ فِيهَا كُدْهَةُ الزَّرْعِ». ولم يذكروها.

وقال: «كَدَا الرَّجُلُ، كَمْتَعَ: عَدَا وَأَخْبَرَ». ولم يذكرها أحد من المعجمين، بل الموجود في العباب والتكميلة في مادة «كداً»، واللسان مادة «داداً»، والقاموس «كداً»: كَوْدَأً: إذا عدا.

• وفي مادة «كلاً» قال: «كَلَّا اللَّهُ فِي عُمْرِهِ: مَدَّ فِيهِ وَأَخْرَهُ». ولم نجد إلا قول الزمخشري في الأساس: كَلَّا عُمْرُهُ طَالَ وَتَأَخَّرَ.

(١) لكن هناك لفظات أخرى ثات على السيد ذكرها مع أنه يجمع اللفظات في مثل هذه المواطن. ففي التهذيب ٣٧٢: ٩ ذكر القيقة. وفي العباب والتكميلة للصفافي ذكر القيقة، وفي اللسان ٣٠٥: ١ في مادة «حرب» ذكر القيقة.

• وفي مادة «كيناً» قال: «فَلَمَّا كَنِيْتُ عَنِ الْفَحْشَاءِ : مُتَبَاعِدٌ عَنْهَا»^(١). ولم تذكره الماجمـع.

• وفي مادة «لماً»، قال: «لَمَّا الشيء، وعليه: أخذه برمته». والمذكور في الماجمـع لـما الشيء، دون التعديـة بـ«على».

وانفرد في هذه المادة بقوله: «لَمَّا عَلَى الظَّبَابِ، قَنَصَهَا، وَفِي نَسْخَة قَبْضَهَا».

وفيها أيضاً قال: «لَمَّا عَلَى الشيء: استوى عليه سراً وعلانية، كأنه تلمة». وقد ذكر السيد المصنـف لـغـة التـضـيـف ومـصـدرـه «لَمَّا تَلْمِيـتَه» لكنـه أخـلـ بـعـدـ ذـكـرـه «لَمَّـا» بـنـفـسـ المـعـنىـ، حيث ذـكـرـوـهـاـ وـلـمـ يـذـكـرـهـاـ.

وفي هذه المـادـةـ أـيـضاـ، قال: «الـلـمـؤـةـ، كـمـكـرـمـةـ: مـوـضـعـ الشـيـءـ الـذـيـ يـوـجـدـ فـيـهـ وـيـكـونـ بـهـ، وـحـجـرـ يـقـعـ عـلـيـهـ الطـائـرـ، وـالـشـبـكـةـ، وـقـطـرـةـ الصـائـدـ؛ لـأـنـهـ يـسـتـرـ فـيـهـ». وـلـمـ نـعـتـرـ عـلـىـ الـلـمـؤـةـ بـعـنـ الـحـجـرـ الـذـيـ يـقـعـ عـلـيـهـ الطـائـرـ، وـهـوـ صـحـيـحـ قـطـعاـ بـقـرـيـنةـ معـانـيـ هـذـهـ الصـيـغـةـ، فـجـمـعـ كـلـ مـعـانـيـ الـلـمـؤـةـ، وـزـادـ عـلـيـهـاـ هـذـاـ المعـنىـ الـذـيـ لـمـ يـذـكـرـوـهـ.

• وفي مـادـةـ «مـلـأـ» قال: «الـمـلـأـ كـسـبـ: الـمـاـسـوـرـةـ وـالـاجـتـاعـ ... وـالـأـمـلـ وـالـجـمـاعـةـ وـأـشـرـافـ الـقـومـ». وـلـمـ نـرـ منـ ذـكـرـ الـمـلـأـ بـعـنـ الـأـمـلـ. نـعـمـ، قـالـواـ أـنـ الـمـلـأـ هـوـ الـطـمـعـ،

(١) لمـهـ اـسـتـفـادـهـ مـنـ قـولـ أـبـيـ حـزـامـ الـمـكـلـيـ:

وـإـنـيـ لـكـنـةـ عـنـ السـوـبـيـاتـ إـذـاـ مـاـ الرـطـيـ، اـنـتـأـيـ مـزـتـوـةـ
فـانـ الـمـوـبـيـاتـ هـيـ الـغـزـيـاتـ كـمـاـ فـيـ مـادـةـ «وـأـبـ» مـنـ الـلـسـانـ. فـكـانـهـ فـسـرـ الـبـيـتـ بـالـمـتـبـاعـدـ عـنـ
الـفـحـشـاءـ، فـهـوـ أـعـمـ مـنـ تـقـسـيـرـهـ الـكـيـةـ بـالـجـبـانـ الـضـعـيفـ الـفـوـادـ.

فلعله أراده.

• وفي مادة «نساء» ذكر النساء كهجرة، مصدرأً أو اسم مصدر من قوائم نسائهن
عنه الدين، أي آخرته. ولم يذكرها غيره.

• وفي مادة «نصاً» قال: «نَصَّاتُ الفرس عليهم: حملته. وما نَصَّاكُ على هذا
الأمر: ما بعثك عليه». ولم يذكروهما.

• وفي مادة «هتأ»، قال: «مضى من الليل هَتَّاهُ - كفليس ويكسر -... وهيئي،
كتبرج ... أي جانب». والموجود في القاموس هيئاً كدرهم ومثله في اللسان، ولم
يذكروه كزبرج، وهو موجود في المنجد، فهو يفوق ما قبله من المعاجم.

• وفي مادة «هجاً» قال: «هَجَّا الرِّجْلَ: أَسْكَنَهُ». انفرد بها.
وفيها، قال: «والهُجَّةُ كِرْطَبَةُ: الضدق الصغير، والآهق». ولم يجد من نص
على الهُجَّةِ بمعنى الضدق الصغير، وإنما المنشول هو «الهُجَّةُ» بمعنى الضدق الصغير،
كما في اللسان والقاموس مادة «هجو» والمعهرة^(١). وهي اهْجَاجَةً أيضاً كما في
المعهرة وعلى كل التقادير فإنّ مما امتاز به الطراز هو ذكره للهُجَّةِ في المهووز مع
عدم وجودها في المعاجم المتداولة التي عليها المدار في اللغة.

• وفي مادة «هجاً» قال: «وَهِجَّا هِجَّا، كَهِنَّغَ هِنَّغَ: زَجَّ لِلَّاسِدِ». والمنقول في
كتب اللغة هو «هَجَّا هَجَّا» و «هَجَّا هَجَّا» وغيرهما كما في التهذيب^(٢) واللسان
مادة «هحج»، ولم يذكروا هجاً هجاً مهموزاً، بل المصنف نفسه في مادة «هحج»

(١) انظر اللسان ١٥: ٣٥٣ والقاموس المحيط ٤: ٤٠ والمعهرة في اللغة ٢: ١٤٧.

(٢) انظر التهذيب ٥: ٣٤٤، اللسان ٢: ٣٨٧.

قال: هَجَأْ وَهَجَّ - بالسكون ويكسر متوناً - زجر للأسد والذئب وغيرهما. فاذكره بالهمز هنا مما انفرد به رسمه الله ولم يذكره في معاجمهم.

• وفي مادة «هداً»، قال: «مَهْدُوَةُ الطِّيرِ، كَتَكْرُمَةٌ: موضعها التي تهدأ وتبيت فيه». ولم يذكروها.

وفيها قال: «هَدَىْ سَنَامُ الْبَعِيرِ وَالنَّاقَةِ: صَغِيرٌ لِكَثْرَةِ الْحَمْلِ، فَهُوَ هَدَىْ كَحْذِرٍ، وَهِيَ بِهَا». وهاتان الصفتان للمذكر والمؤنث لم تذكرا في المعاجم^(١).

وقال أيضاً في هذه المادة: «وَرَجَلٌ أَهْدَأْ: شديد الشبات بالمكان لا يبرح». ولم يذكروها.

• وفي مادة «هرأ» قال: «هَرَأْ الْبَرْدُ الزَّرْعُ: أَيْسَهُ، وَالاسمُ الْمَهْرُوزَةُ، كَتَكْرُمَةٌ، يقال: شتاوْنا له مَهْرُوزَة». ولم تذكر المعاجم المهرزة وذكرها السيد المصنف سعة واستقصاء في اللغة.

• وفي مادة «هيا» قال «هَيَا اللَّهُ الْأَمْرُ: يَسْرُهُ وَسَهْلُهُ». والعجب، أنَّ هذا الاستعمال رغم تداوله وانتشاره في شتى المصنفات، لم يذكر في معاجم اللغة في بابه، وذكره السيد المصنف.

(١) بل المسنون المنقول المواقف للقياس هو ما في اللسان والقاموس والناتج. من قوله: المداء من الإبل، التي هَدَىْ سنامها من الحمل. ونص عبارة القاموس: «الهَدَأَةُ نَاقَةٌ هَدَىْ سنامها من الْحَمْلِ»، وهذا يقتضي أنَّ مذكرها «أَهْدَأْ».

وأما القياس فأن نعمت «قَيْلَ» من الأدواء الباطنة والهيچانات والخففة والامتلاء أن يكون على «قَيْلَ»، وقياس ما كان من العيوب الظاهرة أن يكون على أَقْلَلِ ومؤتنه فقلاء. (انظر شرح الشافية ١: ١٤٣ - ١٤٤). نعم قد يدخل قَيْلَ على أَقْلَلِ في العيوب الظاهرة غلو حبيب وأخذب وقَيْسٍ وأَقْسٍ، ولكن ذلك يحتاج إلى الساع.

• وفي مادة «ودأ»، قال: «الوَدَأُ - كَسْبَ - الْمَلَكُ، الجَمْعُ أَوْدَاءُ، كَأْسِبَابٌ». ولم يذكر أحد سواه هذا الجمع، وهو قياسي، وقد وزن بحسب وأسباب ايداناً منه بذلك.

• وفي مادة «وضأ»، قال: «اسْتَوْضَاثُ الشَّيْءِ» استحسنته واستنتظفته». ولم نر من ذكر هذا، مع انه صحيح قطعاً استعمال من وضأ.

• وفي المجاز من مادة «وطأ» قال: «وَطَأَ نَفْسَهُ عَلَى الْأَمْرِ: ذَلِكُلَا لَهُ لَتَحْتَمِلُهُ». وهذا أيضاً شائع الاستعمال منتشر في اللسان والكلام، لكنهم لم يذكروه.

• ومن المجاز أيضاً قوله: «وَطَئَ فِرَاشَةً: زُفِيَ بِأَمْرِ أَنَّهُ». وهذا استعمال صحيح، وعلاقة بجازيته بالحقيقة أوضح من أن تخفي، ولم يذكروه، ناهيك عن انه جاء في الأثر النبوي «ولكم عليهن أن لا يوطئنْ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرُهُونَهُ» فإنه ربما فسر بالزنا، وربما فسر بظاهر المنع من إدخال الأجنبي إلى البيت.

• وفي فصل الباء، قال في مادة «أرب»: «أَرْبَ مَالَهُ: كَثُرٌ». وقال: أَخَذَهُ بِإِرْبَةٍ لا يعرفها، وهي شيء يخدعه به» ولم يذكروا هذين الاستعمالين.

• وفي مادة «أنب»، قال: «الْأَنْبَ كَنْلُسٌ: فاكهة معروفة منابت شجرها الهند واليمن، وقد تبدل ههمزتها عيناً».

• وقال في مادة «عنب»: «وَكَنْلُسٌ: ثمرة هندية معَرَّبَ أَنْبَ، واحدتها بهاء». • وفي مادة «بسب» قال: «الْبَاسِبُ، كَفَالَّبُ: جوهر كالزمرد في لونه وسمانه، لا يعيَّزُ بينها إِلَّا البصير الناقد ومعدنها واحد». وهذا مأخوذ قطعاً من كتب الجوادر والمعادن وغيرها، ولم يذكروه.

• وفي فصل الصاد، قال في مادة «خوص»: «في المجاز: ومن الكنية: هذه أرض ما تمسك خرستها الطائر، أي رطوبة الشجر إذا وقع عليه الطائر مال به عودها من رطوبته وتعمته». وهذه لم يذكروها، ولا ذكروا وجه هذه الكنية اللطيفة.

• وفي مادة «فصح» قال: «فَصَحَّتْ الْخَاتِمْ تَفْصِيْصاً: رَكِبَتْ فِيهِ فَصَّةُ». والفصيص: شجر تنبت في أصله الكمة. وكل هذين غير موجودين في معاجم اللغة المنشورة.

وخلالص القول هنا، هو أنَّ السيد المدنى ذكر كثيراً من الاستعمالات اللغوية والمفردات التي لم تذكر في المعاجم المنشورة، ذكرها آخذأً لها من بطون الكتب ومطاوي الأسفار، واضعاً لها في مواضعها من الفصول.

ب - استدراكه بعض المواد اللغوية كاملة.

وتبيّنة لسعة اطّلاع السيد المصنف، واستقصانه اللغات، وحرصه على لم شتات أكبر قدر من مفردات اللغة واستعمالاتها،رأيناها يستدرك مواداً كاملةً على اللغويين، فيذكرها في محالها، محاولاً عدم الاخلال بشيء منها، وإليك بعض المواد الكاملة التي ذكرها ولم تُذكَر في المعاجم المنشورة.

• فقد ذكر مادة «برب» وقال: البربى، كسكرى: كلمة قبطية، اسم لبيت الحكمة، الجمع بربابي - كصحابى - وهي أبهىة عجيبة ببلاد مصر، فيها قمايل وصور

مختلفة موجودة إلى الآن.

ولم تذكر هذه المادة ولا هذا المعنى في المعاجم المتدولة، وهي مذكورة في رسم «برأفي» من معجم البلدان^(١)، نعم ذكر هذه المادة ومعناها الزبيدي في التكملة والذيل والصلة^(٢)، لكنه متاخر عن السيد المدنى.

• وذكر مادة «عقب» قائلاً:

«بَعْقُوبَا، بالفتح: قرية كبيرة على عشرة فراسخ من بغداد، ينسب إليها جماعة من أهل العلم.

وَبِعَقِبَةُ، مصقرة: قرية بينها وبين بعقوبا فرسخان، وهي التي أنعم بها المسترشد بالله على الحيص ببعض فلم يرضها، وبها كانت الواقعة بين البقيس وبين المتنبي بالله.

وَبِاعْقُوبَا، بزيادة الف بعده الباء الأولى: قرية بأعلى النهرongan، منها أبو هاشم البااعقوني».

وهذه البلدان لم تذكر في ضمن مادة «عقب»، بل لم تذكر المادة كلها في المعاجم، مع ان هذه البلدان كلها معروفة مشهورة، وفي معجم البلدان وغيره مذكورة، أخذها السيد المصنف، وذكر أنها من «عقب»، فاستدرك عليهم هذه المادة كاملة.

• وذكر مادة «خشل» وقال فيها: «الخَشَلُ، بفتح الميم والشين المعجمة

(١) انظر ما سأقى من أخذته من كتب التفسير والمحدث والمتل والبلدان وغيرها.

(٢) التكملة والذيل والصلة، للزبيدي ١٤٧: ١.

يبنها الماء ساكنة، وفتح اللام: خرز كاللؤلؤ يتخذ منه قلائد للجواري، إليه يُنسب
محمد بن الأصبهن المخشي المحدث، ذكره ابن السمعاني في الانساب». ولم يذكرها
هذه المادة في معاجم اللغة، وقد صرّح السيد المصنف بأخذها فيها، وحكم بزيادة
الميم فذكر مادة «خشلب» التي لم يذكرها غيره.

• وذكر مادة «أنجع» فقال: «أنجع، كُفْلٌ: ناحية بين الموصل وأرمينية». وهي في
معجم البلدان، ولم يذكروها.

• وذكر مادة «بغرج» فقال: «بُغْرَاجُ، بالضم: قوم من الترك، بلادهم مسيرة
شهر، لهم مِلِكٌ عظيم الشأن يذكر أنه علوبي من ولد يحيى بن زيد، وعندهم
مصحف مذهب على ظهره أبيات في مرثية زيد بن علي، وهم يعبدون ذلك
المحفظ، والنسابون على أن يحيى بن زيد لا عقب له». وهذه المادة وهذا المعنى لم
يذكروه.

• وذكر مادة «برسنج» فقال: «بَرْسَجَان، كَرْعَرَان، ويقال برساجان: أحد
قواعد بلاد الترك». ولم يذكروها.

• وذكر مادة «بستيماج» فقال: «بَسْتِيماج: اسم رومي للحسك، وهو نبات
المعروف». ولم يذكروه.

• وذكر مادة «قدعج» فقال: (القِدْعَاجُ، كسر داب: الطويل؛ عن ابن القطاع في
كتاب «الطوالي»). فقد استدرك عليهم مادة «قدعج» ومعنى القدعاج، وذكر
مصدره في ذلك، مشعرًا بأن المعاجم لم تذكره.

• وذكر مادة «سغبر» فقال: «السَّغْبَرُ، كجمع فر: نبات لا ساق له ولا زهر ولا

ثُر يَنْدَوِي بعْرُوقَه، وَهُوَ الْمُسْمَى بِالفارسية سَرَّخْسَا». وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الْمَادَةُ وَلَا هَذِهِ الْمَعْنَى، فَاسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِمْ.

• وَذَكَرَ مَادَة «لَر» قَائِلاً: «لَامْفِي، بِسْكُونُ الْمِيمِ وَكَسْرُ الرَاءِ: مَدِينَةٌ بِجَزِيرَةٍ جَارَهُ فِي بَحْرِ الْهَنْدِ، وَيُقَالُ لَهَا: رَافْلِي». وَلَمْ يَذْكُرُوهَا، وَلَعْلَهُ اسْتَفَادَهَا مِنْ خَلَالِ سُكُنَاهُ فِي الْهَنْدِ.

• وَذَكَرَ مَادَة «بَخْرَز» فَقَالَ: «بَاخَرَزُ، بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَسْكُونِ الرَاءِ: نَاحِيَةٌ بِنِيشَابُورِ، مِنْهَا عَلَى بْنُ الْمُحَسِنِ الْبَاخَرَزِيِّ صَاحِبِ دِمِيَةِ الْقُصْرِ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالْفُضَلَاءِ». وَهَذِهِ الْمَادَةُ مَهْمَلَةٌ فِي الْمَعَاجِمِ، انْفَرَدَ الْمُصْنَفُ مِنْ بَيْنِهِمْ بِذِكْرِهَا.

• وَذَكَرَ مَادَة «سَعْفَص» فَقَالَ: «سَعْفَصُ، كَبِعْفَرُ: اسْمُ أَحَدِ الْمُلُوكِ الْمَانِيَّةِ الَّذِينَ يُسْمَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِكَلْمَةِ مِنْ «أَبِي جَادٍ»، قَالَ الْمُتَصَرِّفُ بْنُ النَّذْرِ الْمَدْنِيُّ:

ملوك بني حطى و سعفاص في الندى وهؤلءُ أرباب العنبة والمبرج

وَهَذِهِ الْمَادَةُ وَهَذِهِ الْمَعْنَى غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ مَعَاجِمِ الْلِّغَةِ، وَلَوْ أَرْدَنَا اسْتِقْصَاءَ مَا اسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ الْمَوَادِ الْلِّغَوِيَّةِ لِطَالَ الْمَقَامُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّبْذِ، كَفَايَةٌ وَغَنِيٌّ لِلتَّدْلِيلِ عَلَى سُعَةِ اطْلَاعِ السَّيِّدِ الْمُصْنَفِ، وَمِبْلَغٌ اسْتِدْرَاكِهِ الْمَوَادِ الْلِّغَوِيَّةِ كَامِلَةٌ عَلَى مَعَاجِمِ الْلِّغَةِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَتَبَعَّدَ الْمَعْنَى وَيَرْجِعَهَا إِلَى اسْتِقْفَاقِهَا؛ مِنْ حِرْوَفَهَا الْأَصْلِيَّةِ وَالْمُزِيدَةِ، فَيَكُونُ عَنْهُ مَادَةٌ كَامِلَةٌ يَسْتَدْرَكُهَا فِي أَبْوَابِ الْلِّغَةِ وَفَصُولِهَا.

ج - ما ذكره من مفردات اللغة واستعمالاتها التي لم يذكروها مستفيداً من
القياس اللغوي في مواطن اطراده.

• فن ذلك ما في مادة «رأوا» حيث قال: «رأيٌ مُرَوْأً، كمُعَظَّم»: صادر عن
رواية ونظر. لم تَرَ من ذكره، وهو صحيح اشتقاقة؛ لأنَّه اسم مفعول من قولهم رؤأ.
في الأمر ترويَة، نظر فيه وفَكَّر وتدبَّر.

• وفي مادة «سطأ» قال: «سطأ المرأة - كمَتَّع - نكعها، فهو ساطئ» واسم
الفاعل «ساطئ» قياسي ولم يذكروه فذكره السيد المدني واستدركه في محله من
الهنز.

• وفي مادة «صاء» قال: «صاء الفرجُ يصيَّة صَيَّتاً، أَصْلَهُ صَائِيٌّ يَصْنَأَيْ
صَيَّباً». فإنَّ المصدر «صَيَّباً» قياسي، ولم يذكروه، فلم يفت السيد المصنف ذكره
توسعاً في اللغة وإلماماً باستعمالاتها.

• وفي مادة «فشاً»، قال: «أَفْشَاً عَلَيْهِمْ، اسْتَكَبَرَ فِيهِمْ مُفْشِيٌّ». فذكر اسم
الفاعل ولم يذكره أحد سواء من أصحاب المعاجم، مع أنَّه قياسي، ووارد في قول
أبي حزام العكلي:

وَنَدَكَ مُفْشِيٌّ رَيْخَتْ مَنْهُ نَثَرَأْ آضَرَ رِئَدَ نَسُورِ عُوْطِ

• وفي مادة «فيأ» قال: «فَاءَ القيمة: حازها، كَتَبَّاهَا واستفأهَا». والذى في
المعاجم فاءَ القيمة واستفأهَا، دون تفَيَّاهَا، مع أنَّه تَقْتَلُ يفيد معنى طلب رجوع

الغنية إلى الغائم، ويساوق الاستفعال في «استفأءها» وقالوا في مثله: تفيأً الأخبار واستفأءها تتبعها كأنه يطلب رجوعها إليه.

• في مادة «فيأ» أيضاً قوله: «ومن المجاز: تفيأً واستفأه بقينه، كاستظل بظله». والذى ذكرته المصادر «تفياً بقينه بمعنى استظل بظله» ولم يذكروا استفاء، مع أن الاستفعال يساوق التفعل في هذا المورد، فجاء بالاستفعال هنا كما جاء بالتفعل في سابقه حرصاً على لم شمل اللغة وجمع شتاتها واستعمالاتها القياسية التي لم يذكروها. • وفي مادة «قرأ» قال: «القراء، كعباس كثير القراءة، ومحبها». والذى ذكرته المعاجم هو المعنى الثاني حيث قالوا: «القراء حسن القراءة» فذكر السيد المصنف معنى كثير القراء لأن صيغة فعال موضوعة لمعنى المبالغة والتکثير، ولذلك وزنه بـ« Abbas» أي زاناً منه بأنه مقاس.

• وفي مادة «قاً» قال: «قاًت الماشية: سنت، كآفات، فهي قامة ومقمنة». والذى في كتب اللغة «قاًت الماشية قوًّاً فهي قامة»، وزادت بعض المصادر كالقاموس: كآفات. فنسق السيد المصنف الفعلين وذكر مصدريهما، وهما قياسيان، والثانى من المصدرين لم يذكره كما علمت.

• وفي مادة «كداً» قال: «أكَدَاتِ الأرضُ إِذَا لَمْ ثُبِتْ، كَكَدَاتِ، فَهِيَ مُكَدِّنةٌ وكادِنةٌ».

والذى ذكرته المعاجم «أرض كادنة بطينة النبت» فذكروا اسم الفاعل من كَدَاتِ الأرض فقط، مع أن ابن القطاع في كتابه الافعال قال: «كَدَاتِ الأرض: أبطأ

نبأها، وكذاً كذاً وأكداً كذلك»^(١).

فذكر السيد المصنف الفعلين «كذاً» و«أكداً» واسم الفاعل منها «قادمة ومكدة» مع أن المعاجم خلت عن ذكر الفعلين الماضيين في الأرض، وذكروا اسم الفاعل «قادمة» فقط. وهو نقص كبير عندهم، تلافاه السيد المصنف في طرازه الأول.

• وفي مادة «كلاً» جاء السيد علي خان المدني بصدر «كلاً» المضيق في كثير من موارد المادة «تكلئة»، كما في قوله مثلاً: «كلاً في أمره؛ تأمل ونظر، ككلاً تكلئة».

مع أن غالباً المعاجم تذكر المصدر «تكليناً» فقط، معرضة عن المصدر تكلئة، مع أنه قياسي لها هنا^(٢)، فلذلك نرى السيد المصنف في مثل هذا المورد إما أن يذكر كلاً المصدرين «التفعيل والتفعلة» أو يقتصر على ذكر ما أغفلوه أو أهملوه وهو «التفعلة» كما هنا في «التكلئة».

• وفي مادة «لبأ» قال: «ألبأت الشاة ولدها: أرضعته، كلبأة تلبنة». والمصادر لم تذكر إلا لـ«لبأة تلبنة».

وفي مادة «لطأ» قال: «ألطأ بالأرض: أصقه بها».

لم نر من ذكرها، لكنها صحيحة باعتبار أن فعلها الثلاثي المجرد لازم وهو «لطأ» قالوا: لطأ بالأرض ولطىء، أي لصق، فتعديتها بهمزة النقل قياسية، وكذلك لو قال:

(١) الأفعال لابن القطاع ٣:١٠١ - ١٠٢.

(٢) انظر شرح الشافية ١: ١٦٤ - ١٦٣. وفي شرح ابن عقيل ٢: ١٢٨ - ١٢٩ قال: لما كان على وزن فَعْلٌ وكان مهموزاً فصدره على تفعيل وعلى تفعيلة، نحو خطأ خطيبنا وخطئته...

لطأة بالأرض، لكان صحيحاً.

• وفي مادة «مرا» قال: «مَرَّ الطَّعَامُ مَرَّةً وَمَرَّةً».

والمصدر الأول لم نر من ذكره، مع أنه الفالب في باب كرم. ففي شرح الشافية «وقُلْ نَحْوَ كَرَمٍ عَلَى كِرَامَةٍ غَالِبًا» فعالة في مصدر قُلْ أغلب من غيره، وقيل: الأغلب فيه ثلاثة: فعال كجهال، وفعالة ككرامة، وقُلْ كحسن، والباقي يحفظ حفظاً^(١).

وفي الافعال للسرقطي، قال أبو عثمان: وقال أبو زيد: مَرُّ الشَّيْءُ مَرَّةً على مثلاً كرم كرامة - إذا كان مريئاً، وهذا هو أقيس^(٢).

فاستفاد السيد المصنف من القياسي وذكر ما كان أقيس فجمع مصدري مرر، ما نصوا عليه والآخر القياسي.

• وفي مادة «نبأ» قال: «أَنْبَأْتُهُ بِكَذَا: أَخْبَرْتُهُ بِهِ، وَأَنْبَأْتُهُ إِيَاهُ: أَعْلَمْتُهُ، كَنْبَأْتُهُ تَبَيَّنَتْ وَتَبَيَّنَةً».

ومصادر اللغة لم تذكر هذين المصدرين، واقتصر في العباب على «أنْبأْته»، وهو وإن كانوا رجعاً يعرضون عن ذكر القياسي اعتقاداً على أنه معلوم للقاريء، إلا أنَّ السيد المصنف لا يفوته غالباً أن يذكر مثل هذا وإن كان في غاية الوضوح، حرصاً منه على تطوير النهج الاستدراكي النقدي، فإن إغفال مثل هذا - ولا شك - نقص في معاجم العربية، أراد السيد المصنف - فوفقاً في كثير منه - رفعه

(١) شرح الشافية ١: ١٦٣.

(٢) الأفعال للسرقطي ٤: ٢٠٨.

وتقديم اللغة حية نابضة بكل مفرداتها واستعمالاتها المنسوعة والمقيسة، الفصحي والافصح.

• وفي مادة «نسأ»، قال: «نسأك الله، ونسأ في أجلك، وأنسأ فيه ونسأ فيه تنسيقة: أطال أجلك وأبقاك».

ونسأ فعل وهو يفيد التأكيد، ومصدره قياسي كما عرفت ولم يذكروه.

• وفي مادة «وبأ» قال: «وبأتُ الشيءَ - كمنعته - عبائته، كوبأته توبيثة». فال مصدر «توبيثة» قياسي، ذكره السيد المصنف ولم يذكروه.

• وفي مادة «ودأ» قال: «ودأْتُ عليه الأرضَ: سوّيتها، ووارئَتُ فيها، كودأْتها عليه تَوَدِّيناً وتَوَدِّيَّةً، فسوَدَّأْتُ هي عليه تَوَدِّمَاً: وارتَه واستوت عليه».

والمصادر اقتصرت على ذكر «ودأها عليه تَوَدِّيناً» فذكر السيد المصنف المصدر القياسي الآخر «تَوَدِّنةً» جمعاً لاطراف اللغة. كما أنهم لم يذكروا مصدر «تَوَدِّأْتُ عليه هي»، وذكره السيد المصنف «تَوَدِّمَاً» وهو قياسي، توسعًا في اللغة وذكر مفرداتها.

• وفي مادة «وذأ» قال: وذأْه - كمتقنة - زجره، وشتمه وعابه، فهو واذله؛ قال أبو حزام العكلي:

ولست بواذن الأحياء حرباً

واسم الفاعل هذا «واذئ» مع أنه قياسي، ووراد في شعر أبي حزام، لم يذكروه في «وذأ»، نعم ذكروا هذا البيت - كما في العباب والتاج - لابي حزام في مادة

«علط» لأنّ عجزه:

ولا تندامُ جئراً علُوطِي

فاسم الفاعل هذا مضافاً إلى كونه قياسياً، نرى السيد المصنف يأتي به من مادة أخرى ويوضعه في مكانه المناسب، وهذه من ملامح منهجه كما سيأتي بيانها حين يأخذ لغات مذكورة في المقصور وفيها لغة في الهمزة اللغويون يذكرونها في المقصور فقط، ف يأتي السيد المصنف بلغة همزها في المهموز، وكذلك في المواد الأخرى يأتي بفرداتها في أماكنها مع أنَّ سائر المعاجم تذكرها في غير محلها بمناسبة مفردة أخرى يريدون بيانها في مادة أخرى.

• وفي مادة «وضاء» قال: «واضأة وضاءة ومواضأة؛ فاخره بالوضاء، فوضاءة يضوءة ويوضوءة؛ غلبه فيها».

والذي ذكرته المعاجم «واضأة فوضاءة يضوءة؛ فاخره بالوضاءة» فامتاز السيد المصنف عليها بذكره مصدري واضأاً القياسيين وهو «وضاء» و «مواضأة»، توسعًا في اللغة وجمعًا لمفرداتها.

وكذلك امتاز بذكره الفعلين المضارعين لـ «وضاءة» وهو «يضوءة» و «يوضوءة» فإن المصادر اقتصرت على ذكر الأول دون الثاني، مع أنَّ الأول من الشواد، والثاني هو القياس، لأنَّ افعال المبالغة^(١) كلّها كنَّـتْ يُنْصَرُ، فالقياس إذن هو وضاءة يوضوءة^(٢).

(١) كذا في تاج. والصواب: المغالبة. انظر شرح الشافية ١: ٧٠.

(٢) انظر تاج المرروس ١: ٤٩١.

و في فصل الباء قال في مادة «جعَب»: «الْجَعْبَةُ: كنانة السهام، الجمع جَعَبٌ وجَعَبَتُ». (١)

والجمع الثاني قياسي (١)، ذكره المصنف ولم يذكروه.

و في فصل الباء من مادة «جَرَب» قال: «أَجْرَبَ الْبَعِيرُ الْأَجْرَبَ إِلَيْهِ أَعْدَاهَا». (٢)

ولم تذكر المصادر «أَجْرَبَ» متعدياً، مع أن تعديته قياسية، ناهيك عن ورود هذا الاستعمال في الآخر في قوله «أَجْرَبَ بَعِيرٍ فَأَجْرَبَ مائةَ بَعِيرٍ» (٢).

د - أخذه المعاني من كتب التفسير والأثر والمثل والطب والحيوان وغيرها.

كان من منهج السيد المصنف في إمامته بفردات لغة الضاد واستعمالاتها ووجهه تصرف كلماتها، أخذه المعاني والمفردات التي لم تذكر في معاجم اللغة من كتب شتى، ككتب التفسير وشروح الحديث وغيره الأثر، وكتب الأمثال والطب والحيوان والبلدان وغيرها من الكتب، واستدرك ما فات على أرباب المعاجم ذكره.

على أننا لا ننكر أن تكون تلك المستدركات رجماً وجدت في كتب لغويه أخرى غير المعاجم المتداولة، لكننا بالطبع والاستقصاء لم نجد لها إلا في مظانها التي سنذكرها، وبالتالي فإن ما نصبو إليه بالدرجة الأولى هو بيان امتياز كتاب «الطراز

(١) انظر شرح الشافية ٢: ١٠٩.

(٢) مسنن أبي داود الطيالسي: ٣١٥، ومسند أحمد ١: ٢٦٩ و ٢٢٨.

الاول» على باقي امهات المعاجم من حيث السعة اللغوية والشمولية والاستقصاء في الجمجم وذكر أكبر قدر استطاعه مما لم يذكر ووه.

• في مادة «سوأ» قال: «سَأَةُ سُوءٍ - بالفتح - وسُوءٌ وسَوَاءٌ وسَوَادٌ، وسَوَائِيٌّ، وسَوَائِيٌّ، وسُوَائِيٌّ، وسَوَاءٌ، وسَوَائِيٌّ، وسَوَاءٌ، وسَوَاءٌ، فَعَلَ بِهِ مَا يَكْرُهُ، وغَمَّهُ، فَاسْتَاءَ هُوَ، فَهُوَ مُشْتَاءٌ».

فها هنا عد السيد المصنف **السوأ** من مصادر «باء»، مع أن المعاجم اقتصرت على التصریح بأنها اسم مصدر لا مصدر.

وحين رجعنا إلى «الكتاب» من مادة «سوأ» وجدنا السيد المصنف يشرح الآية العاشرة من سورة الروم وهي قوله تعالى **﴿فَمَّا كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسَاءُوا السُّوءَ﴾** بمعنى اسم المصدر. ثم قال: أو هي مصدر كالبشرى وصف به العقوبة مبالغة، وأيد كلامه بأن بعضهم كابن مسعود قرأ الآية الكريمة **﴿فَمَّا كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَ﴾**.

وهذا التفصيل والكلام في مصدرية **السوأ** «أو اسيتها» ذكره أرباب التفاسير دون معاجم اللغة:

ففي تفسير الطبری قال: «وكان بعض اهل العربية يقول:
السوأ في هذا الموضع مصدر مثل الباقي، وخالفه في ذلك
غيره، وقال: هي اسم»^(١).

وفي جمع البيان قال: ويكون **السوأ** على هذا مصدرًا

(١) تفسير الطبری: ٢٥: ٢١.

لأساءوا، لأنَّ فعلَ من أُبْنِيَ المَصَادِرِ، كالرجُعِيُّ والشُورِيُّ
والتَّبَشِّريُّ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّوَائِيَّ وَالسُّوَاءُ بِعِزْلَةِ الْمَصْدَرِ مَا
أَنْشَدَهُ أَبُو عُمَرُ:

أَفَ جَزُوا عَامِرًا سُوَاءً بِمَعْلَمِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السُّوَائِيُّ مِنْ
الْحَسَنِ^(١)

وَفِي تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ قَالَ: «وَالسُّوَائِيُّ تَأْنِيثُ الْأَسْوَاءِ،
كَالْحَسَنِيُّ، أَوْ مَصْدُرُ كَالْبَشَرِيِّ نُعْثَتُ بِهِ»^(٢).

فَالْسَّيِّدُ الْمَدْنِيُّ أَخْذَ السُّوَائِيَّ مَصْدَرًا، وَذَكْرُهُ مَعَ الْمَصَادِرِ جَمِيعًا لِلْلُّغَاتِ، مُسْتَفِيدًا
مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ.

• وَفِي مَادَةٍ «لَطَأُ» قَالَ: «الْتَّطَأُ بِهِ: التَّصْقَقُ».

وَلَمْ تُذَكِّرْ مَعاجِمُ الْلُّغَةِ هَذَا الْاِفْعَالَ مِنْ «لَطَأُ»، لَكِنَّهُ مُوجَدٌ فِي الْأَثْرِ، فِي
النَّهَايَةِ الْأَثْنِيَّةِ قَالَ: «وَفِي حَدِيثِ نَافِعِ بْنِ جَبِيرٍ: إِذَا ذَكَرَ عَبْدُ مَنَافَ «فَالْأَطْأَةُ» هُوَ
مِنْ لَطَئِ الْأَرْضِ، فَحَذَفَ الْهِمْزَةُ، ثُمَّ أَتَبَعَهَا هَاءُ السَّكَّةِ، يَرِيدُ إِذَا ذَكَرَ فَالْأَطْأَةَ
بِالْأَرْضِ وَلَا تَعْدُوا أَنفُسَكُمْ، وَكُونُوا كَالْتَرَابِ. وَيُرَوِّي «فَالْأَطْنَوْنَا»^(٣).

وَفِي مَادَةٍ «نَشَأُ» قَالَ: «الْنَّشَأَةُ، كَفْلُسٌ: الْقَرْنُ يَنْشَأُ مِنْ بَعْدِ قَرْنٍ مَضِيٍّ،
وَالْمَرْتَفَعُ مِنَ السَّحَابِ، وَأَوْلَى مَا يَبْدُو مِنْهُ، كَالنَّاثِقِ».

وَلَمْ يُوجَدْ فِي مَادَةٍ «نَشَأُ» مِنْ مَعاجِمِ الْلُّغَةِ «الْنَّشَأَةُ» بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، أَيِّ الْقَرْنِ

(١) بِعْمَلِ الْبَيَانِ: ٤: ٣٩٦.

(٢) تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ: ٤: ١٤٤.

(٣) النَّهَايَةُ، لَابْنِ الْأَثِيرِ: ٤: ٢٤٩ - ٢٥٠.

ينشأ من بعد قرن مضى، وقال في «الأثر» من مادة «نشأ» قال: «نشء يكونون في آخر الزمان» أي قرئ وأصل زمان ينشئون فيه.

وبعد التتبع وجدنا أن المصنف أخذ شرح هذا الأثر من كتب الغريب ووضعه في محله من المادة، ففي الفائق قوله «النشء: القرن الذي ينشأ بعد قرن مضى، وهو مصدر كالضيّف»^(١).

فهذا نص العبارة أخذها السيد المصنف واستدركه في المادة اللغوية فسدَ خللاً ونقاصاً من نوافع المعاجم اللغوية حيث اغفلت مثل هذه المفردة الواردة في كلام سيد الفصحاء رسول الله ﷺ.

وفي النهاية الأثيرية «رواه «نشأ» ثم قال: قال أبو موسى: والمحفوظ بسكون الشين، كأنه تسمية بالمصدر»^(٢).

• وفي مادة «هدأ» قال: «هدأت المُبلى: صرخت، وسِفِتْ هذاتها: صوتها وصرختها».

ومعاجم اللغة خالية عن ذكر هذا الفعل واسم المصدر منه، مع أنها موجودان في الأثر في حديث استسقاء العباس بن عبد المطلب أيام عمر، وفيه قوله: فنشأت طريرة من سحاب ... ثم تلامت واستتقت، ومشت فيها ريح، ثم هدأت ودرأت.
قال الزمخشري في الفائق «هدأت من الهدأة»، قال أبو زيد:
الهدأة بتشديد الدال - صوت ما يقع من السماء، والهدأة

(١) الفائق للزمخشري ١: ٣٢٣.

(٢) النهاية، لابن الأثير ٥: ٥٢ - ٥١.

مهموزة صوت الجبل. وروي [الأثر] «هَدَأْتُ» على
تشبيه الرعد بصرخة الجبل^(١).

فاقتصر السيد المدنى هذا الفعل الثلاثي الصحيح المستعمل ووضعه في موضعه،
أعني مادة «هَدَأْتُ» ثم ذكر اسم مصدره، وهذا أيضاً مما امتاز به على سائر معاجم
اللغة حيث لم تذكر هذا الفعل ولا اسم المصدر.

و قال في مادة «هِيَا»: «المهيبة - كشيبة و تكسر - الحالة الظاهرة التي يكون
عليها الشيء ... وتطلق على المرودة، وحسن السمت، والطريقة المرضية، والجمال
الظاهر، يقال إنه لذو هيبة».

ثم عاد في الأثر فقال:

«أقيلوا ذوي الهيئات عثراهم» أي أصحاب المرءات، وقيل:
ذوي الوجوه بين الناس، وقيل: أهل الصلاح، وقيل: الذين لم
تظهر منهم ريبة، وقيل: الذين يلزمون هيئة واحدة وستاً
واحداً ولا تختلف حالاتهم بالتنقل من هيئة إلى هيئة.

والذى في كتب اللغة والنهاية الأثيرية هو تفسير هذا الأثر بـ«الذين يلزمون
هيئة واحدة وستاً واحداً... الخ» وأما باقي المعانى فإن السيد المصنف استقاها من
كتب الأثر والحديث وشرحها.

في عون المعبود: «قال ابن مالك: الهيئة الحالة التي يكون عليها إنسان من
الأخلاق المرضية، وفيه أيضاً: قال البيضاوى: المراد بذوي الهيئات أصحاب

المرءات والخصال الحميدة، وقيل ذُوو الوجوه من الناس»^(١).

وفي فيض القدير قال: «هي المرءة والخصال الحميدة»^(٢).

وفيه أيضاً^(٣) قال: «والله سبحانه يحب أن يرى على عبده الجمال الظاهر كما يحب أن يرى عليه الجمال الباطن بالتفوي، قال في المواهب: الجمال في اللباس والهيئة...».

فاقتصر السيد المصنف جميع معاني الهيئة، وذكرها في الأصل اللغوي للهادة، أعني اللغة العامة من مادة «هيأ» ثم ذكر الأثر وشرحه بها، فراعى توسيع اللغة، وأحاط بمتفرعاتهاأخذًا من الأثر النبوي وشرحه المعترفة.

• وفي مادة «وضأ» قال: « واستؤضأنهُ الأمر؛ سأته كشفه وبيانه». وهذا المعنى لم يذكره في المعاجم اللغوية المتداولة.

وعاد السيد المصنف في الأثر فقال: استيءضان الحق: استكشافه واستبيانه. وهذا الأثر لم يذكر في كتب الغريب بتاتاً لا في النهاية ولا في الفائق ولا في غريب ابن الجوزي ولا الهروي ولا غيرها.

وقد ذكر هذا الأثر في أمهات كتب الحديث النبوي فقد ذكر الحديث في شرح النووي على صحيح مسلم^(٤)، والديباج على صحيح مسلم^(٥). وفيه وجوه كثيرة

(١) عون المعبود ٢٦:١٢.

(٢) فيض القدير ٢:٧٤.

(٣) فيض القدير ٢:٢٩٧.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٣:٢٩.

(٥) الديباج على صحيح مسلم ١:٢٣٨.

لروايتها، فقد روي كالمثبت «استيضاء الحق»، وروي «استيفاء الحق» وروي «استضاء الحق» وروي «استقصاء الحق». وذكروا معاني هذا الأثر على كل الوجوه وعلى الرواية التي أثبّتها السيد المدنى يكون شرحها بما ذكره.

فالسيد بهذا استدرك على اللغويين ما كان عليهم ذكره، كما استدرك على أصحاب الغريب في الأثر ما كان عليهم شرحه وفسره من الأثر.

• وفي مادة «أبب» أدخل الكلمة **الأَبْيَة** فيها وشرحها - مع أنها لم تذكر في معاجم اللغة - مصريحاً بأخذها عن الزمخشري، قال:

«**الْأَبْيَة**، كذرية: **الْكِبْرُ**: قال جار الله: يجوز أن يكون **فُعْلَة** أو **فُعُولَة** من **الْأَبْيَاب**، كال**عَبْيَة** بمعناها من العباب، والأظهر أن تكون **فُعُولَة** من الإباء». وهذا الكلام في فائق الزمخشري^(١)، جاء به السيد المصنف مستدركاً هذه المادة ذاكراً ما لم يذكروه.

• وفي مادة «أهـب» قال السيد المدنى: «إـهـاب، كـحـاب: الجـلـد قـبـل أـن يـدـبعـعـ أو مـطـلقـاً، الجـمـع أـهـبـ - بـضمـتـين عـلـى الـقـيـاس كـحـاب وـكـتبـ - وـيـفـتـحـتـين عـلـى غـيرـ قـيـاس كـعـمـاد وـعـمـدـ ... وـقـد تـلـعـقـ بـالـجـمـعـيـن هـاـءـ فـيـقـالـ: ثـلـاثـة أـهـبـة وـأـهـبـةـ».

وهـذاـنـ الجـمـعـيـانـ الـآخـيـرـانـ خـلـتـ مـنـهـاـ مـعـاجـمـ الـلـغـةـ، مـقـتـصـرـةـ عـلـىـ ذـكـرـ الـجـمـعـيـنـ الـأـوـلـيـنـ - الـقـيـاسـيـ - أوـ أحـدـهـاـ، مـضـيـفـةـ إـلـيـهـاـ عـنـ اـبـنـ الـأـعـرـابـيـ جـمـعـاـ ثـالـثـاـ هوـ «ـأـهـبـةـ»ـ بـالـمـدـ وـكـسـرـ اـهـاءـ.

(١) الفائق للزمخشري ٢: ٢٨٤.

في العين: الإهاب الجلد، وجمعه أهَبٌ^(١).

وفي التهذيب: الإهاب الجلد، وجمعه أهَبٌ وأهَبٌ^(٢).

وفي الجمهرة: الإهاب الجلد قبل أن يُدِينَ، والجمع أهَبٌ^(٣).

وفي الصحاح: الإهاب الجلد ما لم يُدِينَ، والجمع أهَبٌ على غير قياس... وقد
قالوا: أهَبٌ بالضم، وهو قياس^(٤).

وفي المحيط: الإهاب الجلد، والجمع أهَبٌ وآهِبة^(٥).

وفي التكملة: الآهِبة بالمد جمع إهاب: عن ابن الأعرابي^(٦).

وفي المصباح المنير: الإهاب الجلد... والجمع أهَبٌ - بضمتين على القياس مثل
كتاب وگُنْبٌ - وبفتحتين على غير قياس^(٧).

وفي القاموس: الإهاب كتاب: الجلد أو ما لم يُدِينَ، الجمع آهِبةً وأهَبٌ
وأهَبٌ^(٨).

وفي اللسان: الإهاب الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يُدِينَ، والجمع القليل

(١) العين: ٤٩٩.

(٢) التهذيب: ٦٤٦٥.

(٣) الجمهرة: ٢١٢٠٩.

(٤) الصحاح: ١٨٩.

(٥) المحيط: ٤٨٠.

(٦) تكملة الصاغاني: ١٦٩.

(٧) المصباح المنير: ٢٨٢.

(٨) القاموس: ١٣٩.

آهِبَةُ والكثير أَهْبَتُ، وَأَهْبَتُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ^(١).

هذه أقوالهم ونقوضهم، وكلها كما ترى تدور في مدار هذه الجموع الثلاثة التي ذكرناها، غافلة أو متفاagleة عن الجمعين الآخرين «أَهْبَة» و«أَهَبَة» مع أنها وارдан في الآخر، في حدث اعتزال النبي نساءه ودخول عمر إلى غرفته عليه السلام قال: «فَوَاللهِ مَا رَأَيْتُ فِيهَا شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ إِلَى أَهَبَةٍ ثَلَاثَةَ»^(٢).

وهذا الآخر - كما تراه - مروي في أمهات مصادر الحديث والآخر، وقد غفلوا عن ذكر هذا الجمع منه «أَهْبَة»، ناهيك عن شروحه التي صرّح فيها بلغة ضم المهمزة وأهاء.

ففي مقدمة فتح الباري: أَهْبَة - بحر كات - جمع إهاب على غير قياس، وفي رواية الأصيلي «أَهْبَةٌ عليه» بكسر الهاء قبلها مدة، وهو وَهَمٌ^(٣).

وفيه أيضاً في مكان آخر: أَهْبَةٌ بفتح الميم وأهاء، ويعوز ضمها^(٤).

وفي تحفة الأحوذى بضم المهمزة وأهاء، وبفتحهما، جمع إهاب: وهو الجلد^(٥) ...

(١) اللسان ١: ٢١٧.

(٢) انظره في صحيح البخاري ٣: ١٠٥، وسنن الترمذى ٥: ٩٥، ومسند أَحْمَد ١: ٣٤، وصحىح ابن حبان ٩: ٤٩٥، ومسند أبي يعلى ١: ١٩٤.

(٣) مقدمة فتح الباري: ٨١.

(٤) فتح الباري ٥: ٨٨، وفيه ضمها والصواب «ضمتها».

(٥) تحفة الأحوذى ٩: ١٦١.

فها هنا يتضح اهتمام السيد المصنف بكتب الحديث والأثر وشرحها وأخذها اللغات منها، مستدركاً على اللغوين ما فاتهم ذكره من اللغات الصحيحة الفصيحة، الواردة في لسان العرب، وذلك ما لم يصنعه أحد من أرباب المعاجم قبله.

ويتأكد ما قلناه، من أنَّ السيد المصنف يعُدُّ الأثر والحديث الصحيح النقل من مصادر اللغة العربية، خلافاً لمن لا يرى ذلك ولا يعتمد إلا على نقل أئمة اللغة واربابها، يتتأكد ذلك أكثر فأكثر حين نراه يحكم الأثر الصحيح الرواية حتى على قواعد النحو، ولا يخفي أن يستدرك به على النحاة ما فاتهم، في مادة «وهب» قال:

«وأما «وهبته منه» فقيل: خطأ عرض؛ وليس كذلك، بل جاءت به أحاديث صحيحة، فهو إما على أنَّ «من» بمعنى اللام وإن لم يذكره النحاة، وكفى بالحديث شاهداً.

أو على أنها زائدة، كقوله: مهرت منها حية وتسا، أي مهورتها.

وأما تأويله بتضمين التكين فلا يصح؛ لدخول «من» على المسوهوب له دون المسوهوب، ومفعى التكين يقتضي العكس».

فهو يصرح بضرس قاطع بالاستدراك على النحاة، مستشهاداً ومستدلاً بهذا الأثر على ما يذهب إليه، وبناءً على ذلك فهو ينطوي من قال بخطأ مثل هذا الاستعمال الوارد في الأحاديث الصحيحة.

وكما أفاد المصنف من التفاسير وشروح غريب الأثر وشروح أمهات مصادر الحديث، كذلك أفاد في اللغة وتوسيتها وتکثير استعمالاتها ومفرداتها من كتب الأمثال.

• في مادة «درأ» قال: «الدَّرْءُ كَفْلُسٌ: الشَّرُّ، وَحِجْمُ الْغَدَةِ فِي الإِبْلِ، وَالْعَوْجُ فِي الصَّاصَةِ وَخُوهَا».

ثم عاد في المثل فقال: «لَوْ كَانَ دَرْءًا لَمْ تَيْلِنْ» الدَّرْءُ الشَّرُّ، والوَأْلُ النِّجَاهُ، أي لو كان الخطب كما قلت لم تنفع ولكنه دون ما قلت.

والدَّرْءُ بمعنى الشر لم تذكره معاجم اللغة، مع أنه معنى صحيح تكلمت به العرب في أمثالها، ففي شرح هذا المثل من مجمع الأمثال قال: «الدَّرْءُ: الدُّفْعُ، وكلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَى دُفْعِهِ يُسْتَمِّي دَرْءًا، وَمِنْ دَرْءِ الْأَعْدَادِ، أَيْ شَرَّهُمْ»^(١).

فاستدرك السيد المدقق هذا المعنى في هذه المادة من شرح المثل، أخذًا من الإمام اللغوي الميداني، ومن جهة أخرى نرى السيد المصنف رغم إكباره للزمخشري في أكثر من مجال، نراه يعرض عن تفسيره هذا المثل في المستقصى بأن الدرء هو الخرج الذي يخرج في الابط والحلق.

• وفي مادة «سلا» قال: «السَّالَةُ: الْمَرْأَةُ الصَّنَاعُ تَسْلَأُ السَّمَنَ، وَهَنَّ نِسَاءٌ سَوَالٌ».

وقال في المثل: «أكذب من السالمة» أي المرأة التي تسألاً السمن، لأنها إذا سلأته كذبت مخافة العين، وكذبها أنها تقول: قد احترق، قد ارتجن، أي فسدة ولم

(١) الأمثال للميداني ٢: ١٨١.

يصفُ.

والعجب أن كتب اللغة خلت عن اسم الفاعل هذا اعني «السائة» مع أنه قياسي ومع أنها ذكرت قول الفرزدق:

كانوا كسائلة حقاء إذ حقنت سلامها في أديم غير مربوب
ذكروه شارحين السلاء في قوله «سلامها» بأنه اسم السمن المطبوخ، معروضين
عن ذكر السائة.

هذا مع أنَّ المثل موجود في كتب المثل، وقد ذكره العسكري في جمهورته^(١)
والزغشري في مستقصاه^(٢) والميداني في جمع الأمثال^(٣).

فهذه الكلمة مقيسة من «سلاماً» وواردة في شعر الفرزدق وفي امثال العرب، ولم تذكرها المعاجم ولم تشرحها، فأخذتها السيد المصنف وبيتها احسن البيان، ثم ذكر جمعها «سوالي» وهو قياسي^(٤)، فأثرى معجمه الطراز ومن ثم معاجم اللغة بثراء اللغة العربية وسعتها.

ومضافاً إلى ما تقدم فقد أخذ السيد المدنى كثيراً من الكنى والمعانى من كتاب المرتضى لابن الأثير، ووضعها في حمالها وأماكنها.

وفي مادة «جدب» قال: «وأمْ جندب: كنية ذكر الجراد، والداهية والتخليط وأهللة والجلور والغشم والظلم والانتظام الشدة والقطخط، والأرض ذات الرمل؛

(١) جمهرة العسكري ٢: ٧٣١.

(٢) المستقصى ١: ٢٩١.

(٣) جمع الأمثال ٢: ١٦٧.

(٤) فان فواعل هو جمع قياسي لفاعلة. اظر شرح النظام على الشافية: ١٤٣.

لأنَّ الْجُرَادَ يُرَبَّى بِيَضَهُ فِيهَا».

ولم تذكر معاجم اللغة كونها كانتية لذكر الجرادة كما لم تذكر معاني الهمزة والجور والشدة والقطط والتخليط، واقتصرت على أنها من أسماء الإساءة.

وقد أخذها جميعاً عن المرصع: قال: أم جندب هي الدهيبة، وقيل التخليط والهلكة، ويقال وقع القوم في أم جندب إذا ظلموا وإذا ظلموا... وهي كنية الجور والظلم مطلقاً. وكنية المبراد، وقيل الفشم أيضاً^(١).

هذا، وقد ذكرت بعض هذه المعاني في المثل، وفي جمع الأمثال قال في شرح المثل «وَقُوْمٌ وَقَعُوا فِي امْ جُنْدُبٍ» قال: كأنه اسم من أسماء اليساءة...»^(٢) ثم ذكر معنى الظلم، والشدة والقطط.

وفي جمهرة الأمثال: في اثناء المثل «قوطم ابن الإيام وما يجري في بايه» قال:
وأم جندب: الغشم والظلم... وأم جندب أيضاً من أسماء الداهية»^(٣).

فهنا توسيع السيد المصنف وذكر جميع المعاني المطروحة في أم جندي دون ذكر بعضها والخلال بالبعض الآخر، مع أنها معان صحيحة نص عليها أثنة اللغة وفحولهم، فالعدول عنها وعدم ذكرها يعدّ نقصاً في المعاجم العربية، حاول السيد المصنف سدّه فوافق في ذلك.

• وفي مادة «جحدب» قال: «والجُحْدُبُ - كَفْرِبُ - ويفتح شالفة: ... أو الضخم من الجراد والمخنف، كالجُخادِبُ والجُخادِبَةُ وأي جُخادِبُ وأم جُخادِب

(١) المرسم: ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) مجمع الأمثال ٢: ٣٦٠

٤٧٠ جمهورية الأموال

والجُنَاحَادِيَاءِ وَأَبِي جُنَاحَادِيَاءِ وَأَمْ جُنَاحَادِيَاءِ - بِالْمَدِ وَالْقَصْرِ فِيهَا - وَأَبِي جُنَاحَادِيَ، بِفَتْحِ الدَّالِ وَالْقَصْرِ وَضَمِّ أَوْلَى الْجَمِيعِ».

وقد انفرد السيد المصنف عن المعاجم بذكر أَمْ جُنَاحَادِيَاءِ وَأَمْ جُنَاحَادِيَ، وقد أخذها من المرصع حيث قال: «أَمْ جُنَاحَادِيَ، وَيَقُولُ أَمْ جُنَاحَادِيَاءِ هِيَ الْحَرَباءُ، وَقَيْلُ الْجَرَادِ الْأَخْضَرِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْآيَاتِ»^(١).

وكان قد قال في: ١١٨ «أَبُو جُنَاحَادِيَ... هُوَ الْحَرَباءُ، وَقَيْلُ الْجَرَادِ الْأَخْضَرِ الطَّوِيلُ الرَّجْلَيْنِ وَغَيْرُ ذَلِكِ... وَيَقُولُ لَهُ أَيْضًا: أَبُو جُنَاحَادِيَاءِ وَأَبُو جُنَاحَادِيَ، بِفَتْحِ الدَّالِ وَالْقَصْرِ وَالْإِمَالَةِ».

فأخذ السيد المدنى اللغات من هذين الموضعين، وأضاف إليها باقي ما ورد عن العرب من لغات في الجرادة هنا، واحسن سردها وتنسيقها، كما سيأتي بيان ذلك عند بيان حُسْنِ جمعه، إلا أن المهم هنا هو أخذه من كتاب المرصع واستدراكه بعض اللغات وتفوقه على سائر المعاجم اللغوية المتداولة.

• وفي مادة «حبب» قال: أبو حباب: الماء^(٢).

وهذه الكلمة للماء لم تذكر في معاجم اللغة، مع أنها واضحة، لأن الحباب هو الموج، والماء ذو امواج، وهي موجودة في المرصع: حيث قال: أبو حباب هو الماء^(٣).

• وفي مادة «حفص» قال السيد المصنف: «وَأَمْ حَفْصٌ: الْطَّفْشِيلُ، وَأَمْ حَفْصَةٌ:

(١) المرصع: ١٢٢.

(٢) المرصع: ١١٨.

(٣) المرصع: ١٣٦.

الدجاجة والبطة والرخة».

وما ذكره السيد المصنف لم تذكر منه معاجم اللغة «أم حفص الطفسيل» ولا ذكرت أم حفصة بمعنى البطة، فذكرها السيد أخذًا من المرصع بالنص^(١). ومضافًا إلى أخذه رحمة الله من كتب التفسير والاثر والمثل والمرضع والبلدان رأينا رحمة الله يأخذ من كتب الأدوية المفردة، خصوصاً كتاب تذكرة أولي الالباب والجامع للعجب العجاب للانتاكى، حيث استدرك على اللغويين ما يختص بموضع هذا الكتاب من الأدوية وذكر بعض الأدواء.

وفي مادة «وبأ» قال: «الوبأ - كسبب، ويدّ - تعفنٌ يعرض للهواء فيوجب تعفنَّ الأخلاط، ففساد المزاج، فالمرض العام، فالموت الذريع، ويطلق على نفس المرض، وهو من مبادئ الطاعون وليس به، بل الطاعون خراجٌ يحدثُ في زمه غالباً».

وهذه التفرقة تفرقة علمية دقيقة ظريفة، لم يذكرها - بل لم يشر إليها - أحد من أرباب معاجم اللغة، وقد ذكرها السيد المصنف حرصاً على إيضاح المفردة اللغوية بالدقة الدقيقة، فلذلك فرق بين الوباء والطاعون.

وهذه التفرقة أخذها رحمة الله من تذكرة الانطاكي، إذ قال: «وباء: هو في الحقيقة تغير يعرض للهواء يخرج به من تعديل الصحة إلى ايجاب المرض، ثم تُقل عرفاً إلى الطاعون... والوباء اعظم، لأنّه قد يتكون الدم الفاسد به في أماكن مخصوصة وذلك هو الطاعون، وقد لا يتكون منه ذلك بل يجب مطلق فساد المزاج

(١) انظر المرصع: ١٤١.

ثم المرض...»^(١).

وقال الانطاكي في تذكرته بعد صفحات «طاعون... كل ورم يظهر للحس، ثم خصص بالحصار القتال السريع التعفن الكائن في نحو المرافق والغابن، ويطلق على الوباء للتلازم المحاصل بينهما غالباً... وهو في الحقيقة بشر كالباقلاء...»^(٢).

• وفي مادة «تراب» قال: «وتراب القي»: صمغ الخرشف، وتراب الهالك: سم الفار، وتراب الفار: الزرنبيخ».

وكتب اللغة لم تذكر هذه الأنواع الثلاثة من الاتربة، وقد أخذها السيد المصنف من كتب الأدوية المفردة والمركبة وكتب الطب، وخصوصاً عن كتاب التذكرة للانطاكي.

ففي التذكرة ٩٢: قال: وتراب القي، صمغ الخرشف، وتراب الفار هو الرهج.

وفي ج ١٧: ٢١٧ في رسم «شك» قال: شك بضم المعجمة ويسمى الهالك وسم الفار والرهج.

وفي ص: ١٩٨: الرهج المعروف بسم الفار.

• وقد صرحت المصنف في مادة «يرج» بأخذه عن التذكرة للانطاكي، فقال: «والإيارج، بكسر المهمزة وفتح الراء، وفتح الراء: لفظ يوناني معناه المسهل، وهو دواء

(١) تذكرة أولي الالباب ٢: ١١٣.

(٢) تذكرة أولي الالباب ٢: ١٥٠.

مركب مُسْهَل معرَّب أَيَارِه، الجُمُع أَيَارِجَات، وَقَبْل معناه الدوَاء الْأَهْلِي.

وقال البصير [أي الانطاكي] في التذكرة: وعندهم كل مُسْهَل يسمى الدوَاء الْأَهْلِي، لأن غوصَةً في العروق وتنقيته الخلط واخراجه على الوجه المُسْكَن حكمة الْمِهْيَة أو دعها المبدع الفرد في أفراده، وألم ترکيبها الأفراد من أَخْصَائِه؟.

• وفي مادة «جوز» قال: «وجوز الهند: النارجيل... وجوزقطا نبت كالرجلة ينبت بمناقع المياه تأكلهقطا».

وهاتان المفردتان لم تذكرهما الكتب اللغوية المتقدمة على الطراز، نعم، ذكر الزبيدي في التاج جوز الهند، ولكنه متأخر عن السيد المصنف، ويبق «جوزقطا» لم يذكره أحد.

وقد أخذه عن كتاب التذكرة للانطاكي بالنص.

• وفي مادة «زيز» قال: «ويصلُّ الزَّيْز، بالكسر: نوع من البصل لا طاقات له، وهو البيلوس باليونانية»^(١).

وهذا المعنى لم يذكر في معاجم اللغة، أخذه السيد المصنف من كتب الطب والاعشاب، فان السيد المصنف أخذه بالنص من كتاب الأدوية للغافقي^(٢).

هذا، إلى مواد أخرى افرد بها أخذها من كتب متفرقة، كما في مادة «بس» حيث قال: الباسُبُ، كقالب: جوهر كالزمرد في لونه ومائه، لا يميز بينهما إلا البصير الناقد ومعدنهما واحد.

(١) التذكرة للانطاكي ١١٢:١.

(٢) انظر المصطلح الاعجمي ٢١٦:٢، وتنكرة الانطاكي ١: ٧٧ و٨٤.

ولم نجد في كتب اللغة، وكأنه أخذه من كتب المعادن والجواهر.

وفي هذا المجال لم يفت السيد المصنف أن يستفيد من وجوده في الهند ورحلاته، فذكر بعض البلدان التي رآها ولم تذكر في معاجم البلدان ولا كتب اللغة، ففي مادة «لر» مثلاً قال: لافري - بسكون الميم وكسر الراء - مدينة بجزيرة جاوة في بحر الهند، ويقال لها: راملي. وهذه المدينة لم تذكر في كتب البلدان ولا كتب اللغة، ويظهر أنها من مشاهداته رحمه الله، فإن دأبه في الطراز أن يذكر كثيراً من البلدان الهندية والتي لم يذكروها.

ومهما يكن من أمر، فإن مما أمتاز به الطراز، هو استدراكه على اللغويين كثيراً من المواد والمعاني من كتب ومصادر معتبرة، أخلوا بالأخذ عنها، فتدارك هو رحمه الله هذا الخلل واستفاد من كتب التفسير وغريب الأثر والحديث والمثل والأدوية والطب والاعشاب والمرضع وما شابها فأغنى جانباً عظيماً من معاجم اللغة وزادها سعة واستيعاباً وثراً.

هـ- اعتماؤه بالمهموز والمقصور ، والمخفف من المهموز .

لقد كان من منهجية السيد المصنف أن يأخذ ما ذكروه من المهموز في المعتل أو في مكان آخر، ويضعه في مكانه من الهمز، فاستدرك في كتاب الهمز على باقي معاجم اللغة كثيراً مما لم يذكروه، وبما أنّ كتاب الطراز خال من المعتل - لأنّ المصنف رحمه الله التحق بربه قبل إتمامه - رأينا أن نذكر، ما وسعنا جمعه المقصورات التي

ذكرها في المهموز، وكذلك ما خُفِّفَ من المهموز، ثم نذكر بعد ذلك ما انفرد عن معاجم اللغة بذكره من المهموز.

• في مادة «ألا»، قال: «الألا، كصحاب ويقصر: شجر مَر الطعم حسن المنظر؛ لأنَّه دائم الحضرة، واحدته بهاء، وهزته أصلية عند سبيويه ... وذكره الجمهور في المعتل ... ونص صاحب جامع اللغة على أنه واوِيٌّ ويافيٌ، وقالوا: سقاة مَأْلوَةٌ وَمَأْلُوٌّ وَمَأْلَىٌ - بالمحز والواو والياء - إذا كان مدبوغاً به».

• وفي مادة «بهأ»، قال: «أَبَهَا الْبَيْتُ إِبَهَاهُ: أَخْلَاهُ، لَغَةُ فِي أَبَهَاهِ».

• وفي مادة «تنا» قال: «تَنَأَّ عَلَى كَذَا: إذا استمر عليه لازماً لا يفارقه، وَتَنَأَّ تَنَوْهًا أيضًا: أثري وكثير ماله، وربما خففوا فتركوا المهز في الكل، فقالوا: تَنَأَّ فهو تانٍ، كقوله:

شيخاً يظل المجمع الثانيا
ضيقاً ولا تلقاه إلا ثانيا

ومنه النهاية بمعنى الفلاحة والزراعة وعمارة الأرض، وأصلها المهز».

• وفي مادة «جلظاً» قال: «اجلَّنَظًا، بالظاء المعجمة: استلق على قفاه ورفع رجلية، لغة في اجلنطى».

• وفي مادة «جاماً» قال: الجَمَاهُ، كصحاب ويقصر: الشخص، قال:

وَقُرْصَةٌ مِثْلَ جَاهِ التُّرْسِ

• وفي مادة «حبطاً» قال: «الحَبَطَطاً كغضنفر، والمحبطن كمحرغيم، ويترك

الممز فيها^(١): القصیر البطین».

- وفي الآخر من مادة «حطاً» قال: «فَعَطَلَنِي حَطَاً» دفعني بكته، أو ضربني بها بين كتفين، ويرى بلا همز من المطرد وهو تحريرك الشيء مزعزاً له».
- وفي مادة «خباً» قال: «وَالخَلِيلُ: الْجَزْرَةُ؛ ترکوا همزتها تخفيفاً، وقد تهمز على الأصل».

- وفي مادة «خناً» قال: «خَنَاثُ الْجِيدَعَ، كمنته: لغة في خنيته، أي قطعته».
- وفي مادة «دفاً» قال: «وَالدَّفَأُ، كسبب: لغة في الدفا مقصور».
- وفي مادة «رداً» قال: «أَرَدَأً عَلَى الْخَسِينَ: زاد، لغة في أردي».
- وفي الآخر من مادة «رزاً» قال: «الْؤْمَنْ مُرَزَّأً، كمعظم بترك الممز تخفيفاً: مصاب بالارزاء فيها يحب ...».
- وفي المثل من مادة «رطاً» قال: «مِنْ رَطَانَه لا يعرُفُ قَطَائِهُ مِنْ لَطَائِهِ: أي من حمه، وترك الممز للمزاوجة».

- وفي مادة «رقاً» قال: «رَقَّا السُّلْمُ: صَعْدَة، لغة في رق».
- وفي مادة «رمأ» قال: «رَمَأً عَلَى العَشْرَ، زاد، كأَرْمَأً، لغة في المعتل».
- وفي مادة «رناً» قال: «رَنَأً إِلَيْهِ، كمنع: نظر، لغة في المعتل».
- وفي «ضباءً» قال: «وَالضَّابِيُّ: الرِّمَادُ، لغة في المعتل».
- وفي مادة «ضهاً» قال: «ضَاهَأْتُ زَيْنَدَمْضاهَأَهُ: شابهته، لغة في ضاهيته».

(١) انظر مادة «حبطاً» وكيف أن المذكورتين مهموزتان ومقصورتان. وقد روى الحديث النبوي «إن السقط ليجيئ محبنتنا» بالهمز ويدونه، وزاد في كتاب الغريبين «محبنتاً». انظر الغريبين ٤٠٠: ٢

- وفي مادة «طناً» قال: «طناً، كمنع: لعب بالقلة، لغة في المعتل».
- وفي مادة «طنأ» قال: «وهذه حية لا تُطْنِي: لا شجاعي من الملائكة من لَسَعْتَهُ بل تقتله من ساعتها، تهمز ولا تهمز، وأصله الممز».
- وفي مادة «فجاً» قال: «قَعِيتَ الناقة فجأً، كتعجبت تَعْجِباً: عظيم بطنها؛ لغة في قَعِيَّتَ كَرْضَيَّت».
- وفي مادة «فرأ» قال: «الفرأ، كرشاً وفضاء حمار الوحش، وتبدل همزته ألفاً، فيقال: فُرَى، كثُرَى».
- وفيها أيضاً، قال: «وأمْرٌ فريَّة: عظيم، لغة في المعتل».
- وفي مادة «فساً» قال: «تفاسأً: تفاغس، أو أخرج عجزه، كتفاسي، يهمز ولا يهمز».
- وفي مادة «قا» قال: «وَمَا قَامَانِي: ما وافقني، لغة في المعتل».
- وفي «لبأ» قال: «ولَبَاتُ بالمحجَّ: ليثُ، هزروا ما ليس بهموز».
- وفي مادة «متأً» قال: «مَتَّأْتُ المُبَلَّ، كمعنى: لغة في مَسْوَتُه، إذا مددته».
- وفي الآخر من مادة «نتأً» قال: «نَاقَ الجَبَين: أي مرتفعه، يروى بلا همز تخفيفاً، وأصله الممز، فهذا موضع ذكره لا المعتل كما توهّم».
- وفي مادة «نصأً» قال: «نَصَّأْتُ الرجل: أخذت بناصيته؛ لغة في نَصَوْتَه».
- وفي مادة «هجأً» قال: «تَهَجَّأْتُ الحرف، لغة في تَهَجِيَّتُه».
- وفي مادة «هدأً» قال: «هَدَأْ هَذَهْ فلانٌ: سار بسيرته، لغة في هدى هَذِيَّهُ».
- وهذا جُلّ - أو كُلّ - ما ذكره السيد المصطفى من المعتل أو الخفف في فصل المهموز،

وهناك مواد لغوية كاملة ذكرها السيد ولم يذكروها كمادة «حذا» حيث ذكرها السيد المصنف وذكر اسماعيلاتها ومفرداتها ولم يفرد لها أحد بالذكر، كما أن هناك مفردات مهموزة ذكروها في المعتل أو في فضول أخرى ولم يذكروها في أماكنها من المهموز، استدركها السيد المصنف وجعلها في أماكنها. فالسيد المصنف ذكر مادة «حذا» فقال:

• «حَذَّا حَذَّا، كَمْنَعَ قَطْعَهُ، وَحَذِّيَّتِ الشَّاهَ حَذَّا، كَتَبَتْ لَغَةً فِي حَدِيثٍ، بِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ».

وهذه المادة لم يذكروها رأساً، ولا ذكروا فيها ما ذكره السيد المصنف من المعنيين المذكورين.

فأمّا المعنى الأوّل فقد أخذه من المقصور «حذا»، حيث قالوا: حذا النعل حذوا وحذاء: قدّرها وقطّعها.

وأمّا المعنى الثاني فهو مأخوذ من مادة «حذا» بالياء المهملة، حيث قالوا: حذّيَّتِ الشَّاهَ حَذَّا، كَتَبَتْ لَغَةً فِي حَدِيثٍ بِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ.

فها هنا أخذ السيد المصنف ما أوردوه في غير مظانه وجعله في مكانه، فاستدرك عليهم ما أخلوا بذلك.

• وفي مادة «درِيَا» قال: «دَرِيَّاتُ الشَّيْءَ فَتَدَرَّيَّا: دَهَدَهَتُهُ فَتَدَهَّدَهُ.. وَفَلَانَا: أَلْقَيْتُهُ، كَدَرِيَّتُهُ؛ بِالْيَاءِ الْمَزَّةِ يَاءُ، كَمَا قَالُوا فِي دَهَدَهَتِهِ دَهَدِيَّتِهِ».

وهذه المادة «درِيَا» لم يذكروا فيها سوى قولهم تدرِيَا الشيءَ تدهداً. حيث ذكر

ذلك الصاغاني في التكملة^(١) والفيروزآبادي في القاموس^(٢) وابن فارس في المقاييس^(٣) والجمل^(٤) وغيرهم.

وأماماً دربات فلاناً بمعنى القيمة، فإن السيد المصنف صرّح بأنّه رباعي مهموز، وبأنّ قوّتهم «دربيت فلاناً» من باب إيدال الهمزة ياء.

والذى في المعاجم أنه غير مهموز، وهو إما من «درب» أو من «دربي». في لسان العرب مادة «درب» قال: ابن الأعرابى: دربى فلان فلاناً يُدرّبِيه إذا ألقاه، وأنشد:

اغلوطا عنرا ليشبياه في كل سوء ويدربها

يشبياه ويدربها أي يلقاًنه، وذكرها الأزهري في الثلاثي هنا وفي الرباعي في «دربي».

والذى في تهذيب الأزهري: دربى فلان فلاناً يُدرّبِيه، إذا ألقاه^(٥). وفي الرباعي «دربي» قال: ثعلب عن ابن الأعرابى: دربى فلان فلاناً يُدرّبِيه إذا ألقاه^(٦).

وذكرها الصاغاني في التكملة والعباب والصاحب في المحيط في «درب». وفي مادة «درب» من الناتج قال: دربى فلاناً يُدرّبِيه دَرْباء.

(١) التكملة والذيل والصلة للصاغاني .٢٠:١

(٢) القاموس المحيط .١٥:١

(٣) معجم مقاييس اللغة .٢٧٤:٢

(٤) بجمل اللغة .٢٦٧:٢

(٥) تهذيب اللغة للأزهري .١٤:١٠٤ (درب).

(٦) تهذيب اللغة للأزهري .١٤:٢٤٧

وفي المحيط والدرية الدفع^(١).

وعلق محقق الناج فقال: في الأصل «درية» وانظر مادة «سلق سلقاء». وقال الزبيدي في مادة «سلق»: سلق فلاناً إذا طعنه ودفعه وصده، كسلقاً يسلقه سلقاء يزريدون فيه الياء، كما قالوا في جمعيته جباءً من جعبته أي صرعته. وبناء على هذا وضعوها في «درب»، ولكن المصنف يرى أنَّ الهمزة أصلية وأنَّ الفعل رباعي تماماً كما في «تدرِّبَا الشيء» بمعنى تدهدى، ومعناها قرَّب جداً. • وفي مادة «حظاً» قال السيد المصنف: «حَنْظَلُ الرَّجُلُ: بَذَأْ وَأَفْحَشَ فِي الْكَلَامِ».

وهذه المادة أعني «حظاً الرجل» لم يذكرها أحد من أرباب المعاجم ومصنفي اللغة في مادة «حظاً» وإنما ذكروها في «حظ» و«حظ». في «حظ» من لسان العرب، قال: حَنْظَى به أي نَدَدَ به وأسمعه المكروه، والألف للالحاق بدرج... قال الاذهري: حَنْظَى وَحَنْتَدَى وَعَنْظَى ملحقات بالرباعي، وأصلها ثلاثي، والنون فيها زائدة، لأنَّ الأصل فيها معتل. وانظر كلام الاذهري في التهذيب ٤٥٨: ٤.

وفي مادة «حظ» من اللسان، قال: يقال حَنْظَى به، لغة في عَنْظَى به إذا نَدَدَ به وأسمعه المكروه.

وفي مادة «حظ» من الصحاح قال: حَنْظَى به، أي نَدَدَ به وأسمعه المكروه، والألف للالحاق بدرج.

وفي مادة «حظا» منه، قال: قال ابن السكيت: حنظى به، لغة في قولك عنظي به، إذا ندّد به وأسمعه المكروه.

وفي مادة «حنظ» من التابع استدركه على الفيروزآبادي، فقال: حنظى به، أي ندّد به وأسمعه المكروه، والألف للالحاق بدرج كما في الصاحح والمصنف [أي الفيروزآبادي] ذكره في «خن ظ» كما سيأتي قريباً.

وفي مادة «خنط» من القاموس قال: وختنطى به سمع وندّد وسخر وأغرى وأفسد.

وخلاصة الكلام، هو أنّ من ذكروه، ذكروه في «حنظ» لأنّ الألف للالحاق، أو في «حظو» وإن النون زائدة، لكن السيد المصنف يرى زيادة النون وأصاله الهمزة، فلذلك جعلها في «حظأ» وبالتالي فقد ذكر ما يراه مهموزاً في موضعه من الهمزة، مخالفًا من اللغوين كما رأيت وهو يدل على طول باعه وسعة اطلاعه، وأنه صاحب رأي ونظر في اللغة.

• وفي مادة «حما» قال رحمة الله: «اخْمَوْمَا السحاب: اشتد سواده. ورأس الرجل: حَلَّكَ شَعْرُه. وَالْحَمْوَمَنْ: الشديد الخضراء في سواد».

وهذه المفردات المهموزة ومعانيها، لا توجد في مادة «حما» من أمهات المعاجم اللغوية التي عليها المدار، مع أنّ الهمزة فيها صحيح اصيل، وقد تكلمت به العرب. ففي التهذيب قال: «الليت: احْمُومِي الشيء فهو عَمْوَمٌ»، يوصف به الأسود من نحو الليل والسحاب، وقال

الاصمعي: المحمومي من السحاب الاسود المتراكم»^(١).

وفي لسان العرب «حي» قال: واحمومي الشيء اسود كالليل والسحاب، قال:

تألق واحمومي وخيم بالربى أحمر الذرى ذو هيدب
متراكم

... الليث: احمومي الشيء فهو مختموم، يوصف به الاسود من نحو الليل والسحاب. والمختمومي من السحاب: المتراكم الاسود.

وفي مادة «حي» من القاموس: واحمومي الشيء: اسود كالليل والسحاب.

هذا مع أنهم نصوا على أنَّ الهمز لغة عند العرب في ذلك، ففي العين ٣: ٣١٤: واحمومي الشيء فهو مختموم: واحمومي الليل السحاب: وذلك من السواد، ومنهم من يهمز.

وفي كتاب الافعال للسرقسطي في المعتل من «افموعل» قال: احمومي؛ قال أبو عثمان: احمومي الشيء فهو مختموم: إذا اسود من نحو الليل، وكذلك احمومي السحاب: إذا اسود وتراكم، ومنهم من يهمز^(٢).

وفي المحيط للصاحب: «واحمومي الشيء: اسود، ومنهم من يهمزه»^(٣).

(١) تهذيب اللغة ٥: ٢٧٦ مادة (حي).

(٢) الافعال للسرقسطي ١: ٤٣١.

(٣) محيط اللغة للصاحب بن عباد ٣: ٢٢٩.

فاستدرك السيد المصنف هذه المفردات والاستعمالات وذكرها في مادة «ذمأ» مع أن المعاجم خلت عنها، وقد عرفت صحة الهمز فيها، فلا وجه للعدول عنها، وقد تكلمت بها العرب. وهذا ما يوضح ضخامة العمل المعجمي ودقته وجامعيته عند السيد المصنف، وكيف أنه حاول سد الفراغات التي كانت وما زالت في معاجم اللغة العربية، فوفق أيا توفيق في كثير منها.

• وفي مادة «ذمأ» قال المصنف: «ذمأه كمنعه: أهلكه. والشيء: شق عليه وكرهه، كذمة بالكسر، يقال: ذمأثني وذمثني هذه الريح، إذا كانت متتنة، فشققت عليه وكرهها».

وأما «ذمأ عليه» فلكونه بمعنى شق، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه.

والذي ذكرته عامة المصادر والمعاجم اللغوية في مادة «ذمأ» من هذه المعاني هو قوله: ذمأ عليه - كمنع - ذمأ: شق عليه، أي المعنى الأخير فقط.

في اللسان «ذمأ» قال: رأيت في بعض نسخ الصحاح ذمأً عليه ذمأً: شق عليه^(١). وعلى هذا اقتصر في العباب والقاموس والأفعال لابن القطاع^(٢).

وإذا رجعت إلى مادة «ذمي» من المعاجم وجدت كل هذه المعاني التي ذكرها السيد المدنبي موجودة فيه ولها وجه صحيح في الهمز لكنهم لم يذكروها إلا في المقصور. انظر على سبيل المثال في ذلك التهذيب ٢٧: ١٥ والمحيط للصاحب ١٠: ١١٢ - ١١٣، واللسان والقاموس والصحاح والأفعال للسرقسطي ١: ٦٠٩.

(١) وهي غير موجودة في الصحاح المطبوع.

(٢) انظر العباب ١: ٥٩، القاموس المحيط ١: ١٦، الأفعال لابن القطاع ١: ٣٩٩.

ولابن القطاع ٣٩٦: ١.

لكنَّ الانصاف أنَّ ذكر هذه الاعمال في المهموز بهذا الترتيب وبلغاتها من فتح عين الفعل وكسرها، وبيان وجه تعدية الفعل «ذمًا» بـ«على» مما لم يوجد في معجم من معاجمهم، فالسيِّد المصنف تتبع لغات الهمز، وذكرها في الهمز، ولم يقتصر كُلُّها على إيرادها مقتضبة في المقصور.

• وفي مادة «سوأ» قال: «وأسوأً إسواء: أحدث».

ومعاجم اللغة خالية عن هذا الحرف في مادة «سوأ» إذ لم يذكروا هذا الفعل ولا مصدره ولا معناه، وإنما ذكروا الفعل «اسوى» في المقصور دون مصدره ثم ذكروا معناه. مع أنَّ الهمز صحيح منصوص عليه من كلام العرب.

في تهذيب الازهرى قال: «وقال أبو عمرو: يقال: أسوى الرجل إذا أحدث من أم سويد... قلت: أرى قول أبي عبد الرحمن السلمي «اسوى برزخاً» بمعنى أسقط، أصله من اسوى [وفي نسخة من التهذيب: «اسواً» وهي توافق نسخة الزبيدي في الناج] إذا أحدث، وأصله من السوءة، وهي الدبر، فترك الهمز في فعلها، والله أعلم»^(١).

وفي الصحاح قال: «وأسويت الشيء، أي تركته وأغفلته: هكذا حكاه أبو عبيد، وأنا أرى أن أصل هذا الحرف مهموز»^(٢).

وفي لسان العرب قال: «وأسوى الرجل أحدث... وأسوى حرفاً من القرآن

(١) تهذيب اللغة للازهرى ١٣: ١٣٠ في مادة (سوى).

(٢) الصحاح للجوهري ٦: ٢٣٨٥ مادة (سوى).

وروى عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: ما رأيت أحداً أقرأ من عليّ صلينا خلفه فاسوى برزخاً، ثمّ رجع إليه فقرأه، ثمّ عاد إلى الموضع الذي كان انتهى إليه. قال الكسائي: أسوى بمعنى أسقط وأغفل، يقال: أسوى الشيء إذا تركته وأغفلته.

قال الجوهرى: كذا حكاه أبو عبيد، وأنا أرى أنّ اصل هذا الحرف مهموز. قال أبو منصور: أرى قول أبي عبد الرحمن في علي «اسوى برزخاً» بمعنى أسقط، أصله من قوله: أسوى إذا أحدث، وأصله من السوأة، وهي الدبر، فترك الهمز في الفعل.

وقال الزبيدي في تاج العروس: «واسوى إذا خرى، وهو من السوأة»^(٢). وقال أيضاً: «واسوى حرفاً من القرآن: أسقط وترك وأغفل؛ من أسوى الشيء، إذا تركته وأغفلته، ومنه حديث أبي عبد الرحمن السلمي: ما رأيت أحداً أقرأ من علي عليه السلام؛ صلينا خلفه فاسوى برزخاً ثمّ رجع إليه فقرأه، ثمّ عاد إلى الموضع الذي كان انتهى إليه... وقال الجوهرى: هكذا حكاه أبو عبيد، وأنا أرى أنّ اصل هذا الحرف مهموز.

قلت: وذكر الأزهري ذلك أيضاً، فقال: اراه من قوله أسوأ إذا أحدث، وأصله من السوأة وهي الدبر، فترك الهمز في الفعل «انتهى».

(١) لسان العرب ١٤: ٤١٥ - ٤١٦.

(٢) تاج العروس ١٠: ١٨٩ مادة (سوى).

وصرّح ابن القطاع في كتابه الأفعال بأنَّ الهمز أصل صحيح فيه، فقال: «واسواً
الرجلُ: أحدث، وأسوى كذلك»^(١).

فنرى أنَّه اللغة يصرحون بأنَّه مهموز، لكنهم يذكرون ذلك في المعاجم في
المصوّر، وقد صرّح ابن القطاع بأنَّه مهموز أيضًا كما أنَّه مقصور، فالاخلال بذلك
في مادة «سوأ» مع وجوده واستعمالهم لمصدره يعد خللاً ونقصاً في المعاجم،
استدركه السيد المصنف، فجاء بهذا الحرف في محله من الهمز^(٢).

وقال في مادة «هدا»: **وَهِدَا وَهِدَانٌ، كِبْرٌ وَهِزَّرٌ**: الرجل فيه خبطة من
حقٍ، والتثليل الرأس الطويل النوم.

وهاتان المفردتان لم تَرَ من ذكرها في المهموز، بل اقتصرت أمثلات المعاجم
على ذكرها في المصوّر «هدي» و قالوا: **وَرَجُلٌ هِدَانٌ وَهِدَاءٌ**: للستغيل الوخيم.

(١) الأفعال لابن القطاع ٢:١٥٦.

(٢) هذا على أنَّ ذكر محسن الطراز لا تتعارض مع القول بوجود بعد المؤخذات والتواتر فيه في
المهموز. مادة «خضاً» ذكر السيد المصنف المقيّناً، كسميدع: الرجل القصير السمين، واكتفى
بنك مع أنَّ الزبيدي في التكملة والذيل والصلة: ٣٧٣ قال: ويقال أيضًا: حفني، مقصوراً.
فكان الأفضل الإشارة إليه هنا، ولعل في خلو الكتاب عن المصوّر عذرًا للمصنف وأنَّه لو
قدّر له أن يتممه لذكر هذا الحرف المصوّر.

وفي مادة «رنا» ذكر السيد المصنف رَنَّا إلَيْهِ، بمعنى نظر، لغة في رنا يرنو. وقد تابع المصنف
الفيدروزآبادي في صنيعه هذا، وكان الأولى به أن يذكر الرُّنَّة، بمعنى الصوت، فهو أصل صحيح
مهموز قطعاً، فالسلوك عنه إلى غيره وتصدير الياب به مما ينتقد عليه، وقد انتقد الزبيدي
الفيدروزآبادي في صنيعه هذا وتعجب منه، هذا مع وجود شاهد عربي صحيح للرُّنَّة، قال
الكريت يصف سهماً:

يريد أهْرَعْ حَتَّانًا يُمْلَأُ
عند الإدامة حتى يرثأ الطَّرَبَ

وقال ابن سيدة: الهداء: الرجل الضعيف البليد.
وذكروا في فصل النون «هدن» قالوا: ورجل هدان بليد يرضيه الكلام،
والحق القليل، وقيل الهدان والمهدون النوأم الذي لا يصلح ولا يبكي في حاجة.
وهم بين هذا وذاك لم يذكروا لغة الهمز فيها، وقد ذكرها السيد المصنف في
«هدا» مصرحاً بأنها من المهموز، فذكر ما لم يذكروه.
وتتضح دقة السيد المصنف في معجمه الطراز أكثر فأكثر في عدم ذكره لـ مادة
«تطاً» في المهموز.

قال في لسان العرب، مادة «تطاً»: التهذيب: اهمله الليث.
ابن الأعرابي: تطا إذا ظلم. ونقل عين هذه العبارة الزبيدي
في التاج وقال بعدها: كذا في اللسان.

وهذا الحرف أورده الفيروزآبادي والصاغاني وابن منظور وغيرهم في المعتل
«تطاً»، وهو كذلك في المعتل من التهذيب حيث قال: «اهمله الليث. وقال ابن
الأعرابي: تطا إذا ظلم، وتطا إذا هرب، رواه أبو العباس عنه»^(١).

فالإذري ينقل هذا الحرف في المعتل لا في المهموز، فلا وجه لذكر ابن منظور
والزبيدي له في «تطاً» المهموز، ولذلك لم يذكره السيد المدنـي دقة منه وعمق نظر.
وخلاصة الكلام في هذا المقام، هو أن السيد المصنف عنى عناية فائقة في هذا
الفصل -أعني الهمز- وغيره، فذكر فيه ما هو مهموز ولم يأتوا به، أو ذكره في
المقصور وأشاروا أو صرحو بأنه مهموز، أو فيه لغة الهمز، كما أنه خلص معجمه

عما ذكروه خطأ في المهموز وهو ليس منه، هذا ناهيك عن أنه كان في المهموز يشير في كثير من الأحيان إلى لغة القصر فيه إن وجدت، فكان معجمه أقرب المعاجم للجمع والدقة والاستدراك لما فاتهم ذكره.

و- ذكره للأفعال - وخصوصاً ثلاثيّها - وحسن ترتيبه لها.

إنَّ من جملة الإشكاليات المطروحة حول معاجم العربية هو إغفالها لذكر الفعل الثلاثي مع ذكرها للمترافقات منه، بل يذكرون الرباعي متلاًّ دون الثلاثي، فيحسب القارئ أنَّ الثلاثي غير موجود في كلام العرب، وكذلك تراهم يذكرون المشتقات من الرباعي دون ذكرهم لأصل الفعل الرباعي.

هذا، ناهيك عن أنَّهم يذكرون الأنفاظ بلا نظام، ويخلطون الأفعال ومشتقاتها أيما خلط، ويقدّمون المصدر أو اسم الفاعل أو المكان أو الزمان أو غيرها على الفعل.

قال الاستاذ أحمد فارس الشدياق في الجاسوس: «إنَّ من أعظم الخلل وأشهر الزلل في كتب اللغة جميعاً - قد يها وحديتها، مطولاً وختصرها، ومتونها وشروحها، وتعليقاتها وحواشيها - خلط الأفعال الثلاثية بالأفعال الخمسية والساداسية، وخلط مشتقاتها، فربما رأيت فيها الفعل الخماسي والسادسي قبل الثلاثي والرباعي، أو رأيت

احد معاني الفعل في أول المادة وبباقي معانيه في آخرها، فإذا رأى المطالع أنَّ المادة تملأ صفحتين أو ثلاثة عاد نشاطه مللاً، وجده كلاماً، فربما تصفع المادة كلها وأخطأه الغرض، بخلاف ما إذا كانت الأفعال مرتبة على ترتيب الصرفين، فإنه ينظر أولاً إلى الفعل الثلاثي ومشتقاته في أول المادة، وإلى الخماسي والسادسي ومشتقاتها في آخرها، وإلى الرباعي ومشتقاته في وسطها، فلا يضيع له بذلك وقت ولا يكل له عزم ولا يغيب سعي»^(١).

وقال أيضاً: «ومن ذلك إيرادهم الفعل الرباعي دون الثلاثي فيوهمون أنَّ الثلاثي غير وارد... وأغرب من ذلك اقتصار جميع أهل اللغة^(٢) على قوهم «قدس تقديساً» وما أحدُ منهم ذكر له فعلًا تلائياً أو به على عدم مجتنته، مع أنهم قالوا أنَّ القدس اسم ومصدر، فكيف يكون مصدر من دون فعل، أو في الأقل من دون تبييه عليه كما نبهوا على غيره، ويقال أيضاً «قدوس» و«اسم الله القدس» و«بيت المقدس» فكيف جاء النعت وافعل التفضيل واسم المكان من غير اشتراق؟! مع ان سيبويه قال إنَّ الكلم كله

(١) المحسوس على القاموس: ١٠.

(٢) ستعلم أنَّ السيد المصنف لم يفتح ذكر هذا الفعل الثلاثي، فما ذكره الاستاذ الشدياق على إطلاقة لا يشمل المصنف رحمه الله.

مشتق»^(١).

وملخص الكلام هنا هو أنَّ الاشكال يمكن في موطنين:
أوْلُهَا: عدم ذكرهم للفعل الثلاثي أو الرباعي أو غيرها مع ذكرهم ما اشتق
منها وما تصرف.

وثانيهما: هو البعثة في سرد المعاني والالفاظ وذكرها بلا نسق، مما يصعب
القارئ ويضيع عليه بغيته أحياناً، ويُوهِّمُهُ بعدم وجود الفعل من المستعملات
والمشتقات أحياناً أخرى.

وكأنَّ السيد المصنف رحمة الله كانت هاتان الاشكاليتان محظوظاً نظره، ومورد
عنایته، فحاول تحطيمها فيما رس له من منهج لمعجم اللغة «الطراز الأول». •
فذكر في كلَّ مادةً أفعالها -ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية إن وجدت-
ذاكراً عند كلِّ واحد منها ما اشتق منه واستعمل، فرفع رحمة الله بهذه المنهجية
-وتلك الميزة من استقصاء البحث عن الأفعال وذكرها، رفع- كلام الإشكاليين آنfi
الذكر.

فأمّا ابتداؤه بذكر الفعل الثلاثي فإنَّ ذلك دأبه ومنهجه في سائر أبواب وفصول
الكتاب، وذلك ما لا حاجة لنا بسرده، فالكتاب مائل بين أيديينا، نعم -إذا لم يكن
في الفصل فعلٌ أكفى بسرد الفاظ ومعاني المادة- وكذلك إذا كان ذكر الفعل يحتاج
إلى تقديم غيره عليه، قدّمه.

وفي مادة «سأر» قال: «الستور، كففل: بقية الماء التي يبقيها الشارب في الإناء

أو الحوض، كالسورة كفرقة، ثم استعير لكل بقية من طعام وغيره، الجمجم أسرار كأقال، وسورة كفُرْفَ». .

فإنه هنا قدّم معنى السورة وذكر لغة السورة فيه، ثم ذكر جمعه، ثم قال: «وقد سَيِّرَتْ في الإناء بِقِيَّةً شُورَاً -كَبَغْلَثَ بُخَلَاً- وَسَأَرَتْ شُورَاً، كَخَضْعَتْ خَضْوَعاً: أي بقيّة». .

وفي مادة «سمرا» قال: «السُّمْرَةُ، كالحمراء: أحد الألوان المركبة من البياض والسوداء». .

فعرّف السُّمْرَةُ أولاً، ثم أردفها بلا فصل ب فعلها، فقال: «وقد سَمَرَ كَفَرْبَ، وَسَمَرَ كَفَرْحَ، سُمَرَةً فِيهَا، فَهُوَ أَسْمَرُ، وَهِيَ سُمْرَاءُ. كَاسْمَارَةً اسْنِيرَارَأً فَهُوَ مُسْهَمَأً». .

فالمعنى في مثل هذه الحالات التي يرى أن تقديم المصدر أو اسم المصدر أو غيرها دخيلٌ في بيان الفعل وشرحه يؤخر الفعل عنها؛ لأن «سيّرت في الإناء بقية» لا يمكن شرحها إلا بالسورة. فلذلك قدم المصنف ليكون مفهوماً مشروحاً، فإذا ذكر الفعل اتضحت معناه. ونفس هذا الكلام يقال في «سمرا» فإن سُمَرَةً يعني صار ذا سمرة، أي أسمر، لابد فيه من تقديم معنى السمرة، ليكون شرح الفعل مفهوماً. .

فالمنهج العام للكتاب إذن هو ذكر الفعل أولاً^(١)، إلا أن لا يكون في المادة فعل -أو أن يكون هناك ما يتضمن تقدمه على الفعل لأجل إيضاح معنى الفعل، كما مرّ في المثالين السالفين. وهو بعد ذلك يذكر الأفعال ويسرد لها مرتبة كل فعل مع

(١) قال الاستاذ الشدياق في الماجوس: ١٤ ومن ذلك [أي المخل] أنهم يبتدون المادة باسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم المكان والأله أو المعرف. عوضاً عن الابتداء بالفعل والمصدر.

استعمالاته وما اشتق منه، الثلاثي فالرباعي فالخمسي فالسداسي، على أننا لا ننكر أنه ربما عدل عن هذا الأخير فجمع الثلاثي وغيره باعتبار الاشتراك في معنى مراد. • في مادة «براً» مثلاً ابتدأ بذكر الفعل الثلاثي «براً» بمعنى خلق ثم «براً» بمعنى صحي من المرض، والرجل من ذئنه سقط عنه الطلب.

ثم ذكر أبراً من الدين، اسقط عنه حقه، ثم ذكر برأته من العيب... وذكر في ضمنه ما يتعلق بالبراءة، والبراءة.

ثم ذكر برأته شريكي: فاصلته، وتبأنا أبراًني وأبراًته.

ثم استبرأ الشيء: طلبت منها وو.. وغيرها من استعمالات استبراً.

ثم عاد ذكر برأ منه بمعنى انفصل عنه وخرج من عهده.

ثم ذكر تبرأ منه: أظهر البراءة، وذكر في ضمنها البراء وهي آخر ليلة أو يوم من الشهر... سميت بذلك لتبرأ القمر فيها من الشمس. ثم ذكر الفعل منها وهو: أبراً أي دخل في البراء...

فذكر رحمة الله الثلاثي «براً» و «براً»، ثم الرابع «أبراً» و «براً»، ثم المفاعة «بازأ» و «تبازأ»، ثم الاستفعال -وهنا عاد ذكر برأ بمعنى انفصل عنه وكان المفروض ان يجعلها في بداية المادة- ثم ذكر التفعّل.

• وفي مادة «جفاً» ابتدأ ذكر الثلاثي اللازم جفأ الوادي والقدر، ثم ذكر متعدّيه جفات البرمة والرجل والباب والبقل والقدر والوادي، ثم ذكر الرباعي اللازم تجفاتِ البلاد وأجفات، ثم ذكر الرباعي المتعدّي بنفسه أجفاً دابته، ثم بحرف «أجفأ به». ثم ذكر المفأء ومعانيه.

• وفي مادة «جيأ» ابتدأ بالثلاثي اللازم جاءَ بمعنى أقى، وجاء الغيث وأمرُ السلطان، ثم ذكر متعددٍ «جئت شيئاً حسناً» وجئت زيداً، ثم ذكر ما يتعدى بحْر الجر فذكر جئت بالشيء، ثم ذكر الرباعي أَجَاثَة، - ثم ذكر رجل جياءً وجئَ، وجاني كثير المحيي، وكان حقها ان يذكرها بعد الثلاثي اللازم في اول المادة - ثم ذكر المفاعة جا يأني بجيأية ..

٠ وفي مادة «كتأ» ذكر الثلاثي اللازم، ثم الكثأة وهي زبد القدر، مأخوذة من كثأت القدر؛ أزيدت للغلي، ثم ذكر الفنعة، وهي كثفات اللحية، ثم ذكر الكينثأ وهي اللحية العظيمة.

وهكذا تتجه في سائر الفصول يحرص على هذا الترتيب، وإن لم يتبعه منهاجاً دقيناً في كل الكتاب، والذي نعتقد أن الكتاب كان ولما يصل إلى مرحلة النضج الكامل. وقد توفي المصنف رحمة الله ولما ينتهي، فلو قدر أن يمتد به العمر -بنظرنا- لطور معجمه هذا بشكل أدق بكثير مما هو عليه الآن، ولكن له فيما نحن فيه الآن هذا المنهج المذكور بلا هذه التوافقات التي هو عليها الآن.

ومهما كان الأمر فإن منهجه العام في الكتاب هو ما ذكرناه، وقد حرص السيد المصطفى على جمع الأفعال واستلهامها وإغناء معجمه بها، فابتداً الفصول بالأفعال. وذكر أفعالاً لم تذكر في معاجم اللغة المتداولة، وذلك توسيعاً منه، وحرصاً، ورفعاً لإشكال ذكر المشتقات والفردات دون مبدئها الذي هو الفعل، مما قد يوهم أن لا فعل لها، فيذكر السيد الفعل رفعاً مثل هذا التوهّم، بل نراه يذكر حتى الفعل الذي صرّحوا بأنه ثبات، غير آية بذلك، إذ عدم استعمالهم له لا يدل على عدم صحته.

فتتبعه للأفعال وذكره لها، يعدّ ميزةً امتاز بها الطراز على ما قبله من المعاجم.
• في مادة «زناء» قال: «زناءً الأمرُ: قاربٌ... ويقال: الأمر ما بيننا زناء، أي
مقاربٌ».

وهذا الفعل والصفة المشبهة منه غير مذكورين في معاجم اللغة، مع أنها
صحيحة قطعاً، في الفائق: «أن النبي ﷺ نهى أن يصلّي الرجلُ وهو زناء»، قال
الزمخشري: هو في الصفات نظير براء وجواد وجبان، وهو الضيق، يقال: مكانٌ
زناء، وببر زناء، وظل زناء، أي قالص، وقد زناء الظلُّ، قال الأخطل:

وإذا قُذفْتَ إِلَى زَنَاءٍ قَغَرْهَا غَرَّةٌ مَظْلَمَةٌ مِنَ الْأَحْفَارِ
وقال ابن مقبل:

وَتَدْخُلُ فِي الظَّلْلِ الزَّنَاءِ رَوْسَهَا وَتَحْسَبُهَا هِيمَا وَهُنَّ صَحَانُ
وقال آخر:

تَنَاهُوا بَنِي الْقَدَاحِ وَالْأَمْرِ بَيْنَنَا زَنَاءٌ وَلَا يَغْضِبُ الْمُتَحَلِّمُ
أي مقاربٌ، فاستعير للحقن لأنّه يضيق بbole^(١)، انتهى.

وجميع المعاني الآتية و فعلها مذكورة في معاجم اللغة إلا المعنى الأخير الذي ذكر
في البيت الأخير، فإنه لم يذكروه فجاء به السيد المصنف، وذكر فعله الثالثي
«زن أ» فاستدرك ما فاتهم.

• وفي مادة «قرأ»، قال في أول المادة حيث ذكر الفعل الثالثي، فقال: «قرأ
كتاب الله - كمنع - قراءة وقرآنًا : تلاه.

والصحيفة: نطق بالمكتوب فيها.

وأيام الكتاب: أوقع القراءة بها، وتلاها متبرّكاً بها».

وها هنا فوائد:

الأولى: قوله: «قرأ الصحيفة: نطق بالمكتوب فيها» فإن كتب اللغة حالية عن ذكر هذا الفعل، فهم مقتضرون على قولهم: «صحيفة مقرولة» لا يجوز الكسانفي والفراء غير ذلك، وهو القياس.

ومع أنه القياس، ففعله «قرأ»، ولم يذكروه، وذكروا الاسم المفعول منه «مقرولة» كما عرفت، فانتبه السيد إلى هذا وذكر الفعل.

الثانية: أنه فرق تفريقاً دقيقاً بين قرأ كتاب الله - فقال إنه يعني تلاه، لأنَّ الكتاب هو المكتوب، وهو يقرأ، وقد عبر عنه بالتلاوة المختصة بكتاب الله - وبين قرأ الصحيفة، فقال إنَّها يعني نطق بالمكتوب فيها، لأنَّ الصحيفة نفسها لا تُقرأ وإنما يقرأ المكتوب بها وينطق به.

الثالثة: أنه أوضح معنى الباء في قولهنا: «قرأ بـأي الكتاب»، حيث أنها إما تضمّن الفعل «قرأ» معنى «أوقع القراءة» فتعلقت الباء بـ«قرأ»، وأما أن تكون الباء متعلقة بحال مقدّرة، أي تلاها متبرّكاً بها^(١).

فالسيد المصنف ذكر الفعل، واستعمالاته وفرق بينها تفريقاً دقيقاً لم نجده في معجم آخر من معاجم اللغة.

• وفي نفس هذه المادة قال: «أقرأ جاريته: جعلها عند امرأة حتى تخيب

(١) انظر التفصيل في مثل هذا في رياض السالكين ١: ٦١ - ٦٢.

للاستبراء».

ووهذا الفعل الرباعي بهذا الاستعمال غير مذكور في معاجم اللغة المتداولة، مع أنه صحيح منصوص عليه، حيث قال المروي في كتاب الفريبيين في الحديث «دعى الصلاة أيام إقرانك» أي أيام حيضك - ويقال: دفع فلان إلى فلان جاريته تقرئها، أي تمسكها عندها حتى تستبرئ حيضها^(١).

فأخذ السيد المصنف الفعل الماضي الرباعي منه وذكره.

هذا، ناهيك عن أنهم ذكروا الثلاثي «قرأت» لازماً، وذكروا المضعف منه المتعدى «قرأها» ولم يذكروا «أقرأها».

فقد ذكروا فرأـت المرأة: ضـمت رحـها على حـيبة.

وقالوا: قـرـئـتـ المرأةـ بالتشـديـدـ. تـقرـئـةـ: حـبـسـتـ لـيـتـنـظـرـ بـهـ اـنـقـضـاءـ أـقـرـائـهـ، فـهـيـ مـقـرـأـةـ، كـعـمـعـظـمـةـ.

وفي العباب، قال: قال أبو عمرو بن العلاء: يقال: دفع فلان إلى فلانة جاريته تقرؤها، أي تمسكها عندها حتى تخيس للاستبراء^(٢).

فاستدرك السيد المصنف عليهم «أقرأها» - مضافاً إلى قرأت هي، وقرأ أنها غيرها - حرصاً على ذكر الأفعال وعدم الإخلال بشيء منها.

• وفي مادة «قـأـ» قال: قـأـ الرجلـ - كـرـمـ وـمـنـعـ - قـلـآـةـ كـهـبـةـ، وـقـأـ كـعـهـنـ، وـقـأـ كـفـلـ، وـقـأـهـ وـقـأـةـ، كـسـحـابـ وـسـحـابةـ، وـقـيـئـ قـأـ كـتـعـبـ تـعـبـاـ: ذـلـ وـصـغـرـ فيـ أـعـنـ

(١) الفريبيين ٥: ١٥١٧.

(٢) العباب الراخـرـ واللبابـ الـفـاغـرـ ١: ٩٨.

الناس، فهو قبيء كصغرير».

والمصنف هنا ناهيك عن جمعه للأفعال - وهي ميزة له سيأتي بيانها - ذكر الفعل قبيئاً فتاوىً، كتيباً تعباً، مع أنَّ كتب اللغة لم تذكره فهي خالية منه، وهو فعلٌ صحيح منصوص عليه، فقد قال ابن القطاع في أفعاله قبيئاً قباءً ذل وصغر وقبيئاً فتاوىً كذلك^(١). فتركتهم لذكره تقصير في جمع اللغة.

• وفي مادة «كأكأ» قال: «كأكأته عن الأمر فتكأكأاً: ردّته وكفّته».

ومعاجم اللغة خالية عن ذكر «كأكأته» متعدياً، وإنما اقتصرت على ذكر فعل المطاواعة «تكأكأ» ومصدره التكأكُو، ومن العجب أنَّهم ذكروا الكأكأة وهي مشتقة من كأكأاً، ولم يذكروا فعلها، فيظن أن لا فعل لها، مع أنَّ الواقع غير ذلك، فان هذا الفعل الرابعى وارد ومنصوص عليه.

قال ابن القطاع في كتاب الأفعال: كأكأته فتكأكأاً، أي ارتدع^(٢).

فجاء به السيد المصنف، وبما اشتق منه، فأغنى المادة من حيث الأفعال، فلم يخل بذكر هذا الفعل كما أخلوا به.

• وفي مادة «كلا» قال: «كلاً بضره في الشيء: ردده... كأكلاً وكلاً تكلنة».

والذكور في معاجم اللغة هو باب «أَفْعَلَ» فقط حيث قالوا: أكلاً بصره في الشيء؛ إذا ردده فيه مصدراً ومصوباً. ولم يذكروا سواه، كما في الصحاح والقاموس والباب والمحيط واللسان والتاج وغيرها، فاستدرك السيد المصنف عليهم الفعلين

(١) الأفعال لابن القطاع ٣: ٥٣.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣: ١١٠.

كَلَّا وَكَلَّا.

• وفي مادة «كَلَّا» أيضاً، قال: «كَلَّاتِ عَيْنَةٌ: سُهُرٌ وَلَمْ تُمْ حَذِرْأً، كَاكَلَاتِ». وأكلاها أُسْهَرَهَا وَرَجُلٌ كَلُوَءُ العَيْنِ: سَاهِرَهَا، أَوْ قَوِيَ عَلَى السُّهُرِ لَا يَفْلِيْهُ النَّوْمُ». فاما الفعل «اكتلات» فقد ذكروه، لكنهم لم يذكرو الشّلّافي «كَلَّاتِ عَيْنَهُ» مع أنه صحيح قياسي من قولهم: رَجُلٌ كَلُوَءُ العَيْنِ أَيْ سَاهِرَهَا، فَانْهَ قَوْلٌ مِنْ كَلَّا، فلذلك استدركه السيد المصنف وجاء به في حين أنّهم لم يذكروه.

وأما تعرية هذا الفعل بالهمز والتضييف، أعني «أَكَلَّا هَا وَكَلَّا هَا» فهما -مع كونهما قياسين- نص عليهما الزمخشري في أساسه كما في نسخة الزبيدي في التاج حيث قال: «وَأَكَلَّا هَا وَكَلَّا هَا: أُسْهَرَتِهَا» لكن نسخة الأساس المطبوعة لم يذكر فيها إلا «أَكَلَّا هَا: أُسْهَرَتِهَا» فكان نسخة المصنف هي هذه الساقط منها «كَلَّا هَا» لكن يبقى أنه كان على السيد المصنف ذكرها وإن لم تذكر في الأساس لأنّها قياسية.

• وفي مادة «كَلَّا» قال: «كَلَّا نَظَرَ إِلَيْهِ: أَدَامَهُ مَتَّمِلًا، كَأَكَلَّا وَكَلَّا تَكْلِيْثَةً». فأماماً الثلّافي في التهذيب: كَلَّاتُ فِي فَلَانٍ، أي نظرت إليه متّملاً فاعجبني. وفي القاموس والتاج: كَلَّا فِي أَيْ فَلَانٍ: نظر إلىه متّملاً فاعجبه حسه. فذكروا الثلّافي «كَلَّا» والمزيد بالتضييف «كَلَّا»، ولم يذكروا «أَكَلَّا» فاستدركه السيد على خان رحمة الله.

• وفي مادة «لَجَأَ»، قال: «أَلْجَأَ الرَّجُلَ عَلَى الْأَمْرِ: اكْرَهَهُ وَاضْطَرَهُ، كَلَّاجَأَ تَلْجِيَةً؛ يقال: فعل ذلك من غير إِكْرَاهٍ وَلَا تَلْجِيَةً».

والعجب أنّهم ذكروا في معاجمهم التلّجنة، ولم يذكروا فعلها، فقد صرّحوا بأنَّ

التلجمة هي الاكراه، وهي مصدرٌ من لجأَ، فذكروا المصدر، ولم يذكروا الفعل، ف جاء السيد المصنف بفعله المضعف حرصاً على ذكر الأفعال، التي هي مبدأ الاشتغال.
• وفي مادة «نبأ» قال: «تَبَأَهُ اللَّهُ وَتَبَأَهُ وَاسْتَبَأَهُ: بَعْشَهُ نَبِيًّا».

وهذه الأفعال المتعددة الثلاثة غير مذكورة ولا مسطورة في معاجم اللغة بهذا الوضوح والترتيب والجمع، نعم قال الرحمنشري في الأساس «نبأ» رسول الله واستبأه، وهذا الجھولان أرجعها السيد المصنف إلى الفعل المعلوم، فكانا «تبأه» واستبأه، وذكر السيد أيضاً «تبأه الله» وهي مما لم يذكر، فجمع الأفعال المستعملة في هذه المادة بلا تعقيد ولا تكلف.

• وفي مادة «هيا» قال: «تَهَيَّأَ الْقَوْمُ وَتَهَايُوا: تَوَافَّقُوا؛ كَأَنَّهُمْ صَارُوا عَلَى هِيَةٍ وَاحِدَة... وَقَدْ هَايَاتِهِ مُهَايَأَةً».

وهذا الفعلان «تهيأ» و «تهاياً» لم يذكرا في المعاجم بهذا الوضوح والانفراد، وإنما ذكر في أثناء كلامهم على المهايأة.

ففي مفردات الراغب: المهايأة: ما يتهيأ القوم له فيتراضون عليه^(١).

وفي اللسان: وتهايوا على كذا: تعالزوا، والمهايأة: الأمر المتهايأ عليه، والمهايأة: أمرٌ يتهيأ القوم فيتراضون به^(٢).

وفي المحيط للصاحب المهايأة أمرٌ يتهايأ القوم عليه فيتراضون^(٣).

(١) المفردات: ٥٤٨.

(٢) اللسان: ١٨٩.

(٣) محيط اللغة: ٤: ٩٣.

وفي العباب: المهايأة أمرٌ يتهاياً القوم فيتراءون به^(١).

وفي التهذيب قوله: «والمهايأة أمرٌ يتهاياً للقوم فيتراءون به»^(٢).

وهكذا دارت المعاجم بين أمررين، إما عدم ذاكر هذين الفعلين أصلًا، وإما ذاكر لها في ضمن المهايأة، حيث ذكروا المضارع «يتهيأ» ولم يذكروا ماضيه «تهيأ»، وكذلك ذكروا «المتهايأ عليه» و «يتهيأ القوم» ولم يذكروا ماضية: تهايأ سوى لسان العرب والمصاحح حيث قال: «تهايأ القوم تهائؤا» فاقتصر السيد المصنف هذين الفعلين، وذكرهما في نسق واحد مع اياض معناهما، ثم ذكر اشتراق المهايأة، مفاعةلة من هاياته.

• وفي مادة «أَزِب» قال: «أَزِبُ الدهْر، كَتَبَ: اشتدَّ». وهذا الفعل ذكره السيد المصنف ولم يذكروه.

• وفي مادة «بَبَ» قال: «البَبُ: الكثير اللحم، والغلامُ النَّارُ، وقد بَبَتْ يَبْبَتْ -كمَرْيُورُ -بَبَا وَبَبِيَا، كَسَبَ وَسَبَبَ».

وهذا الفعل ومضارعه ومصدراته لم يذكر في معاجم اللغة، فجاء السيد المصنف بذلك، هذا مع أنَّ أبي حيان قال: غلامَيَّة، والفعل منه بَبَتْ يَبْبَتْ بَبَا وَبَبِيَا^(٣). فضبط بضبط القلم بكسر عين المضارعة.

فالسيد المصنف يذكر الفعل من «بَبَة» مع أنَّهم لم يذكروه، موهين أنه لا فعل له، بل قال ابن فارس: الباء والباء في المضاعف ليس أصلًا، لأنَّه حكاية

(١) العباب ١: ٢٠٥.

(٢) تهذيب اللغة ٦: ٤٨٥.

(٣) ارشاد الضرب ١: ١٨٤.

صوت^(١).

وهذا الكلام لا نصيب له من الصحة بعد أن عرفت الفساع الثلاثي له، وأنّه مستعمل.

• وقال في نفس المادة أيضاً: «بَيْتٌ بَيْبَيْ - كَتَلَ يَلٌ - بَيْثَا وَبَيْثَا: صَوْتٌ فَهُوَ بَيْبَيْ». ككيف. قال ابن القطاع كأنه حكاية جرس، قال الراجز [وهو رؤبة]:

يسوقُها أَعْيُشُ هَذَارُ بَيْبَ
إِذَا دَعَاها أَقْبَلَتْ لَا تَسْبَ

ثم ذكر كلام أبي حيان التوحيدي بأنّ فعلها إما من باب «بَيْتٌ» أو من المهموز، فذكر أيضاً الفعل الماضي ومضارعه والمصدر لـ «بَيْتٌ» بمعنى صَوْتٌ، وهذا الفعل لم تذكره المعاجم اللغوية المتداولة، جاء به السيد المصنف وذكره في محله من مادة «بَيْبَيْ»، وهذا ما خلت عنه المعاجم. وهذه السعة في ذكر الأفعال لا توجد في معجم لغوي سابق على الطراز.

• وفي مادة «جعثب» قال: «جَعْثَبٌ عَلَى الْأَمْرِ جَعْثَبَةٌ: حِرْصٌ وَشَرَهٌ، وَجَعْثُبٌ، كَفْنَدٌ: اسْمٌ».

فاما الجَعْثَبُ كَفْنَدٌ فقد صرّح ابن دريد في المجمعرة^(٢) أنه اسم مأخوذ من فعل ثُمَّات. وذكره بالثناء المثلثة، وفي بعض نسخ القاموس بالمثلثة وفي بعضها الآخر بالثناء المثلثة، وصرّح الرَّئِيْدِي بأنّه مأخوذ من فعل ثُمَّات سواء كان بالثناء أو المثلثة.

(١) معجم مقاييس اللغة ١: ١٩٣.

(٢) المجمعرة ٢: ١١١٠.

وأما الفعل «جعثَب» فainهم لم يذكروه، وإنما اقتصروا على ذكر «الجعثة» بمعنى الحرص والشره، وهي مشتقة من الفعل «جعثب» قطعاً، وهو القياس، فذكر السيد المصنف هذا الفعل ثم ذكر مصدره، فنلاف ما قصروا فيه حيث ذكروا المصدر دون الفعل.

• ومن أوضح مصاديق استقصائه وحرصه على ذكر الأفعال ثم مشتقاتها ومستعملاتها، ما تقدمت الإشارة إليه من تقصيرهم وخلطهم في مادة «قدس» قال الشدياق:

وأغرب من ذلك انتصار جميع أهل اللغة على قولهم «قدس تيديساً» وما أحد منهم ذكر له فعلاً ثلاثة، أو تبه على عدم مجنيه مع أنّهم قالوا: إنَّ القدس اسم ومصدر، فكيف يكون مصدرٌ من دون فعل؟! أو في الأقل من دون تنبية عليه كما نبهوا على غيره، ويقال أيضاً: قدوس واسم الله الأقدس وبيت المقدس، فكيف جاء النعت وأفعل التفضيل واسم المكان من غير اشتلاق؟! مع أن سيبويه قال أنَّ الكلم كله مشتق^(١).

وهذا الكلام واضح ولا غبار عليه، وهذه الإشكالية في المعاجم موجودة لا ينكرها إلا مكابر، خصوصاً وأنك ترى هذه الموارد مائدة للعيان، ولذلك كان السيد حر ينص على رفع هذه الإشكالية. فقال في مادة «قدس».

(١) الجاسوس: ١٣.

«قدَّس في الأرض قدَّساً، كضَرَب: ذهب فيها وأبعد، ومنه التقديس بمعنى التطهير؛ لأنَّه يبعد لل المقدس عن النجاست، والقُدُّس، كفُّتْ ويسكن: الطهُور والبركة.

وقدَّس الله، و [قدَّس] له تقديساً نَزَّهه وأبعده عما لا يليق بجنباه».

فذكر السيد المدنى الفعل الثالثي «قدَّس» وذكر معناه في الاشتقاد الكبير، بأنه معنى الإبعاد، ثم ذكر التفعيل منه أي التقديس، وباقى المشتقات منه، وهذه غاية البراعة والحداقة والاستصاء للأفعال، ومحاولة عدم الإخلال بشيء منها.

وفي هذا المجال أيضاً نرى ذكر السيد المصنف للأفعال المنحوتة في أماكنها، مع أنَّ سائر المعاجم إيماناً أن تذكرها في غير مطانها أو أن لا تذكرها أصلاً.

قال الأستاذ سعيد الخوري الشرتوقي في مقدمة أقرب الموارد عند ذكره للذيل الذي ضمه مؤلفه، وقال إنَّ فيه ثلاثة أمور، الثاني منها هو: ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات، أو من نفس الكتابين، وارداً في غير مطانه، فن ذلك «تظلف» إذا حصل في ظلف من الأرض؛ ذكره الراغب في ترجمة «عَزَّز»، ومنه «تعقبس» إذا تعلق بعد القيس؛ ذكره السيوطي في باب النحت من المزهر^(١).

• وفيما يختص «تعقبس» ذكر السيد علي خان هذا الفعل المنحوت في موضعه

(١) مقدمة أقرب الموارد ١: ٧.

ومظنه، أي مادة «عقبس»، فقال:

«العقبسيٌّ: تسبه إلى عبد القيس، وتعقبس: انتسب إليه».

هذا مع أنَّ الخليل ذكر هذا الفعل في العين في باب المضارع «باب العين مع الماء وأهاء والخاء والغين»^(١)، والجوهري وابن منظور ذكراه في مادة «شمس» تارة و«قيس» تارة أخرى. والزيدي ذكره في مادة «قيس» من تاجه. ولا يخفى أنَّ ذكره في تلك الموارد إنما هو استطرادي وفي غير محله اللغوي، فلذلك أخذ السيد المصنف هذا الفعل وجعله في محله ومظنه، وهو مادة «عقبس».

• وفي مادة «جعفر»، ذكر السيد المصنف معنى الفعل «تعجُّف» واستشهد له شعر السيد الحميري، فقال:

وتعجُّف الرجلُ: انتقل إلى مذهب جعفر الصادق وقال بقوله؛ ومنه قول السيد الحميري:

تعجُّفت باسم الله والله أكبر

وهذا الفعل «تعجُّف» بهذا المعنى لم يذكروه لا في مظنه «جعفر» ولا في مواطن أخرى من معاجهم، ذكره السيد المدني، وذكر شاهده معه.

وفي مادة «طَبْرَة» ذكر السيد المصنف الطنبور وذكر أنَّه معرِّب، ثم قال: «طَبْرَةً طَبْرَةً؛ ضرب به». فاذن بأنَّهم اشتقوها من الطنبور المعرِّب فعلاً رباعياً ثم صرفوه، فكان مصدره «طَبْرَة»، وهذا الفعل والمصدر لم يُذكرا في معاجم اللغة في هذه المادة.

(١) المين ١: ٦٠.

وفيما ذكرناه من جمعه للأفعال، وحرصه على ذكرها مرتبة، كل فعل مع مستعملاته، كفاية للتدليل على سعة هذا المعجم «الطراز» وغناه من حيث ذكر الأفعال واستقصانها والإلام بها، ما ذكروه منها في غير موضعه وما لم يذكروه.

ز - عنايته بعين الفعل المضارع.

ومن ميزات معجم الطراز هو عنایته بحركة عين الفعل وخصوصاً المضارع، وسعيه لجمع حركته وضبط أبوابه.

وقد مرت الإشارة - في حسن الاستقراء والاستقصاء - إلى ما في مادة «قاً»، حيث قال السيد المصنف: «قَوْ الرَّجُلُ - كَرْمٌ وَمَنْعَ - وَقَيْئٌ قَائِمٌ، كَتَعْبٌ تَعْبًا: ذَلِيلٌ صَغِيرٌ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ».

فقد نقل السيد المصنف لغات عين الفعل الماضي من الضم والفتح والكسر، مع أنَّ معاجم اللغة غفلت عن ذكر لغة كسر عين الفعل - أعني قَيْئً - واقتصرت على ذكر اللفتين الآخريين - باب كَرْمٌ وَمَنْعَ^(١) - مع أن ابن القطاع ذكرها في أفعاله فقال «قَوْ قَاءَةً: ذَلِيلٌ وَصَغِيرٌ، وَقَيْئٌ قَائِمٌ كَذَلِكَ»^(٢).

وقد مرت عند ذكر المثلث بعض الأفعال الماضية المثلثة حركة عين الفعل التي ذكرها السيد المدنى في حرف الميمزة.

(١) انظر لسان العرب، والصحاح، والعباب، والقاموس، والمحيط ٦: ٦٠، والتهذيب ٣٦٣: ٩.

(٢) الأفعال ٣: ٥٣.

والذي يهمنا هنا هو بيان عنایته بذكر عین المضارع وحركاتها.

• في مادة «هنا» قال: «هَنَّاَنِي الْوَلَدُ وَخُوَهُ يَهْتَوِنِي - من باب نَفْعٍ وَضَرَبٍ وَكَتْبٍ - هَنَّاً وَهَنَاءً وَهَنَاءً، كَضَرَبٍ وَسَلَامٍ وَسَلَامَةً: سَرَفٌ، فَهُوَ هَانِ، وَالطَّعَامُ: سَاغٌ لِي وَلَدٌ...».

فَأَمَا في الْوَلَدِ فلم يذكره سوى الفيومي في مصاحده، فقال: هَنَّاَنِي الْوَلَدُ يَهْتَوِنِي، مهموز من بابِي نَفْعٍ وَضَرَبٍ. ولم يذكر مضارعه من باب «كتب».

وَأَمَا «هَنَّاَنِي الطَّعَامُ» فلم يذكره مثلث عین المضارعة سوى الفيروزآبادي، وفي المصباح: هَنَّاَنِي الطَّعَام يَهْتَوِنِي: سَاغٌ لَذٌ... وَيَهْتَوِنُ بضم المضارع في الكل لغة: قال بعضهم: وليس في الكلام يَفْعَلُ بالضم مهموزاً مما ماضيه بالفتح غير هذا الفعل. فذكر مضارعه من بابِي «نَفْعٍ» و«كَتْبٍ» ولم يذكره من باب «ضَرَبٍ».

فلعلَّ السيد المدني أخذَه من هنا، وصرَّح بأنَّ مضارعه مثلث، ولذلك عطف «هَنَّاَنِي الطَّعَام» على «هَنَّاَنِي الطَّعَام» كمنعه وضربيه: أَصْلَحْتَهُ.

ولم يذكر هذا الاستعمال في المعاجم المتدالة مضبوط حركة عین مضارعه، وإنما ذكر ماضيه فقط، في القاموس ولسان العرب، اقتصرَا على قولهما: «هَنَّاَنِي الطَّعَام هَنَّاً وَهَنَاءً: أَصْلَحْهُ». فتبين السيد المصنف هذا الفعل الماضي وذكر حركة مضارعه، وضبطها من بابِي منع وضرب، في حين خلت المعاجم المتدالة عن ذلك.

• وفي مادة «جلب» قال: «جَلَبَ الرَّجُلُ، كَتَلَ وَضَرَبَ: جَنِي جَنِيَةً».

والذي في التهذيب: الجَلَبُ: الجنِيَةُ على الإنسان، وكذلك الأَجْلُ، وقد جَلَبَ

عليه وأجل عليه: أي جنى عليه^(١).

وفي تكملة الصاغاني: الجلَب بالفتح: الجنائية؛ يقال: جَلَبَ عليه، اذا جنى.

وفي اللسان: الجلَب: الجنائية على الإنسان... وقد جَلَبَ عليه وجَنَى عليه وأجل.

فها هم جميعاً ذكروا المصدر، ثم ذكروا فعله الماضي دون بيان حركة الفعل المضارع منه.

نعم، ذكر الفيروزآبادي مضارعه من باب «نصر» فقط، فقال: والجلَب الجنائية، جَلَبَ كَتَصَرَّ. وتبعه الزييدي في التاج على ذلك ولم يذكر ضبطا آخر لضارعه.

وهنا تتضح براعة السيد المدني واستقصاؤه وحرصه على بيان حركة عين المضارع، فلذلك ضبطه من بابي «قتل» و«ضرب» وذلك ما لم يذكره غيره من أرباب المعاجم المتداولة.

ووفي مادة «هرد» قال: «الهُرُد، كُفْل: الكركم، أو أصل الورس، أو صنف منه؛ معَرَب هَلْد - كَسَبَب - بالهندية، وهو أصولٌ صُفرٌ صلبة كالزنجبيل يصبح بها كما يصبح بالزعفران يجلي من جذائر الهند، وفَرَدَتُ الشوب - كَقْتَل وضرَب - صبيغته، وهو ثوب مَهْرُودٌ وَهُرُودٌ كَتُركيٌّ».

وقد ذكرت معاجم اللغة الهُرُد والمَهْرُود دون أن تذكر الفعل الماضي الثلاثي

ها، فذكرت المتصرف من الفعل دون ذكرها لأصل الفعل^(١)، رافعاً ما قد يتوهم من أن تلك المتصرفات ليس لها فعل ثالثي أو أنه لم تستعمله العرب. وأما حركة عين المضارع، فهم أيضاً لم يذكروها، وذلك بديهي بعد عدم ذكرهم لأصل الفعل.

في تهذيب اللغة: قال أبو عدنان: أخبرني العالم من أعراب باهلة أن التوب يصبح بالورس ثم بالزعفران فيجيء لونه مثل لون زهرة المُحْوَذَانَة، فذلك التوب المهرود، قال: أخبرني بعض أصحاب الحديث أنه بلغه أن المهرود الذي يصبح بالعروق، قال والعروق يقال لها المُهْرُذَنَة^(٢).

وفي الجمهرة: المُهْرُذَنَة، العروق التي يصبح بها^(٣).

وفي جمل اللغة: ثوب مهرود: صبغ أصفر^(٤).

وفي معجم مقاييس اللغة: أهاء والراء والدال كلمات تدل على معاجلة شيء، بصبغ أو ما أشبهه، وثوب مهرود: صبغ أصفر^(٥).

وفي الحيط قال: المُهْرُذَنَة صبغ أصفر، ويقال طين أحمر^(٦).

وفي القاموس قال: و [المُهْرُذَنَة] بالضم: الكركم، وطين أحمر، وعروق يصبح بها، والمهريدي: المصبوع به.

(١) راجع ما كتبناه تحت عنوان «ذكره للافعال وخصوصاً ثلانيها وحسن ترتيبه لها».

(٢) تهذيب اللغة ١٨٩:٦.

(٣) الجمهرة ٦٤٢:٢.

(٤) الجمل في اللغة ٤٧٧:٤.

(٥) معجم مقاييس اللغة ٤٩:٦ - ٥٠.

(٦) الحيط في اللغة ٤٤١:٣.

وفي لسان العرب: الْهُرْدُ: العروق التي يُصْبِحُ بها، وقيل: هو الكركم، وثوبٌ مهروّدٌ ومُهْرَدٌ.

وفي تملة الصغافي: الْهُرْدُ بالضم: العروق، والعروقُ: صبغٌ أصفرٌ يُصْبِحُ به، وقال أبو عدنان: أخبرني العالم من أغرب باهله أن الشوب يُصْبِحُ بالورس ثم بالزعفران، فيجيء لونه مثل لون زهرة الحُوذانة، فذلك التوب المهرود.

وهكذا دارت معاجم اللغة في هذا المدار، وتحيرت كتب غريب الأثر أيضاً في حديث وردت فيه لفظة «مهرودتين» أو «مهروذتين» أو «مهروتنين»^(١)، لكن السيد المدني قال في الأثر: «في مهرودتين، أي في حلتين مصبوغتين بالهرد، أو في شقتين: أخذَا من الْهُرْدُ وهو الشق، والأوَّلُ هو الصواب». والحق معه إذ بمقارنة بسيطة بين ما قاله السيد المصنف وما ارتباكه في وتحلوا، يظهر لك صواب ما قاله وصحة اشتقاقه وسقم ما تأولوه وحارروا فيه.

هذا، إذا أعرضنا عن عدم ذكرهم أن لفظة «الْهُرْدُ» معربة عن «هَلْد» بالهندية، فإنهم لم يذكروا ذلك، بل لم تذكره أكثر كتب المَعَربِ.

وهنا نرى براعة السيد المصنف في ذكره أصل الهرد وأنه معرب، وفي ذكره لفعل الماضي الثلاثي «هَرَد»، وفي ذكره بابي فعله المضارع حيث نص على ان المضارع من بابي «قَتَلَ» و «ضَرَبَ»، أي هَرَدَ يَهْرُدُ وَيَهْرِدُ، وذلك ما لم تذكره معاجم اللغة العربية.

• وفي مادة «اشر» قال: «أشَرَتِ المرأةُ أسنانها أَشْرًا - كَتْلَ وَضَرَبَ وَأَشَرَّتِها

(١) انظر الفائق ٣: ٣٩٧، والنهاية ٥: ٢٥٨، والغربيين ٦: ١٩٢٦ - ١٩٢٧.

تأشيراً: حددتها ورقة أطرافها، وهو ثغر مأشور ومؤشرٌ.

فذكر أنّ مضارع «أشر» هنا من بابي «قتل» و«ضرب»، مع أنّ المعاجم المتداولة بين غافلة عن ذكر مضارع «أشر» الثاني بهذا المعنى، وبين ذاكرة المضارع من باب «ضرب» فقط.

في الصحاح: وتأشير الأسنان: تحريرها وتحديد أطرافها.

وفي المحيط: وفي الحديث «لعن الله الواثرة والموتشرة» وهي الآية تأثيرُ أسنانها، أي تصيرُها ذوات أشرٍ، وهي تحرير اطرافها^(١).

وفي مصباح الفيومي: أشرت المرأة أسنانها: رقت اطرافها.

وفي اللسان: وقد أشرت المرأة أسنانها تأثيراً أثراً، وأشرتها: حرزتها.

وفي القاموس: أشرت أسنانها تأثيراً أثراً، وأشرتها: حرزتها. واقتصر عليه الزيدي في الناج فلم يضف ضبطاً آخر لمضارعه.

وفي أفعال السرقسطي: وأشارن النساء أسنانهن: رققن أطرافها^(٢).

فهذا ما ذكر في المعاجم المتداولة، ولم يذكر أرباب غريب الحديث شيئاً جديداً ذا بال هنا، إذ الجميع اقتصروا على ذكر التأثير في حديث النبي «لعن الله الواثرة والموتشرة»، وقد ذكر الصاحب بن عباد والفيروزآبادي وابن منظور مضارعه من باب «ضرب» غافلين عن ذكر باب «نصر» ولكن السيد المصنف لعناته بذكر عين الفعل المضارع، لم يفته أن يذكر بابي المضارع.

(١) المحيط: ٣٧٧: ٧.

(٢) الأفعال: ١: ١٠٣.

◦ وفي المجاز من مادة «جفر» قال: «جَفَّ الرِّيشُ، كَنَصَرَ: طَابَ وَخَرَجَ مِنْ مَرْضِهِ». ◦

ومن ذكر هذا المعنى من اللغوين لم يذكر عين الفعل المضارع، فانهم اقتصرت على ذكر فعله الماضي فقط.

ففي المحيط: وجَفَّ مِنْ مَرْضِهِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ^(١). وذكر نفس هذا النص الصغافي في التكملة.

وفي القاموس: وجَفَّ مِنْ الْمَرْضِ: خَرَجَ. ولم يذكر الزبيدي عين المضارع. هذا، ناهيك عن أنهم ذكروا هذا الاستعمال دون الاشارة إلى أنه من المجاز، وقد أوضح السيد المصنف كلا هاتين النكتتين فذكر أن هذا الاستعمال مجازي، كما ذكر عين مضارعه.

◦ وفي المجاز من مادة «حدر» قال: «وَحَدَرَتِ الْعَيْنُ الدَّمَعَ، كَنَصَرَ وَضَرَبَ: أَرْسَلَتُهُ، وَالدَّمْوَعُ الْكُحْلَ: سَالَتْ بِهِ، وَتَحْدَرَتْ دَمْوعَهُ وَتَحْادَرَتْ: تَصْبِيَثُ». ◦ وكثير من كتب اللغة هنا اقتصرت على «تحدر الدمع»، ومن ذكر الفعل الماضي والمضارع منهم اقتصر على ذكر أنه من باب «نصر» غافلين عن ذكر باب «ضرب».

ففي المحيط: وَحَدَرَتِ الْعَيْنُ الدَّمَعَ فَأَنْهَدَرَ وَتَحْدَرَ^(٢).

◦ وفي الاساس: وَالْعَيْنُ تَحْدُرُ الدَّمَعَ، وَالدَّمْوَعُ يَحْدُرُ الْكُحْلَ.

(١) المحيط ٩١:٧

(٢) المحيط ٣٥:٣

وفي العين: وَحَدَرَتْ عَيْنِي الدَّمَعَ، وَانْحَدَرَ الدَّمَعُ^(١).

وفي تهذيب اللغة: وَحَدَرَتْ عَيْنِي الدَّمَعَ، فَانْحَدَرَ الدَّمَعُ وَتَحَدَّرَ^(٢).

وفي لسان العرب: وَحَدَرَ الدَّمَعَ يَحْدُرُهُ حَدَرًا وَحَدُورًا، وَحَدَرَهُ فَانْحَدَرَ وَتَحَدَّرَ،
أَيْ تَنَزَّلَ.

واقتصر في القاموس على قوله: وَتَحَدَّرَ تَنَزَّلَ. وشرحها الزيبي في تاجه فقال:

(و) حَدَرَ الدَّمَعَ يَحْدُرُهُ حَدَرًا وَحَدُورًا، وَحَدَرَهُ، فَانْحَدَرَ وَ(تَحَدَّرَ) أَيْ (تنَزَّل)^(٣).

ثم قال في موضع آخر بعده: ومن المجاز: الدَّمَعُ يَحْدُرُ الْكُخْلَ^(٤).

فهم جميعهم لم يذكروا مضارعه من باب «ضرب» مقتصرین على أنه من باب «نصر»، والسيد المصنف جمع بين بابي مضارعه، حرصاً على أن لا يفوته شيء من ذلك.

• وفي مادة «خسر» قال: «وَأَخْسَرَ الرَّجُلُ إِخْسَاراً: وَقَعَ فِي الْخُسْرَانِ...
وَالْمِيزَانَ: نَقَصَهُ، كَخَسَرَهُ يَخْسِرُهُ سَبَّلِيلُتِ الْعَيْنِ - خَسْرَاً، وَخَسَرَهُ يَخْسِرِيَاً».
وتثليث عين المضارع لم تذكر من ذكره، بل اقتصروا على أنه من باب فِرَح أو
مُنْعَ، وتثليث عين المضارع لم تذكر من ذكره، بل اقتصروا على أنه من باب فِرَح أو
 وبال التالي فلم يذكروا ورود مضارعه مضموم العين من باب «نصر».

(١) العين ١٧٨:٣.

(٢) تهذيب اللغة ٤:٤٠٧.

(٣) تاج المر oss ١٠:٥٦١.

(٤) تاج المر oss ١٠:٥٦٣.

ففي العين: كِلْتُه وَزَنَتْه فَأَخْسَرْتُه، أَيْ نَقْصَتْه^(١).

وفي الحيط: وأَخْسَرْتُه أَيْ نَقْصَتْه^(٢). فاقتصروا على الرباعي.

وفي التهذيب: ويقال كِلْتُه وَزَنَتْه فَأَخْسَرْتُه، أَيْ نَقْصَتْه، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: «إِذَا كَالَوْهُمْ أَوْ زَرَوْهُمْ يَخْسِرُونَ» قال الزجاج: أَيْ يَنْقُصُونَ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ، قال: وَيَجُوزُ فِي الْلُّغَةِ «يَخْسِرُونَ»، يقال: أَخْسَرْتُ الْمِيزَانَ وَخَسَرْتُه، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَا «يَخْسِرُونَ»^(٣).

وفي الصحاح: وَخَسَرْتُ الشَّيْءَ - بالفتح - وَأَخْسَرْتَه: نَقْصَتْه^(٤).

وفي الأساس: أَخْسَرَ الْمِيزَانَ وَخَسَرَه وَخَسَرَه: نَقْصَه^(٥).

وفي مصباح الفيومي: أَخْسَرْتُ الْمِيزَانَ إِخْسَارًا: نَقْصَتْ الْوَزْنُ، وَخَسَرْتُه خَسْرًا مِنْ بَابِ ضَرْبِ لَغَةِ فِيهِ^(٦).

وفي المقاييس: يقال خَسَرْتُ الْمِيزَانَ وَأَخْسَرْتُه، إِذَا نَقْصَتْه. ومثله في الجمل^(٧).

وفي القاموس والتاج: (خَسِيرَ كَفِيرَه وَضَرَبَ) الثاني لغة شادة كما صرّح به المصنف في البصائر، قال: ومنه قراءة الحسن البصري «وَلَا تَخْسِرُوا الْمِيزَانَ»

(١) العين ٤: ١٩٥.

(٢) الحيط ٤: ٢٦٠.

(٣) التهذيب ٧: ١٦٢ - ١٦٣.

(٤) الصحاح ٢: ٦٤٥.

(٥) أساس البلاغة: ١١٠.

(٦) المصباح المنير: ١٦٩.

(٧) مقاييس اللغة ٢: ١٨٢، ومحمل اللغة ٢: ١٨٦.

(خَسِرَأً) ...

وفي الناج قال أيضاً: وَخَسَرَ الْوَزْنَ وَالْكَيْلَ خَسِرَاً، وَأَخْسَرَهُ نَقْصَةً. ويقال: كُلْتُهُ وَوْزَنَتُهُ فَأَخْسَرْتُهُ، أَيْ نَقْصَتُهُ. هكذا فسر الزجاج قوله تعالى: «أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ» أي ينقصون في الكيل والوزن، قال: ويجوز في اللغة «يُخْسِرُونَ»؛ تقول: أَخْسَرْتُ الْمِيزَانَ خَسِرَةً، قال: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قرأ «يُخْسِرُونَ»، قلت وهو قراءة بلال بن أبي بردة^(١).

وفي لسان العرب: وَخَسَرَتُ الشيءَ - بالفتح - وَأَخْسَرْتُهُ: نَقْصَةً. وَخَسَرَ الْوَزْنَ وَالْكَيْلَ خَسِرَاً وَأَخْسَرَهُ: نَقْصَةً. ويقال: كُلْتُهُ وَوْزَنَتُهُ فَأَخْسَرْتُهُ، أَيْ نَقْصَتُهُ. قال الله تعالى «وَإِذَا كَالُوكُمْ أَوْ وَزَنُوكُمْ يُخْسِرُونَ»: الزجاج: أي ينقصون... ثم نقل ما سلف نقله من كلام الزجاج.

وفي أفعال السرقسطي: خَسِرْتُ الْمِيزَانَ خَسِرَاً، وَأَخْسَرْتُهُ: نَقْصَةً^(٢). ومثله بالضبط في أفعال ابن القطاع^(٣).

فها هم يذكرون ماضيه «خَسَرَ» مقتصرین على ذلك معتمدين على فهم القارئ، وبعضهم صرّح أنه من باب منع أو فرح وقد وردت به قراءة بلال بن أبي بردة، وأبأن، وعثان^(٤).

وأما كونه من باب «ضَرَبَ» فقد أرسله السيد المصنف ارسال المسلمات بلا

(١) تاج المرؤس ١٦٤: ١١.

(٢) الأفعال للسرقسطي ٤٣٥: ١.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢٧٩: ١.

(٤) انظر معجم القراءات القرآنية ٤٦: ٧.

تطويل ممل كما قرأت، ولا حذر كحذر القيومي، ولا دعوى الشذوذ كما في البصائر إذ لا معنى لذلك بعد ورود هذا الباب في قراءة المحسن البصري كما صرخ بذلك في الناج، وقراءة بلال بن أبي بردة كما في الناج واللسان وغيرهم، وقراءة زيد بن عليّ كما في معجم القراءات القرآنية^(١)، وكل هؤلاء من يجتمع بكلامهم من ارباب الكلام في المصور المتقدمة.

وأثناً كون مضارعه من باب «نصر» مضموم العين، فهو اللغة الثالثة التي أرسلها السيد المصنف إرسال المسلمات، وهم لم يذكروها في معاجمهم، مع أنه قد وردت بها قراءة من قراءات العرب، فلا حاجة لهم في عدم ذكرها.

في تفسير أبي السعود: وقرئ «ولا تُخسِرُوا» بفتح التاء، وضم السين وكسرها -يقال: خَسَرَ الميزانَ يَخْسِرُهُ وَيَخْسِرُهُ - وبفتح السين أيضاً^(٢) ... فصرّح بأنّ الفعل مثلث عين المضارعة.

وفي البحر الحيط: وقرأ الجمھور «ولا تُخسِرُوا» من أخسَرَ، أي أفسد ونَقَصَ ... وبلال بن أبي بردة وزيد بن عليّ «تُخسِر» بفتح التاء؛ يقال خَسَرَ يَخْسِرُ وأخسَرَ يَخْسِرُ بمعنى واحد كجبر وأجير، وحکى ابن جنی وصاحب اللوامع عن بلال فتح التاء والسين مضارع خَسِرَ بكسر السين ... وقرئ أيضاً تُخسِرُوا بفتح التاء وضم السين^(٣) ...

وبعد وجود التصریح بصحة ورود قراءة عن العرب بضم عين المضارعة

(١) انظر معجم القراءات القرآنية وما ذكره في هذه القراءة ٧:٤٥.

(٢) تفسير أبي السعود ٨:١٧٧.

(٣) البحر الحيط ٨:١٨٩.

لا معنى للتخطي عن ذكر هذا المضارع المضوم العين، فمن هنا ذكر السيد المصنف أن مضارع «خَرَّ» مثلث العين في المضارع^(١).

و في مادة «طَرَزَ» قال: «طَرَزَهُ طَرَزاً، كَنْصَر: دَفَعَهُ بِلَكْنَزٍ؛ عن ابن الأعرابي».

وهذا المعنى لم يذكر في العين ولا الصحاح ولا التهذيب ولا الجمهرة ولا الحيط ولا المصباح ولا المقايس ولا المجمل ولا الأساس ولا كثير من مصادر اللغة، بل بعضهم أهل المادة «طَرَزَ» كلها فلم يذكرها أصلاً كالمجوهري في صحاحه، والصاحب في حبيطه، والأزهري في تهذيبه وغيرهم. ومن ذكر هذا المعنى لم يذكر مضارع هذا الفعل «طَرَزَ» ولم يصرّح به.

في تكملة الصغاني، قال: روى ثعلب عن ابن الأعرابي: الطَّرَزُ: الدفع باللَّكْرِ؛
يقال طَرَزَهُ طَرَزاً، إِذَا دَفَعَهُ^(٢).

وفي القاموس والتاج: (الطَّرَزُ) أهل الم الجوهرى، وقال ثعلب عن ابن الأعرابى هو (الدفع باللَّكْرِ) يقال طَرَزَهُ طَرَزاً إِذَا دَفَعَهُ^(٣).

فقد ذكروا الفعل والمصدر ولم يصرحوا بحركة عين المضارع، فأوضحه السيد المصنف، وذكر أن المضارع على أنه لم يفته أن يذكر أن هذا المعنى نقله ابن الأعرابي لا غيره، ولذلك قال: عن ابن الأعرابي.

و في مادة «أَصْص» قال: «وَأَصَّت الناقَة تَثْصُّ وَتَسْوُصُ وَتَأَصُّ أَصْصاً:

(١) واظر ما ذكرناه سابقاً من أخذه من كتب التفسير واستدراكه ما فات على اللغويين منها.

(٢) التكملة والذيل والصلة ٨٩: ٢.

(٣) القاموس والتاج «طَرَزَ».

سنت واشتدّ لحمها وتلاحتك ألواحها، فهي أصْوَصُ، كرسول».

وتثليث عين المضارع لم يذكر في المعاجم اللغوية المتداولة التي عليها المدار، إذ اقتصرت على ذكر «تَيْصُّ» و «تَؤْصُّ» دون «تَأْصُّ»، هذا مع وقوع الاختلاف بينهم في كسر عين المضارع وضمّها، ناهيك عن عدم ذكرهم فتحه.

فقد اقتصر ابن فارس في مقاييسه على قوله: ويقال للنّاقّة الجمّيحة الخلق أصْوَصُ.

وقال في بحثه: نّاقّة أصْوَصُ جمّيحة الخلق. فلم يذكر حتّى الفعل الماضي فضلاً عن المضارع وحركة عينه.

واقتصر السرقسطي وابن القطاع على ذكرها الفعل الماضي والمصدر دون المضارع، فقالا: أَصَّتِ النّاقّة أَصَّاً: اشتدت، فهي أصْوَصُ^(١).

وفي الحيط الأَصْوَصُ: النّاقّة الحائل السمينة... وقيل هي الموئقة الخلق، وجمعه أَصْصُ، وقد أَصَّتْ تَؤْصُّ^(٢).

وفي الصحاح: أبو عمرو: نّاقّة أصْوَصُ أي شديدة، وقد أَصَّتْ تَؤْصُّ، حكاه عنه أبو عبيد.

فها هما قد اقتصرا على نقل لغة ضم عين المضارع، وجاء الصناعي لينقل لغة كسر المضارع أيضاً، فقال في التكلمة: أبو عمر: أَصَّتِ النّاقّة تَبْيَصُ بالكسر - إذا اشتدّ لحمها وتلاحتك ألواحها، لغة في تَؤْصُّ...

(١) الأفعال للسرقسطي ١: ٨٣، والأفعال لابن القطاع ٥٣: ١.

(٢) الحيط ٨: ٢١٦.

الأصوصُ الناقَةُ الحائلُ.

وكذلك اقتصر الفيروزآبادي عليها فقال: وأصَّت الناقَةَ تَؤْصُّ وَتَبِصُّ : اشتد لحمها وتلاحتَ الواحَهَا وغَرَّت ...
وفي لسان العرب: ناقَةُ أَصوصُ ... وقد أَصَّتَ تَبِصُّ ... وقد أَصَّتَ تَؤْصُّ
أصيصاً، إذا اشتد لحمها وتلاحتَ الواحَهَا.

وفي تاج العروس ذكر اختلافهم في الضم والكسر، فقال: «أَصَّت (الناقَةَ تَؤْصُّ) بالضم، قاله أبو عمرو، وحكاه عنه أبو عبيد؛ نقله المسوهي (وَتَبِصُّ)
بالكسر، أصيصاً، وهذه عن أبي عمرو أيضاً كما نقله الصاغاني وضبطه، وقال أبو
ذكر يا عند قول الجوهرى: «تَؤْصُّ» بالضم: الصواب تَبِصُّ بالكسر لأنَّه فعل
لازم، وقال أبو سهل النحوي: الذي قرأَتُه على أبي أسامة في الغريب المصنف:
أَصَّتَ تَبِصُّ - بالكسر - وهو الصواب، لأنَّه فعل لازم.

قلت: وقد جمع بينها الصاغاني، وقلده المصنف [أي الفيروزآبادي] إذا (اشتد
لحمها وتلاحتَ الواحَهَا) قال شيخنا: لم يذكره غير المصنف، فهو إما أن يستدرك
به على الشيخ ابن مالك في الأفعال التي أوردها بالوجهين، أو يُستَعَّب المصنف
بكلام ابن مالك وأكثُر الصرفين واللغويين حتى يعرف مستنته. انتهى.

قلت: الصواب أنه يستدرك به على ابن مالك ويُستَعَّب، فإنَّ الضم نقله
الجوهرى عن أبي عبيد عن أبي عمرو، والكسر نقله الصاغاني عن أبي عمرو
أيضاً، وصوَّبه أبو ذكريَا وأبو سهل، فهما روايتان، وهذا هو المستند، فتأمل!»^(١).

فلاحظ اختلافهم، وتطوّيلهم في تصحيح حركة هذا المضارع أو ذاك، مع ورود النقل بكلّيّها وصحتها عند الآئمة، ولم يلتفت السيد المصنف إلى مثل ذلك مع ثبوت النقل، وزاد عليهم لغة فتح عين المضارع، فنقل لغة «تأصّ» مستدركاً عليهم ما فاتتهم.

فهذه بعض النماذج التي حرّص المصنف فيها على ذكر حركة عين المضارع، واستدراكه على اللغويين ما لم يذكروه في معاجمهم، فكان عمله هذا إغناءً للعمل المعجمي، وزيادة في إثراء اللغة العربية.

ح - ذكره لحراف التعديّة ، وبيانه لاختلاف المعنى باختلافها.

لقد مُنيت معاجم العربية في هذا المجال بخللين. أفترضت ضرورة رفعها وسدّ خللها.

الأول: ما ذكره الأستاذ الشدياق قاتلاً:

ومن هذا القصور تعريفهم لنقطة بلقطة أخرى من دون ذكر الفرق بينهما بالنظر إلى تعديتها بحرف الجر، كقول الجوهرى مثلاً: الوجَلُ الخوفُ، ومثلها عبارة القاموس والمصاح، مع أن «وجَلَ» يتعدى بـ«من» وخف يتعدي بنفسه. وكقوله أيضاً: الجنْ الميل، وقد جنْفَ بالكسر - يجْنَفُ جنْفاً. ومنه قوله تعالى **«فَنَ خَافَ مِنْ مُوصِّنْ جَنْفاً»** وهو

يُوهم أنه يقال: جنف عنه وعليه وإليه، كما يقال مال عنه وعليه وإليه. وعبارة المصباح «جنف جنفاً من باب تعب: ظلم» وهي توهم أنه يقال «جتنفة» كما يقال «ظلمه». وعبارة العباب «الجَنْفُ: الميل والجور والعدول».

وكقول المصنف [أي الفيروزآبادي]: «العَتْبُ: الموجدة والملامة» و«لَمْ» يتعدى بنفسه، وَعَتَبَ وجَدَ يتعدى بـان بـ«على».

وكقوله أيضاً: «العَوْذُ الالتجاء كالعياذ... والاستعاذه» و«عاذ» يتعدى بالباء و«التجأ» يتعدى بـ«إلى». وعبارة المحكم عاذ به عوذًا وعياذًا ومعاذًا: لاذ به.

وكقوله في آخر مادة «حسب»: «واحتسب انتهى»؛ و«انتهى» يتعدى بـ«عن» - يقال: انتهى عنه، أي كف، وهو مطابع نهي - ويتعذر أيضاً بـ«إلى»، و«احتسب» يتعدى بنفسه نحو «احتسب أجرًا عند الله» أي ادخره عنده، ويتعذر أيضاً بالباء نحو «احتسب بالشيء» أي اكتفى، و«فلان لا يحتسب به» أي لا يعتد به. وهذا التموج كاف انتهى كلامه^(١).

ونحن وإن كنّا لا نذعن تماماً بما قرره الأستاذ الشدياق من القصور، لأننا لا

(١) الملاسوس: ١٢.

نرى اللغويين - وحتى الفيروزآبادي - يلحظون هذه الدقة التي افترضها الاستاذ، لأنّهم كما هو ظاهر للعيان يريدون بيان مُؤدي ومعنى الكلمة المشروحة، فيوضّحونها بما هو أوضح وأجل وأعرف عند السامع، أي أنّهم يلاحظون نفس المعنى المصدري دون ملاحظة الفعل الماضي، فضلاً عن ملاحظة ما يتعدى به، لأنّ الغرض هو البيان والإيضاح والتعريف، وما سوى ذلك لم يتقيّدوا بالتزامه.

نعم، ربّما يكون كلامه متيناً وإشكاله وارداً في الأفعال، حيث أنّهم إذا شرحا فعلًا بفعلٍ، تبادر إلى الذهن تعديتها بنفس حرف التعديّة، ففي مثل ذلك يُسْبِغُون الدقة ومعادلة الفعل بفعل آخر يتعدى بعده ما يتعدى به.

أقول: نحن وإن كنا لا نذعن بذلك ونؤيد هذا، نرى خلوّ معجم الطراز من هذه الإشكالية التي طرحها الأستاذ الشدياق، فهي على دقّتها الشديدة، لا نراها جارية في كتاب (الطراز) إذ صنف بدقة متناهية في هذا المجال، حتى خلا عن مثل هذه النكات السلبية الظرفية جدّاً.

فا طرحته من الإشكال على القاموس في «العقب: الموجدة والملامة» إذا سلّم وردهه على خصوص القاموس، فإنه مرتفع في اصل اللغة، وخصوصاً بـ ملاحظة ما ذكره السيد المدنى في مادة «عتب» حيث قال: «عَتَبَ عَلَيْهِ وَعَتَبَهُ: إِذَا وَجَدَهُ عَلَيْهِ»، فنحن نرى «وَجَدَ» و «عَتَبَ» يتعديان بنفس الحرف «عَلَى» وهذه من دقة السيد المصنف، ومن ناحية أخرى، فإنه لا إشكال في شرح «العتب باللامة» لأنّ «لام» كما يتعدى بنفسه، فإنّ «عَتَبَ» أيضاً يتعدى بنفسه كما نقله السيد المصنف.

وما طرحته في مادة «عوذ»، نراه مرتفعاً في الطراز. حيث قال السيد المدنى:

«عاذ به ... لجأ إليه واعتصم به، كأعاده به وتعود واستعاد به». فذكر الفعل الثاني «عاذ» متعدياً بالباء، وشرحه بفعل آخر «لجأ» وذكر أنه يتعدى بـ«إلى» فرفع التوهم، ثم باللغ في رفع التوهم فعادله بفعل يتعدى بنفسه ما يتعدى به الفعل المشرح، فقال «واعتصم به»، فإن اعتصم يتعدى بالباء تماماً كما يتعدى «عاذ» بالباء.

وما طرحة في مادة «حسب»، أيضاً متلافي في الطراز الأول، حيث قال السيد المصنف «واحتسبت يكذا: اكتفيت». فكما أن الفعل «احتسب» يتعدى بالباء، فكذلك «اكتفى» يتعدى بالباء، فلا لبس ولا إيهام.

وهذه نماذج عرضناها مما أشكل بها على القاموس، واتضح من خلال مقارنتها بالطراز، خلو الطراز من تلك الإشكالات، وكيف أنه سار ضمن منهج دقيق، تخطى به الكثير من الإشكاليات التي ابتليت بها معاجم اللغة العربية.

وهكذا الحال في جميع الكتاب وأبوابه وفصوله، تراه حالياً من الإيهام والتعقيد، بل هو سلس سهل فيتناول مواده، خصوصاً فيما نحن فيه أعني الأفعال باعتبار تعديتها وما تتعدى به من حروف، على أنَّ الذي أبعد السيد المصنف عن الواقع بمثل هذا النقص، هو اهتمامه بذكر الأفعال وشرحها إما بأفعال أخرى، أو بجمل وافية بشرح المعنى، ثم ذكره ما يشتق منها من مصدر أو اسم مصدر أو اسم مكان أو زمان أو آلة أو غيرها، فهو بعيد في جملته ومنهجه عن شرح المصدر مباشرة بمصدر آخر أو غيره من المتصروفات والمشتقات بما يعادلها وذلك ما يعنيه الواقع في إشكالية اختلاف تعديتها بهذا الحرف أو ذاك، فهو يشرح الفعل بالفعل،

مطابقاً لكل منها من حيث الدقة في إيصال المعنى وفي ما يتعدىان به.

الثاني: هو ما يلحظ في أمثلات كتب اللغة من ذكرهم جملة من استعمالات الفعل واختلاف معاناتها، دون إيضاح ما يتعدى به، بل لعلهم يذكرون الفعل بدون حرف تعدية، ثم يشرحونه بما يقتضي وجود حرف التعدية فيه، وذلك ما يُضيّع على الطالب فرصة التعرف على كيفية الاستعمال الصحيح لل فعل، وما يؤديه من معنى في المُمْلَأ.

وفي هذا المجال يبرز السيد المصنف مسابقاً بجليله في الحلبة، حيث دقق أيا تدقّيق في فصل كل معنى بحسب كل استعمال وفق ما يتعدى به من حرف، وأطرد هذا في كتابه، فجاء نظاماً محكماً معبوكاً في هذا الباب وإليك بعض النماذج في هذا المضار:

• في مادة «زأزاً» قال:

«زأزاً زأزة: طردة وحقرة».

وعنه الخوف: جنثبة ...

وتزازاً: تزعزع.

ومنه: خاف وتصادر له هيبة.

وعنه: توارى.

وفي مشبه: حرّك عطفيه جئنة».

فاما قوله «زأزاً عنه الخوف» بمعنى جئنة فلم أر من ذكره من أرباب المعاجم المتداولة، وهو صحيح قطعاً أخذنا من قولهم زأزاً بمعنى طرده، فإذا عدّيت

بـ «عن» صارت بمعنى طرداً عنه، أي جنبه.

وأما قوله «تزأراً عنه» توارى «فإنهم لم يذكروا فيه حرف التعدية، مقتصر بين على تفسير «تزأراً» بـ «توارى» و «اختباً» دون إشارة إلى ما يتعدى به، أو كيف يستعمل هذا الفعل، واستشهدوا بـ شعر جرير:

تبدو فتُبدي جَالاً زَاةً خَفْرَ **إِذَا تَزَأَّتْ بِالسُّودِ الْعَنَاكِبِ**

فإنَّ معناه اختبات وتواترت عن الناس، فشرحوه بالتواري الذي يتعدى بـ «عن» دون تصریح باستعمال «تزأراً» مع «عن»، وصنيعهم هذا موهم بأنَّه يدل على معناه بلا حرف، غير منبهين على ما تبته عليه السيد المصنف، من استعماله متعدياً بـ «عن» وافتراق معناه عنه عند تعتيشه بـ «من».

وكذلك يلاحظ استعمال «تزأراً في مشيه»: بمعنى حرك عطفية جهده، فإنَّ اللغويين اقتصرت على قوفهم «تزأراً: مشى محركاً أعطاوه كهيئة القصار»، فأوضح السيد المصنف هذا الاستعمال عبر حرف الجر «في» ليتضح معنى تحريك العطف، فلذلك قدم قوله «تزأراً في مشيه» ثم شرحه بتحرريك الاعطف.

• وفي مادة «فشاً» قال: «وأَفْشَا عَلَيْهِمْ: أَسْتَكْبَرَ، فَهُوَ مَفْشِيَّهُ».

فعدى الفعل «أَفْشَا» بحرف الجر «على» ثم شرحه بالفعل استكبار، وهذا هو المعنى الدقيق لهذا الفعل والاستعمال الصحيح، وأما معاجم اللغة، فقد تساهلت في ذلك مكتفية بقولها: «أَفْشَا: استكبار»، متجاهلة عن أنَّ استكبار يتعدى بـ «على»، فلابد أن يكون الفعل المفسَّر متعدياً بـ «على»، فتلافق السيد المصنف هذا القصور أو التقصير، وأرجع الأفعال المشروحة إلى الاستعمالات الأصلية وحرروفها: متطابقة

مع الأفعال الشارحة من حيث التعدي.

و في مادة «فطا» قال السيد المصنف : «قطعاً ظهر البعير: غتره، فتطأطأ له، و [فطا] عليه: حمل عباً ثقيلاً فتطامن». .

وهذان المعنيان مع الفرق بينهما في غاية الوضوح، فإن «فطا» المتredi بنفسه يقابلها بالشرح غتره المتredi بنفسه، و «فطا» المتredi بـ«على» يقابلها «حمل» المتredi بـ«على» أيضاً، أي حمل عليه عباً ثقيلاً فتطامن، فالمتredi بنفسه يعطي معنى الغتر وتطأطأ البعير، والمتredi بـ«على» يعطي الحمل عليه والتطامن من التقليل.

وإذا نظرت إلى عبارات اللغويين في استعمال هذا الفعل، وقفـت أمام ركام هائل من الخلط بين هذين المعنيين، بحيث يصعب على القارئ أن يهتدـي إلى الفرق بينها بسهولة.

ففي القاموس والتاج: فطا ظهرـ البعيرـ - كمنـ - أي حمل عليه حـلاـ ثقـيلاـ فـاطـمانـ ودخل^(١).

وفي الكنز اللغوي لابن السكـيت فـطـأ ظـهـرـ دـابـتكـ: إذا حـلـتـ عـلـيـهاـ فـأـقـلـتـهاـ^(٢).

وفي كتاب الأفعال لابن القطاع فـطـأ ظـهـرـ الدـابـةـ أـثـقـلـهاـ فـدـخـلـ ظـهـرـهاـ^(٣) ... وأـيـضاـ ضـربـ ظـهـرـ الدـابـةـ يـدـهـ.

(١) القاموس والتاج «فطا».

(٢) الكـنزـ اللـغـويـ: ٢١٢.

(٣) الأنـماـلـ لـابـنـ القطاعـ: ٤٨٤ـ: ٢ـ.

وفي الأفعال للسرقسطي: فطاً ظهر الدابة: إذا أنقلها فيندخل ظهرها^(١).
 وفي العباب والصحاح: أبو زيد: فطاً أي ضربه على ظهره، مثل خطأه^(٢).
 وفي الجمهرة: وفطأت ظهره أضطوه فطاً إذا حملت عليه حملاً ثقيلاً حتى يتغزّر،
 أو ضربته حتى يطمئن^(٣).

ووهكذا تظهر عباراتهم متداخلة في المعنين، فلا يحسن الفرق بين فطاً ظهر البعير
 إذا حمل عليه حملاً ثقيلاً وبين فطاً إذا ضربه حتى يطمئن، لا يحس الفرق بينها إلا
 بشق الأنفس، إذ أوضحت عباراتهم في هذا المورد هي عبارة الجمهرة وهي كما ترى
 غير مفصحة عن الفرق بشكل واضح، بخلاف عبارة السيد المدنى وتفریقه بين
 المعنين والاستعمالين من خلال تعدية الاول بنفسه، وتعديه الثاني بـ «على» لأنَّ
 فيه معنى الحمل، فاتضح الفرق جلياً بين التظامن والتطاوط من الفمز وبينه من
 العمل عليه.

• وفي مادة «ذار» قال:

«ذئر، كتعب: غضب راشتدّ غيظه.

ومنه: فزع.

وعليه: اجترأ ...

ويه: ضرب واعتاده، فهو ذئر».

(١) الأفعال للسرقسطي ٤: ٢٢.

(٢) العباب والصحاح «فطاً».

(٣) جمهرة اللغة ٢: ١٧٩.

ولم تذكر هذه الاستعارات بهذا النسق وهذا الوضوح في المعاجم، بل ذكرت مرتبة متفاوتة الدرجة من الوضوح بين عبارة وأخرى، هنا ناهيك عن أنهم جميعاً قالوا «ذَرْ»: فزع، ولم يُعدُّوه بـ«من»، لكن السيد المصنف لاحظ الدقة فذكر استعماله مع «من» فقال: «ذَرْ منه: فزع» لأن الفرع أيضاً يتعدى بـ«من» يقال «فزع منه»، فتعدية ذَرْ بـ«من» هو الاستعمال الصحيح الذي يقابل «فزع منه».

• وفي مادة «قيس» قال: «قاسَ به وعليه وإليه قياساً، كياب: قَدْرَةُ به، فانقاس».

هنا جمع السيد الحروف التي يتعدى بها الفعل «قاسَ»، وهي الباء و «على» و «إلى»، مع أن باقي المعاجم ذكرت بعضها دون بعض، وفي الصلاح ذكر التعدية بالباء فقط، وفي القاموس واللسان والباب ذكرروا التعدية بالباء و «على»، واستدرك السيد المصنف عليهم التعدية بـ«إلى».

• وفي مادة «بوصٍ» قال:
«باصَةُ بَوْصَأً، كفَال: تقدَّمه، وسبَّبَةُ، وفاته، واستعجله في تحميشه إيه أمراً لا يَدْعُهُ يَتَمَهَّلُ فيه.

وعنه: هرب.

ومنه: أستتر.

وعليه: أَلَحَّ، وسار سيراً شديداً... ومنه خمس بائص أي جاد مستعجل.
ومن العمل: تَعِبَ».

فهذا الترتيب يجعلتناول المادة اللغوية وفهمها سهلاً سريعاً خلواً من الارتكاب والتعقيد، لوضوح كل استعمال طبق حرف الجر وما يتعلّق به.

وبمقارنة بسيطة لهذه المستعملات بما ذكره منها في معاجم اللغة يتضح الفارق شاخصاً جلياً بين منهجية السيد المصطفى في ذكر الأفعال ومتصلقاتها، وبين ضبابية منهجيّتهم وذكّرهم المعاني بجملة ضمن المصادر، دون إيضاح كيفية استعمال فعلها ومع أي حرف يؤدي المعنى الفلاني المتوكّي، وكيف يتبدل مفاد الفعل بتبدل المروف المتعلقة به.

ففي القاموس:

البُؤْصَ: السبق، والتقدم، والاستعجال، والاستار،
والهرب، والالحاح... والتعب.

فذكر المصدر ومعانيه بجملة دون ذكر للفعل، أو كيفية استعماله.

وفي لسان العرب:

البُوص: الفوت والسبق والتقدم. باصه يبُوص بوصاً
فاستباص: سبقة وفاته ... والبُوص أيضاً الاستعجال ...
وبُচْنَثَةُ استعجلته ... وباصه فاته ... ومنه حديث عمر: أنه
أراد أن يستعمل سعيد بن العاص فباص منه، أي هرب
واستتر وفاته.

فالخلط بين المصادر والأفعال، وقدّم بعضاً وأخرّ بعضاً، وشرح حديث عمر ثلاثة معانٍ بينها تفاوت دقيق، كل ذلك بلا ترتيب ولا نسق ولا نظام، ولا أثر

واضح للفعل وما يتعدى به.

وفي الصحاح:

البُوْصُ السُّبُقُ وَالتَّقْدِمُ، قَالَ امْرُؤُ القيسُ :

أَمْنَ ذَكْرَ لِيلَى إِذْ نَأْتَكَ تَنُوشُ فَتَفَصُّرُ عَنْهَا حُطْوَةً وَتَبُوشُ
وَخَسْ بَانْصَ أَيْ مُسْتَعْجِلٍ ...

فذكر المصدر واستشهد له بشعر فيه الفعل المضارع، ثم ذكر معنى الاستعجال من خلال اسم الفاعل، فلم يذكر الفعل الماضي أصلًا ولا معانيه.

وفي التهذيب قال:

البُوْصُ: الْقَوْتُ وَالسُّبُقُ؛ يَقَالُ بِا صَنِي الرَّجُلُ أَيْ فَاتَنِي
وَسَبَقَنِي، وَقَالَ الْلَّيْثُ: الْبُوْصُ أَنْ تَسْتَعْجِلَ إِنْسَانًا في
تَحْمِيلِكَهُ امْرًا لَا تَدْعُهُ يَتَمَهَّلُ فِيهِ وَانْشَدَ:

فَلَا تَعْجِلْ عَلَيْهِ وَلَا تَبْصِنِي وَدَالِكِنِي فَانِي ذُو دَلَالٍ
وَسَارَ الْقَوْمُ خَنْسًا بَانْصًا أَيْ مَعْجَلًا مُلْحَّاً ثَلَبَ عَنْ ابْنِ
الْأَعْرَابِيِّ بَوْصٌ: إِذَا سَبَقَ، وَبَوْصٌ إِذَا سَبَقَ فِي الْحَلْبَةِ^(١) ...

فهو أيضًا ذكر المصدر وبعض معانيه ثم ذكر الفعل الماضي ثم ذكر المصدر ومعنى الاستعجال ثم أنسد له شاهدًا فيه فعله المضارع، ثم جاء بجملة فيها اسم الفاعل «بانص» وذكر معنى آخر للبوص، ثم ذكر المضعف.

(١) تهذيب اللغة ١٢: ٢٥٨.

وهذا نفس التخبط في باقي المعاجم اللغوية، فأنها دارت في نفس هذا المدار^(١). فإذا قارنت هذه العبارات، بما ذكره السيد المصنف من ذكر الفعل الثلاثي، متعدياً بنفسه بمعنى تقدمه وسبقه وفاته، ثم عداه بـ «عن» بمعنى هرب، وبـ «من» بمعنى استر وهو المراد في حديث عمر، وبـ «على» بمعنى الالحاح لأن أحـ تستعدي بـ «على»، ومن ثم افترق المعنى عند تعديته بـ «من» بالنسبة للعمل، فإنه يكون بمعنى التعب، فأين ذلك الخلط والارتباك وعدم النسق، من هذا الطراز الأول في ذكر الفعل الماضي واستعمالاته طبق ما يتعدى به؟! إن فيها ذكرناه كفاية في المقام.

طـ. حُسن الاستقراء والاستقصاء .

إنَّ من ميزات كتاب الطراز ومنهجيته هو سعيه للاستقراء والاستقصاء وجمع وبيان الوجوه واللغات، سواء كان ذلك في الجموع أو المصادر أو الأسماء الجوامدة أو سائر المستقىات، وكذلك يحاول الاستقصاء في بيان الوجوه الإعرابية والصور التي تكلمت بها العرب في العمل، وهذه الميزة بهذه الشمولية لم نجد لها في المعاجم الأخرى، فإنها تذكر البعض دون البعض الذي حاول ذكر أكبر قدر من الوجوه واللغات والجماع والمصادر لم يستقصها ولم يصل إلى ما وصل إليه المصنف في طرازه الأول.

(١) انظر جهرة اللغة ١: ٣٥١، والعين ٧: ١٦٩، ومعجم مقاييس اللغة ١: ٣١٧ - ٣١٨، والمحيط ٨: ٢٠٤.

• في مادة «بدأ» مثلاً، قال:

«والفعل هذا يادي بذو كفلس . و يادي بديه كبديع ، و يادي بديه ككتيف ، و يذه بذو كفلس فيها ، و يذأة بذأة » كضربة ضربة » ، كل ذلك باضافة الأول إلى الثاني ، والمهمز فيها .

و يذه ذي بذو كفلس فيها ، و يذه ذي بدأة كفلس و سحابه ، و يذه ذي بذأة ك « ضربت ذي ضربة » ، و يذأة ذي بذأة ك « ضربة ذي ضرب » ، و يذأة ذي بدأة كضربة فيها ، و يديه ذي بديه كبديع فيها ، و يذأة بذأة بالبناء كصخرة بحرة ، والكلمتان في كل ذلك بالهمز .

و يادي بديه كبديع ، و يادي بدأء كسحاب ، و يادي بذو كفلس ، بسكون ياء الاول بعد القلب تخفيفاً في الثلاث و همز الثاني فيهن .

و يادي بديني بباء ساكنة فيها ، و يادي بدأكتالي قلا ، و يادي بديه كوادي علي ، و يادي بـ بسكون ياء الاول و حذف لام الثاني ك « يـ » و الفعلة بـ بـ بـ - كبديع - و يذأة ، وأول بـ بـ كفلس بالهمز فيها : كل ذلك بمعنى افعله مبتدئاً به أول كل شيء » .

ولم يجمع مصدر من المصادر هذه اللّغات ، ولا ذكرها ذاكر بهذا النسق والترتيب ، ولا مثلوها لها بمثل ما مثل به السيد المصطفى من الوضوح ، بحيث لا يلتبس

على طالب العلم واللغة أي لغة من تلك اللغات، فإنه ذكر أولاً ما قيل مهموزاً في كلام الكلمتين مع الإضافة، ثم ذكر الكلمتين مهموزتين مستعملتين مع «ذى» في وسطهما. ثم الحق في آخر هذه الاستعمالات ما قيل مهموزاً مبنياً ومثل له بصرحة بحرة، ثم ذكر ما قيل بإضافة الأول بسكون الياء إلى الثاني المهموز، ثم ذكر التفرقات من الاستعمالات التي لا يجمعها جامع آخرأ. ففاق باقي المعاجم بجمعه واستقصائه لكل وجوه هذا الاستعمال مع أنهم لم يجمعوها جميعاً، كما فاقها بحسن عرضه لها ودقّة تبييله لكل استعمال م بهم منها^(١).

و في مادة «جبا» قال: «المجيبة، كفلس: واحد المبنية - كالكمء والكتاء - وهي الكمة الحمراء ... الجمع أجيبيٌّ وجباء ك الرجال، وجباء ك القردة، وأجيباء ك الأئمّال». ومعاجم اللغة ذكرت هذه الجموع مبعثرة دون نسق، مرددة في بعضها بين كونه جمعاً أو اسم جمع، فأثبتتها السيد المصطفى على نسق واحد وعددها جموعاً، هنا ناهيك عن أن جميع المعاجم لم تذكر الجمع «أجيباء ك الأئمّال» مع أن هذا الجمع هو الفالب المسموع في جمع القلة لما كان مفرده ك «فلس».

ففي شرح الشافية: فالمسنون في قلة «فَغل» في غير الأجوزف «أفعال» كأنف وأناف... وربما اقتصروا في

(١) قايس ذلك بلسان العرب ٢٧:١، والصحاح ٣٥:١، والقاموس ١:٨، والعباب ١:٢٣، حيث ذكر بعضها وأمثال في الباقى على المعتل مع تصريحه بأن ترك المعنى لكثر الاستعمال، والتهذيب ١٤:٢٠٣ - ٢٠٤ «بدا»، والمفردات للراغب: ٤٠ «بدا»، والمعيط ٣٧٥:٩ وغيرها.

«فَعْلٌ» على أَفْعَلْ وَأَفْعَالْ فِي الْقَلْةِ وَالكُثْرَةِ^(١).

وَفِي مَادَةِ «دَفَّاً» قَالَ: «وَدَقَّ الرَّجُلُ دَفَّاً - كَتَمَبَ تَسْعَاً - دَفَّاءٌ وَدَفَّائِيَّةٌ، كَذَهَابٌ وَكَرَاهِيَّةٌ: خَلَافُ الْبَرْدِ» وَالْمَصْدَرُ «دَفَّائِيَّةٌ» لَمْ يُذَكَّرُ وَهُوَ.

وَفِي مَادَةِ «سَرَّاً» قَالَ: «سَرَّأَتِ الْجَرَادَةُ سَرَّهَا وَمَسَرَّهَا: بَاسْتَ، كَسْرَاتَ تَسْرِيَّةٌ». لَمْ تُذَكِّرِ المَعاجِمُ الْمَصْدَرَ «مَسَرَّهَا» مَعَ أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ قِيَاسِيٌّ، قَالَ النَّظَامُ فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ: وَبِيَّنَ الْمَصْدَرُ [المِيمُ] مِنَ الْتَّلَاثِيِّ الْجَرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعُلٍ - بَفْتَحِ الْعَيْنِ - قِيَاسًا مَطْرَدًا^(٢).

وَفِي مَادَةِ «قَأً» قَالَ: «قَأً إِلَى الْمَنْزَلِ قَأً وَقُوَّهَا: دَخْلٌ»، وَالْمَصْدَرُ «قَوَّهَا» لَمْ يُذَكَّرُ وَهُوَ.

وَقَالَ فِيهَا أَيْضًا: «قَوَّ الرَّجُلُ - كَرْمٌ وَمَتَّعٌ - قَأَةٌ كَهْضَبَةٌ، وَقَأَةٌ كَعِهْنَ، وَقَأَةٌ كَفْلَ، وَقَأَةٌ وَقَأَةٌ، كَسْحَابٌ وَسَحَابَةٌ، وَقَيْئٌ قَأَةٌ كَتْعَبٌ تَعَبًا: ذَلَّ وَصَغْرٌ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ».

وَهَذِهِ الْمَصَادِرُ كُلُّهَا لَمْ يُجْمِعَهَا كِتَابٌ لِغَوِيِّ فِي صَعِيدَ وَاحِدٍ، وَإِنَّا ذَكَرْتُ مُتَفَرِّقَةً، إِذْ كُلُّ مَصْدَرٍ ذَكَرَ بَعْضًا مِنْهَا دُونَ بَعْضٍ.

فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: قَأَ الرَّجُلُ وَغَيْرُهُ، وَقَوَّ قَأَةٌ وَقَأَةٌ وَقَأَةٌ.

وَفِي الصَّحَاحِ: قَوَّ الرَّجُلُ - بِالضَّمِّ - قَأَةٌ وَقَأَةٌ: صَارَ قِينًا.

(١) شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٢: ٩١ - ٣٧٥.

(٢) شَرْحُ النَّظَامِ: ٧٥.

وفي التهذيب وقد قَوْتُ الرَّجُلُ قَاءَةً^(١).

وفي العباب: قَوْتُ الرَّجُلُ قَاءَةً وَقَاءَ.

وفي القاموس: قَا - كَجْمَعَ وَكَرْمٌ - قَاءَةٌ وَقَاءَةٌ وَقَاءَةٌ بِالضمِّ وَالكسْرِ: ذَلٌّ وَصَغْرٌ.

وكتب في هامش القاموس عند المصدر الآخر: «وقَأْ». فقد فاته ذكر «قَاءَ» و«قَاءً».

وفي المحيط وقد قَوْتُ قَاءَةً^(٢).

وهكذا نراهم يذكرون بعض المصادر دون بعض، بل فوق ذلك نراهم ذاهلين عن الفعل قَيَّى كَتَبَ، وعن مصدره «قَأْ» مع أنَّ الفعل والمصدر منصوص عليهما، في كتاب الأفعال لابن القطاع «قَوْتُ قَاءَةً: ذَلٌّ وَصَغْرٌ، وَقَيَّى قَأْ كَذَلِكَ»^(٣).

فالسيد المصنف جمع المصادر في نسق واحد وصعيد واحد ولم يخل بشيء منها، مع أنَّ تلك المصادر يسرِّ بل - يستحيل عادة - أن تجدها في مكان واحد، هذا مضافاً إلى ذكره للفعل قَوْتُ وَقَأْ وَقَيَّ، كَرْمٌ وَمِنْعٌ وَتَعْبٌ، فإنهم لم يذكروها كلَّها، غير أنَّ المهم هنا هو جمعه للمصادر كلَّها، فأمتاز على سائر المعاجم بهذه الميزة.

• وفي مادة «قَنَأْ» قال: «قَنَأَ اللَّبَنُ قَنَأً: مِزْجَةٌ» والمصدر «قَنَأً» لم تذكره المعاجم، فذكره السيد المصنف لكي لا يخل بشيء من المصادر، هذا على أنَّ هذا المصدر صحيح قطعاً.

في شرح الشافية قال ابن الحاجب: قال الفراء: إذا جاءك فَعَلَّ بما لم يُسمِّع

(١) التهذيب ٣٦٣: ٩.

(٢) المحيط ٦: ٦٠.

(٣) الأفعال ٣: ٥٣.

مصدره فاجعله «فَعْلًا» للحججاز^(١) ...

فذكره للمصدر من جملة منهجه في كتابه وميزة من ميزاته حيث يستقرى ويستقصى المصادر والأفعال واللغات عاولاً أن لا يخل بشيء منها.

ووفي مادة «كُفَا» قال: «الكُفَّةُ - كجُزْءٍ ويفتح ويكسر. والكُفُّوْ كعُنْقٌ، والكُفُّوْ كسعود، والكُفِّيْ كأمير، والكُفِّيْ كحذر، والكِفَاه ككتاب - وهو في الأصل مصدر -: المثل والنظير».

وهذه اللغات الثانية لم تجمع في مصدر هذا الجمع، ولا ذكرت بهذا الوضوح على هذا النسق الفريد المفصح، وإليك ما في المصادر لقارن بين ما فيها وما في الطراز.

في المصباح للفيومي: ومنه الكَفِيْ - بالهمز على فعال - والكُفُّوْ على قَعْول، والكُفُّه مثل قُفل: كلها بمعنى المايل.

وفي الصحاح: والكَفِيْ: النظير، وكذلك الكُفَّةُ والكُفُّوْ، على قُفل وقُفل. وفي القاموس: وهذا إِفَاؤه وِكِفَاهُ^(٢) وكِفَيْه وَكُفُّه وَكَفُّه وَكُفُّوْه: مثله.

وفي لسان العرب: الكَفِيْ: النظير، وكذلك الكُفَّةُ والكُفُّوْ، على قُفل وقَعْول... وتقول لا إِكْفَاه له بالكسر وهو في الأصل مصدر، أي لا نظير له.

وفي التهذيب: وقال الزجاج في قوله «ولم يكن له كفواً أحد» فيها أربعة

(١) شرح الشافية ١: ١٥١.

(٢) في نسخة من القاموس: وَكِفَاهُ^ت. وقال الزبيدي: وفي بعض النسخ بالفتح والمد.

أوجه، القراءة منها بثلاثة: كفؤًا بضم الكاف والفاء، كفؤًا بضم الكاف وسكون الفاء، وكفأً بكسر الكاف وسكون الفاء، ويجوز كفاءً بكسر الكاف والمدّ لم يقرأ بها... ويقال فلان كفيءٌ فلان وكفؤٌ فلان^(١) ... ونقله عنه في اللسان.

وفي العباب: والكفيء: النظير، وكذلك الكفء والكفؤ - بالضم فيها على فعل وقُعُول - والكِفْءَ بالكسر ... والكِفَاء مثال الـكِسَاء وهو في الأصل مصدر.

وفي المعيط الكفؤ: المثل ... وهو كَفِيْكَ: أي كفؤ لك ... والكفيء على وزن فعيل هو الكفؤ ... وفلان كفاء لك^(٢).

وهكذا يلحظ عدم ذكر المعاجم إلا لبعض اللغات، ثم ذكرها لها مفرقة مشتلة أو زاعماً، وخير من جمع أكبر قدر منها هو الفيروزآبادي ومع ذلك أخلّ بذكر اثنتين منها، وهي الكفؤ كعنق والكفيء كحذير، فكان للسيد المصطفى قدم السبق في الجمع والاستقراء والاستقصاء وذكر ما لم يذكروه.

• وفي مادة «كلا» قال: «والكلا، كسب: العشب رطباً كان أو يابساً ... وكلايات الأرض - كفتقت - وأكلات: أنبته ... وهي أرض كالثة وكليلة وكليبة ومتكلبة^(٣) ومكلاة، كمزرعة ذات كلاً أو كثيرته».

وهذه اللغات في الأرض ذات الكلأ تجمع في مصدر هذا الجمع.

في القاموس: «أرض كلية ومكلاة كثيرته» وفي نسخة الزبيدي منه «كليّة» بدلاً عن «كلينة»، وعلى كل حال فإن الفيروزآبادي ذكر لغتين فقط، وزاد

(١) بالتهذيب ١٠: ٣٨٥.

(٢) المعيط ٦: ٣٣٦.

(٣) في نسخة «ت» و «ش»: تكلينة. وفي «ج»: تكلىنة. وفي الناج كلينية على النسبة.

الزيدي علىها بقوله «ويقال فيه أيضاً مكْلِيَّة كُمْخِسَّة». .

وفي التهذيب: «والكلأ مهموز: ما يُرْعى، وأرْض مُكْلِيَّة... وأرْض مُكْلِيَّة وِمَكْلَاء^(١): كثيرة الكلأ... وقال النضر: أرْض مُكْلِيَّة... والمُكْلِيَّة والكَلِيَّة واحد»^(٢).

وفي لسان العرب: وأرْض كَلَّة على النَّسْب، وَمَكْلَأَة... وَمُكْلِيَّة.

وفي الصلاح: ارْض مُكْلِيَّة وكَلِيَّة، أي ذات كلاً.

وفي العباب وقد كَلَّت الأرض فهي كَلِيَّة.

وفي مفردات الراغب: ومَكَان مَكْلَأ وَكَالٌ يَكْتُر كَلُؤَهُ.

وفي المصباح المغير: وموضع كالٌ وَمَكْلِيٌّ: فيه الكلأ.

وفي الحيط وأرْض مُكْلِيَّة وكَلِيَّة: مَكْلَأة^(٣).

فها هنا يتضح كيف جمع السيد المصنف ما تفرق في المصادر من الوجه واللغات واستقصاها، فوضعتها في موضع واحد، بحيث يكاد يطعن طالب اللغة بعدم وجود مفردة ولغة أخرى فيها يبحث عنه في هذا المعنى.

• وفي مادة «لبأ» قال: «اللَّبَوَة، كَمَلَّة: أُنْقَ الأَسْد - وَالْمَاهَ فِيهَا لِتَاكِيدِ التَّائِيَّث كَمَا في «نَاقَة» و «نَعْجَة» إذ لِيُسَّ لها مذَكُورٌ مِنْ لَفْظَهَا لِتَكُونَ فَارِقة - وَفِيهَا ثَانِي لِغَاتُ أَخْرَى لَبَأَة كَثِيرَة، وَلَبَأَة كَسْحَابَة، وَلَبَأَة كَحْطَمَة، وَلَبَأَة - بَالْوَاو - كَهْضَبَة وَسِدْرَة وَسَمَرَه، وَلَبَأَة كَفَنَّاطَة، وَلَبَأَة كَدَعَة».

(١) فات السيد المصنف أن يذكر هذه المفردة.

(٢) التهذيب: ١٠: ٣٦٣.

(٣) الحيط: ٦: ٢٢٨.

فذكر تسع لغات في أنتي الأسد لم تجمع ولم تذكر كلها في معجم من المعاجم اللغوية سوى القاموس، وزاد عليه حسناً بذكر فائدة كون اهاء في «اللبوة» لتأكيد التأنيت، حيث أخذ تلك الفائدة عن مصباح القيومي، وزاد عليه حسناً ودقّة في تقديمه لغة «اللبوة» لأنّها هي التي ذكرها ثعلب في النصيبح، وقال يونس في نوادره: هي اللغة الجيدة، ولذلك قال شيخ الزبيدي أنّه كان ينبغي للفيروزآبادي تقديمها على غيرها.

وفي مادة «نساء» قال: «وَنِسَاءُّ عَنْهُ الدِّينُ، وَأَنْسَاءُّ إِيَاهُ، وَفِيهِ: أَخْرَتُهُ.
وَالْأَسْمَاءُ، وَالنِّسِيَّةُ، وَالنِّسِيَّةُ، وَالنِّسَاءُ، وَالنِّسَاءُ، كَبِّنَاتُ وَنَعِيمُ وَخَطِيئَةُ
وَنُصْرَةُ وَهَجْرَةُ، أَوِ الْأَوْلَانُ مُصْدَرَانِ - كَالْمَسَاسُ وَالْمَسِيسُ - وَمَا بَعْدُهَا أَسْمَاءُ.
وَالذِّي فِي الْقَامُوسِ نَسَاءٌ أَخْرَهُ نَسَاءً [وَفِي تَسْخِيْخِهِ نَسَاءٌ] وَمَنْسَأَةٌ ... وَبِعْتَهُ
بِنَسَاءٍ بِالضَّمِّ وَنِسِيَّةٍ عَلَى فَعِيلَةٍ بِأَخْرَزَةٍ، وَالنِّسِيَّةُ الْأَسْمَاءُ من (١).

وفي المصباح المنير: والنِّسِيَّةُ مهوموز على فعل... وهو التأخير، والنِّسِيَّةُ على
فعيلة مثله، وهو اسمان.

وفي لسان العرب ذكر النِّسِيَّةُ والنِّسِيَّةُ والنِّسَاءُ بمعنى التأخير، ثم قال: وقال
فقيه العرب: من سرَّه النِّسَاءُ وَلَا نَسَاءٌ فليخفف الرِّداءُ...
وفي الصحاح النِّسَاءُ بِالضَّمِّ التَّاخِرِ... وَكَذَلِكَ النِّسِيَّةُ... وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ فِي
العمر مَمْدُودَ.

(١) لم يعُد السيد المصنف «منسأة» لأنّه مصدر ميمي، وهو في مقام ذكر اسماء المصادر. واما
«النِّسِيَّةُ» فقد ذكر الفيروزآبادي أنّه اسم مصدر ولم يُشر كالسيد المدنی إلى أنّ منهم من يعده
مصدراً.

وفي التكملة : قال الفراء : النسيء مصدر و قال الأزهري : النسيء بمعنى الإنماء اسم وضع موضع المصدر الحقيقي من أنساء . وانظر تهذيب الأزهري ^(١) . وفي التهذيب أيضاً : وأنسأته الدين : إذا أخْرَتْه ، واسم ذلك الدين النسيئة ^(٢) . وفي العباب : نسأَتُ الشيءَ نسأً : أخْرَتْه ، ونسأَ الله في أجله ، ونسأَته البيع : بعثه بنسيئته ، ونسأت عنه دينه نساء بالفتح والمد وكذلك النساء في العمر .

وفي هذا المدار دارت باقي المعاجم اللغوية ، حيث ذكرت النسيء والنسيئه والنساء ذكرتها بمبعثرة غير منظمة تارة في خصوص تأخير الدين ، وأخرى عند مطلق التأخير ، ثم إنهم قد يذكرون - كما عرفت - في الآيات تتبيح أن «النسيء» مصدر أو اسم مصدر . فهم إذن يذكرون بعض أسماء المصادر لا كلها ، وذكرهم لها مبعثر يحتاج استقصاؤه إلى قراءة كل المادة اللغوية «نساء» ، ثم إن القارئ ليعبا حتى يقف على أن «النسيء» والنساء مصدران أو اسمها مصدران ، وذلك كله ما لا تجده في الطراز ، حيث إنه جمع أسماء المصادر وأشار إلى ما قيل إليها أسماء مصدر ، وذلك كله في عمله وهو تأخير الدين ، هذا ناهيك عن أن «النساء كهجرة» لم تذكر في أي من المعاجم اللغوية المتداولة وامهات الأسفار المشهورة .

• وفي مادة «هتأ» قال : «ومضى من الليل هِتَّةً كفُلْسٍ ويُكسر ، وهَنَّةً كهْفَنْيَةً ، وهَقَّيَةً كأمير ، وهَنَّةً ككتاب ، وهَقِيقَةً كزيرج ، وهَنَّةً كغريال : أي جانب ». وهذه اللغات مذكورة في معاجم اللغة إما جُلُّها واكترها كما في القاموس

(١) التهذيب ١٣: ٨٣.

(٢) التهذيب ١٣: ٨٤.

واللسان أو بعضها كما في سائر المصادر، لكنها كلها لم تذكر «هيني كزبرج»^(١)، مع أنَّ صاحب المجدد ذكر هذه اللغة، فالسيد المصنف وكما ذكرنا كان حر يصاً على لم شتات اللغات وجمع متفرقاتها وذكرها في مكان واحد.

ووفي مادة «هزأ» قال: «هزأَ به، ومنه -كسع- وهزأَ كفنع، وتهزأَ واستهزأَ، هزءاً بالفتح، وهزءُوهُ كجلوس، ومهزأَ، ومهزأة: سخر منه وما زحه. والاسم المهزء -بالضم وبضمتين- والمهزءة كمكرومة».

وكتب في هامش نسخة «ش» شاهد لهزء كجلوس قول حفص:
أعدت هزءاً به وحق لها ما ذات أن يطول مهزةها
 وكتب بعدها «منه».

وهذا البيت في الواقع شاهد للهزء مصدرًا، كما هو شاهد للمهزءة اسم مصدر، ولا يفوتنا أنْ نتبه هنا إلى أنَّ السيد المصنف كان قليلاً ما يأتي بالشواهد الشعرية في متن كتابه، فهو يذكر اللغات والاستعمالات اللغوية كافة باعتبارها مسلمات ثابتة؛ لأنَّ اللغة دونت وكتبت ووضعت قواعدها كاملة منذ أمد بعيد، وإنما كانوا يأتون بالشاهد كدليل على صحة ما ينقلونه من لغة عن العرب.

وأما اليوم فإننا نأخذ اللغة -كما صرَّح السيد المصنف في مقدمته- من بطون الأسفار والكتب، إذ قد انقضى زمان المشافهة والسماع، ومع هذا القيد فلا داعي لذكر الشواهد التي هي أدلة صحة المقويات، ولذلك تلحظ قلة إن لم نقل ندرة نقل

(١) وذكر بذلك في القاموس واللسان «هيني كزبرج» فكان السيد المصنف يرى أنها كزبرج وأنَّ ما في القاموس واللسان غير ثابت عنده على الأقل.

الشواهد الشعرية على هذه اللغة أو تلك في (الطراز)، وهو إذا أتعجه زبادة الافهام
نقل الشاهد في الهاشم لا في المتن، وإذا ما ذكر شعراً شاهداً في المتن فهو في كثير من
الأحيان يلحظ فيه نكتة أو تفاته أو معنى يتضيّد لم يلحظوه كما لحظه هو.

والمهم هنا هو ملاحظة منهج السيد المصنف وميزته في الجمع والاستقراء
والاستقصاء، مع حُسن العرض والنحو، ففي المورد المذكور ذكر السيد رحمة الله
الأفعال في معنى ساخر، فذكر الفعلين «هزِئٌ» و«هزَأ» بكسر عين الفعل وفتحها، ثم
ذكر تفعّل واستفتعل أيضاً بمعنى فعل، فجمع لغات الأفعال المستعملة، شافعاً ذلك
بيان حرف التعدي المستعمل معهما الفعل وهما الباء و«من».

ثم ذكر السيد رحمة الله المصادر من الفعل «هزٌ وهزَأ» وجمعها في نسق واحد
جعماً لم تره في معجم المعاجم التي قبله، فانهم ذكروا بعضها دون بعض.

ثم ذكر ثلاثة أسماء المصادر الثلاثة منه، فجمع الأفعال، وما تتعدى به وتستعمل
معه من حروف، ثم ذكر المصادر، ثم أسماء المصادر، ذكرها كلها مستقصاة مستقرة
كاملة، ليس عليها في مصادر اللغة مزيد، بخلاف معاجم اللغة وقواميسها، فانها
ذكرت كل ذلك مبعثراً، خالطة الأفعال وما تتعدى به، ذاكرة المصادر وأسماء
المصادر مختلفة بعضها مع بعض، هذا مع أنهم لم يذكروا المصادر كلها ولا أسماء
المصادر كلها في مكان واحد، بل هم في كل ذلك يذكرون البعض دون البعض، أو
يذكرون الكل مبعثراً دون فصل وتنسيق وترتيب لها، وإليك بعض عباراتهم:
في العباب: وهزَئت منه وبه، عن الاخفش: هزءٌ، وهزُوءٌ: سخرت منه.
وهزَأْت به أيضاً هزءٌ، وهزءَةٌ، عن أبي زيد ومهزُوءٌ.

وفي الصلاح: الْهَزْءُ وَالْهَزْءُ: السخرية. تقول: هَزِّنْتُ منهُ وَهَزِّنْتُ بِهِ، عن الأخفش. واستهزأْتُ بهِ، وتهَزَّأْتُ بهِ، وهَزَّأْتُهُ أَيْضًا هُزْءُ وَمَهْزَأَةً عن أبي زيد.

وفي مفردات الراغب: الْهَزْءُ مَرْحَّ في خفية... [ثم قال بعد ثمانية اسطر] .. يقال: هَزِّنْتُ بهِ واستهزأْتُ، والاستهزاء ارتياهُ الْهَزْءُ وإن كان قد يعبر به عن تعاطي الْهَزْءُ ...

وفي مصباح الفيومي: هَزِّنْتُ بهِ أَهْزَأً -مهماوزً من باب تعب، وفي لغة من باب نفع: سخرتُ منهُ، والاسم الْهَزْءُ، وتضم الزاي وتسكن للتخفيف أَيْضًا وقرئ بها في السبعة، واستهزأْتُ بهِ كذلك.

وفي التهذيب الْهَزْءُ السُّخْرِيَّة، يقال: هَزِئَ بِهِ يَهْزَأُ بِهِ واستهزأْ بِهِ^(١).

وفي الجمهرة: هَزِّنْتُ من الشيء: سخرت منهُ^(٢).

وفي المقايس: يقال: هَزِئَ واستهزأْ: إذا سخَّرَ.

وفي الجمل: الْهَزْءُ السخرية، يقال هَزِئَ بِهِ واستهزأْ.

وفي الحيط: الْهَزْءُ السخرية، هَزِئَ بِهِ يَهْزَأُ وَهَزَأً، واستهزأْ وتهَزَأْ بِهِ^(٣).

وفي لسان العرب: الْهَزْءُ وَالْهَزْءُ السخرية. هَزِئَ بِهِ وَمِنْهُ. وَهَزَأْ يَهْزَأُ فِيهَا هُزْءًا وَهُزْءُوا وَمَهْزَأَةً، وتهَزَأْ وَاستهزأْ بِهِ: سخَّرَ.

وفي أفعال ابن القطاع: وَهَزَأْتُ بِهِ وَهَزِّنْتُ بِهِ هُزْءًا وَهُزْءًا سخَّرَتُ مِنْهُ^(٤).

(١) التهذيب ٦: ٣٦٩.

(٢) الجمهرة ٢: ١٠٧٢.

(٣) الحيط ٤: ٣٧.

(٤) الأفعال ٣: ٣٦١.

وفي الأفعال للسرقسطي: وهزأْتُ به، وهزِّيْتُ به هَزَّاً وَهَزِّيْاً: سخرتُ منه^(١).

وفي القاموس: هَزَّاً منه وبه، كمنع وسَيَعْ هَزَّاً وَهَزِّيْاً^(٢) ومَهْزَّةً^(٣): سخر، كتهزأً واستهزأً.

وبمقارنة بسيطة ونظرة سريعة، يتبيّن الفرق بين ما في الطراز وباقى المعاجم، من حيث أجمعية الطراز للغات، مصادر وأسماء مصادر، ومن حيث دقة العرض والتعدية وعدم إدخاله بعضاً بعض، ويتبّع من خلال الموازنـة بينها أنـ معاجم اللغة كلـها منيت بعيـب من العـيـوب، ونقـص من النـفـاـنـصـ، إـمـا بـدـكـرـ بـعـضـهاـ لأـحـدـ حـرـفيـ التـعـديـةـ، إـمـا بـإـغـافـاـهـاـ ذـكـرـ بـعـضـ المـصـادـرـ، وـإـمـا بـإـغـافـاـهـاـ ذـكـرـ بـعـضـ أـسـمـاءـ المـصـادـرـ وـإـمـا بـخـلـطـاـهـاـ بـأـسـمـاءـ المـصـادـرـ، وـكـلـهـمـ لمـ يـذـكـرـ وـاـسـمـ المـصـدرـ «ـالمـهـزـوـةـ كـمـكـرـمـةـ»ـ سـوـيـ الزـيـدـيـ -حيـثـ ضـبـطـهاـ عـلـىـ ماـ فـيـ نـسـخـتـهـ مـنـ القـامـوسـ عـلـىـ مـفـقـلـةـ- مـعـدـوـدـةـ فـيـ عـدـادـ المـصـادـرـ، مـعـ أـنـ شـعـرـ حـفـصـ الـأـمـوـيـ الذـيـ ذـكـرـهـ السـيـدـ عـلـىـ خـانـ المـدـنـيـ صـرـيـعـ فـيـ صـحـتـهـ وـكـوـنـهـ اـسـمـ مـصـدـرـ مـنـ «ـهـزـئـ».ـ فـهـذـهـ مـيـزةـ وـاـضـحـةـ فـاـقـ (ـالـطـراـزـ الـأـوـلـ)ـ بـهـاـ باـقـيـ الـمـعـاجـمـ الـلـغـوـيـةـ مـنـ حـيـثـ الـأـجـمـعـيـةـ وـعـدـمـ الـاخـلـالـ بـشـيـءـ مـنـ الـلـغـاتـ، وـمـنـ حـيـثـ حـسـنـ الـعـرـضـ وـالـنـسـقـ.

• وفي مادة «ـهـنـأـ»ـ قالـ: «ـهـنـأـيـ الـولـدـ وـخـوـهـ، يـهـنـقـيـ»ـ منـ بـابـ نـفـعـ وـضـرـبـ وـكـتـبـ -ـهـنـأـ وـهـنـأـةـ وـهـنـأـةـ، كـضـرـبـ وـسـلـامـ وـسـلـامـةـ: سـرـنـيـ»ـ.

(١) الأفضل ١٧٧: ١.

(٢) في نسخة الزيدـيـ زـيـادـةـ «ـوـهـزـوـمـأـ»ـ.

(٣) في نسخة الزـيـدـيـ «ـوـمـهـزـوـةـ»ـ عـلـىـ مـفـقـلـةـ بـضمـ الـعـينـ.

وهذه المصادر الثلاثة لم تذكر في معجم المعاجم اللغوية، ذكرها السيد المصنف، ونظر أوزانها بكلمات أخرى لئلا يقع الالتباس.

• وفي مادة «هوا» قال السيد المصنف في لغات «هأ» و «هاء» و «هاء» :

وهائدة، وهاء بالمدّ بمعنى : خذ، وفي كلّ منها عدة لغاتٍ ..

أما لغاتُ الأولى :

فأحداها: إلزام همزتها السكون على كلّ حالٍ، فتقول: هأ،
للواحد والإثنين والجماعة، مع التذكير والتأنيس بلفظٍ
واحدٍ.

الثانية: تصريفها تصريف «دع» فتقول: هأ يا زيدُ دع،
وهأيا زيدانِ وياهندانِ كدعا، وهؤوا يا زيدونَ كدعوا،
وهئي يا هندُ كدعى، وهأنَ يا هنداتُ كدعنَ.

الثالثة: تصريفها تصريف «خف»؛ فتقول: هأ كخف،
وهاء كخافا، وهاؤوا كخافوا، وهائي كخافي، وهأنَ
كخفنَ.

وهي على اللغة الأولى اسم فعلٍ مبنيٍ على السكون، وعلى
اللغتين الأخيرتين فعلٌ أمرٌ لا ماضي له ولا مضارع.

وأما لغاتُ الثانية :

فأحدُها: إلزام همزتها الفتح على كلّ حالٍ، فتقول: هاء
ـ كجاءـ للواحد وفروعه تذكيراً وتأنيناً.

الثانية: الحق همزتها كاف الخطاب؛ فتقول: هاءك كجاءك، وهاءك كجاءكما، وهاءكم كجاءكم، وهاءك كجاءك، وهاءكن كجاءكن.

الثالثة: تصريف همزتها تصريف كاف الخطاب؛ فتقول: هاءكهاك، وهوأما كهاكما، وهوأمَا كهاكُمُوا، وهوأي كهاكِ، وهوأون كهاكَنْ.

والرابعة: تصريفها تصريف ناد؛ فتقول: هاءكناد، وهوأيني
كناديا، وهوأدوا، كنادوا، وهوأني كنادي، وهوأيني كنادين.
وأ Finchها اللغة الثالثة، وبها جاء التنزيل؛ قال تعالى:
﴿هَوْمُ اقْرَمُوا كِتَابِهِ﴾ ، والكلمة على اللغة الأخيرة فعل
أمر غير متصرف، وعلى غيرها اسم فعل.

ويقال أيضاً: ها - بالف ساكنة - للواحد وفروعه تذكيراً
وتذكيراً، وقد تلحّق هذه الألف كاف الخطاب؛ فيقال: هاك
يا زيد، وهاك يا هند، وهاك يا زيدان ويا هندان، وهاك
يا زيدون، وهاكَنْ يا هندات.

فهذه تسع لغات في «ها» بمعنى خذ.

وهاء - بالمد والكسر - كهات زنة ومعنى، وهي تتصرف
بحسب المأمور إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتذكيراً كاللغة
الرابعة في «ها» بمعنى خذ. وربما قالوا فيها: ها - بالف

ساكنةٌ - للواحدِ وفروعِهِ كما قالوهُ في «هَا» بمعنى خذ أياً،
وينبغي أن تُعدَّ على هاتين اللغتين من الأضداد.
والهَوْنَى - كمُطْمَئِنٍ، وتفتحُ الهمزةُ - للصحراءِ الواسعةِ،
موضِّعُ.

وهذه اللغات لم تذكر في مصدر من المصادر ولا معجم لغويٍّ من المعاجم بهذا المجمع
والاستقصاء والترتيب، بل ذكرها ببعضها مبعثرة غير منسقة ولا مستقصاة
كاستقصاء السيد المصنف ولا مشروحة وجوهها الإعرابية والصرفية كشرحه،
وهذا الجمع والاستقراء والاستقصاء من ميزات الطراز ومنهجية السيد علي خان
التي فاق بها المعاجم التي تقدمته.

فانظر على سبيل المثال هذه اللغات وما يتعلّق بها في التهذيب للازهري حيث ذكر
اللغة الثانية من الثانية ثم نقلها عن ابن السكيت، ثم نقل اللغة الثالثة من الأولى ثم
الرابعة من الثانية^(١).

ثم ذكر عن الكساناني انه يقال هاتٍ وهاءٌ أي اعطِ وخذ... قال: ومن العرب من
يقول: هاك هذا يا رجل، وهو كما... فذكر اللغة التاسعة التي ذكرها السيد علي خان.
ثم قال: وقال أبو زيد: هاءٌ يا رجُلٌ بالفتح، وهاءٌ يا رجُلٌ بالكسر، وهاءٌ يا للاثنين
في اللغتين جميعاً بالفتح، ولم يكسرها في الاثنين وهاءوا في الجمع... قلت [والقول
للازهري]: فهذه جميع ما جاء من اللغات في «هَا» بمعنى «خذ» انتهى. مع أنك
ترى بعثرة اللغات المنقوله وتدخلها بعضها البعض، وأنَّ المنقول بعضها وليس

وهكذا باقية معاجم اللغة فأنتها ذكرت بعض اللغات دون بعض، ذكرتها متداخلة مبعثرة، حتى أن المحققين ربما اشتبهوا في ضبط لغة وتمييزها عن اختها الأخرى، لعدم استقصائهم اللغات وعدم التميز في السرد والعرض بينها، فيخلطون لغات «هاء» بلغات «هاء» بلغات «هاء» وكلها بمعنى «خذ»، وكما يخلطون بين لغات هذه اللغات الثلاثة التي بمعنى «خذ» يخلطون بينها وبين «هاء» التي بمعنى هات.

انظر ذلك الارتباك والخلط والنقص في عرض هذه اللغات في القاموس^(١) والتاج^(٢) والعباب^(٣) والمصباح^(٤) والصحاح^(٥) ومفردات الراغب^(٦) والتسلمة^(٧) واللسان^(٨) والعين^(٩)، وقارن ما ذكره بها ذكره السيد المصنف، فسترى أجمعيته واستقصاءه للغات مع حسن العرض والتفصيل بالامثلة التي تسهل على طالب اللغة تناولها واستقصاء وجوهها بلا غناء.

وهي مادة «وطأ» قال: «وطأ الموضع يَؤْطُّ - كرم يَكْرُم - وطأة ووطورة

(١) القاموس ١:٣٦.

(٢) تاج المروس ١:٥١٧ - ٥١٨.

(٣) العباب ١:٢٠٤.

(٤) المصباح المنير: ٦٤٤.

(٥) الصحاح ١:٨٤ - ٨٥.

(٦) المفردات: ٥٤٩.

(٧) والمحيط ٤:٩٤ - ٩٥.

(٨) اللسان ١:١٨٨.

(٩) العين ٤:١٠٢.

وطينة وطأة، ككرامة وشهمولة وعيدة وسقة: لأنّ ودمث، فهو وطني، ككريم». وهذه المصادر لم تجمع هذا الجمجم في معجم من معاجم اللغة.

ي - توفيقه بين أصول اللغة والاشتقاق الصرفي وبين مسمواعاتها.

ومن مميزات منهجة السيد المصنف، توفيقه بين الأصول اللغوية التي تردّ لها الكلمات، وبين المسموع فيها، فهو يحاول أن يعتمد على المسموع ما وسعه ذلك، وإذا كان له وجه في تطابقه مع الأصول اللغوية، ذهبَ إليه لا محالة.

في مادة «جرأ» قال: والجُرْئِيَّةُ كِسْكِينَةٌ: بِيَتْ ثُصَادُ فِيهِ السَّبَاعُ، وَالقَانْصَةُ، وَالخُلُقُومُ، وَتَخَفَّفَ الْمُهْزَةُ فِي قَالٍ: جُرْئِيَّةٌ كِعْلِيَّةٌ، الجمجم جرائٍ بهمزتين.

وهنا نرى اختلاف المضبوط في كتب اللغويين، فهل أنَّ الذي يعني الحصولة هو الجُرْئِيَّة والجُرْئِيَّة مخففة عنه؟ أم هو الجُرْئِيَّة أم الجُرْئَة؟

وهل أنَّ الذي يعني البيت الذي تصاد فيه السباع هو الجُرْئِيَّة والجُرْئِيَّة أيضاً، أو هو الجُرْئِيَّة مثال خطيئة؟! هذا مع اختلافهم في النقل عن أبي زيد، واختلاف كلماتهم وعدم وضوحها في هل أنَّ هناك فرقاً في الفاظ هذه المعاني أو بعضها، خصوصاً «الجُرْئِيَّة» أو «الجُرْئَة»، وأيهما الأصل؟

وهل هما لفتان مستقلتان، أم أنَّ أحدهما فرعٌ عن الأخرى؟

وهنا نرى السيد المصنف يأخذ لبة المطلب، ويعرضه عرضاً خالياً عن الارتباك والتکلف، فيقرر أنَّها جميعها باهمز «جُرْئِيَّة» وأنَّ اللغة الأخرى «جُرْئَة» مخففة

عنها في الجميع.

هذا من ناحية أخرى، ستفت على تصریحهم تبعاً لأبي زيد بأن «جرانی» باجتماع الهمزتين من الأصول المرفوضة وغير المأخذ بها، لكن السيد المصنف لا يأبه بذلك بعد ورود السابع به، فينقل هذا الجمع مصرحاً أنه بهمزتين مطابقاً للأصل المفرد. وإليك بعض كلماتهم.

في نوادر أبي زيد قال في البيت الذي تصاد فيه السابع: **الجرئية مهموزة**... وجماعها الجرئي بهمزتين خففتين، قال أبو حاتم: واجتماع الهمزتين غير مأخذ به ولا مفلح. والجرئية أيضاً قانصة الطير^(١).

وفي التهذيب، قال: أبو عيسى عن الفراء: يقال: ألقه في جريئتك^(٢)، وهي الحوصلة. أبو زيد: هي القرئية والجرئية^(٣) النوطة لحوالة الطائر؛ هكذا رواه تعلب عن ابن نجدة عنه بغير همز، وأما ابن هاني فإنه روى لأبي زيد الجرئية^(٤) بالهمز^(٥).

وفي لسان العرب: **الجرئية والجرئية**: **الحلقوم**. والجرئية ممدودة: **القانصة**^(٦). التهذيب: أبو زيد: هي القرئية والجرئية والنوطة لحوالة الطائر؛ هكذا رواه تعلب عن ابن نجدة بغير همز؛ وأما ابن هاني فإنه قال: **الجرئية مهموزة**; لأبي زيد، والجرئية مثال خطيئة: بيت يبني من حجارة ويُجعل على بابه حجر يكون أعلى

(١) **النوادر في اللغة**: ٢٥٩.

(٢) - (٤) يبدو أنَّ ما في التهذيب هنا من غلط النسخ، كما ستعلم من خلال ما نقله ابن منظور عنه.

(٥) **التهذيب**: ١١: ١٧٣.

(٦) لاحظ صنيعه فإنه مشعر بأنَّ في الحلقوم لغتين، وفي القانصة لغة المد فقط.

الباب، ويجعلون لحمة السبع في مؤخر البيت، فإذا دخل السبع فتناول اللحمة سقط الحجر على الباب فسده. وجمعها جراني؛ كذلك رواه أبو زيد، قال: وهذا من الأصول المرفوضة عند أهل العربية إلا في الشذوذ.

وفي القاموس والناج (والجَرِيَّةُ كالخطيئة: بيت) يُبَيَّنُ من المجازة ويُبَعَّلُ على بابه حجر يكون أعلى الباب (يصطاد فيه السابع) لأنَّهم يجعلون لحمة للسبعين في مؤخر البيت فإذا دخل السبع ليتناول اللحمة سقط الحجر على الباب فسده (ج جراني) رواه أبو زيد؛ قال: وهذا من الأوزان المرفوضة عند أهل العربية إلا في الشذوذ (و) قال ابن هاني: الجَرِيَّةُ بالمد والهمز (كالسَّكِينَةِ) وفي بعض النسخ: بالتحفيف، وفي أخرى بغيرها (القانصة والحلقوم كالجَرِيَّةِ) وهي الموصلة، وفي التهذيب: قال أبو زيد: هي الفَرِيَّةُ والجَرِيَّةُ والتَّوْطِةُ لموصلة الطائر، هكذا رواه ثعلب عن ابن نجدة بغير همز.

وفي التكملة والعباب، قال الصاغاني: قال ابن هاني: الجَرِيَّةُ - بالمد والهمز - الموصلة؛ لغة في الجَرِيَّةِ^(١).

وفي المحيط قال الصاحب: والجَرِيَّةُ: القانصة، مهُمُوزة بوزن حِرْيَعَةٍ^(٢). فها نحن نرى أبي زيد ينقل أنَّ «الجَرِيَّة» بمعنى القانصة - وهي نفسها الموصلة - ونرى التختبط والغلط في النقل عنه، فقد نقلها الأزهرى في التهذيب عن أبي زيد «الجَرِيَّة» نقلًا عن ثعلب عن ابن نجدة عن أبي زيد، ونقلتها عن ابن هاني عن أبي

(١) التكملة والذيل ١: ١١، الباب الراهن ١: ٣٣.

(٢) المحيط ٧: ١٧٦.

زيد «الجريئة».

ونقل ابن منظور عن التهذيب: عن نعبل عن ابن نجدة عن أبي زيد «الجريئة»، وعن ابن هانئ عن أبي زيد «الجريئة»، وهذا هو النقل الصحيح، وما في التهذيب المطبوع مصحّح مغلوط.

ونقل الفيروزآبادي أنَّ الجريئة كُسْكينة كالجريئة. وكذلك هو في التكلمة والعباب عن ابن هانئ، قال: الجريئة الموصلة لغة في الجريئة. ونقلهما صحيح، ولكنَّها لم يتبناها على أنَّ اللغة الثانية إنما هي تخفيف عن اللغة الأصلية المهموزة، واقتصر الصاحب على نقل الجريئة بالهمز^(١).

ونقل ابن منظور الجريئة والجريئة بمعنى الحلقوم، ثمَّ قال: والجريئة القانصة. فأوهم أنَّ بينها فرقاً، وأنَّ التي بمعنى الحلقوم فيها لفantan، والتي بمعنى القانصة فيها لغة واحدة.

وهذا تبدو براعة السيد المصنف حيث نقل ما هو الثابت الصحيح من كونها كُسْكينة، وأنَّ اللغة الثانية كُلِّيَّة مخففة منها، ولم يلتفت إلى ما في التهذيب من غلط في النقل، أو لعلَّه كانت عنده نسخة منه صحيحة كالتى نقل عنها ابن منظور. هذا فيما يخص الجريئة بمعنى القانصة - الموصلة - والحلقوم.

وأمَّا ما يخص الجريئة بمعنى الـبيت الذي تصاد فيه السباع، فقد نقل السيد المصنف النقل الثابت الصحيح عن النسخ الصحيحة لنواذر أبي زيد، دون التفات إلى ما وقع في القاموس واللسان، فإنَّ الذي صرَّح به أبو زيد هو أنَّ «الجريئة» هي الـبيت

الذي تصاد فيه السباع.

فما في القاموس من قوله: «والجَرِيَّةُ، كالخطيئةِ: بيت يصطادُ في السباع» وصَرَحَ الزبيدي بأنه نقله عن أبي زيد، غلطٌ من الفيروزآبادي أو من نسخة النوادر التي أخذ عنها دون تثبت، وكذلك ما صنعه ابن منظور حيث نقل نفس هذا النقل المغلوط عن أبي زيد، وبالتالي فانهما -أعني الفيروزآبادي وابن منظور- فرقاً في ضبط ما يعني الموصولة عن ما هو يعني البيت إلى تصطاد في السباع.

والسيد المصنف هنا، ضبط هذه اللغة، وقررَ أنَّ القانصة، والحلقوم، والبيت الذي تصاد فيه السباع. كلها «الجَرِيَّةُ» كسكنية، مصريًا بـان اللغة الثانية «الجَرِيَّةُ» ككلية مخففة منها.

وفوق كل هذا لم يلتفت السيد المدنى إلى كون «جرائِي» جماعًا شاذًا، أو لا خير فيه، أو من الأصول المرفوضة عند أهل اللغة، لأنَّ السباع حاكمٌ في مثل هذا، وقد نقله أبو زيد صحيحًا عن العرب، فلذلك تخاطي السيد المصنف الأصول اللغوية واعتمد على النقل والسباع الصحيح.

وفي مادة «زوأ» قال السيد المصنف: زاء الدهرُ به زوءًا، كقال: اتقلب؛ من أفراد أبي عمرو، قال: فرحتُ بهذا الكلمة. وزوءُ المنية، كضوءٍ: حدثها، أو هو تصحيف زؤ -بدون همز- وهو ما انزوى إلى المرء منها، وما قصَدَ منها إلى من حان موته، قال لييد:

ولا يدفعُ زؤُ المنيةَ الحيلُ

فهنا السيد المصنف أبدى التردد في الأصل اللغوي لكلمة «زوء»، هل أنها من

«زواً» أي من المهموز، أم هي من «زوئ» أي من المقصور؟ ولم يترك الموضوع دون إشارة أو تحقيق، وذلك لأن الفعل «زاء» مسموع؛ انفرد بنقله أبو عمرو، وأاما مادة «زوئ» فلها مشتقات ومستعملات عربية كثيرة، وهي أصل صحيح لا كلام فيه.

فهل أن الكلمة «زوء» بالهمز ترجع إلى ما انفرد أبو عمرو في نقله؟ أم أنها مشتقة من «زوئ» الأصل العربي الصحيح؟!

يبدوا أن السيد المصطفى مال هنا إلى كونها من «زوئ» موافقة للأصل الثلاثي المقصور، لكنه لم يفتح ذكرها في المهموز لصحة السباع بها.

ويظهر ميله إلى أنها من مادة «زوئ» انشاده الشعر بلا همز، واحتاله أن «زوء» مصحفة عن «زوء» بدون همز، ويعضده في ذلك ما روي من أشعار العرب في كلمة «زوء» بلا همز.

والذي أصرّ على أنها بالهمز هو الأصمعي وحده مع أن الجوهري نقلها عنه «زوء» بلا همز، وهذا يعوض احتال أن الهمز تصحيف، كما يعوضه في ذلك شك اللغويين وارتيابهم في رواية «لَيُرْوَأْنَ» في الحديث الشريف الذي سيأتي نقله، وتصريح بعضهم بعدم سماعه بالهمز، وتصويبهم رواية «لَيُرْوَيَنَ»^(١)، ومع كل هذا لم يشك أحد منهم بصحة اشتقاها من المقصور «زوئ».

وإليك بعض كلماتهم في مادة «زواً»، بعد أن اهملها الخليل والجوهري وابن دريد والزمخري وغيرهم، ومن ذكرها قال فيها نحن فيه:

(١) ولا يفوتنا أن نتبه إلى أن بعضهم رواه «لَيُرْأَزَنَ».

في الحيط: الزَّوْءُ، مهموز: الْحَمَامُ وَالْقَدَرُ، زَاءُ الله عَلَيْنَا ذَاكُ، وزَيْءُ عَلَيْنَا: أَيْ قَدَرْ
لَنَا، وزَاءُ بَهْمَ الدَّهْرِ: أَيْ سَاءَ وَانْتَلَبَ بَهْمَ^(١).

وفي التكلمة: أهمله الجوهرى، وقال أبو عبيد عن الأصمعي: زَوْءُ الْمَنِيَّةِ، مَا يَحْدُثُ
مِنْهَا، بِالْهَمْزِ ... وقال أبو عمرو: قد زَاءَ الدَّهْرُ بِفَلَانٍ: انتَلَبَ بِهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ
مهموز؛ قال أبو عمرو: فَرَحْتُ بِهَذِهِ الْكَلْمَةِ^(٢). ومثله في العباب^(٣).

وفي أفعال ابن القطاع اقتصر على الفعل، قاتلًا: وزَاءَ الدَّهْرُ زَوْءًا: انتَلَبَ^(٤).

وفي اللسان: روى في الحديث أن النبيًّا قال: «إِنَّ إِيمَانَ بَدْأَ غَرِيبًا وَسَعَوْدَ كَمَا بَدَأَ،
فَطَوَّبَ لِلْغَرِيبِ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ، وَالَّذِي نَفَسَ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ لَيُزَوَّدَ أَنَّ إِيمَانَ بَيْنَ
هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَمِيَّةَ فِي جُمْعَرَاهَا»، هكذا روى بالهمز.

قال شر: لم أسع زَوَّاتِ بالهمز، والصواب لَيُزَوَّدَنَّ، أي لَيُجْمَعَنَّ وَلَيُضَمَّنَ؛ من
زوَّيتُ الشيءَ إذا جمعته، وَسَنَذَكَرُهُ فِي الْمُعْتَلِ إِنْ شَاءَ اللهُ. [ونفس هذا الحديث وما
قُيلَ فِيهِ ذِكْرُ الْأَزْهَرِ قَبْلَهُ فِي التَّهْذِيبِ].

وقال الأصمعي: الزَّوْءُ بِالْهَمْزِ زَوْءُ الْمَنِيَّةِ: مَا يَحْدُثُ مِنَ الْمَنِيَّةِ.

أبو عمرو: زَاءَ الدَّهْرُ بِفَلَانٍ أَيْ انتَلَبَ بِهِ، قال أبو منصور: زَاءَ فَعَلَّ مِنَ الْزَوْءِ، كَمَا
يُقالُ مِنَ الرَّوْغِ: زَاغَ.

وفي القاموس: زَوْءُ الْمَنِيَّةِ: مَا يَحْدُثُ مِنْهَا، وزَاءَ الدَّهْرُ بِهِ انتَلَبَ، قال أبو عمرو:

(١) الحيط ١١٢:٩.

(٢) التكلمة والذيل والصلة للصاغاني ٢٦:١.

(٣) العباب الراخِر ٦٧:١.

(٤) الأفعال ١٠٣:٢.

فرِحَتْ بهذه الكلمة. وشرحها الزيبي في التاج بما في اللسان، وذكر حديث النبي والكلام عليه.

وأَمَّا أقوالهم في مادة «زَوَّى».

في الصحاح: قال الأصمعي: زَوَّ المنيَةُ ما يَعْدُثُ من هلاك المنيَة، ويقال: الزَّوَّ القَدْرُ. يقال: قُضِيَ عَلَيْنَا وَقْدَرُ، وَحَمَّ، وَزَيْئٌ، قال الشاعر:

من ابن مامَةَ كَفَبِ قَمْ عَيَّ بِهِ زَوَّ المنيَةِ إِلَّا حِرَةٌ وَقَدَى

وفي التهذيب: وأَمَّا الزَّوَّ بِالْهَمْزِ، فَإِنَّ أَبَا عَبِيدَ رَوَى عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: زَوَّةُ المنيَةِ مَا يَعْدُثُ مِنَ الْمَنِيَّةِ. وَأَخْبَرَنِيَ الْمَنْذُرِيُّ، عَنِ الْمَعْرَافِيِّ، عَنِ ابْنِ السَّكِيتِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الزَّوَّ القَدْرُ. وَأَنْشَدَ:

من ابن مامَةَ كَعْبِ قَمْ عَيَّ بِهِ زَوَّ المنيَةِ إِلَّا حِرَةٌ وَقَدَى

وَيُرَوِّى زَوَّ الْمَحَوَّدَاتُ، رَوَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَهَمْزَةُ الْأَصْمَعِيِّ.

وَرَوَى أَبُو سَعِيدَ عَنْ أَبِي عُمْرُو وَأَنَّهُ قَالَ: تَقُولُ زَاءُ الدَّهْرِ بِفَلَانٍ أَيْ اتَّقْلَبَ بِهِ، قَالَ أَبُو عُمْرُو: فَرِحَتْ بهذه الكلمة، قَلَتْ: زَاءٌ فِي غُلْلُ مِنَ الزَّوْءِ، كَمَا يَقَالُ مِنَ الزَّوْغِ: زَاغَ.

وَفِي الْأَسَاسِ: أَدْرَكَهُ زَوَّ الْمَنِيَّةِ قَدْرَهَا.

وَفِي الْلِسَانِ: قَالَ أَبُو الْهَمِيَّةُ ... وَأَمَّا الزَّوَّءُ بِالْهَمْزِ، فَإِنَّ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: زَوَّءُ الْمَنِيَّةِ مَا يَعْدُثُ مِنْ هَلاكِ الْمَنِيَّةِ، وَالزَّوَّءُ الْأَهْلَكِ، وَقَالَ ثَعْلَبٌ: زَوَّةُ الْمَنِيَّةِ أَحْدَاثُهَا ... قَالَ:

من ابن مامَةَ كَعْبِ قَمْ عَيَّ بِهِ زَوَّ المنيَةِ إِلَّا حِرَةٌ وَقَدَى

وَهَذَا الْبَيْتُ أُورَدَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَالْمَجْوَهِيُّ مُسْتَشْهِدًا بِهِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: الزَّوَّ القَدْرُ، يَقَالُ: قُضِيَ عَلَيْنَا وَقْدَرُ وَحَمَّ وَزَيْئٌ ... وَأَنْشَدَ ابْنَ بَرِيَّ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ:

فِي الْمَلْفُ نَفْيٌ عَلَى مَالِكٍ رَهْلٌ يَنْفَعُ الْلَّهَفُ زَوْ الْقَدَرُ

وأنشد أيضاً لتم بن نويرة:

أَفَبَعْدَ مَنْ وَلَدْتُ بُسْيَيْتَهُ أَشْتَكِي زَوْ الْمَسْنَيَةُ أَوْ أَرَى أَتَوْجَعُ

ويروى: زَوْ الْمَوَادُثُ، ورواہ ابن الاعرabi بغير همز، وهمز الأصمعي.

ولم يذكره الفيروزآبادي في المقصور فاستدركه عليه الزبيدي، وقال: ونقل الجوهرى عن الاصمعي زَوْ الْمَسْنَيَةُ ما يعده من هلاك المنسنة، وفي الحكم: الزَّوْ الْهَلَاكُ، وزَوْ الْمَسْنَيَةُ أحداها عن ثعلب... قال الجوهرى: ويقال: الزَّوْ الْقَدَرُ، يقال: قُضِيَ عَلَيْنَا وَقُدْرُ وَحْمَ وَزُيَّ، قال الشاعر الايادى:

مِنْ أَبْنِ مَامَةَ كَعْبٍ ثُمَّ عَيْ بِهِ زَوْ الْمَسْنَيَةُ إِلَّا حِزَّةٌ وَقَدِيٌّ

وفي التهذيب: ويروى زَوْ الْمَوَادُثُ، قال: ورواہ الاصمعي «زوء» بالهمزة.

قلت: وقد تقدم ذلك للمصنف [أي الفيروزآبادي] في الهمزة. وقال أبو عمرو: زاء الدهر بفلان انقلب به، قال أبو عمرو: فرحت بهذه الكلمة، قال الاذهري: زاء فعل من الزَّوَّ، كما يقال من الزَّوَّاغ زاغ.

وبعد تصفح أقوالهم والأشعار المروية، وما اضافه هو رحمة الله من الشعر يظهر واضحاً اعتماد السيد المصنف بالمسنون، مع ترجيحه أو الميل إلى ترجيح ما يوافق الأصول اللغوية. وقد ذكر كل ذلك بأختصر عبارة وأوضحها، وأشار إلى علة ترجيحه حين ذكر وجه اشتقاقيها من «زوئي» قائلاً: «وهو ما انزوى إلى المرء منها»، واحتمل التصحيف في نقل الهمز -خصوصاً بعد نقل الجوهرى القصر عن الاصمعي- وبعد انفراد أبي عمرو بسماع «زاَ الدَّهَرَ بِهِ»؛ إذ مع وجود أصل صحيح

متفق عليه لا داعي للمصير إلى مفردة واحدة انفرد بجماعها واحد. ويفؤد ذلك ما روى من حديث رسول الله ﷺ: لِيُزَوْأَنَّ الإِيمَانُ بَيْنَ هَذِينَ الْمَسْجِدَيْنِ.

ففي الفريبيين للهروي^(١) ذكره في مادة «زوى» ثم قال: قال شمر: صوابه لَيُزَوْيَّنَ، أي لِيُجْمَعَنَّ وَلَيُضْمَنَّ. ومثله صنع ابن الجوزي في غريب الحديث^(٢). ثم جاء ابن الأثير في نهايته فذكر الحديث وقال بلا تردد ولا عزو لشمر ولا غيره: والصواب لَيُزَوْيَّنَ بالياء، أي لِيُجْمَعَنَّ وَلَيُضْمَنَّ^(٣). فعد روایته بالهمزة غلطًا.

وفي مادة «سوأ» قال السيد المصنف: «المساواة خلاف المساواة، الجمع مساوي بترك المهمزة تخفيفاً، وبذلت مساوايه: تقاصه ومعاييه، قيل: لا واحد لها كالمحاسن». وهذا صرّح الكثير من أهل اللغة بان المساوي لا واحد لها من لفظها، كما في مادة أمم من لسان العرب^(٤)، وبجمع الأمثال للميداني عند نقل المثل «الخيل تجري على متساوية»، قال: قال اللحياني: لا واحد للمساوي، مثل الحasan والمقاليد^(٥).

وصرّح بعضهم بأن مفردها «سوء» على غير قياس، قال أبو العبيد البكري في كتاب فصل المقال: قال أبو بكر ابن القوطية: المساواة جمع سوء على غير قياس، وقال غيره: لا واحد لها^(٦).

(١) الفريبيين ٣: ١٤٠.

(٢) غريب الحديث ١: ٤٤٧.

(٣) النهاية الأخرى ٢: ٣٢٠.

(٤) لسان العرب ١٢: ٣٣.

(٥) بجمع الأمثال ١: ٢٢٨.

(٦) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١: ١٥٩.

وقال الزبيدي عند شرح هذا المثل «الخيل تجري على مساوتها»: والمساوي هي العيوب، وقد اختلفوا في مفردتها، قال بعض الصرفين: هي ضد الحasan؛ جمع سوء على غير قياس، وأصله الهمز، ويقال أنه لا واحد لها كالحسان^(١).
وهذا الرأيان لم يرتضها السيد المصطفى، أما إنها لا واحد لها فقد ضعفه ومرضه بقوله «قيل»، وذلك لأنّه ما دام هناك مفرد له متطابق مع أصول الصرف واللغة والاشتقاق، فلا معنى للقول بأن هذا الجمع لا مفرد له.

وأما الرأي الآخر، وهو الرأي القائل بأنّ مفردتها «سوء» على غير قياس، فقد أعرض عنه السيد المصطفى ولم يذكره أصلاً اشعاراً منه بوهنه وسقوطه، لأنّ ورود المفرد على غير قياس للجمع في غاية الشذوذ، ولا يصار إلى مثله مع ورود النقل بمفرد يتطابق مع الاشتغال وأصول اللغة.

في مادة «طيب» من لسان العرب، قال: الأصمعي: يقال أطعننا من مطاعيها وأطأليها، واذكُر مناتها وأناتها، وامرأة حسنة المearي، والخيل تجري على مساوتها، الواحدة متساوية، أي على ما فيها من السوء كييفما تكون عليه من هزال أو سقوط منه. والحسان والمقاليد: لا يعرف هذه واحدة. وقال الكسائي: واحد المطاعِب مطيب، وواحد المearي مغزى، وواحد المساوي متسوى^(٢).

وذهب الفيومي في مصابحه إلى كون مفردتها «متساوية» دون أن يذكر الرأيين الآخرين، فقال: المساءة تقىض المسأة، وأصلها مسوأة على مفعولة -بفتح الميم

(١) تاج المرؤوس ٢٧٩: ١.

(٢) لسان العرب ٥٦٦: ٥٦٧.

والعين - وهذا تردّ الواو في الجمع فيقال: هي المساوئ، لكن استعمل الجمع عنفاً. وذهب إلى هذا الاستدلال الصحيح، المغني عن الذهاب إلى الآراء الشاذة، الشيخ الطريحي في مجمع البحرين أيضاً.

هذا، وفي مادة «طيب» من لسان العرب، قال: عن السيرافي: أنه سأله بعض العرب عن مطابق المجزور ما واحدها؟ فقال مطبيث.

وهنا تبدو مسلكية السيد المصطفى ومنهجيته في التوفيق بين الأصول اللغوية والصرفية ومباني الاستدلال وبين ما قيل أو يقال خلافه، فع تصریح الاصماعي والكساني وغيرهما من آئتها اللغة بصحة مفردٍ لهذا الجمع مسموعٍ مطابق لأصول الاستدلال^(١) لا ضرورة للمصير إلى عدم وجود مفرد لها، أو ذكر مفردٍ لها على غير قياس.

• وفي مادة «فقاً»، قال: «الْفَقَاءُ، كَفْلُسٌ: حفرة في وسط الحرة، أو نقرة في صخرة تجمع الماء. الجمع: فُقَانٌ كِرْغَفَانٌ». •

قال الصاعاغاني في العباب والتكلمة: شمر: الفَقَاءُ، كالمَحْفَرَةُ أو المَجْفَرَةُ - شك أبو عبيد - في وسط الحرة، وجده فقان.

وفي المجهرة: الفَقَاءُ: نَقْرَةٌ في صخرة يجتمع فيه ماء المطر. والجمع فُقَانٌ^(٢).

وفي التهذيب: قال شمر: الفَقَاءُ كالمجفرة في وسط الحرة، وجمعها فِقَانٌ^(٣). فهو لاء كلّهم صرحو بأنّ جمع الفَقَاءُ فُقَانٌ.

(١) انظر شرح الشافية ٢: ١٨٢ - ١٨٤.

(٢) المجهرة ٢: ٩٦٧ و ١١٠١.

(٣) التهذيب ٩: ٣٣١.

وفي نسخة من التهذيب كما في هامشه: وجمعها «فُقَاء» بضم الفاء. وقال المحقق:
وصواب هذه «فُقَاء» بالكسر ككلب وكلاب.

ونقل ابن منظور أن الفَقِيْه كالفقِيْه، وأن جمع الفَقِيْه فُقَان، فقال بعد ان ذكر ما قاله أبو عبيد من معنى الفَقِيْه بمعنى الحفرة والفقِيْه كالفقِيْه... وجمع الفَقِيْه فُقَان.
واقتصر في القاموس على ذكر المفرد فقال: والفقِيْه نقر في حجر أو غلظٍ يجمع الماء
كالفقِيْه. فشرحه الزبيدي في التاج قائلًا: وجمع الفَقِيْه فُقَان.

وهنا اجتمعت عندنا ثلاثة آراء:

أوّلها: أن جمع الفَقِيْه فُقَان.

وثانيها: أن جمع الفَقِيْه فِقَاء.

وثالثها: أم «فُقَان» جمع الفَقِيْه لا الفَقِيْه.

فأما ما ذكره ابن منظور وذهب إليه الزبيدي، من إرجاع الفَقِيْه إلى الفَقِيْه،
وتصريحهما بأنَّ الفُقَان جمع الفَقِيْه، فذلك لما تقرر من كون «فُغلان» من جموع
الكثرة الفالبة في «فعيل»، كرغيف ورغفان، وكثيب وكثبان وقليل
وقلبان^(١).

وأما ما في نسخة من التهذيب وتصوّرها بالكسر «فِقَاء» جمع الفَقِيْه، فذلك لأنَّ
الفالب في جمع قلة «فَعْل» في غير باب «بيت» - و «توب» أَفْعَلْ، وفي جمع كثرته
فَعْلُ... وَفِعَال^(٢).

(١) انظر شرح الشافية ٢: ١٣١ - ١٣٢.

(٢) انظر شرح الشافية ٢: ٩١.

وأما ما ذكره السيد المصنف من أنَّ جمع الفَقَاء فَقَانَ، فهو مضافاً إلى تصريح شرِّ وَأبِي عبيد به، ومصير ابن دريد والصاغاني والأزهري إليه، مع كل ذلك نراه مطابقاً للمسموع عن العرب.

قال سيبويه: القياس في « فعل » ما ذكرناه، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ... فالمسنون في قوله فعل - غير الأجواف - أفعال، وفي كثرته فُعلانٌ كجحشان ورثلان، وفُعلان كظهران وبطنان، قال سيبويه: وفُعلان بالكسر ألقها^(١).

وهنا يظهر منهج السيد في توفيقه بين المسموع والأصول اللغوية والصرفية في الاستئناف، فلذلك لم يذهب السيد المصنف إلى ما في اللسان من التكليف في رد « فَقَانَ » إلى فَقَاء، لأن « فُعلان » من جموع فعل المسموعة أيضاً، وقد نقله مَن علمت فلا معدل عنه.

ولا يخفى عليك أنَّ هذا بخلاف « المساوئ » فإنَّ كونها لا واحد لها يحتاج إلى دليل، مع أنه مفقود فهي دعوى مجردة يدحضها وجود مفرد صحيح الاستئناف مصريح به، وأما كونها جماعاً - « سوء » على غير قياس فهو الرأي الآخر الذي لا يصار إليه ما دام هناك مترافقون بوجود مفرد لها مطابق للقياس الصريفي والأصل اللغوي.

فها هو يأخذ السباع أولأ إذا كان صحيحاً، كما أنه يأخذ بالقياس في موارده، ويحكمه، وإذا تعددت الآراء، أو تعدد المسموع، أثبت المسموع الذي يطابق قواعد

الصرف وأصول اللغة.

ومن هنا نرى السيد المدنى يعرض عن النقل الذى لا يواافق الاصول إذا كان ذلك النقل غير ثابت عن الابيات، فعما قدمنا من اعتقاده على كتب الاتر والحديث واحده اللغات منها، نراه لا يعبأ بما يخالف الاصول من النقل غير الثبت، بل يجزم بأنّه من خطأ الرواية.

قال في الاتر من مادة «وجأ»: «ضُحى بكمشين موجوئين، ولا تقل: مُوجَائِين - كَمُوكْرَمَيْن - فانه من خطأ الرواية». فحكم بخطأ الرواية حين رروا ما يخالف قواعد الاشتغال الصريفي؛ لأن اسم المفعول من «وجأ» موجوء، وهذا ما جاءت به الروايات الصحيحة عن الرواية الضابطين.

وأما ما نقلوه بلفظ «مُوجَائِين» فانه لا يستقيم؛ لانه يقتضي كونه مشتقاً من «أوجاء» وهو غير وارد في كلام العرب، فتكون الرواية الثانية من خطأ الرواية لا محالة.

كــ دقته في اقتناص المعاني وحسن فصله لها.

وما لوحظ في منهج السيد المصطفى في تدوين طرازه الأول هو دقته في اقتناص المعاني اللغوية، وتقريره للمعنى وفق ما ورد من استعمالات العرب، وإن لم ينصّ اللغويون على ذلك، أو نصوا على غيره.

• في مادة «جا» قال: «وَيَعِزُّ مُعْنَمًا - كمحض بــ إذا كانت أسطانه داخلة»؛ قال:

إلى مجئاتِ الهمامِ صُفِرَ خُدُودُها [معروفةُ الإلْحَنِ سِبَاطُ المشافِرِ]

والذى قاله الصاغانى في العباب هو: والإجماع: أن تكون غرة الفرس أسللة داخلة؛ وفرش مجئاً الفرقة، قال:

إلى مجئاتِ الهمامِ صُفِرَ خُدُودُها [معروفةُ الإلْحَنِ سِبَاطُ المشافِرِ]

ونقل مثله في هامش بعض نسخ التكملة.

وقال الزيدى شارحاً عبارة القاموس: (وفرشَ أَجْمَاءً ومجئاً: أسللة الفرقة) داخلتها (والاسم الإجماع) قال:

إلى مجئاتِ الهمامِ صُفِرَ خُدُودُها [معروفةُ الإلْحَنِ سِبَاطُ المشافِرِ]

والسيد المصنف كان قد ذكر من قبل أن الإجماع هو إسالة غرة الفرس، فهي مجئي كمحسين، وأجماء كحرماء: أسليلتها.

وقد شرح هنا هذا البيت الشعري واقتضى معنى «مجئاً» وصفاً للناقة لا للفرس، لأنَّ البيت ظاهر في إرادة وصف شدة تحمل هذه البعران للسير والتعب، خصوصاً وإنَّ المشافر مختصة بالبعير، وتقابلاً لها الجحفلة للفرس، وإن كانت المشافر قد تستعمل للفرس مستعارة من استعمالها للابل، ويؤيد فهم السيد المصنف أيضاً، وصفها بـ «معروفةُ الإلْحَنِ» حيث وصفها بأنها معروفة الإلْحَنِ من السير والتعب، حتى أنَّ مشافرها سباطٌ بارزة من الضعن.

وفي مادة «هنا» قال: « واستئنأه: استغراه، واستعطاه، واستطعمه، واستكتفاه»: قال عدي بن زيد:

نُخْسِنُ الْمِسْنَةِ إِذَا اسْتَهْنَاتَا وَدَفَاعًا عَنْكَ بِالْأَيْدِيِّ الْكَبَارِ^(١)

فهنا جاء السيد المصنف بهذا الشعر شاهداً على معنى الاستكفاء، أي **نُخْسِنُ** الاستكفاء إذا استكفيتنا، وهذا التفسير لهذه اللقطة لعلم متعين في هذا البيت، لأن عجزه يدلّ على ذلك «ودفاعاً عنك بالأيدي الكبار»، فإنّ البيت يراؤ منه الاستنصر والدفاع، فلذلك استشهد به السيد المصنف على هذا المعنى، وعدل عما فعله بعضهم من الاستشهاد بهذا البيت على معنى الاستعطاء، وفسروا «الأيدي الكبار» بالمن والعطايا.

في لسان العرب: واستهنا الرجل: استطعاه. وانشد ثعلب:

نُخْسِنُ الْمِسْنَةِ إِذَا اسْتَهْنَاتَا وَدَفَاعًا عَنْكَ بِالْأَيْدِيِّ الْكَبَارِ
يعني بالأيدي الكبار المن.

وفي القاموس والتاج (واستهنا) الرجل (:استنصر) أي طلب منه النصر، نقله الصاغاني (و) استهناه أيضاً (استطعى) أي طلب منه الطاء، انشد ثعلب: نحسن المهن... الخ.

وفي الأفعال للسرقسطي: هنأتُ الرجل... أعطيته، وانشد أبو عثوان لعدي بن

زيد:

نُتَبَدِّدُ الْمِسْنَةِ إِذَا اسْتَهْنَاتَا وَدَفَاعًا عَنْكَ بِالْأَيْدِيِّ الْكَبَارِ

قوله «تُتبَدِّد» نُكثُر، ومنه ناقة نجود وهي الفزيرة^(٢).

(١) كتب المجز في هامش نسخة «ش».

(٢) الأفعال ١: ١٧٧ - ١٧٨.

فالسيد المصطفى هنا يذهب إلى أن الاستهانة في هذا البيت هو بمعنى الاستكفاء، لا الاستطاعة، فلو أتئهم فعلوا كالصاغاني في تكلمته لكان أوضاع وأجود وأبعد عن اللبس، حيث استشهد على معنى الاستطاعة ببيت لابي حزام العكلي، فقال: والاستهانة الاستطاعة، قال أبو حزام العكلي:

أَلْرَزِيُّ مُشْتَهِيٌّ فِي الْبَدِيءِ فَيَرِمًا فِيهَا وَلَا يَبْذُوْهُ

وكذلك لو اقتصروا على استشهادهم ببيت عروة بن الورد:

ومستهني، زيد أبسوه، فلم أجد له مدعاً فاقني حياءك واصبرني^(١) لكان أجود، وقد ذكروا لهذا البيت مستشهادين به على معنى الاستطاعة، فكان السيد المصطفى لا يرتضي استشهادهم ببيت عدي بن زيد على معنى الاستطاعة، ولذلك فسره بالاستكفاء والاستنصرار فدقق في شرح البيت واقتصر منه المعنى واستشهد به على الاستكفاء لا الاستطاعة.

وفي مادة «ودأ» قال السيد المدنى: «المودأ، كمعظم: القبر، وبهاه: المهلكة واللفازة».

فاما كون الموهأة بها بمعنى المهلكة واللفازة، فها لا كلام فيه، وقد أطبق على نقله أهل أصل اللغة بلا تزاع.

واما «المودأ» بمعنى القبر كما نقله السيد المصطفى، فلم يذكروه، واقتصروا على نقل ما قاله ابن الاعرابي من أن الموهأة هي حفرة الميت.

(١) كما في اللسان، والتهدى ٤٣٢: عند قوله «استهنا فلان بنى فلان فلم يهينه»، أي سأله فلم يعطوه.

ففي التهذيب: أبو عبيد عن أبي عمرو: الأرض المودأة المهلكة، وهي في لفظ المفعول به... قال: وقال ابن الأعرابي: المودأة حفرة الميت...

وقال ابن شمیل: يقال: تَوَدَّتْ على فلان الأرض وهو ذهاب الرجل في أبعد الأرض حتى لا يدرى ما صنع... وأخبرني المنذري عن أبي الهيثم، يقال: تَوَدَّتْ عليه الأرض فهي مودأة، قال: وهذا كما قيل: أَخْصَنَ فَهُوَ مُخْصَنُ، وأَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ، وَالْفَجَنْ فَهُوَ مُلْفَجْنٌ، وليس في الكلام مثلها.^(١)

وفي العباب: أبو عبيد: المودأة المهلكة والمفازة، قال: وهي على لفظ المفعول به. أبو زيد: وَدَّتْ عليه الأرض تَوَدِّيَا، إذا سوَّيْتْ عليه الأرض؛ قال رجل من بني ضبة يرثي أخاه أَبِيَا:

أَبِيَّ إِنْ تُصْبِحْ رَهِينَ مُوَدَّاً زَبَلَ الْجَسَوانِبَ قَعْدَةَ مَلْحُودٍ

وفي التكملة: وقال ابن الأعرابي: المودأة حفرة الميت.

وفي الصلاح: أبو عبيد: المودأة المهلكة والمفازة... أبو زيد: وَدَّتْ عليه الأرض تَوَدِّيَا، إذا سوَّيْتْ عليه الأرض، قال الشاعر الضبي يرثي أخاه أَبِيَا: أَبِيَّ إِنْ تُصْبِحْ... الْبَيْتُ.

وفي لسان العرب: قال ابن شمیل: يقال: تَوَدَّتْ على فلان الأرض، وهو ذهاب الرجل في أبعد الأرض حتى لا تدرى ما صنع... وَتَوَدَّتْ عليه الأرض غَيْبَتِه وَذَهَبَتِه... وَوَدَّتْ عليه الأرض تَوَدِّيَا: سوَّيْتها عليه. قال زهير بن مسعود الضبي يرثي أخاه أَبِيَا:

أَبِي إِنْ تُصْبِحْ رَهِينَ مُوَدَّاً زَلْجُ الْجَوَانِبِ قَعْدَةُ مَلْحُودٌ...

أبو عمرو: المودأة: المهلكة والمفازة، وهي في لفظ المفعول به... وقال ابن الاعرابي: المودأة حفرة الميت، والتودة الدفن.

وفي الناج شارحاً متن القاموس: (و) قال أبو عمرو (المودأة كمعظمها: المهلكة والمفازة) جاءت على لفظ المفعول به... وقال ابن الاعرابي: المودأة: حفرة الميت، والتودة الدفن، وانشد:

لَوْ قَدْ ثَوَيْتْ مَوْدَأً لِرَهِينَةَ زَلْجُ الْجَوَانِبِ رَاكِدُ الْأَحْجَارِ

(وَوَدَأْ عَلَيْهِ الْأَرْضَ تَوْدِيَّاً: سَوَّاهَا) عليه، قال زهير بن مسعود الضبي بirth أخاه أباً:

أَبِي إِنْ تُصْبِحْ رَهِينَ مُوَدَّاً زَلْجُ الْجَوَانِبِ قَعْدَةُ مَلْحُودٌ...

فكلما تم صريحة في أن المودأة هي المفازة والمهلكة، وأنها جاءت على لفظ المفعول، لأن القياس يقتضي أن تكون «مودأة» على صيغة الفاعل، وأما حفرة الميت، فان الوحيد الذي نقلها هو أبو عبيد عن ابن الاعرابي.

فهل هي من قوله «وَدَأْتَنَا الْأَرْضُ غَيْبَتِنَا» وقولهم «تَوَدَّأْتَ عَلَيْهِ الْأَرْضُ فَهِي مُوَدَّأَة» وجاءت على لفظ المفعول؟ أم من قوله: «وَدَأْتُ عَلَيْهِ الْأَرْضَ تَوْدِيَّاً سَوَّيْتَهَا عَلَيْهِ فَهِي مُوَدَّأَة» اسم مفعول على القياس؟

ظاهر استعمالاتهم وكلما تم أنها من الثاني، لأنهم أنسدوا عنده قول زهير بن مسعود الضبي في رثاء أخيه أبي كما في اللسان وغيره.

وبما أنه كذلك فضل السيد المصطف «المودأة» بمعنى القبر عن المودأة بمعنى المفازة

النهج الاستدراكي النقدي في اللغة والملهكة، لأن النقطة الأولى على القياس، والثانية على لفظه المفعول، مع أن حقها ان تكون على لفظة الفاعل.

ويؤيد ما فعله السيد المدنى من فصل المعينين، أنَّ ما ورد بمعنى القبر -والذى عبر عنه ابن الأعرابى بحفرة الميت- ورد في الشعر بلا هاء، «رهينَ مُوَدَّاً»، فكانَ ابن الأعرابى أَنْتَ وقال «المودَّة» باعتبار «الحفرة» وإن كان أصل ما عن العرب هو «المودَّاً» بمعنى القبر.

ويؤيد ذلك ما في شرح حمزة أبي تمام للخطيب التبريزى، حيث روى البيت:

أَلَيْ إِنْ تُصْبِحُ رَهِينَ قَرَارَةً زَغَ الْجَوَانِبَ قَعْرَهَا مَلْحُودٌ

وقال في شرح ما نحن فيه: يعني بـ«قرارة» القبر، والقرار والقرار واحد، ودخول الهاء وسقوطها في أسماء الموضع كثير، نحو دار ودارة ومكان ومكانة ومرقب ومرقبة، فإذا دخلت الهاء كان أخصّ. (١)

وفي مادة «أوب» قال: «الأوب، كثوب: المطر، والسحب، والريح ...».

ولم تذكر المعاجم المتداولة المطر من معاني الأوب، وذكرت في مقابل ذلك التَّحلُّ من معاني الأوب، في حين لم يذكره السيد المصطفى في طرازه.

وقد أخذ اللغويون تفسير الأوب بالتحلل من خلال تفسيرهم بيت شعر المتنخل الهذلي، قاله يصف عزَّ هضبة ومنتها:

رَسَاءُ شَاهَةٍ لَا يَأْوِي إِلَيْهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الأَوْبُ وَالسَّبَيلُ

(١) شرح الحماسة ٤٤: ٣.

قال السكري في شرحه: والأوب: رجوع التخل، والسبيل: القطر حين يسيل.^(١)
وفي التكملة: الأوب: السحاب، والأوب الريح، والأوب جماعة التخل، قال
المتخل الهذلي - واسمها مالك بن عوiper - يرثي ابنته أنيلة:

رَيَاءَ شَهَاءَ لَا يَدْنُو لِقْلَتْهَا إِلَّا سَحَابٌ وَإِلَّا أَوْبٌ وَالسَّبَيلُ

وفي اللسان: الاوب التخل، وهو اسم جمع: كأن الواحد آيب، قال الهذلي: رباء
شباء... البيت، وقال أبو حنيفة: سميت أوبأ لإياها إلى الماء، قال: وهي لا تزال في
مسارحها ذاهبة وراجعة، حتى إذا جنح الليل آبت كلها، حتى لا يتخلّف منها شيء.
وذكر الفيروزآبادي في القاموس التخل من معاني الاوب، وشرح عبارته
الزبيدي مستدلاً بقول الهذلي آنف الذكر، ثم نقل قول أبي حنيفة في ذلك.

فواضح أن الجميع أخذوا المعنى من قول المتخل الهذلي، مفسرين للأوب
بالنخل، لكن السيد المصنف لم يرتض هذا التفسير لأنّه لا يتلامّم مع معنى البيت
الشعري تماماً، وإن كان له وجه فضييف، ولذلك أعرض المصنف رحمة الله عنه،
لأنّ مجرد رجوع النخل إلى بيته ليلاً يصح وصفها بالأوب، ولكن لا يصح
وصف العلو والشتم في الجبال، لأن النخل لا يرجع إلى خصوص الاماكن المرتفعة
من الأرض، بل يرجع إلى بيته أيها كانت، فإذاً يكون مراد الشاعر في وصفه عن
الهضبة ومنعها غير ما ذكروه، إذ كون الاوب بمعنى المطر انساب واوفق بهذا
الوصف، لأن المكان العالى المرتفع لا يصله إلا السحاب والمطر والسبيل، ووصفه
بذلك هو عين المبالغة في علوه.

فالمطر يسمى أوبا ويسمى رجعاً، قال الزخيري: سمي المطر رجعاً، كما سمى أوباً، قال:

رَسَاءُ شَهَاءُ لَا يَأْوِي لَقْلَتْهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبَلُ

تسمية ب مصدر رجع وآب، وذلك لأنَّ العرب كانوا يزعمون أنَّ السحاب يحمل الماء من بحر الأرض ثم يرجعه إلى الأرض، وأرادوا التفاؤل فسُمّوا رجعاً وأوباً، ليُرجع ويعود، وقيل لأنَّ الله يرجعه وقتاً فوقتاً.^(١)

وقال القرطبي في تفسيره: وقد يسمى المطر أيضاً أوباً كما يسمى رجعاً، قال:

رَسَاءُ شَهَاءُ لَا يَأْوِي لَقْلَتْهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبَلُ^(٢)

والذى يؤتى به ما ذهب إليه السيد المدنى، قول إمام البلاغة أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته الشقشيقية: أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وإنَّه ليعلم أنَّ علَى منها حُلُّ القطب من الرحي، ينحدرُ عنِّي السَّبَلُ، ولا يرقى إلَيَّ الطير^(٣) ...

قال ابن أبي الحديد في شرح قوله عليه السلام «ينحدر عنِّي السَّبَلُ»: يعني رفعه منزلة العرش، كأنَّه في ذروة جبل أو يفاع مشرف، ينحدر السَّبَلُ عنه إلى الوهاد والغيطان، قال المذلى:

وَعَيْطَاهُ يَكْثُرُ فِيهَا الزَّلِيلُ وَيَنْحُدِرُ السَّبَلُ عَنْهَا اخْدَارًا^(٤)

وهنا تتجلى دقة السيد المصنف في اقتاص المعاني، وإثبات ما هو الصحيح المافق

(١) الكشاف ٤: ٧٣٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ١٠٠.

(٣) نهج البلاغة ١: ٣٢١ المخطبة ٣.

(٤) شرح النهج ١: ١٥٢.

لكلام العرب، دون النقل المجرد بلا تدقيق ولا تحقيق، ولذلك لم يتبعهم في تفسيرهم الاوب بالنحل.

وتتضح هذه الميزة في منهجيته في تدوين اللغة بما لا يقبل الشك، حيث صرّح برفضه لنفسيرهم «الجَابَ»، في مادة «جَابَ» حيث قال:

«وظبية وبنية جَابَةُ المِدْرَى، أي ملسمة الفَزِين أو غليظته، قيل:

وهو كناية عن صغر سنها، لأنَّ القرنَ أَوْلَ ما يطلع يكون غليظاً

ثُمَّ يدقُّ، وَيَأْباه قول طرقه:

جَابَةُ المِدْرَى خَذُولٌ مَغْزِلٌ تَنْصُضُ الصَّالَّ وَأَفْنَانُ السَّئَرُ

فإن المغزل ذات الغزال، ولا ظبية تكون مغزاً أَوْلَ ما يطلع

قرنها».

والسيد المصنف أشار هنا إلى تغليط من ذهب إلى أنَّ الجَابَةَ المدرى هي الظبية حين يطلع قرنها.

ففي التهذيب: أبو عبيدة، عن أبي عبيدة: جَابَةُ المِدْرَى من الظباء - غير مهموز - حين طلع قرنها. ويقال: الملسمة اللينة القرن. وقال شمر: جَابَةُ المدرى أي جائبة، أي حين جَابَ قرنها الجلد فطلع.^(١)

وفي الصحاح: ويقال للظبية حين طلع قرنها: جَابَةُ المدرى... قال بشر:

تَغْرِضُ جَابَةُ المِدْرَى خَذُولٍ بِصَاحَةَ فِي أَيْرَتِهَا السَّلَامُ

وصاححة: جبل، والسلام: شجر، وإنما قيل: جَابَةُ المِدْرَى، لأنَّ القرن أَوْلَ ما

يطلع يكون غليظاً ثم يدقُّ، فنبأه بذلك على صغر سنها.

وفي القاموس: والظبية أول ما طلع قرنها جَبَّة المِدْرَى، لأنَّ القرن أول طلوعه غليظ، ثم يدق. وشرحها الزبيدي بعين ما نقلناه عن الصاحب.

ونقل ابن منظور في اللسان عين ما في الصاحب.

وفي المحيط: والجَبَّةُ: الظبية التي قد تمت وأسئت وطلع قرنها^(١). فذهب إلى ما ذهب إليه الجوهرى من أنه القرن أول ما يطلع.

وقال الزمخشري في الأساس: وظبية وبقرة جَبَّةُ المِدْرَى: شديدة القرن، قال طرفة يصف ظبية ذات غزال:

جَبَّةُ المِدْرَى خَذُولٌ مَغْزُولٌ تَنْفَضُ الصَّالَّ وَأَفْنَانَ السُّمْرُ

وهنا تبدو دقة السيد المصنف في اقتناص المعاني وفصل بعضها عن بعض، ولذلك لاحظ ما نقله الأزهري والجوهرى عن أبي عبيدة وشر، وما نقله الصاحب والفيروزآبادى وابن منظور وغيرهم، ثم لاحظ ما نقله الزمخشري، فخرج بتبيبة لغوية متزنة من خلال الشاهد الشعري واستعمالاته، فتختفى تصريحات من صرّحوا أن معناها القرن أول ما يطلع وإن كانوا من عمالقة اللغة، لأنَّ ما اعتمدوا عليه من الشواهد يغلطهم ويحكي غير ما توهموا، فإنَّ شعر بشر وشعر طرفة، كلّا هما فيه أنَّ الظبية الموصوفة «خذول» وهي من الطباء والبقر التي تخذل صواحبها وتتنفرد مع ولدها^(٢)، ومعنى هذا أنَّ عندها ولداً، فكيف يستقيم هذا مع

(١) المحيط ٢٠١:٧.

(٢) انظر مادة «خذل» من لسان العرب ٢٠٢:١١.

قوهم إنها مكثت عليها بالصغر وبدو طلوع قرنها؟! وإذا قلنا إنَّ المذول هي مطلق المتخلقة عن القطع المفردة عن صواحبها، فهنا يبق قول طرفة «مغزل» أي إنها ذات غزالٍ، وهذا لا محالة دليل على كبر سنها واستواء قرنها، لا إنَّ قرنها طالع توأً. وهذا ما فات على الكثير من اللغويين ولم ينبهوا عليه، التفت إليه السيد المصطفى ونبه عليه مصرحاً بذلك، وأبان عن منهجه في فهم اللغة وتدوينها.

• ومن حسني فصله للمعاني بعد اقتتاح الصريح منها، قوله في مادة «فطأ»:
«رِجُلٌ أَفْطَأً: أَفْطَشَ أوْ دُونَهُ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي أَنْفَهِ تَطَامُنٌ كَائِنَهُ فَطَشَ.
وَهُوَ بَيْنَ الْفَطَأَةِ، الْحَرَكَةِ. وَالْأَفْطَأُ أَيْضًاً: الْأَقْسَ، وَتَفَاطَأً تَقَاعِسٍ».

وهذه العبارة واضحة جداً في أنَّ الأفطاً تارة ياتي بمعنى الأفطس، وتارة أخرى بمعنى الأقس، وأما عبارات أكثر اللغويين ففيها من المخلط والمزج ما لا يُستدِّي معه إلى المراد من نقولاتهم بسهولة:

في الصحاح: **الفطأة: الفطسة**. رجل أَفْطَأَ بَيْنَ الْفَطَأَ وَقَطْنَ البَعِيرِ، إذا تطامن ظهره خلقةً.

وفي العباب: **الفطأة - بالتحرير - الفطسة**، ورجل أَفْطَأَ بَيْنَ الْفَطَأِ، وكان مسلمة الكذاب أَفْطَأً. وقطن البعير إذا تطامن ظهره خلقةً.

وفي الحيط: **بَعِيرٌ أَفْطَأُ الظَّهَرِ**، أي متلاعس جداً، والفعل قطني ينطأ فطاً، وهو الأفطس^(١). وهذه العبارة توهم لأول وهلة أنَّ قوله «هو الأفطس» يرجح إلى معنى المتلاعس، مع انه أراد بالضمير «هو» الإنسان، لأنَّهم دأبوا كما رأيت وترى.

على التبديل للقُعْس بالبعير وللفطس بالإنسان.

وفي العين: **الفَطَأُ** في سنام البعير، بعيرٌ أَفْطَأَ الظَّهَر، فطئٌ يَنْفَطِأْ فَطَأً، وتفاطأً فلان،
وهو أشدّ من التقاус (١).

وفي المقياس: يقال للرجل الأفطس: **الْأَفْطَأُ**. ويقولوا: فطئ البعير؛ إذا
تطامن ظهره خلقة (٢).

وفي القاموس بشرح الناج: (**الفَطَأُ** حركة، والفُطَأة بالضم) **الفُطْسَة**، هو
(دخول الظَّهَر) وقيل: دخول وسط الظَّهَر (وخرج الصدر، فطئ كفرح) فطاء
(فهو أَفْطَأَ) **أَفْطَسُ**، والأثني فطاء (والفَطَأُ) حركة (**الفُطْسَنُ**) ورجل أَفْطَأَ بين
الفطاء.

وهذه العبارة موهمة، خالطة بين الفطس في الأنفس، والقُعْس في الظَّهَر، على
أن كل عباراتهم توهם اختصاص القُعْس بالبعير، واختصاص الفطس بالإنسان،
مع أنه ليس كذلك، ولعل عبارة اللسان أوضح من الجميع واكثرها تبييناً للمعنيين
والفصل بينهما، وإيضاح عموم استعمالها للإنسان وغيره، حيث قال:

الفَطَأُ: **الفُطْسَنُ**، والفُطَأة: **الفُطْسَة**. والأَفْطَأُ: **الْأَفْطَسُ**. ورجل أَفْطَأَ بينَ **الفَطَأِ**،
وفي حديث عمر: أنه رأى مسيلمة أصغر الوجه أَفْطَأَ الأنف دقيق الساقين.

والفَطَأُ والفُطَأةُ: دخول وسط الظَّهَر، وقيل: دخول الظَّهَر وخرج الصدر.
فطئ فطاء، وهو أَفْطَأُ، والأثني فطاء، واسم الموضع **الفُطَأة**، وبعيرٍ أَفْطَأَ الظَّهَر كذلك.

(١) المعنون ٤٥٩: ٧.

(٢) المقياس ٤: ٥١٠.

وتفاوتاً فلان، وهو أشدّ التفاس.

فهذه عباراتهم كلها، فيها التشبيه والتطويل وعدم الوضوح الذي ربما اوقعهم فيه اجترارهم لكلمات من قبلهم أو اعتقادهم على فهم السامع في تلك الأزمان، وأما عبارة السيد المصنف فهي على اختصارها وقصرها وافية بالمطلب على احسن وجه، مفصلة بين الأفطا بمعنى الأقمعس، والأفطا بمعنى الأفطس، رافعة توهّم اختصاص الأقمعس بالبعير.

هذا كله مع تعبيره بالأقمعس، عادلأ عن التعبير بدخول الظهر وخروج الصدر. وبالتالي فإنه اقتبس المعاني وفصلها عن بعضها، ورفع التوهم، وفي المطلب بأحسن وجه، بحيث لا ترى مثله في معاجم اللغة.

• ومثل ذلك قوله في مادة «كرثا»: «الكِرْثَى، كِحْضُرْم: قِيْضُ الْبَيْضُ، وَالنَّبْتُ الْكَثِيفُ الْمُلْتَفُ، وَالْغَيْمُ الْعَظِيمُ الْمُتَرَاكِمُ، وَاحْدَتُهُ بِهَاوٌ».

إذا لاحظنا ما نقله السيد المصنف، وقارئاه مع ما في المعاجم اللغوية تبين لنا مقدار براعته واقتناصه للمعاني وفصله لها بما لا يدع مجالاً للخلط والالتباس، فإن اللغويين ذكروا هذه المفردات التي نقلها المصنف في «كرثا» و «كرفا»^(١)، في مادة «كرثا».

قال الصاغاني في التكملة: أهمله الجوهرى. وقال الااصمعي: الكِرْثَى - بالثاء المنوطة بثلاث - السحاب المرتفع المتراكم، وقشر البيض الأعلى الذي يقال له القيض، لغة في الكرف بالمعنىين، وكأنهم أبدلوا الثاء من الفاء، كقوتهم: جَدَفْ

(١) وحكم بعضهم بزيادة الممزة فذكروها في «كرث» و «كرف» فلا تنفل.

وَجَدَثُ، الْكَرْنَأَةُ: النبت المجتمع الملتف ...

وفي العباب: الْكَرْنَأَةُ: النبت المجتمع الملتف ... الأصمعي: الْكَرْنَأَةُ بالكسر السحابُ المرتفع ... إلى آخر ما نقله في التكملة عن الأصمعي.

وفي الحيط: الْكِرْنَفُ: لغة في الطرف، وهو من السحاب المتراكם، وقيل: الخفيف الجائل من السحاب، وكذلك الْكَرْنَأَةُ ... والْكَرْنَأَةُ النبت المجتمع الملتف^(١).

وفي اللسان: الْكِرْنَتَةُ: النبت المجتمع الملتف ... والْكِرْنَفُ من السحاب.

وقد اختصر الفيروزآبادي كلها بهم فقال: الْكِرْنَفُ كَرْنَبْرُج: السحابُ المرتفع المتراكם، وَقِيسُ البِيْضُ، وَبِهَاءٌ - وقد يفتح^(٢) - النبت المجتمع الملتف.

وعبارته واضحٌ في أنه يختص لغة «الْكَرْنَأَةُ» بالهاء والفتح بالنبت الملتف، جماعاً لظاهر عبارتهم في مادة «كرناً» غالباً عن أنها مبدلة من مادة «كرفاً» التي صرّحوا فيها بانّ لغة الهاء والكسر اعني «الْكِرْنَتَةُ» واردة بمعنى السحاب وَقِيسُ البِيْضُ أيضاً، وأنّ الهاء فيها للوحدة.

في مادة «كرفاً» من التهذيب، قال: أبو عبيد، عن الأصمعي: الْكِرْنَفُ واحدتها كِرْنَفَةٌ، وهي قطع متراكمة من السحاب، وهي الْكِرْنَفُ أيضاً بالثاء^(٣).

(١) الحيط ٦: ٢٣٩.

(٢) فات على السيد المصطفى أن يذكر هذه اللغة - أعني الفتح - في معنى النبت المجتمع الملتف. ولغة الفتح منقوله أيضاً في «الْكَرْنَأَةُ» بمعنى السحاب المتراكם، وقد فاتت على السيد المصطفى، كما فاتت على الفيروزآبادي في هذا الموضع، مع أنها منقوله في الحيط ٦: ٢٣٩. هذا ولعل السيد المصطفى لم يذكر لغة الفتح «الْكَرْنَأَةُ» لأنّه يرى أنها مصدر قياسي من «كرناً» فالتسمية بها تسمية بالمصدر، ولم يست هي لغة مستقلة.

(٣) التهذيب ١٠: ١٩٣.

وفي الصحاح: **الكِرْفَةُ السحابُ المرتفعُ الذي بعضه فوق بعض، والقطعة منه كِرْفَةٌ.** ونقلها عنه في اللسان والتاج.

وفي لسان العرب: **الكِرْفَةُ قشرُ البيضُ الاعلى، والكِرْفَةُ قشرةُ البيضةُ العليا... والكِرْفَةُ من السحاب مثل الكرفيّ.**

واسترد ركها الزبيدي على القاموس في مادة «كرفاً» فقال: **الكِرْفَةُ قشرة البيض العليا اليابسة.**

وقال أبو الفرج في الأغاني: قال الأصمعي: **الكِرْفَةُ وجمعُها كِرْفَةٌ:** قطع من السحاب بعضها فوق بعض^(١).

فتصريحاً بهم هذه تدل على أن «الكِرْفَة» بالافراد واردة بمعنى السحاب وقيس البيض أيضاً، وأن الماء للأفراد، وأن الجمع هو الكِرْفَة، وبما أن الناء مبدلة عن الناء، فيكون حكمها واحد، وقد التفت السيد المصطفى إلى ذلك وقرر، مستفيداً من الإبدال، وقرر المعاني على ما هي عليه وأحسن تفصيلها، في حين انا لا نجد ذلك في المعاجم إلا بشق الأنفس.

لـ ذكره لفوائد اللغوية والنحوية والصرفية، وجمعه للأقوال، وآراؤه فيها.

ومن الميزات التي امتاز بها معجم «الطراز»، هي ما اهتم به المصطفى في منهجه، من جمعه وتتبعه لفوائد اللغوية والنحوية والصرفية ووجوه الاشتغال، وإسقاطها

على مواضعها المختصة بها، فهو لطول باعه وسعة اطلاعه في هذه المجالات، ينتخب المباني من الكتب المختصة ويطبقها في منهجه في تدوينه للغة، بحيث تأتي الفائدة المذكورة مطبقة في مواضعها، وحاكية عن منهج ورأي السيد المصنف فيها.

هذا في مجال، وفي مجال آخر في هذا المضمار يعرض السيد المصنف على ذكر الاختلافات الموجودة في الموضع المختلف فيه، واستعراضها، ربما يعرضها عرضاً بحثاً، وربما ظهر خلاها ترجيحه للرأي الذي يذهب إليه من بينها.

وفي مجال ثالث في هذا الإطار يظهر السيد المصنف شخصيته متكاملة متينة خلال طرحه لآرائه بصراحة وقوّة، ذاكراً ما يرتؤيه، وإن فاتهم شيء في ذلك ذكره مصرحاً بذلك.

وهو بعد كل ذلك يوشح فوانذه تلك بالطرائف والنكت والملح والشوارد، التي ينتقيها من كتب الأدب والشعر وموسوعات الشعراء وغيرها.

فأنا ما يخص ذكره للفوائد اللغوية وال نحوية والصرفية، فالإليك بعضها:

• قال في مادة «بأباء»: «وَبِأَبَائِهِ، وَبِهِ، بِأَبَائَاهُ وَبِشَيْءٍ»: قلت له «بأبي أنت وأمي»، قال ابن جقي: الباء من قوله «بأبي أنت» حرف جر، فإذا اشتقت منه فعلاً اشتقتا صورتيًّا استحال ذلك التقدير، قللت: بِأَبَائِتِهِ بِهِ بِشَيْءٍ، وقد أكثرت من الباء، فالباء الآن في تقدير الأصل وإن كُنَّا قد علمنا أنها فيما اشتقت منه زائدة للجر، فالبيان على هذا فعلاً كالزلزال، والباء فطلة كالقلقلة».

فهنا تبني السيد المصنف ما قرره ابن جنني من كون الباء في الأصل زائدة، ثم دخولها في اشتلاق الفعل وصيرورتها من أصله، وحلوها في فائه، وقد علمنا

مذهب السيد المصطفى في استيقاق هذه المتصروفات من قوله «بأبي أنت» من خلال عرضه لرأي ابن جنی ونقله له ساكتاً عليه.

• وقال في مادة «بشاً»: «بشاًة، كسحابة: موضع، وهو في شعر خالد بن زهير المذلي^(١)، ولا يعرف له مبدأ استيقاق ولا تصرف، قال ابن جنی في الخصائص: القياس فيها جاء من المدود الذي لا يُعرف له تصرف ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلاً، أن يعتقد فيها أنها أصلية».

• وقال في مادة «نداً» «وتندرة الألف: طرف أربنته، على التشبيه [بالشندوة التي هي الشدي]، وزنها فتعلة فالنون زائدة، وقيل فغلوة، والنون أصلية. الجمع ثنادٍ على النقص».

• وقال في مادة «جيأ»: «فائدة يقال: جاء شيء، ولا يقال: جاء جاء، وإن كان الجائي أحصى من شيء؛ لأن «جاء» مستند، والمستند إليه الفاعل، ومعرفة المستند إليه سابقة على معرفة المستند، ففي عِرْفِ المجيء عِرْفَ الجائي، فلا فائدة في الإسناد حينئذ، والشيء قد لا يُعرف مجبيته، ولا يُرِدُ نحو «أتاني آتٌ» ونحو قوله: «هريرة ودعها وإن لام لاثم»، فإن التتکير في ذلك لمعنى خاص، وكلامنا إنما هو في «جاء جاء» من غير إرادة شيء خاص».

• وقال في الآخر من مادة «جيأ»: «في الدعاء «وذاها وجائياً» الأصلُ جائياً - بتقديم الياء على المهمزة - قلبت الياء همة كـ«صائن»، فصار «جائياً» بهمزتين،

(١) وهو قوله:

رويداً رويداً والحقوا بشاة إذا الجرف راحت ليلة بتدوب

فقلبت الثانية ياءً لكسر ما قبلها، أو هو على القلب كـ«شائق» فوزنه «فالعُ». • وقال في الآخر من مادة «حدأ»: «فجاءت الحَدَيَا بالوشاح. الحَدَيَا كالثُرَيَا مصغر حِدَأة. وروي «الْحَدَيَا» بهاء، وكلاهما على غير القياس. وروى الحَدَيَا -بالمهرز- وهو القياس، فإن القيمة حركة المءنة على الياء وشددتها قلت: الحَدَيَا، كسمية.

• وقال في مادة «حشأ»: «وَحُكِي: حَشَأ، أي أصاب حشاء على غير قياس. وذلك لأن القياس في مثله أن يقال أَخْشَأ، كما تقول أَجَافَه بمعنى أصاب جوفه».

• وقال في مادة «خبأ»: «وَخَبَأَ، بالتشديد: المحجوبة لم تتزوج بعد؛ قال: كَافَيْ إِذ دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ عُمَرٍ دَخَلْتُ عَلَى مُخْبَأَةَ كَعَابِ^(١)

والْخَبَأَة، كفليس: ما خَبَيْ؛ تسمية بالمصدر، كـالْخَبَأَة والْخَبَيْ وـالْخَبَيْة. فهو هنا ينتبه حقّ على ما قد يكون واضحًا، وهو أن التسمية بالـخَبَء تسمية بالمصدر».

• وقال في مادة «درأ»: «دَرَأَ الكوكبُ: طَلَعَ فَدَفَعَ الظلامَ بِضُوئِهِ، ومنه: كوكب دُرَيْة -كـسجين وـمُرِيق-. وليس «فَعَيْلُ» بالضم سواهـما وـسوى مُرِيق للعظم المش في جوف القرن على ما نقله أبو حيان في الارتشاف عن بعضهم، الجمع دراري»^(٢).

• وقال في نفس المادة أيضًا: وجاءهم السيلُ ذَرْءًا، ويُضْمَم: مِنْ بَعْدِ لَمْ يَشْعُرُوا بِطَرِهِ، وهو سَيْلٌ ذَرْءٌ نَعْتُ بالمصدر.

(١) الشعر لمدرك بن حصن كما في المعرف: ١٩٩. ولم يأتوا به شاهداً على المغبة وأقى به السيد المصطفى.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١: ٩٠. وانظر العباب ١: ٥٣ وادعاءه أنها غير مهموزة.

وقال فيها أيضًا: تدارأوا: اختلفوا وتدافعوا في الخصام، كادارأوا، وأصله تدارأوا، فأدغمت الناء في الدال، وجيء بالف الوصل لاته لا يُبتدأ بالساكن. وقد نبه السيد المصنف في هذين الآخرين على ما هو معلوم واضح، حرصاً منه على تنبية أكبر قدر من طلاب ورواد اللغة العربية على دقائقها وأصولها، وإن كانت معلومة واضحة عند الكثير منهم.

• وقال في مادة «ذرأ» فيما يخص كلمة الذرية: قال أبو عبيد: تركت العرب المعز في أربعة أشياء لكثرة الاستعمال: في الحالية وهي من «خبأ»، والبرية وهي من «بَرَأَ اللهُ الْخَلْقَ»، والنبي وهو من النبأ، والذرية وهي من «ذرأ اللهُ الْخَلْقَ». قال يونس: وأهل مكة يخالفون العرب في ذلك فهم زورونها جيّعاً.

• وقال في مادة «ذمأ»: «ذمأه، كمنعه: أهلكه، والشيء: شق عليه وكرهه، كذمه بالكسر، يقال: ذمأثني وذمسنّي هذه الربيع: إذا كانت متنتة فشققت عليه وكرهها. وأما «ذمأ عليه» فلكونه بمعنى شق، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه».

• وقال في مادة «رنأ»: «يرنا لحيته: خضبها به، والياء في أوله زائدة قطعاً لاجاعهم على أنها لا تكون مع ثلاثة أصول إلّا زائدة، سواء كانت أولاً أو وسطاً أو أخيراً».

• وقال في مادة «روا» «روا في الأمر ترويّة»: نظر فيه وفكّر وتدبر، والاسم الرويّة -ياء مشدّدة، جوت على ألسنتهم بغير همز تخفيّنا، قلّبوا الممزة ياء وأدغموها في الياء، وربما همزوها على الأصل -: وهي خلاف البدήّة».

• وقال في مادة «سبأ» «سبأ - كسبب - اسم رجل، وهو أبو عرب اليمن كلها ...

وهو منصرف على أنه اسم له أو للمعنى، ومحنوع على أنه اسم للقييلة؛ ثم سميت مدينة مأرب سبأ - وبينها وبين صنعاء ثلاث ليال - وهي مصروفة على أنها اسم للبلد، ومحنوعة على أنها اسم للمدينة».

• وقال في المثل من هذه المادة: ذهبوا أيدي سبا وأيادي سبا ...
والجزآن مبنيان أو معريان، أو الأول مبني والثاني معرب. وألزمت ياه أيدي وأيادي السكون، وشكّلت همزة سبا، ثم قلبت ألفاً بناءً أو تخفيفاً فيها، وقد ينون «سبأ» بعد قلب المهمزة ألفاً.

• وقال في مادة «سوأ»: «أسأت به الظن، وسئوت به ظناً، ثُرِّفَ الظن مع الرياعي، وتنكّره مع الثلاثي، وأما «أسات به ظناً» فقال أبو عمرو: لغة لا خير فيها».

• وقال فيها أيضاً، والستيّة: الفعلة التبيحة، ونقىض الحسنة، والذنب، أصلها سقوئنة، قلبت الواو ياه وادغمت. وبين هنا وجه كون هذه الكلمة في المعتل الواوي مع أنّ صورتها هي المعتل الياني حرضاً منه على رفع الوهم واللبس، وبين وجه صنيعه وصنيع اللغوين في وضعها في «سوأ».

• وقال في نفس المادة بعد ان ذكر مصادر «سوأ»: «قال الخليل في هذه المصادر: سوانية فعالية كعلاقانية، وسوائية بترك المهمز واصله المهمز، ومسائية مقلوب مساوية؛ كرهوا الواو مع المهمزة، ومسائية بمحذف المهمز تخفيفاً».

• وقال في مادة «ضهياً»: «الضهنياً: المرأة لا تحبّس، والتي لا ثدي لها ولا ابن، كالضهنيّة والضهنيّة والضهنيّة بالمدّ».

قال سيبويه: هي محدودة على فَعْلَاء، وهزتها زائدة.

وحكى أبو عمرو الشيباني: امرأة ضَهِيَّاء، كظرفاء.

قال ابن جنی: من قال «ضَهِيَّاء وطِرْفَاء» فالمهزة عنده للتأنيث، ومن قال «ضَهِيَّاء وطِرْفَاء» فالباء للتأنيث والمهزة زائدة؛ كيلا يلزم الجمع بين علامي التأنيث؛ سميت بذلك لأنها ضاهأت الرجال.

فاستعرض السيد المصنف خلاصة الأقوال في الضَّهِيَّاء والضَّهِيَّاء، وهل أنها من المهموز أو المقصور، متخلصاً من الأخلاع بعدم ذكر اشتقاها وزونها الصرفي ومن التطويل في ذكر ذلك والاسهاب^(١).

• وقال في مادة «طرأ»: «طُرآن، كعَثَان، جيل فيه حامٌ كثير، إله ينسب الحمام الطرآني». وقال أبو حاتم: حامٌ طرآني، لا يعرف من أين جاء، والعامة تقول: طوراني، وهو خطأ». فلم يفتنه نقل تنبية أبي حاتم على خطأ العامة في هذه اللفظة.

• وقال في الآخر من مادة «فجأ»: «وفي الدعاء: أَعُوذُ بِكَ مِنْ فُجَاهَةٍ نَعْتَكَ، أي المعاجلة بالانتقام، وهي بالضم والمد، أو بالفتح [فَحَاهَة] كتمرة، ولا تقل: فُجَاهَةً -كُفْرَةً - فإنه غلط مشهور».

• وقال في مادة «فيأ»: «والفيء: الخساجُ والفنيمة، ولا تقل الفيء بالإبدال والادغام، لأن باب ذلك الزائد، ولا يكون في الأصل إلا ضرورة».

• وقال في مادة «قتا»: «وارضٌ متفاًهٌ، كمرحلة ذات قِتَاء، يقال هذه مَشَّاتٌ فلان، وقد تضم العين، والعامة يقولون: متفاًهٌ -كمشكاهٌ - وهو تحريف». وهذا

(١) انظر مادي «ضَهِيَّاء» و «ضَهِيَّاء» من المعاجم، وقارنه بصنع السيد المصنف.

الفلطان وغيرها من أغلاط العامة كثيراً ما ينبع منها السيد المصنف في طرائفه مع أنَّ المعاجم اللغوية المشهورة خلت من التشبيه عليها.

• وقال في مادة «نَأْنَأُ»: «هو رأيٌ مَنَأَنَأُ، وأصلُه مَنَأَنَأُ فيه، فمحذفوا الصلة تخفيفاً».

• وقال في مادة «هَرَأُ» «رَجُلٌ هَرَأَ كعبَاس، وَهَرَأَةٌ كِرْطَبَةٌ: يَهْرَأُ بالناس، وكفرْفةٌ: يَهْرَأُ منه الناس، وكذلك كل ما جاء على فُعْلَةٍ -بضم الفاء وفتح العين- من النعوت فهو في معنى فاعل، وما جاء منها على فُعْلَةٍ -بضم الفاء وسكون العين- فهو في معنى مفعول». وهذه القاعدة في الفرق بين «فُعْلَةٍ» و «فُعْلَةً» لم تذكر في معجم من المعاجم التي عليها المدار. وإن ذكروا أنَّ الهرأة بمعنى الهراء الذي يهرا الناس، والهرأة هو الذي يهرا منه الناس.

• وقال في مادة «هَنَأُ»: «المَهْنَأُ، كمركب: ما أتاك بلا تعب، وما سَرَك وساغ لك ولدُ، ومصدرٌ بمعنى المنهأة، تقول: لك المَهْنَأُ، وهنِيأً لك، أي هناءً لك؛ أقيمت الصفة مقام المصدر، فتصبٌ على المصدرية، والأصل «هَنَوْ هناءً لك»، فمحذف الفعل وجوباً لإيانة لقصد الدوام واللزموم، إذ كان وضعه على المحدث والتعدد، وأطرد ذلك كما في «حَمَدًا لك» و «شَكَرًا لك» وجوز كونه نصباً على الحال المؤكدة نحو «قَمْ قَائِمًا» و «تَعَالَ جَانِيًّا». وهذه الفائدة النحوية الاعرابية لا توجد في غير الطراز في هذا الموضوع.

• وقال في مادة «هَيَأُ»: «هُمْ هَيَّنَتُهُمْ -بالتنصب على التشبيه بالظرف- أي في هَيَّنَتُهُمْ؛ شُبِهَتْ [الميئنة] بالمكان فجعلت خبراً عن الجملة». وهذه الفائدة اخت

سابقتها.

- وقال في الآخر من مادة «وجأ»: «ضَعْنَى بِكَبْشِينَ مَوْجُونَينَ» ولا تقل مُوجَأَينَ - كَمُكْرَمَنَ - فإنه من خطأ الرواة.
- وقال في الآخر من مادة «وجأ»: «من قتل نفسه بمحدثة فمحديته في يده يتوجأ بها في جهنم» أي يطعن بها نفسه مرة بعد أخرى، فالتفعل هنا للعمل المتكرر، أو للتتكلف لاته عن غير رضي».
- وقال في مادة «صطر»: «كُلَّ سِينٍ وَقَعَتْ بَعْدِهَا طَاهٌ جَازَ قَلْبَهَا صَادِقاً قِيَاساً مُطَرِّداً».
- وقال في مادة «شخص»: «وتخصص به: أي انفرد، قالوا: الأصل في لفظ الشخص وما يتفرع عنه أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، أي ما له الخاصة، فيقال: خص المال بزيده، أي هو له دون غيره، لكن الشائع في الاستعمال إدخالها على المقصود - اعني الخاصة - كما قال تعالى ﴿يختص برحمته من يشاء﴾.
- وقال في مادة «قصص»: «قصصت الشعر والريش قصناً، كمد: قطعته، والظفر: قلمته، كقصصته تصصياً، رقصبيه، والأصل «قصصته» بتشدد الصاد، فاجتمع ثلاثة أمثال، فابدل أحدها ياء للتخفيف، فقيل: قصبيه».
- وذكر في نفس المادة فائدة أخرى عن سيبويه، فقال معلقاً على نقلهم القصاصاء بمعنى القصاص: «وقد قال سيبويه: ليس في كلامهم فعلاه، والكلمة إذا كان لم يروها إلا واحد لم يجب أن تجعل أصلاً، لأنه يجوز أن تكون كذباً أو غلطًا». فهذه بعض الفوائد التي ذكرها في اللغة وما هو صحيح منها وما هو من غلط

العامة أو من التحريف، وبعض الفوائد في النحو ووجوه الإعراب، وبعض الفوائد في الصرف ووجوه الاستدقة وارجاع الكلمة إلى أصلها اللغوي، وهي أكثر الفوائد التي عنى بها، هذه الفوائد ينقلها تارة عن ابن جنفي وأبي عبيد وأبي عمرو الشيباني والخليل وأبي حاتم وسيبوه وغيرهم مصراً على التقل عنهم، وتارة يذكرها بلا تحديد للمنقول عنه، وإنما هي من خزين ملكته في مختلف فنون الأدب، يحاول أن لا يغفل عن ذكر شيء منها في موضعه.

وأماماً يختص جمعه للأقوال في الموضع المختلف فيه، فهو أيضاً يذكر ذلك معتبراً بها، جاماً لها في مكان واحد، مع أنهم قد يذكرونها في أماكن متفرقة، أو يذكرون بعضها في محله من معاجهم، وقد لا يذكرونها في محلها أصلاً، وكل ذلك يذكره باختصار وبلا تطويل، فيعرض خلاصة الآراء ولباب الأقوال في المسألة، إما ساكنها أو مرجحاً لبعضها على بعض أو مشمراً بذلك.

• في مادة «الأ» قال: «الإلة، كسحب ويتصر: شجر مُرطع حسن المنظر؛ لأنَّه دائم الخضراء، واحدته ببهاء».

وهرزته أصلية عند سيبوه، قال في كتابه: «أاماً آلة، وأشأة فتصغيرها أُبئنة وأشئنة؛ لأنَّ المزنة ليست مبدلة، ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن يقولوا فيه آلة، كما قالوا في عباءة: عباية، وفي صلاة: صلابة، فليس له شاهد من أيام والواو، فإذا كان كذلك فهو عندهم مهموز، ولا يخرجها إلا بأمر واضح».

رذكرة الجمهور في المعتل؛ كأنهم رأوه مشتتاً من آلا يتألو، أي قصر في طعنه مع حسن منظره، وهو كرأي بعضهم في الألْوَة أنها مشتقة من ذلك؛ كأنها لا تتألو

رجحاً وذكاءً عرف.

ونصّ صاحب جامع اللغة على أنه واویٰ ويائیٰ؛ وقالوا: سقاء مأْلُوٰ وَمَأْلُوٰ
وَمَأْلُوٰ - بالهمز والواو والياء - إذا كان مدبوغاً به».

فالسيد المصنف هنا جمع الآراء في اشتراق هذه الكلمة من الهمز أو من المعتل، وإذا كانت من المعتل فهل هي من الواوي أو اليائي؟ ومن خلال جمعه للآراء ونقله لها، استثنيت منها رأيه في المسألة، فإنه بعد أن نقل كلام سيبويه ودليله، نقل رأي الجمهور في كونها واوية وتبين لهم لوجه ذلك، ثم نقل ثالثة نصّ جامع اللغة في أنه واویٰ ويائیٰ، مشمراً بعدم دقة الرأيين الأولين، فكانه رحمة الله يذهب إلى الرأي الثالث وإن خالف سيبويه والجمهور، لكنه في نفس الوقت وضعها في المهموز لكي لا يغفل رأي مثل سيبويه.

• وقال في مادة «أوأ»: «آء، كتاب: ثر السرح، وشجر أو نجم؛ لقول الأزهري: لا ساق له، واحدته آءة، وأصلها أوزة كستوة.

قال سيبويه: إذا أشكلت عليك الالف في موضع العين فاحملها على الواو؛ لأنَّ الأجوف أكبر، فتصغيرها أربينَة.

والأخفش يحملها على الياء لأنَّها أخفَّ، فيقول: أَيْتَنَّةً».

فذكر رأي سيبويه بعد أن ذهب إلى أنَّ عينها واو، مشمراً بتعليل ما ذهب إليه، ثم ذكر رأي الأخفش في حمل العين على الياء، جمماً للأقوال، وحرصاً على عدم الإخلال بالوجه والرأي الآخر.

• وقد وردت عن العرب عدة كلمات لا غير اختلفوا في وزنها، وما هو الأصلي

من حروفها وما هو الزائد منها، وهي الحِنْطاوُ، والهِنْطاوُ، والسِّنْداوُ، والعِنْداوُ، والفنِداوَة، والقنداؤ، والكِنْتاوَ، والكِنْتاو، وقد ذكر السيد المصنف الاختلافات في اشتقاها:

قال في مادة «حطا»: «والهِنْطاوُ، كجر دحل وبهاء: التصير السمين، والعظيم البطن، كالهِنْطاوِي كزيرج».

وقال في مادة «حطا»: «والهِنْطاوُ، كالهِنْطاوِي زنةً ومعنى، وزنهما فنعلو». وقال في مادة «سندأ» «السِّنْداوُ، كتر طغب، وبهاء: المُقدم الجرى، والخفيف، والعظيم الراس مع رقة جسمه ... قال سيبويه: وزنه فنعلو، فهذا موضع ذكره^(١). وقيل: فنغال، فوضعه المعتل. وقيل: فغلأو فوضعه «سند»».

وقال في مادة «عندأ» «العِنْداوُ، كجر دحل ويفتح، وبهاء فيها: الصلب الشديد قال سيبويه: وزنه فنعلو، والزموه الواو الزائدة؛ لأنَّ المزة تخفي عند الوقف والواو تظهرها. قالوا: والمسموع من هذا الوزن عدة الفاظ كلها ثانية نونٌ وآخره واو. وهي: حِنْطاوُ - بطاء مهمله ومعجمة - وسنداؤ، وقد تقدمن، وعِنْداو، وفِنْداو بالفاء، وفِنْداو بالكاف، وكتاؤ ببناء ومثلثة، وعِنْزهُ، وسيأتين». وقال في مادة «فندأ»: «الفِنْدَاؤة، بالكسر: الفأس الحادة، كالفِنْدَاء الجماع فناديد على غير قياس، وفرق الفيروز آبادي بين الكلمتين وحكمه بزيادة المزة في الاولى واصالتها في الثانية تحكم بحث؛ فإنها ونظائرها من باب فنعلو عند سيبويه، فالهزة أصلية عنده في جميع الباب».

(١) وضفت في النسخ بعد مادة «سلطان» والصواب جعلها بين مادتي «سخاً» و «سرأ».

وقال في مادة «قدأ» مفصلاً: **القِنْدَأُ**، كِعْنَطَارٌ وِيَاهَاءٌ: الصلب الشديد.... وفَائِسٌ قَنْدَأَةٌ: حادة... اختلف القوم في هذا اللنفظ وما هو على وزنه على أقوال: فقال ابن دريد: وزنه **فِغْلَاؤُ**; قال في الجمهرة: لم يجئ على **فِغْلَاؤَةٍ إِلَّا سِنْدَأَةٌ**; جريء، ورجل **جِنْتَأَةٌ**: عظيم البطن، و**كِشَاؤَةٌ**: عظيم اللحمة و**قِنْدَأَةٌ**: صلب شديد، وعِنْدَأَةٌ خجولة. وذكر الجوهرى له في الدال بناء على هذا القول.

وقال السيرافي: الأولى أن يُحكم باصالة جميع حروف ما جاءه على هذا الوزن، فيكون كعجر دحل، وعلى هذا فوضعه المعتل.

وقال القراء: الزائد في هذا الوزن إما النون وحدها فهو **فِتْنَقُّلٌ**، وإما النون مع المهمزة فهو **فِتْنَأَلٌ**. وجَعَلَ النون زائدة على كل حال.

وقال سيبويه: الواو مع ثلاثة اصول من الغوالب، فيحكم بزيادتها، وكل واحدة من النون والمهمزة رسيلتها في المثل المذكورة، فيجعل حكم إحداها في الزيادة حكم الواو وإن لم يكونا من الغوالب، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة المهمزة؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من زيادة المهمزة، فوزنه **فِتْنَلُّ**.

قال: وإن لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد المهمزة لأن المهمزة تخفي عند الوقف والواو تظهرها.

ولم يتعرض في مادتي «كتأ» و «كتأ» لاختلاف بينهم، واقتصر على ذكر المعاني وتفسيرها.

وخلال هذا الاستعراض للخلاف والوجه في اصول هذه الكلمات وما هو وزنها، - وإن كان أورده في معرض الرد على الفيروزآبادى - يظهر رأى السيد

المصنف وانتخابه لرأي سيبويه، حيث ذكر هذه المفردات في الثلاثي المهموز «حطاً» «حظاً» «عداً» «فداً» «قداً» «كتأً» «كتأً» ومن خلال تبيئه لهذا الرأي عرفنا أنَّ وضع «سدأً» في غير محلها إنما هو من غلط النساخ.

والمهم هنا هو استعراضه لخلافتهم، وتقليل اقوالهم، بشكل مختصر ووافي بالموضع، بلا إخلال ولا تطويل، وذلك لحاجة مثل هذا الموضوع لذكر اختلافهم، وعدم إمكان غض النظر عن مثله.

• وقال في مادة «دبأ»: «الدباء، كثفاء: اليقطين، قيل: هزته أصلية لأنَّه من «دبأ»: يعني هَذَا، كما قيل له يقطين من «قطنَّ»، جُعل انسداحه قطوناً وهدوءاً». وقال في مادة «دَبَب»: «الدباء، كثفاء: القرع، واحدته بهاء، وزنه «فعالٌ» من الدبيب؛ لأنَّه يدب حتى يعلو الشجرة السحوق».

قال الزمخشري: لامه هزة كالثقاء، على اعتبار ظاهر اللفظ؛ وهو من «دبأ» يعني هَذَا؛ جعل انبساطه هدوءاً.

قال: ويجوز أن يكون من الدَّبَا وهو أصغر الجراد كما سيأتي بيانه هناك. وقد وضع السيد المصطفى «الدباء» في «دبأ» باعتبارها مأخوذة من دَبَا يعني هَذَا، ووضعها مرَّة أخرى في «دَبَب» باعتبارها مأخوذة من الدبيب، ثم ذكر أنه سيضعها في «دبأ» باعتبارها مأخوذة من الدَّبَا يعني أصغر الجراد^(١)، فكانه رحمة

(١) وقد غلط الفيروزآبادي في مادة «دبأ» الجوهرى لذكره الدباء هنالك، مع أنَّ لذلك وجهاً صحيحاً كما ذكره الزمخشري. وقال الزبيدي في الناج: قال الشهاب المتفاجي: أخطأ من خطأ الجوهرى، لأنَّ الزمخشري ذكره في المعتل، ووجهه أنَّ الهزة للإمساك كما ذكره، فهي كالأصلية كما حرروه. انتهى.

الله لم يرجح رأياً على آخر، وأنه يرى أنها متساوية في تصحيح الاشتقاد، فلذلك ذكرها في الموضع الثلاثة مكرراً لها وإن كنا لا ندري ما هو صنه في المقصور لو كان الله قد مدّ في عمره فدوته.

• وقال في مادة «طلا»: «الطلاء، كُمَّكَاء: الدم، أو القشرة الرقيقة فوقه، وموضع ذكره المعتل كما فعله الجوهري، أو يقال أنه فُعَالْ فُغَلَاء». والمصادر بعضها ذكره في المهوذ كالفيروزآبادي، وبعضها اقتصر على نقلها في المقصور «طلا» كابن منظور في اللسان، دون تنبية على أصل اشتقاقها، وقد ذكرها السيد المصطفى هنا وبين انه يمكن ان يقال انها «فُغَلَاء»، لكنه ذهب إلى الصحيح ذكرها في المعتل، فهي «فُعَالْ»، وهذه الفائدة غفل الأكثر عن ذكرها هنا.

• ومن فوائد ونقله لاختلاف القوم في النحو، ما ذكره من وجوه في علة منع «أشياء» من الصرف، قال:

واختلفوا في وجه منع أشياء:

قال الخليل وسيبوه وجهر البصريين: هي اسم جمع
ـكظرفاءـ وأصلها: شِتَّاه بـهـزـتـيـنـ بـيـنـهـاـ أـلـفـ، فـقـلـيـتـ
ـبـتـقـدـيمـ لـأـمـهـاـ عـلـىـ فـانـهـاـ، فـصـارـ وـزـنـهـاـ لـفـعـاءـ، وـمـنـعـ
ـالـصـرـفـ، لـأـلـفـ التـأـنـيـثـ المـدـوـدـةـ.

وقال الأخشنُ: هي جمع شئٍ، وأصلها أشياء على أفعاله،
ـفـاجـتـعـتـ هـزـتـانـ، فـحـدـيـقـتـ الـهـمـزـةـ الـقـيـ هيـ لـامـ الـكـلـمـةـ
ـوـقـيـعـتـ الـيـاهـ لـيـسـلـمـ الـجـمـعـ، فـصـارـ أـشـيـاءـ عـلـىـ أـفـعـاءـ،

ومنقت الصرف : لأنَّ التأنيث .

وقال الكسانيُّ : هي جمعٌ شئِيءٍ ، وزعنها أفعالٌ ، كيَّبت وأنيات وشينغ وأشياخ ، ومنقت الصرف : لشبيهها بحمراء في كونها جمعت على أشياءٍ كما جمعت حمراء على حزاوات .

قال الجوهرىُّ : وهذا القول يدخل عليه ألا يصرف أبناءه وأشقاء .

وتعقبه الفيروزآبادىُّ بأنه لا يلزم : لأنَّهم لم يجتمعوا أبناءه وأشقاء بالآلف والتاء .

وهذا عجيبٌ منه : فإنَّ كتب الصنعة كادَ أن لا يخلو منها كتابٌ من حكايةٍ أبناءٍ وأشواطٍ وأسماءٍ - قال في التسبيب وشريحه : وقد يجمعُ أفعالاً بالآلف والتاء ، كقولهم في جمع أسماءٍ : أسماءٌ ، وفي أبناءٍ سعيدٌ : أبناءٌ .

وقال أبو حيَّان في الازتشاف : قالوا أبناءُ سعيد ، وأبناءُ ، وأسماءُ جمعُ اسمٍ وأسماءُ ، فكيف ساعَ له إنكار ذلك ؟ ! إلَّا إنْ كان لم يطلع عليه ، فلم يكن للبدار بالإنكار وجه .

وهذا الجمع لأقوالهم في علة منع الصرف وإنْ كان في معرض الرد على الفيروزآبادى ، إلَّا أنه يبين مدى سعة اطلاع السيد المصنف في النحو ، ومعرفته بالاختلافات ووجوهاها فيه ، وإنْ كان رحمة الله لم يصرّح بما يلتزمه من هذه

الوجوه، وهذا يوضح ما قلناه من حرصه على جمع الأقوال واستعراضها في مواطنها.

• وفي المصطلح من مادة «قرأ» بين السيد المصنف وجه اشتقاد القرآن من أي شيء هو؟ وما هي وجوه الاختلاف في ذلك، وهل ان اصله مهموز ام لا؟ وهل أن نونه أصلية ام زائدة؟ فقال:

القرآن: مجموع كتاب الله المنزّل على محمدٍ ﷺ، وقد يطلق على القراء المشتركة بينه وبين بعض أجزائه الذي له نوع اختصاص به.

واختلف في هذا الاسم؛ فقالَ قومٌ: هو اسم علمٌ غير مشتقٌ، خاصٌ بكلام الله، فهو غير مهموز، وبه قرأ ابنُ كثير، وإليه ذهب الشافعية.

وقال جماعةٌ منهم الأشعريُّ: هو مشتقٌ من قرنتُ الشيء بالشيء؛ لقراءةِ الكلم والأيات والسور.

وقال الفراءُ: هو من القرائن؛ لأن الآيات يصدقُ ويشارب بعضها بعضاً، فهي قرائنٌ.

وعلى القولين، فهو بلا همزٍ أيضاً، ونونهُ أصليةٌ.

قال الزجاجُ: هذا القول سهوٌ، والصحيحُ أن ترك المزءة فيه من بابِ التخفيفِ وتقليلِ حرکةِ المزءة إلى الساكن قبلها.

وقال اللعيانيُّ وآخرونَ: هو مهموزٌ، وأصله مصدرٌ

لـ «قرأت» - كالغُفران - سُميّ به الكتاب المقوء، من باب
تسمية المفعول بالصدر.

وقال الزجاجُ وطائفةٌ: هو وصفٌ على فَعْلَانٍ؛ من الفُرْوَ
- بالهمز - بمعنى الجمع؛ لأنَّه جمَع السورَ بعضَها إلى بعضٍ.

وقال بعضُ الْعُلَمَاءِ: تسميةُ هذا الكتاب قُرْآنًا من بين كتب
الله لكونِه جامِعًا لغيرِ كتبِه، بل بجمعِه ثُراثُ جميعِ العلومِ.

فقد جمع السيد المصطفى رحمة الله امهات الوجوه الموجودة في اشتراق القرآن
لكنه لم ييل إلى واحد منها ولا رجح أحدها، لكنه استعرضها من خلال نقل أقوال
اللغويين وبعض الفقهاء، بشكل لا يوجد في معجم آخر من معاجم العربية، من
حيث الاختصار وأيفاء المطلب، ونقل عمدة أقوال علماء العربية.

• وقال في مادة «لأ»: «اللؤلؤ... محترفه لئالٌ كنجار، وحرفته اللئالة
كالنجارة... وقال الفراء: والقياس لئاة مثل لقاء. قال علي بن حمزه: خالف الفراء في
هذا كلام العرب والقياس، لأن المسموع لئالٌ، والقياس لؤلؤٌ؛ لأنَّه لا يبقي من
الرباعي فَعَالٌ، ولئالٌ شادٌّ».

فقد نقل السيد المصطفى قول الفراء ورد الكساني عليه ساكتاً على ذلك مشعرًا
بتتصويبه لرد الكساني، لأنَّه حقٌّ كما لا يخفي، وإنما يستقيم كلام الفراء لو كان اللؤلؤ
مشتقاً من «لأ» وليس كذلك - بل هو من الرباعي لأ، والقياس منه ما ذكره علي
بن حمزه الكساني، لكنَّ الذي اثبتته السيد المصطفى هو السباعي الذي ثبت نقله عن
العرب.

و قال في مادة «سأر»: «والسائل: الباقي من كل شيء؛ قال الزمخشري: هو اسم فاعل من سأر: إذا بقي، وهذا مما يغلط فيه الخاصة فتصبحه موضع الجميع. وقال بعضهم: استعمال لفظة سائر بمعنى الجميع مردود عند أهل اللغة معدود في غلط العامة وأشباههم من الخاصة.

قال الأزهري: أهل اللغة اتفقوا على أنَّ معنى سائر الباقي، ولا التفات إلى قول الجوهرى: سائر الناس جميعهم: فإنه لا يقبل ما انفرد به، وقد حكم عليه بالغلط فيه من وجهين: تفسيره له بالمعنى، وذكره في «س ي» وحده أن يذكره في «س أر» لأنَّه من السُّور بالمعنى.

وتعقبه النواوى فقال: بل هي لغة صحيحة لم ينفرد الجوهرى بها، بل وافقه عليها الإمام أبو منصور الجواليق في أول كتابه «شرح أدب الكاتب» واستشهد عليه، وإذا اتفق هذان الإمامان على نقلها فهي لغة.

وأنكر أبو علي أن يكون سائر من السُّور بمعنى البقية؛ لأنَّها تقتضي الأقلَّ والسائل الأكثر، ولحذفهما عينها في نحو قوله:

وَسَوْدَ مَاةِ الْمَرْدِ فَاهَا قَلْزُونَةٌ

كَلْوَنِ التَّئُورِ وَهُنَّ أَدَمَاءُ سَارِهَا

لأنَّها اعتلت بالقلب اعتلت بالمسند، ولو كانت العين هزة في الأصل لما حذفت.

وقال ابن بَرِّيٍّ: من جعل سائراً من سار يسير فيجوز أن تقول: سائر القوم، أي الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم، وأنشدوا على ذلك قول الأحوص:

فجلتها لـ **سأر** بـ **لما** وـ **نوم** سائر **الحرّاس**

وقال ابن دريد: سائر الشيء يقع على جُلُّهِ ومُعْظمه ولا يستفرقه؛ كتوهم بني فلان، أي جُلُّهم، ولك سائر المال، أي معظمها.

وقال ابن رَآءِدٍ: سائر يوافق بقية في نحو «أخذت من المال بعضه وترك سائره» لأن المتروك بمنزلة البقية، ويفارقها من حيث أن السائر لما كُنَّ والبقية لما قُلَّ تقول: أخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره، ولا تقول: تركت بقيته».

وقول الحريري: الصحيح أنه يستعمل في كل باقي قل أو كثُر، لا شاهدا له عليه.

فجمع عيون الأقوال وخلاصتها في معنى «سائر» يعني البقية أو الجميع، كما جمع الأقوال في اشتقاها من «سأر» وهو الذي ذكرت هذه الكلمة على أساسه في هذه المادة، أو من «سِير» كما ذهب إليه جمع.

وهذه الميزة للكتاب لأنّه انفرد بها عن باقي المعاجم، بل يقول أنه أكثر فيها عناية من باقي المعاجم؛ خصوصاً إياضاحه ذلك في الموارد التي لم يوضحوها، أو التي ذكروها في غير محالها ومظانها، كما انه امتاز عنها بأنه ينقل لباب الأقوال وعيون المطالب دون تطويل واجترار للكلمات.

وأما فوائده وآراءه الخاصة التي صرّح بها أو ألمح إليها، فهي كثيرة جداً لا تكاد تخلو منها مادة أو فصل، وهي تدل على ضلوعه في اللغة وعلومها، كما تدل على مقدار اهتمامه بتطبيق إفاداته في مواضعها، وعدم الاخلال بذكرها.

◦ في مادة «سوأ» قال: «وقيل: السُّوءُ والشُّوئَ لفتان كالكُزْهُ والكُزْهُ، خلاً أنَّ المقترح غالب في أن يضاف إليه كلَّ ما يراد ذمه، والمضموم جرى بجري الشر، فإنَّ عرَفتُ الاول قلت: الرَّجُلُ السُّوءُ، بالفتح على النَّعْتِ. ومنع ذلك الأخفش معللاً بأنَّ الرجل ليس بالسُّوءِ، وليس بشيء؛ فان النَّعْتُ بالمدر سائغ في كلامهم، وهو أوضح من أن يخفى».

◦ وفي مادة «شناً»، قال: «قال أبو زيد: جاء الشنان مصدرأً ووصفاً، وما جيئاً قليلان. وقال سيبويه: ما كان من المصادر على فَقْلَان - بالتحريك - لم يتعد فعله، إلَّا أن يشدَّ حُو شينثَةَ شَنَاناً». قال أبو حيان: ولا يعلم غيره.

قلت: بل عُلم. وهو نصخه نضخاناً، وشاهدته قول التطامي: حرجاً كأنَّ من الكحيل صبابة نُضِختَ مغابنها بها نضخاناً ◦ وفي مادة «يرناً» قال: «اليَرْنَأً - بضم الياء وفتحها، وفتح الراء المهملة وتشديد النون متلوة بالهمزة بلا فاصل - ويقال: اليَرْنَاهُ أيضًا، بالضم والمد مشددة: الحناء».

وقال ابن جني: إذا قلت اليَرْنَأً - بالفتح كجهنم - هزت لا غير، وإذا ضمت جاز المهز وتركه.

قال القمي: ولا أعرف هذه الكلمة في الأبنية مثلاً. قلت: ومثلها يُؤَصَّى بآلف مقصورة على ما ذكره في الارتساف^(١)، وهو اسم

(١) الذي في ارتساف الضرب المطبع ٨٦:١ يُؤَصَّى ويَرْنَأً.

طائر من جوارح الطير».

• وقال في مادة «وهب»: وأما وحيته منه، فقيل: خطأً عرض، وليس كذلك، بل جاءت به أحاديث صحيحة، فهو إما على أن «من» بمعنى اللام وإن لم يذكره النها، وكفى بالحديث شاهداً، أو على أنها زائدة، كقوله:

مهرث منها حيةٌ وتيسا

أي مهرتها.

وأما تأويله بتضمين التمكين فلا يصح؛ لدخوله «من» على المسوّب له دون المسوّب، ومعنى التمكين يقتضي العكس.

فهذه بعض الآراء التي صرّح بها هو بنفسه، والأخير منها رأى بكلّ لم يفترعه غيره، وهو في كل ذلك متبن العارضه قوي الحجة، يقدم رأيه مدعوماً بالدليل، غير خاشٍ ان يغلط مثل الأخفش، ولا هاتب أن يستدرك على سيبويه وأبي حيّان، ولا متحدّر أن يشفع ما ادعى القميبي أنه وتر، ثمّ هو يردّ بقوه على كل من غلط ما ورد في الأحاديث الصحيحة، مخّرجاً ذلك الاستعمال أحسن تحرير، ومستدلاً أقوى استدلال.

هذا، ناهيك عن آرائه الكامنة في ضمن تبنيه لوجهات النظر في اللغة والاشتقاق.

• وفي مادة «بوأ» مثلاً قال: «باء فلان بفلان بواهٌ بواهٌ - كفضاء - إذا كان له كفأً يقتل به، ثم يقال: هم بواه، أي اكفاء في القصاص، والمعنى أول بواه، وكثير حتى قيل: هم في هذا الأمر بواه، أي سواه».

فقرر التطور اللغوي، الذي حدث هذه اللفظة واستعباها بعد أن ثبت أصلها اللغوي، إذ التفت إلى أن الأصل الموضوعة له هو خصوص المساواة في القصاص – لأنّ العرب أُولَ ما عرفت ذلك من خلال حروبها وأخذ الثار والقصاص – ثم قرر أنها صارت تستعمل في كُلّ مساوي، هذا مع أنّ هناك من اللغويين من ذهب إلى أنّ أصلها اللزوم مطلقاً، ثم صارت تستعمل في كل مكان بما يناسبه.

قال الزبيدي في تاجه: اصل البواء اللزوم كما في النهاية، ثم استعمل في كل مقام بما يناسبه؛ صرّح به الزمخشري والرازي.

وفي مادة «ملأ» قال: «ملأه على الأمر، كمنعه: أعانه. وملأه ملأه وملأة: عاونه وشايده وتابعه. ومقالثوا عليه: تعاونوا واجتمعوا، وأصله المعاونة والاجتماع في الملء، ثم عم». .

وهذا المذهب ذهب إليه الزمخشري في الأساس، وسائر المصادر اكتفت بشرح الملاوة بالمساعدة، وقد انتخب السيد هذا المذهب لأنّه مطابق لما عرفه العرب في حياتها من الاجتماع في الملء قبل كل شيء، ثم تطورت حتى صارت تستعمل في كُلّ معاونة واجتماع، وفي ما يخص تشخيص الأصول الاشتقاقية اللغوية، فانتاب نراه يذكر الفتنق والقيقة في مادة «فأقا» تبعاً للتكميلة والعلباب، وإن ذكره الجوهرى في «قيق» والأزهري في «قوق» وابن منظور في «قوا».

وذكر السيد المصنف الهوهاء على فوعالة: الرجل المنطيق الجريء على ما أقى... الخ، ذكر ذلك في «هوأ» وصرّح بوزنه على «فوعلة»، مع أنّ أغلب المصادر ذكرت ذلك في «هو» كما في المقاييس والمجمل واللسان والتاج والنهاية الأنثيرية،

لكن السيد المصطفى بين مذهبة في الاشتراق هنا، معرضاً عما صنعوه من ذكرها في «هوه».

ولم يخل السيد المصطفى طرازه الأول من النكت والشوارد والملح والطرائف، فذكر جملة منها في مواضعها، مع أنها موجودة بشكل مبuner في بطون كتب الأدب ومعاجم الشعراء، وكتب النحو والصرف والبلاغة وغيرها.

• في مادة «ززز» مثلاً نقل طريقة انفرد بذكرها من بين معاجم اللغة، وهي من طرائف الإلغاز قال: وانشد حمادُ الرواية ابا عطاء السندي قوله ملغيزاً:

فَا اسْمَ حَدِيدَةٍ فِي الرَّعْ تَرْسِيْ
دَوْيِنَ الصَّدَرَ لِيْسَتِ بالسَّنَانِ
فَقَالَ: زُرُّ، قَالَ: أَصَبَّتَ، ارَادَ «زَجَّ» بِالْجَيْمِ، فَقَلِيلًا زَايَا لِعِجْمَةٍ كَانَتِ فِي
لِسَانِهِ.

• ونقل في مادة «خلص» قصة خالصة جارية هارون الرشيد مع أبي نواس، وذلك بمناسبة ذكره لـ «بركة خالصة» فقال:

بِرْكَةَ خَالِصَةٍ: بَيْنَ الْأَجْفَرِ وَالْخَزِيمَةِ بِطَرْيِقِ مَكَةِ مِنَ الْكُوفَةِ، بِنِتْهَا خَالِصَةُ،
وَهِيَ الْمَحَارِيَةُ السَّوْدَاءُ الَّتِي كَانَتْ حَظِيَّةً لِبَعْضِ الْخَلْفَاءِ، وَكَانَ يَكْرِمُهَا وَيَلْبِسُهَا الْخَلِيلَ
الْفَاقِحَ، فَقَالَ بَعْضُ الشَّعْرَاءِ:

لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِيْ عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاعَ دُرُّ عَلَى خَالِصَةٍ
فَبَلَغَ الْخَلِيلَةَ ذَلِكَ فَأَمْرَرَ بِأَحْضَارِهِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ بِمَا بَلَغَهُ مِنْهُ، فَقَالَ: يَا أَمْرِيْرَ
الْمُؤْمِنِينَ كَذِيبُوا، إِنَّمَا قَلْتَ:

لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِيْ عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاءَ دُرُّ عَلَى خَالِصَةٍ

فاستحسن تخلصه وأنعم عليه، فقال بعض المعاشرين: هذا بيت قلِّعَت عيناه فأبصَرَ.

• وفي مادة «قصص» قال: أقصصته: أمكتنه من أن يقُصُّ ويمحكي قصته، وكان يقول حاكم المدينة للخصم إذا أراد أن يوجه عليه القضاء: قد أقصصتك الجُرْحة، فإن كان عندك ما تجرح به المحجة التي توجّهت عليك فهلمتها، أي أمكتنك من أن تقُصُّ ما تجرح به البيئة.

• وقال في نفس هذه المادة: ولا يُخْبِرُنَّك ذلك الأمر قصص الغزال: اي لا أُخْطِنُ فيها أخبرك، وذلك ان الغزال إذا ما قصَّه الإنسان في السهل لم يزل قاصداً حتى يأتيه فلا يصرف عنه بصره، ومتى صرفه أصله، قال الحكم بن ريحان الكلابي:

يا ايهما المسلح بالسؤال لا نطقن الصدق في مقالٍ

يوم التقينا قصص الغزالِ

أي لا أصدقنك كقصص الغزال الذي لا يخْطِنُ أثراه.

وهاتان القضيتان المليحتان لا توجد في معاجم اللغة المتداولة.

والواقع إنَّ ما ذكرناه في هذا المقام، بل جلَّ ما ذكرناه في منهجيته، إنما ذكرناه على نحو الاستعراض والتعليق المقارنة البسيطة -من أول الكتاب وأخره- لمعرفة منهجيته بشكل عام، وإلا فإنَّ الوقوف على تفاصيل مبانيه اللغوية، وال نحوية، والصرفية، والاشتقاقية بشكل كامل يحتاج إلى دراسة معمقة لهذا المعجم العظيم الذي حوى ما لم يحويه غيره من المعاجم اللغوية استدراكاً ونقداً وعمقاً واحاطة بالمباني اللغوية والصرفية وال نحوية لآخرين، كل ذلك مقرؤناً بافادات، وفوانيد

ونكاتٍ، وعناية بالضبط والتحقيق، والمهموز والمقصور، والمعرّب والفصيح
ووو...

م - توحّيه سلاسة العبارة في الإفهام والتعميم.

إن من الإشكاليات المأكولة على معاجم العربية القدية، هي القموض في الشرح والتعريف وربما الخطأ في بعضها، فهي شروح وتعاريف الأخفى أو بالمساوي، وقد تنبه لهذا النقص في المعاجم جمّع من تأخر عن السيد علي خان المدني وحاولوا رفع هذا الخلل، وأمّا الذين قبله فلم نعهد واحداً منهم نبه على ذلك أو سعى لرفعه.

قال الميرزا محمد علي الشيرازي في مقدمة كتابه «معيار اللغة» في معرض ذكره لعيوب ونواقص المعاجم السابقة عليه: ومنها تعبير لفظ بلطفٍ على سبيل الدور؛ كقوله **الموذةُ الرقيقةُ**^(١)، والرقية الموذة، وكلتاها مجھولتان عند الأكثرين، وأمثال ذلك، ومنها تعبير لفظة غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سبيل الدور، كقوله **الخيثرة**: **الخيثرة**، وهي الدائرة وسط الشفة العليا^(٢).

وقال الدكتور إبراهيم مذكر في مقدمته على المعجم الوسيط: والمعجم العربي القديم على غزاره مادته وتتنوع اساليبه، أضحي لا يواجه تماماً حاجة العصر

(١) وأما السيد المصنف فقد قال في مادة «عوذ» **الموذة بالضم**، **والعاذة بالفتح**، **والتعميد**: الرقيقة تُرقى بها الإنسان من جنون أو فزع لانه يعاذ بها.

(٢) معيار اللغة ١: ٢.

ومقتضياته، ففي شروحه غموض، وفي بعض تعاريفه خطأ^(١) ...
 وقال الاستاذ سعيد الخوري الشرتوبي في مقدمة أقرب الموارد: المقصود الثاني: «في تساهل اللغويين في التعريف الدوري وفي تصور تعريف النبات والحيوان»: اعلم أنَّ الدور في التعريف هو أن يُعرَف الشيء بشيء ثم يُعرَف هو أيضاً بالذي عُرِّن به، وهو لا يفيد الإيضاح المقصود من التعريف، وهذا كان معيباً عند المناطقة، مثال ذلك قول القاموس: تنجع الحاجة واستتجحها: تنجزها، ثم قوله: تنجز الحاجة واستتجزها: استتجحها، فقد فسَّرَ تنجع بـ«تنجز» ثم فسَّرَ تنجز بـ«استتجع» ففي المعنى عجوباً لا يستخرج الا بعد تدبُّر أكثر ما في المادتين، وهذا مجرد تساهل، وإنما كان يعجز الجهد أو غيره أن يقول تنجع الحاجة: سأل قضاها أو طلب الفوز بها^(٢) ..

وفي هذا المجال تظهر عنانة السيد المصنف الفائقة بالافهام والتفهم بأسلوب عبارة وأوضاعها، واجلى تعريف وأنظمه، فهو لم يقف عند حد التخلص من التعريف بالدور، والتعرِيف بالمساوي أو الأخْفَ.

بل حرص على أن يخلص القارئ من الإحالات: فإذا كانت اللقطة مفسرة بلحظة غير مفهومة لكنها مذكورة في مادة أخرى، فسُرِّها في مكانها وفك أسرها وازال غموضها، وفيما سنعرضه من نماذج أكبر دليل على ما نقوله من هذه الميزة

(١) مقدمة المعجم الوسيط ١:٧.

(٢) مقدمة أقرب الموارد ١:٩. وهنا نرى السيد المصنف لا يفوته ذلك فقد قال في مادة «نَجَع»: وتنجع حاجته واستتجحها: تنجزها. ثم قال في مادة «نَجْز» واستنجز حاجته وتنجزها: طلب قضاها.

الواضحة للطراز على سائر المعاجم.

وفي مادة «جمأ» قال الفيروزآبادي في القاموس: ورجل حمى العين كخجل: عيون. وجاء الزبيدي ليشرحها فقال: (و) يقال (رجل حمى العين، كخجل: عيون) مثل نجئ العين: عن الفراء، قال: ولم نسمع له فعلاً. وفي التكملة للصاغاني: وإنَّ لحمى العين، مثل نجئ العين، عن الفراء: قال: ولم نسمع منه فعلاً.

وفي العباب: وإنَّ لحمى العين، على فعلٍ، مثل نجئ العين، عن الفراء: إذا كان عيوناً، ولم نسمع له فعلاً.

وهكذا دارت عبارتهم في هذا المدار، مقتصرة على تفسير حمى بـ«نجئ»، أو ذاكراً أن الحمى العين هو العيون، وهنا لا يهتدي طالب اللغة العربية إلى المعنى المفسَّر به فضلاً عن المفسَّر، فيضطر إلى مراجع مادتي «نجأ» و «عان» ليرى المعنى الذي فسروا به، ثمَّ ليفهم المعنى المراد تفسيره.

وهنا تبدو ميزة الطراز ومنهجية السيد المصنف حيث قال: رجل حمى العين، كعذر: شديد الإصابة بالعين. فشرح المعنى باسهل عبارة وأقربها مأخذًا، بلا حاجة إلى مراجعة «نجأ» ولا «عان»، إذ أنه لم يقتصر كما فعلوا على اجترار ما قاله الفراء تساهلاً وقلة اعتماده ومبالاة، وإنَّ فلما معنى لعدو لهم عهًّا صنعه السيد المصنف.

ومادة «دهداً» أهلها الجوهرى ولم يستدركها عليه الصاغاني في تكملته، ولا ذكرها في عبابه، وفاقت على الفيروزآبادي، فاستدركها عليه الزبيدي، وهذه

المادة ذكرها أبو زيد، فذكرها من ذكرها بغيراً الفاظه.

ففي لسان العرب: أبو زيد: ما ادرى أي الدَّهْدَأُ هو، كقولك ما ادرى أي الطَّنْشُ هو، مهموز مقصور. وذكر عين هذه العبارة الزبيدي في تاجه مستدركاً على القاموس.

وقال الزبيدي في التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس: الدَّهْدَأُ، مهموز مقصور، أهله صاحب القاموس، وقال أبو زيد: يقال لا ادرى أي الدَّهْدَأُ هو؟ أي أي الطَّنْشُ هو؟

وعباراتهم هذه المجترة لعبارة أبي زيد لا تكاد تروي الغليل، ولا تفهم القارئ، لأنَّ الطَّنْشُ ليس باعترف من «الدهَدَأُ»، وهنا يضطر طالب اللغة إلى مراجعة مادة «طمش» للعثور على المعنى المراد التفسير به.

وأما عبارة السيد المصنف فهي رافعة لهذا الفموض تماماً، شارحة للمعنى أحسن شرح، حيث قال: الدَّهْدَأُ، كجعفر: الناس، يقال: ما ادرى أي الدَّهْدَأُ، انت؟ أي الناس.

• وفي مادة «رَتَأُ» من القاموس، قال: والرَّتَآنُ الرَّتِكَانُ.

وجاء الزبيدي ليشرحها في تاجه فلم يوضح أكثر مما في القاموس، فقال: (والرَّتَآنُ) حركة ممدودة مثل (الرَّتِكَانُ) وزناً ومعنىًّ.

وقال الصاغاني في التكملة: «رَتَأُ» أهله الجوهري ... والرَّتَآنُ مثل الرَّتِكَانُ . وفي العباب: والرَّتَآنُ مثل الرَّتِكَانُ .

وهنا لا يكاد القارئ يفهم الرَّتِكَانُ ، فلا يفهم الرَّتَآنُ أيضاً، فكان عليهم أن

يبدلوا العبارة «الرتakan» أو يفسّرها ليتضح المعنى، وهذا ما صنعه السيد المصنف، فقال: **الرتانُ كالرتakan زنٌ ومعنىٌ**، وهو مقاربة البعير خطوه. فاغتنانا من مراجعة مادة «رتاك» أو مادة «رتوا» لفهم معنى الرتان.

• وفي مادة «كأكاء» رددوا عبارة أبي عمرو الشيباني حيث قال: **الكأكاء الجبنُ الهاـلـع**.

ففي القاموس: **والكأكاء كسلسال الجبنُ الهاـلـع**.

وشرحها الزبيدي فقال: **(والكأكاء كسلسال) عن أبي عمرو انه (الجبنُ الهاـلـع)** ...

وفي التكملة للصاغاني: وقال أبو عمرو: **الكأكاء، بالمد: الجبنُ الهاـلـع**.

وفي العباب: **أبو عمرو: الكأكاء - بالفتح والمد - الجبن الهاـلـع**.

وفي اللسان: **أبو عمرو: الكأكاء: الجبنُ الهاـلـع**.

فها هم كلهم يصرّحون باجترارهم عبارة أبي عمرو، وإذا كان للقدماء عذرٌ في ذلك، حرصاً على حفظ اللغة في عصور تدوينها الأولى، فينقلون نصّ العبارات تدليلًا على صحة نقلهم وإشارة إلى المصدر المنقول عنه، وأئمّا الآن، وبعد تدوين اللغة، وكثرة معاجمها، وتبات اركانها، فلا معنى لاجترار الكلمات، بل لا بد من توخي العبارة الأسهل والطريق الأقرب لأ يصل لغتنا الأم، ولذلك قال السيد علي خان في هذه المفردة:

«الكأكاء كصلصال: الجبان الـهـلـوـع». فوضع اسم الفاعل بدلاً عن الوصف بالمصدر، وصيغة فعل «هلوع» للمبالغة بدلاً عن اسم الفاعل «هاـلـع»، فإنـ

«هلوع» تؤدي المبالغة التي ارادوها من الوصف بالمصدر للمبالغة، وهي اوضاع منها، واستعمل «الجبان» بلا مبالغة وهي أيضاً اوضاع من الوصف بالمصدر «الجبن».

• وفي مادة «كدا» قالوا: كدى الغراب إذا صار كانه يقء في شحبيجه ففي التهذيب: كدى الغراب في شحبيجه يكيدا كدا^(١).
وفي المحيط: وكدا الغراب في شحبيجه يكدا كدا، كأنه يقء^(٢).
وفي التكلمة: وكدا الغراب في شحبيجه يكدا كدا، كنكدة ينكدة نكدا، كأنه يقء من شحبيجه.

وفي أفعال ابن القطاع: و [كدى] الغراب في شحبيجه كأنه يقء كذلك^(٣).
وفي القاموس: وكدى الغراب كفرح صار كانه يقء في شحبيجه. واضطرّ صاحب الناج أن يشرح قوله «في شحبيجه» فقال: بالشين المعجمة ثم الحاء المهملة وبعد الياء جيم، أي صوته في غلظ.

وفي لسان العرب: وكدى الغراب يكدا كدا إذا رأيته كأنه يقء في شحبيجه.
وقد استعرضنا بعض عباراتهم لتفن على ما قلنا من اعادتهم نفس الكلمات،
غافلين أو متغافلين عن مدى إيفانها للشرح، ومدى إفهامها من يرید اللغة العربية،
وهنا نرى عبارة السيد المصطف خالية عن تعقيدهم، موصلة للمعنى، عادلة عن
لفظة الشحبيج إلى التغيق المعروفة لكل سامع عربي، فقال: كدى الغراب: ردد في

(١) التهذيب ٣٢٦: ١٠.

(٢) المحيط ٣٠٦: ٦.

(٣) الأفعال لابن القطاع ١٠٢: ٣

نفيه كأنه يريد أن يقىء.

• وقال الفيروزآبادى في مادة «مسأ» مسأ القدر فثأها، وأحال الرىدى على مادة «فتاً» فقال: وقد تقدم معناه. وفي العباب: مَسَأْتُ الْقِدْرَ: فَثَأْتَهَا.

وهنا لابد من الرجوع إلى مادة «فتاً» لنرى معنى «فتاً القدر» ثم منها نفهم معنى «مسأ القدر»، فمادة «مسأ» إذن لم تحل المشكلة ولم تف بالتفهيم، ولذلك عدل السيد المصنف عن هذا التعريف بالمساوي أو الأخنى، بل عن هذه الاحالة في الواقع، عدل عن ذلك إلى قوله: مَسَأْ الْقِدْرَ: سَكَنَ غَلِيَانَهَا.

• وفي مادة «هدأ» قالوا: هَدَى جَنَّى.

قال الأزهري: قال [المنذري عن أبي الهيثم]: وهَدَى وهَبَى إذا انحنى^(١). وقال الصاغاني في مادة «هتاً» من التكلمة: وهَتَى الرجل إذا انحنى مثل هدى. ولم يذكر معنى الفعل «هدى» في مادة «هدأ».

وفي أفعال ابن القطاع: هَدَى هَدَأَ مالت منكباه إلى صدره^(٢). وذكر مثلها السرقسطي في أفعاله^(٣).

وفي القاموس: هَدَى كفرح فهو أهدأ: جنى، واهداء الكبر. وشرحها في التاج قائلاً: (وهَدَى كفرح) هَدَأَ (فهو أهدأ: جنى) بالجيم، أي انحنى، يقال منكب اهداً (واهداه الكبر) أو الضرب.

(١) التهذيب ٢٨٥: ٦.

(٢) الأفعال ١: ٣٦١.

(٣) الأفعال للسرقسطي ١: ١٧٧.

وفي لسان العرب: وهدئ هداً. فهو أهداً: جنى، وأهداه الضرب أو الكبر.
فهذه عباراتهم، تارة مبهمة تماماً في قوفهم: «جنى»، وتارة تفسر هدئ
بـ«انحنى» وأخرى بأن هدئ يعني مال منكباه إلى صدره مع أن «جنى» ليست
باوضع من «هدئ»، والانحناء غير وافي بالشرح، وكذلك ميل المنكبين غير
موضع تماماً.

نعم، ذكروا أن الأهداً هو الاحدب، والأنثى هداء، لكنهم اقتصرعوا على ما
عرفت من العبارات ولم يقولوا «هدئ»: حدب، وهنا لا بد لطالب الغربة ان يقرأ
كل مادة «هداً» ويراجع «جنا» ليعرف ما تفسيرهم بالضبط.

ولذلك عدل السيد عن عباراتهم، حيث جمع كل معانيها، وما حاموا حوله
بآخر عبارة وأدقها واسهلها، فقال: هدئ الرجلُ هداً: حدب وانحنى خلقة أو
كبراً.

ومن مادة «كلاً» تتبين هذه الميزة التي قلناها جليّة، ويتبين اهتمامه بسهولة
العبارة وايصالها المعنى من خلال انتقاده للقاموس في ذكره عبارة موهمة في هذه
المادة، فقال:

كلاً الدين كلوه، كفضع خضوعاً: تأخر، فهو كالى. وعمره: طال وانتهى،
وعبارة القاموس توهم أن مصدر هذا ك مصدر ما قبله، وهو خطأ.

فصرح السيد المصنف بسوء عبارة الفيروزآبادي حيث قال: كلاً كمتنة، كلاً
وكلاة وكلاة - بكسرهما - حرسه، وبالسوط: ضربه، والدين تأخر.

وهذه العبارة موهمة أن مصدر «كلاً الدين» هو: «كلاً وكلاة وكلاة»، مع أنَّ

المنصوص عليه هو ما أوضح السيد المدنى من أن مصدر «كلاً الدين» هو «كلوه»، لا كلاً^(١) ولا كلاء ولا كلاء، وقد صرّح الفيومي في المصباح والزمخشري في الأساس وغيرهاما بانّ مصدر كلاً الدين هو كلوه لا غير، فما قد يتواهم من عبارة القاموس إنما كان لسوء العبارة وإيهامها.

• وفي مادة «جائب» عدل السيد المصنف عن قول سائر اللغويين: «الجائب: المغرة» لأن المغرة ليست باعترف من الجائب، فيحتاج مع هذه العبارة إلى مراجعة مادة «مغر»، ولذلك عدل المصنف عنها وذكر معنى المغرة مباشرة، فقال: الجائب: الطين الأحمر الذي يصبح به.

• وفي مادة «جدب» قالوا: جادبت الابلُ العام: إذا أجدبت السنة فلم تجد ما تأكله إلا الدررين.

و هنا لا بد من مراجعه المعاجم للعثور على معنى الدررين ليتوصل من خلال ذلك إلى معنى ما شرحوا به من عبارة، لكن السيد المصنف لم يقتصر على عبارتهم هذه وما شاكلها، بل ذكرها وشرح الدررين في نفس الموضع، فقال: جادبت الابلُ العام: إذا أجدبت السنة فلم تجد ما تأكله إلا الدررين، وهو يبيس كل حطام من نبت أو شجر. ولم يصنع أحد هذا الصنبع الجميل في تسهيل فهم اللغة.

• وفي مادة «صعب» قالوا: الجُعْبُ ما اندال من تحت السرة إلى القحّق، فقد عبر بذلك الصاحب في الحيط والصالاغاني في التكملة والفيروزآبادي في القاموس، وغيرهم.

(١) وإذا صع نقل ابن منظور لهذا المصدر في الدين فيبق المصادران الآخران.

وهذه العبارة كما ترى فيها خفاء معنى «التحقق» وربما خفاء كلمة «اندال» فلذلك عدل السيد إلى عبارة أوضح وأقرب للفهم، فقال: **المُعْقَبُ**: مُنْدِلِقُ البطن من تحت السرّة إلى عظم الديبر. فاغنى عن مراجعة معنى التحقق.

وفي هذا السياق أيضاً نرى تسهيله للاستعمالات واياضاحه لها وفك غواصتها، فضلاً عن تسهيله عبارات الشرح.

في مادة «فطا» اقتصرت المصادر والمعاجم المتدولة على عبارة «فطا بها»: **حق**، وهي عبارة تعتمد على خلفية السامع وفهمه، وإلا فهي بنفسها غير واضحة، ولذلك عدل السيد المصنف عنها وأوضح معناها فقال: «فطا بريج بطنه: **حَقِيقَةً**» فأقى بالألفاظ التي دلت عليها أهاء في «بها» لرفع الخفاء.

• وفي مادة «نزأ» قالت المصادر «نزأَ فلاناً على الشيء»: حمله عليه» مقتصرة على ذلك، لكن السيد المصنف أبى إلا أن يطبق استعماله لغوياً لهذه التركيبة اللغوية، فقال: «**نزاً الرجلُ فرسنةً على قرنه**»: حمله عليه» فجاء بها في غاية الوضوح في كيفية الاستعمال، حيث ذكر الفاعل في «نزأ» ظاهراً «الرجل» وذكروه مستتراً، وذكروا «فلاناً» فهو ضدها بالمفعول «فرسه»، وقالوا «على الشيء» دون تحديد لذلك الشيء، فعوضها السيد المصنف بقوله «على فرسه». فلم يُبقي أي إبهام في هذا الاستعمال.

• وفي مادة «وجأ» قالوا: وجأَت به الأرض، إذا ضربتها به، وهي وإن كانت غير خافية كل الخفاء. إلا أنها غير وافية تماماً بمعنى هذه الجملة، ولذلك أوضحها السيد المصنف هنا فقال: «وجأَ به الأرض: صرعه، كأنه ضربها به»، فأوضح أن

معناها هو الصّرْع، وان ضرب الارض به إنما هو كناية عن الصّرْع، فلم يُبْقِي المصنف أيَّ إيجاز أو خفاء في هذا الاستعمال.

وفي نهاية ما ذكرناه من ميزات كتاب الطراز الاول - في اللغة العامة - ومنهجية السيد المصنف في تصنيفه، لابدّ لنا من القول، بأنّ هناك ميزات جمة أخرى، كعنایته بالمعرب واستدراكه بعض المعربات عليهم، مثل ما صنع في ذكر «بِي بِي» بمعنى السيدة، معربة عن الهندية.

وهناك ميزات أخرى مثل اختياره للأفضل وإن وردَ غيره في اللغة، كما صنع ذلك في مادة «حداً» حيث فرق بين الحِدَّةَ كقصبة بمعنى الفأس، وبين الحِدَّةَ كبنية معنى الطائر الخبيث، مع أنَّ كلاً من هذين المعنيين ورد فيه الفتح والكسر، ونقله اللغويون، لكنه أثبت الفرق طبق اللغة الأفضل كما صرحوا بذلك.

هذا إلى ميزات كثيرة لا يسع المجال لذكرها، لأنَّ ما أشرنا إليه إنما هو مقدمة للكتاب وتعريف له وفيه ما يفي بالغرض، أما بيان ميزات الكتاب بأجمعها، والمبابي اللغوية والنحوية والصرفية وغيرها فيه بشكل دقيق، إنما هو من مهمة الدراسات المطولة، فلا يسعنا هنا - الان - إلا أن ندعو الباحثين ورواد العربية إلى القيام بدراسات موسعة شاملة دقيقة عن هذا المعجم الذي سمي بحق الطراز الاول في لغة العرب المولى والمَؤَول، وعن منهجية السيد المصنف وخطته في تأليفه.

المجاز

إنَّ من غاية الصعوبة، ومنتهى التعقيد، معرفة ما هو حقيقٍ وما هو مجازٍ من لغة العرب واستعمالاتها، وقد كان اللغويُّون يدوّنون ما يسمعونه من كلمات واستعمالات حارصين على جمع أكبر ما يستطيعون منها، دون أن يسجلوا وجه ذلك المثلث المستعمل؛ أهو حقيقٍ أم مجازٍ؟ لأنَّ غرضهم الأول كما عرفت هو التثبت من صحة الصدور عن العرب وعدم صحته، دون عناء بوجهه وكيفيته. حتى أنَّ جميع معاجم العربية لم تذكر المجاز في موادها، أي إنها حينما تنقل لغة أو استعمالاً ما عن العرب، لا تشير إلى كونه حقيقةً أو مجازاً، بل إنَّ الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ -والذي يُعدُّ أول من فصل بين الحقيقة والمجاز- رماه بعضهم بأنه لم يشخص الحقيقة عن المجاز قاماً بعدم استقرار المعنى الاصطلاحي للمجاز.

قال الاستاذ أمين الخلوي في مقدمته على الاساس: لكن كاتب هذه الكلمات [يعني نفسه] لا يساير القوم كثيراً في التسليم بهذه الخصيصة [أي افراده الحقيقة عن المجاز] والاهم بتلك الميزة في اساس البلاغة، لاسباب، منها: ان المعنى الاصطلاحي المستقر للمجاز اللغوي لم يكن قد بلغ مداه عندما كتب جار الله كتاب اساس البلاغة.

وليس المهم هنا مناقشة رأي الاستاذ المذكور، بقدر ما يهمتنا القول بأنَّ فصل المجاز عن الحقيقة، وتشخيصه وتعيينه، مهمه صعبه جداً شاقة، وأنَّ اللغويين القدماء -وكقدر متيقن حتى عصر الراغشري- ما كانوا يصلونها عن بعضها، مما جعل القيام بهذه المهمة أمراً غاية في الصعوبة، فلا يستطيعها إلا الأوحدي من اللغويين وأرباب الادب.

هذا وقد كتب الأصوليون في مباحث الألفاظ بحوثاً قيمة جداً جدير بالآدباء أن لا يغفلوها وان يضعوها تُصبِّ أعينهم، في كيفية التفريق بين الحقيقة والمجاز، وما هو المصحح للمجاز من العلاقات أو على نحو الحقيقة الادعائية وهو المجاز الذي أصله السكاكى، أو لغيره من الوجوه المصححة للمجاز^(١)، بصرف النظر عن الرأى البعيد القائل بعدم وجود المجاز أصلاً في كلام العرب وان كل ما استعملوه فهو على نحو الحقيقة.

وفي زحمة هذا الخلاف، والاختلاف في تعريف المجاز رأينا أن ثبت ما عَرَفَ به السيد المصنف المجاز، في مادة «جوز» فقال:

المجاز: ما عُدل به من اللفظ عما يوجهه أصل اللغة، وهو ما استعمل في غير ما وضِع له لمناسبة بينهما، فإن كانت العلاقة المصححة له غير المشابه فهو مرسل؛ كاليد في النعمة، لأنها مصدرها، وإنما فالاستعارة: كالأسد في الشجاع.
والمجاز العقلي: إسناد الفعل إلى غير ما حَقَّهُ أن يُسند إليه،

(١) انظر على سبيل المثال وقاية الاذهان: ١٠١ - ١١٩.

كـ «بني الأمير المدينة»، أو إيقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه كـ «أجريت النهار»، أو إضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه كـ «سارق الليلة»؛ كل ذلك ملابسة تما، ويستوي بجازاً حكيماً وإسناداً بجازياً.

والجاز اللغوي: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق لا بالتأويل في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته، أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، ولا يكون إلا في المفرد.

والجاز المركب: هو اللفظ المستعمل فيما شبهه بمعناه الأصلي، أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالتطابقة للمبالغة في التشبيه؛ كما يقال للمرتد في أمرٍ: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى.

وفي باب الجاز من الطراز وجدنا ثلات ميزات مهمة - مضافاً إلى أصل ميزة إفراده الجاز عن الحقيقة - نستعرض هنا بعض ثناذجهما ليقف القارئ عليها:

أـ ذكره لمجازات لم تذكر في عامة المعاجم.

وهذه الميزة تعارض أختها المذكورة في ميزات اللغة العامة، وهي نتيجة طبيعة لسعة اطلاعه، وعنائه بالجاز، ولذلك ذكر من المجازات ما ليس متداولاً في معاجم

• ففي مادة «فِيَأُ»، قال: جامنا فيَه من جراد: طائفة. وهذا المجاز لم يجده في المعاجم المتداوّلة، وإنما اقتصرت على أنه يقال للقطعة من الطير: فيَه.

• وفي مادة «هَذَا»، قال: ومن المجاز: هَذَا لِيَلَةٍ سِيرًا وسهرًا: قطعه؛ قال:

وليلة ما ثُرى كواكبها قد بت بالراسيات أهْذَهَا

وهذا المعنى لم يذكره أصلًا في الحقيقة ولا في المجاز، استدركه السيد المصنف عليهم ونبه على أنه من المجاز، وهذا الشاهد نقله السرقسطي في كتابه الافعال تلاؤ عن أبي عثمان بن جني، ولم يوقف له على قائل، وإنما قررته المصنف في المجاز لأنَّ أصل أهْذَه هو القطع، يقال: هَذَأْتَه بالسيف هَذْءًا، أي قطعه، فيكون قطع الليل بالسير مجازاً.

• وقال في مادة «رَجَح»: ومن المجاز: وقد ترجحت به الأرجوحة، ومنه ترجحت به الأمانِ: إذا لعبت به وأرَأْتَه حصول ما ليس بمحاصل.

• وفي مادة «شِيَخ» ذكر عدَّة مجازات لم يذكروها في هذه المادة، وهي شائعة مستعملة متداولة في بطون الكتب، وربما ذكروا بعضها في المعاجم لكن لا في مظانها، قال:

ومن المجاز: هو شيخ القوم: كبيرهم قدرًا.

وهو شيخُ فلانٍ: استاذه الذيقرأ عليه.

وهو من مشاعن الحنفية: من علمائهم المتبعرین.

وشيخ الإسلام: أطلقه السلف على المتبع لكتاب الله وسنة رسوله من المتبعرين في العلوم العقلية والنقلية، وربما وصف به من طال عمره في الإسلام، فمَ صار لقباً لمن ولِي القضاة الأكبر، ولم يُؤْقِ منصب الفتوى.

وقد ذكر في القاموس واللسان والتاج في مادة «قبب» أنَّ القَبَّ من المجاز بمعنى شيخ القوم، وهو مأخوذه من القَبَّ بالفتح بمعنى الرئيس، والراس الأكبر. ولم يذكروا الباقي.

وإنما عد كل ذلك مجازاً لأنَّ حقيقة الشيخ هو مَنْ أَسْنَ وانتهى شبابه، وابتداء الشيخوخة من أربعين أو خمسين أو أحدهى وخمسين إلى الثمانين، أو إلى آخر العمر، فاستعماله في الكبير قدرأً والاستاذ والعلماء والقضاة وغيرها، كل ذلك يكون من المجاز.

• وقال في مادة «فأد»: «ومن المجاز: أنشدنا من بنيات فؤاده، أي من شعره». وهذا المجاز لم يذكروه في مظنه، أي في مادة «فأد» وهو مذكور في قول عمر: دعوا أبي عبدالله [خوات بن جبير] يتنفَّى من بنيات فؤاده^(١)، يعني من شعره.

• وفي مادة «حدر» قال: «ومن المجاز: نَزَلَ به حَدَرَهُ، ما كان يحذره ويعخافه».

• وفي مادة «حصر» ذكر عدة مجازات فقال: «حضرت الشيء: استوعبته ضبطاً فلم أغفل منه شيئاً.

(١) تاريخ دمشق ٤٨٣: ٢٥، والسن الكبرى ٦٩: ٥

وبحضر الفرمان في المال: أصله حضرت قسمة المال في الفرمان؛ لأن المعن
لا يقع عليهم، بل على غيرهم من مشاركيهم لهم في المال، ولكنه جاء على طريق
القلب؛ كما يقال: ادخلت القنسوة في رأسي^(١).
وعدد محصور: معلوم الكمية. وهو كثير يتتجاوز المحصر: أي لا يمكن ضبطه
عداً.

• وفي مادة «صدر» ذكر استعمالات عديدة بجازية لمعنى الصدر، منها ما
ذكره غير منبهين على أنه من المجاز، مثل قوله: الصدر من الكتاب والكلام:
مقدمه، ومن النهار وغيره: أوله، وذهب صدر من الشيء: طائفة منه.
ومنها ما لم يذكروه أصلاً فذكره السيد في المجاز، مثل قوله: الصدر الأول، وفي
صدر الإسلام. وهي أمثلتها استعمالات شائعة متواترة في الكتب، لكنهم في معاجهم
لم يذكروها في مظاهرها وموضعها، أعني «صدر».

ومثل هذه المجازات التي ذكرها كثيرة في الطراز، تعلم من خلال ملاحظة
أبواب الكتاب وفصوله، ولو جمعت وقورت بما في الأساس للزمخشري، وغراس
الأساس لابن حجر العسقلاني، وما في المصادر اللغوية عامة من المجازات التي لم
يصرحوا بمجازيتها، أو صرّح المتأخرون بها كالزبيدي لجاء عملاً
ضخماً، يسد الفراغ الذي ما زال قائماً في فرز وفصل المجاز عن الحقيقة في لغة
العرب.

(١) فإن أصله «أدخلت رأسي في القنسوة» لاحظ ما قلناه من إفاداته وأرائه الخاصة.

ب - شرحه لعبارات الأساس.

لم يعُن على السيد المصنف ما في الأساس من غزارة المادة، لكنه بنفس الوقت لم يكن ليقنع بما صنعه الزمخشري من نقله ركاماً من الاستعمالات المجازية غير شارح ومبين لها، اعتقاداً على استبطاط العربي معانيها وتفسيراتها مما قدّمه من استعمالات حقيقة في المادة، أو اتكالاً على بجاز مشابه آخر مذكور في المادة، أو لمعروفة الاستعمال وشهرته.

ويبدو أنَّ صنيع الزمخشري هذا لم يرق السيد المصنف، لما فيه من تضييع جانب من التفهم وتبسيط تناول اللغة، ولما فيه من تشويش محتمل قد يحصل في كثير من موارده، فلذلك عمد المصنف إلى شرح هذه المواطن ، وذكر معانيها، فجاء صنعه هذا ميزة وأضحة في المجاز، إذ كلَّ من رأيناه نقل عن الزمخشري عباراته رأيناه قد نقلها بعينها دون شرح ولا إيضاح، والوحيد الذي فك غوامضها وشرح معانيها وبسَط فهمها هو السيد المصنف.

• في مادة «بأباء» قال في المجاز من الأساس، هو ابن بجدتها، وبؤبؤها. فترك السيد المصنف هنا «هو ابن بجدتها» وشرحها في مادة «بجد» شرحاً وافياً، لكنه قال هنا، وهو محل استشهادنا: «هو ابن بؤبؤ هذا الأمر عالم به خبير». ففترَّ العبارَة وأوضَحها، عطفاً على «بجدتها» مع أنَّ الموجَد في الأساس المطبوع «وبؤبؤها» بالرفع، وهذا يقتضي أن تكون العبارَة «هو بؤبؤها»، فصحَّها السيد

المصنف - أو لعلها كانت في نسخته صحيحة - وشرحها.

• وقال الزمخشري في المجاز من مادة «بكأ»: (وركيثي بكيثي) ولم يذكر معناها اعتقاداً على ما ذكره قبلها من قوله (بكتوت العين: قل ماوها). لكن السيد لم يقتضي بذلك فقال: ركيثي بكيثي: قليلة الماء. وترك كلمة «بكئ» على حاملها من الهمز، مع أنها قد نقلت بالياء المشددة حيث قلبت همزةها للإتباع كما صرحو بذلك، فتركها على أصلها لأنها من مادة «بكأ»، وشرح عبارة الأساس ولم يتركها على إيمانها.

• وقال الزمخشري في المجاز من مادة «جشا»: وجشاً البحر بأمواجه.

فقال السيد المصنف: جشاً البحر بأمواجه: قذف.

• وقال الزمخشري في المجاز من مادة «وطأ»: وطنهم العدد وطأة منكرة... وثبتت الله وطأته. وفلان وطيء الخلق... ودابة وطيبة بيته الوطاء، وهو في عيش وطيء، وأنا أحب وطاء العيش وهذه الاستعارات حشدتها الزمخشري حشداً دون شرح منه لمعناها، فأخذها السيد المصنف وقال:

ومن المجاز: وطنهم العدو وطأة منكرة: أخذهم أخذأ شديداً وطعنهم...

وثبتت الله وطأتك: سذرك ونصرك.

وفلان وطيء الخلق: دمثة...

ودابة وطيبة: سهلة السير متقدة.

وهو في عيش وطيء، ووطاء من العيش، كصحابة: في خفض منه.

• وفي المجاز من مادة «فقأ»، قال الزمخشري: «فقأ الله عنك عين الكمال».

وسكنت، ونقلها الزبيدي بعينها دون أي شرح، لكن السيد المصنف، قال: فقا الله

عنه عين الحال: صرفَ عنه شرّها.

وهذا الذي ذكرناه نماذج منه منهج مطرد عند السيد المصنف، فهو دائماً ينظر إلى ما نقله الزغشري في اساسه من المجازات ويشرحها ويفكّ غواصتها، بل لا يفوتنا أن نقول أن نفس هذا المتن قد سار به السيد المصنف في المعاني الحقيقة أيضاً.

◦ فقد قال الزغشري في اساسه: «فلانٌ يتفيأُ الإخبار ويستفيئها»، وسكت، ونقل عين هذه العبارة في الناج دون زيادة، فأخذها السيد المصنف وقال: «وهو يستفيءُ الأخبارَ ويستفيئها: يتبعها، كأنه يطلب رجوعها إليه»، فشرحها موضحاً معنى التفعّل والاستفعال ولم يقتصر على عبارة الأساس ولا على ما قاله الصاحب بن عباد: «وأفاوّوها أخباراً: أي جاءونا بها».

«وتفيئُ الأخبار» فإنه الآخر نقل الاستعمال ساكتاً عن شرحه اعتناداً على فهم السامع، لكن السيد المصنف أخذ خلاصة المعنى، واعتمد عبارة الزغشري وشرحها.

◦ وقال الزغشري في مادة «كفاء» من اساسه: «انكفا إلى وطنه وتكلّفات بهم الأمواج» وسكت دون شرح، فأخذها السيد المدني، وقال: تتكلّفات بهم الأمواج: تقلب... وانكفا إلى وطنه: رجع.

◦ وقال الزغشري في مادة «مرأ» هذا مما يرى الطعام. وسكت عليها دون شرح، فقال السيد المصنف: هذا مما يرى الطعام: أي يجعله مريناً. وهذا العمل لم نعهد أحداً عمله قبله ولا بعده حتى يوم كتابة هذه الأسطر، وهو

عمل ذكيري ورائع في تسهيل ايصال اللغة وشرحها وفك غوامضها خصوصاً المجاز منها الذي يحتاج إلى دقة وتأمل في فهمه، فتركه بلا شرح تساهل في غير حمله، وليس فيه إلا بتر سلاسة اللغة وتعقيد تناول معانها.

ج - ذكره وجه المجاز

ومن الأمور التي عنى بها السيد المصنف هي ذكره لوجه المجاز، وتبيينه له في مواطن خفائه، ولذلك عدّ بعض ما ذكره في الحقيقة مجازاً، بل عدّ بعض ما ذكره الزغشري في الحقيقة مجازاً، فلم يعن بصنع الزغشري رغم إكباره له وتأثيره الخاص بآرائه، بل حتى بعباراته، لكنه حين يبدي رأيه الخاص طبق خزينة العلمي وأدلةه، لا يبغي أن يخالف الزغشري وأمثاله، لأنَّ الرأي الأمثل هو هدفة المتوكحى والذي يسعى إليه، وفي هذا المجال نراه يذكر وجه المجازية ويبحث به في «المجاز» لكي لا يكون كلامه مجرد ادعاء ولكي يتضح للقارئ الوجه الذي سُوِّغ أن تعدد المفردة أو الاستعمال من المجاز لا من الحقيقة.

وفي المجاز من مادة «دفأ»، قال: إيل مُدْفَنَة، ومُدْفَأَة، بضمّ أولها وكسر الفاء وفتحها، وتشدّدان: كثيرة العدد، وكثيرة الأويار والشحوم؛ لأنَّ بعضها يدقّ بعضاً بأنفاسها، ولأنَّ شحومها وأويارها تدفنها.

وهذا المجاز موجود في الأساس بإضافةِ رفضها السيد المصنف فلم يذكرها، قال الزغشري في الأساس: ومن المجاز: إيل مُدْفَنَةٌ ومُدْفَأَةٌ: كثيرة؛ لأنَّ بعضها يدقّ

بعضاً، ومن تخللها أدفأته، وقيل تبني البيوت بأوبارها... وروي بفتح الفاء، أي تدفتها شحومها وأوبارها.

فقد رضي السيد كل ما قاله الزمخشري في وجه الجاز إلا ما ادعاه من أنها قيل لها ذلك لأنَّ من تخللها أدفأته، وقيل تبني البيوت بأوبارها، لأنَّ حالة التخلل بينها قليلة لا تصح التسمية المطلقة لها، وكذلك بناء البيوت بأوبارها، فإنه بعد ذبحها، ونسبة التدفئة حين ذاك إليها بوجه بعيد جداً، لذلك أعرض عنه السيد المصنف.
• وقال في الجاز من مادة «سراً» سرأت المرأة، وسرات تسرة: كثُر أولادها؛ شبهت بالجرادة في كثرة بيضها؛ لأنها تبيض تسعاً وتسعين بيضة على ما جاء في الخبر.

وهذا الاستعمال ذُكر في المحيط^(١)، والجمهرة^(٢)، والتخلل والعباب عن الجمهرة والقاموس ولم يتبه على مجازيته الزيبيدي، والأفعال للسرقسطي^(٣) ولابن القطاع^(٤)، واللسان، وغيرها دون تتبه على مجازيته، ولم يذكر في الأساس أصلاً، وذكره الخليل في العين مُشيراً بمجازيته واحتصاص الاستعمال الحقيق بـ«سرات الجراد» أي ألقت بيضها» فانه بعد أن ذكر هذا المعنى في الجراد قال: وربما قيل سرأت المرأة إذا كثر ولادها وولدها، وفي الشعر أحسن^(٥).

(١) المحيط ٣٧٣:٨.

(٢) الجمهرة ١٠٩٩:٢.

(٣) الأفعال للسرقسطي ٥٢٢:٣.

(٤) الأفعال لابن القطاع ١٥٤:٢.

(٥) العين ٢٩٢:٧.

وهنا ذكر السيد المصنف هذا الاستعمال في المرأة من المجاز، وأوضح وجه المجازية والوجه المسوّغ لاستعماله في المرأة، وهو كثرة بعض الجرادة، فإذا كانت المرأة كثيرة الاولاد شبهت بالجريدة.

• وقال في مادة «شناً»: وشئت لك هذا فلا أرجع فيه أبداً، إذا طابت له نفسه به؛ لأنّه إذا شنته أعطاه ليقضه إيه، وإذا أحبه منه. ومنه شواني المال: لما لا يُقْسِنْ به، كأنّها شئت فلم تقنع.

وهذا الاستعمال لم يذكره الزمخنري في المجاز، وذكروه عن ابن الاعرابي بدون تفسير، وفسّره اللحياني، لكنّه لم يبين وجه المجازية.

• وفي مادة «وطأ» قال: ومن كلامهم: أَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنْ طِئَةِ الدَّلِيلِ - كعده - أي من أن يطأني؛ لأنّ وطأته أشدّ؛ لسوء ملكته.

وعلة اختصاص هذا - العياذ بالله - من خصوص وطئة الذليل، فذكره السيد المصنف قال في اللسان: قال ابن الاعرابي: دابة وطيء بين الطأة بالفتح، ونعواذ بالله من طئة الذليل. ولم يفسّره. وقال اللحياني: معناه من أن يطأني ويعقرني.

وفي الناج: ونعواذ بالله من طئة الذليل، ومعناه من أن يطأني ويعقرني؛ قاله اللحياني.

فذكروا ولم يذكروا العلة.

فذكرها السيد المصنف بقوله: لأنّ وطأته أشدّ؛ لسوء ملكته.

• وفي مادة «هزأ»، قال: مفازة هازئة بالركب: أي فيها سراب؛ لأنّ السراب بها هزاً بالقوم. وغدة هازئة: شديدة البرد؛ كأنّها تهزاً بالناس حين يعتزّهم

الاتقباض والرعدة.

والذى في الاساس: مفازة هازئة بالركب: أي فيها سراب وهزأة بهم، والسراب يهزأ بالقوم ويتهزا بهم. ولم يذكر العلة «كأن السراب بها يهزأ بال القوم» فجاء بها السيد المصنف موضحاً وجه الاستعمال. وأما «غداة هازئة» فقد ذكر وجه الاستعمال كالزمخشري تماماً.

• وفي مادة «وكأ» قال: ضَرَبَهُ حَقَّ أَنْكَاهَ، كأضجه: أي القاء على هيئة المتكئ. فيبين الوجه والعلاقة كما صنع الزمخشري في الاساس.

• وقال في مادة «جرب»: حَرَبَ جَزِيَّاهُ: شديدة تُجْرِبُ من قارفها، أي تهلكه، كالناقة الغريبة التي تُجْرِبُ ما قارفها من الإبل. وهذا الاستعمال لم نعثر عليه في المعاجم اللغوية المتداولة، ولم يذكر في الاساس، وهو صحيح قطعاً؛ لما ذكره السيد المصنف من وجه المجازية.

• وقال في مادة «برد»: إِذَا لَكَ اللَّهُ الْبَرْدَيْنِ: بَرْدَ الْغَنِيِّ وَبَرْدَ الْعَافِيَّةِ، والأصل في وقوع البرد عبارة عن الطيب والهناة، أن المواة والماء لما كان طيبهما ببردما -خصوصاً في أرض المجاز وتهامة-. قالوا: هوا بارد، وماه بارد على سبيل الاستطابة، ثم كثُرَ حَقَّ قِيلِ عِيشَ بارد، وغنة باردة.

وهذا الاستعمال، والوجه المصحح له في المجاز لم يذكر في موضعه من المعاجم، وهو صحيح قطعاً طبقاً لما قرره السيد المصنف من وجه العلة المصححة له في المجاز. وقريب من هذا ما ذكره رحمة الله من قوله: وبَرْدَهُ كَفْتَلَهُ زَنَّةً وَمَعْنَىً. وهذا ما لم يذكروه، بل اقتصرت على ذكرهم بَرْدَهُ بمعنى مات، كأنه عدم حرارة الروح.

ومثلها قوله رحمة الله: بَرَدْتُ الحديد: إذا سَخَّنْتَهُ: كأنك قتلتة. والمذكور في القاموس والتاج والجمهرة واللسان والصحاح وغيرها هو «بَرَدْتُ الحديد» إذا حككته بالبرد» دون ذكر العلة التي ذكرها السيد المصنف من التشبيه بالقتل، وبالتالي وضعه في المجاز.

• وفي مادة «جزز» قال: قَطَعَ اللَّهُ جَزَاجِزَهُ: مَا كَبِرَهُ: شَبَهَتْ بِالْجَزَاجِزِ مِنَ الْمَوْدِجِ تَعْلُقًا عَلَى الْمَوْدِجِ. وهذا الاستعمال لم يذكر في الأساس، وذكر في القاموس وغيره «الجزاجز المذاكير» فقط، ذكروها وقالوا أنها مذاكير البعير، واضعيها في قسم الحقيقة، أي دون تنبية على أنها من المجاز، دون ذكر للعلة التي ذكرها السيد المصنف التي جعلتها من المجاز.

• وقال في مادة «لوز»: وَهِيَ مَلْوَزَةُ الْعَيْنَيْنِ: فِي شَكْلِ الْلَّوْزَتَيْنِ، غَيْرِ مَدْوَرَتَيْنِ. وهذا المعنى لم نعثر عليه في هذا الموضع من المعاجم المتداولة، نعم ذكرها في مادة «مسح» قوله: الْمَسْحَاءُ: النَّجْفَاءُ الَّتِي عَيْنُهَا مَلْوَزَةٌ، وَلَمْ يَشْرِحُوا الْعَيْنَيْنِ الْمَلْوَزَةَ، وَلَا ذَكَرُوا مَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الْمَصْنُوفُ مِنْ أَنَّهَا مِنَ الْمَجَازِ تَشْبِيهً بِشَكْلِ الْلَّوْزَةِ فَهِيَ لَيْسَ مَدْوَرَةً.

• وقال في مادة «بصص»: وَبَصَبْصُ عَنْدِي بِذَئْبِي: أَيْ تَلْقَى كَمَا يَبْصُبْصُ الْكَلْبُ طَعْمًا.

وقد اقتصر في الصحاح واللسان والقاموس والتاج وغيرها على قوله الت بصبص التلق، وتبصبص: تلق.

وأما الزمخشري في الأساس فإنه ذكر العلة المصححة له، فقال: وبصبص عندي

بذنبه إذا تملّق . وسكت عن ذكر العلة، فذكرها السيد المدنى موضحاً أنَّ ذلك مأخوذه من بصبصة الكلب بذنبه عند الطمع أو الخوف .

وبعد كل ما ذكرنا من ميزات الطراز الأول في اللغة العامة والمجاز، يظهر واضحأً أنَّ السيد المصنف في أغناء اللغة العربية وذكر مفرداتها واستعمالاتها، الحقيقة والمجازية، كما يتضح أثره ودقته في تطوير العمل المعجمي للغة العربية، وهو بنفس الوقت يدلنا بما لا يقبل الشك على أنَّ اللغة العربية بحُر لا يدرك ساحله فضلاً عن عمقه وعبابه، وعلى أنَّ الحاجة ما زالت قائمة لقيام بعمل معجمي ضخم شامل يجمع أكبر قدر ممكن من لغات العرب ومفرداتها وألفاظها واستعمالاتها، فإن هناك الكثير الكثير مما لم تحوه الأسفار والكتب المختصة بالعمل المعجمي حسبما عرفناه من نهج السيد المصنف، إذ استدرك ^{فيه}، قسماً كبيراً وحظاً وافراً منها، فحقّ بعد هذا أن يعده هذا الامام من بجددى اللغة ومطورى العمل المعجمي للغة العربية .



وزارت ارشاد
کمیته اسلامی

الكتاب العزيز

أفرد السيد المصنف الكتاب العزيز بالذكر بعد انتهائه من بيان الفصول اللغوية، وإحاطته بكلام العرب ولغاتها، وقد تقدم القول في بيان أهمية هذا الإفراد وتسهيله التناول، وأنه منهج جديد لم نهد أحداً من اللغويين سبقة إليه.

أـ إن المؤلف لم يقتصر في منهجه على محض التفسير اللغوي، ولم يقف عندما قاله الفراء والنحاس والزجاج وابن جني وغيرهم من أساطين اللغة، بل راح يعني ببيان الوجه المراد من الآية، فَصَبَّ جُلُّ اهتمامه على التفاسير المعتبرة، وأخذ المزيد منها، وانتخب ما يراه هو رحمة الله أقرب إلى معنى الآية، فلذا يذكر تارة ما في تفسير الكشاف، وأخرى ما في تفسير أبي السعود، ووو...

ـ في الكتاب من مادة «بوا» ذكر قوله تعالى: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِكَ» أي تتحمل إثم قتلي وإثمك الذي كان قبل قتلي، أو ترجع إلى الله بiam قتلى وإثمك الذي من أجله لم يتقبل قربانك.

ـ والمراد بإرادة تحمل الإثم عقوبته؛ لأن المظلوم يريد عقاب الظالم، فلا يردد «كيفَ جازَ أَنْ يَرِيدَ مُعْصِيَةَ أَخِيهِ وَكُونَهُ فِي النَّارِ؟»

ـ وهذا التفسير مأخوذ من كشاف الزمخشري بأدنى تفاوت^(١).

ـ وأخذ من الزمخشري في نفس المادة تفسير قوله تعالى: «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا

(١) الكشاف: ٦٢٥.

الدار والإيمان) اتخذوا المدينة والإيمان مباءً وتمكنوا فيها أشدّ تكّن، على تنزيل الحال منزلة المكان، أو ضمّن التبؤ معنى اللزوم، أو تبؤوا الدار وأخلصوا الإيمان، على حد:

علقتها عليناً وماهٌ بارداً

أو تبؤوا دار الهجرة ودار الإيمان، فحذف المضاف من الثاني والمضاف إليه من الأول وغُوضَ عنه اللام، أو تسمى المدينة بالإيمان لأنها مظهره ومصيره^(١). • وصرّح في مادة «جيأ» بأخذه عن الزمخشري، فقال في قوله تعالى: «فَاجْمَعُهَا الْخَاصُّ» أجمعها واضطربها الطلق، قال جار الله: هو منقول من « جاء » إلا أن استعماله قد تغير بعد النقل إلى معنى الإجماع^(٢).

• وقال في مادة «قرأ»: « ثلاثة قروء » قال الأصمعي: جاء هذا على غير قياس، والتقياس وثلاثة أقرؤ، لأنَّ القراء للجمع الكبير، ولا يجوز أن يقال ثلاثة فلوس، بل ثلاثة أفلس، فإذا كثُرت فهي القلوس.

وأجيب بأن المراد ثلاثة من القراء، أو لما كانت كل مطلقة يلزمها الكثرة، فالقراء كثيرة وإن كانت في القسمة ثلاثة، أو هو من إيراد جمع الكثرة في مقام جمع القلة بطريق الاتساع، فإن إيراد كُلٌّ من الجمدين مكان الآخر شائع ذاتع.

والزمخشري في كتابه لم يذكر الا الوجه الأخير، فلم يقتصر السيد المصنف على صنيعه، ورآه - والحق معه - ناقصاً، ف جاء بالأوجه الثلاثة، وهي مذكورة في كتاب الإملاء لأبي البقاء العكبري^(٣).

(١) الكشاف ٤:٤ - ٥٠٥ - ٥٠٤.

(٢) الكشاف ٣:١١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١:٦٩.

◦ وقال في مادة «ذنب»: «ما تقدم من ذنبك وما تأخر» جميع ما فرط منه مما تعدد ذنباً؛ فإن حسنت الأبرار سينات المقربين، أو ذنب أمتك بشفاعتك، وإضافته إليه للاتصال بينه وبينهم، أو ذنك عند المشركين حيث دعوت إلى التوحيد فيها تقدم وتأخر.

◦ وهذه الوجوه التفسيرية مأخوذ بعضها بتلخيص من تفسير جمع البيان^(١)، أو نراها موجودة في جمع البحرين^(٢) وأضاف الرأي الأول إليها، وقد ذهب السيد إلى هذا التفسير لأنَّه يمثل وجه الشيعي الإمامي الصحيح في تفسير هذه الآية الكريمة، لأنَّ رسول الله ﷺ سيد البشر، معصوم، ليس له شيء من الذنوب، ولذلك احتاج إلى شرح هذه الآية المباركة، وهذا ما لم يصنعه اللغويون لأنَّهم يفسرون الذنب طبق اللغة فقط دون ملاحظة المنسوب إليه هذا الذنب، وهو الرسول المطهر من الرجس والذنب.

◦ وقال في مادة «ردد» في تفسير قوله تعالى: «فِمْ رُدُوا إِلَى اللَّهِ» أي حكم وجزائه، وفي الرد إشارة إلى أنَّ الروح كانت موجودة قبل البدن فتعلقت به زماناً ثم رُدَّت إلى موضعها الأصلي من عالم الأرواح بحكم: «ارجع إلى ربك».

◦ وهذا التفسير مأخوذ معناه من التفسير الكبير للرازي^(٣).

◦ وقال في نفس المادة في تفسير قوله تعالى: «وَنَزَدُ عَلَى أَعْقَابِنَا»، أَنْزَجَ إلى الشرك والكفر بإضلal المسلمين، والتعبير عنه بالردة على الاعقاب، لزيادة تقييده بتصويره بصورة ما هو عَلَمٌ في القبَح، إذ كان إدباراً بعد الإقبال مع ما فيه من

(١) جمع البيان ٥: ١١٠ - ١١١.

(٢) جمع البحرين ٢: ٥٩.

(٣) التفسير الكبير ١٣: ١٧.

الإشارة إلى أن الكفر حالة قد تُبَذَّت ظهرياً. ومثله: «لا ترتدوا على أدباركم». وهذا التفسير مأخوذ من تفسير أبي السعود^(١).

هذا، والحق هو أن السيد المصنف أكثر الأخذ من الزمخشري في كشافه، والطبرسي في بجمع بيانه، والاعتماد عليهما، وإن أخذ عن غيرهما الكثير أيضاً، وأضاف هو من بُيُّنات أفكاره وأبكارها، ما استقاهم من تفاسير آل محمد عليهم السلام. وقد اعتنى السيد المصنف أيضاً في خلال فصله لـ«الكتاب» بأراء أهل التأويل والباطن، فذكر شيئاً لا يستهان به من آرائهم وتفسيراتهم.

• في مادة «برا» صرّح بالأخذ عن الفزالي، وذلك في تفسير قوله تعالى: «هو الله المخالق الباري المصور». قال: قال الفزالي:

قد يُظْنَ أنَّ هذه الثلاثة متدايرة. راجعة إلى التخلق والاختراع، والأولى أن يقال: ما يخرج من العدم إلى الوجود يحتاج أولاً إلى التقدير، وثانياً إلى الإيجاد على وفق التقدير، وثالثاً إلى التصوير والتزيين، كالبناء، يقدره المهندس، ثم يبنيه الباني، فمِنْ يَرِيهُ النقاش، فالله سبحانه خالقٌ من حيث أنه مقدر، وباريٌ من حيث إنه موجودٌ، ومصورٌ من حيث إنه يرتّب صور المخترعات أحسن ترتيبٍ ويزينها أكمل تزيين.

• وقال في مادة «فأد» في شرح قوله تعالى: «التي تطلع على الافتءة» تعلوها وتشتمل عليها، وتخصيصها بالذكر لما أنَّ المؤود الطف شيء في البدن واشده تأثيراً بأدنى ذي مسنه، فكيف إذا علتَه نار جهنم وغضيته؛ لأنَّه محل الكفر والعقائد الفاسدة والنيات الخبيثة، فهو أشدَّ تعذيباً من سائر الجسد.

(١) تفسير أبي السعود ١٤٩:٣.

وعند أهل التأويل: إذا كانت النار أمراً معنوياً فلا ريب أنه لا يتألم بها إلا
الفؤاد، الذي هو محل الادراكات والعقائد.

فلاحظ نقله لآرائهم وعنايته بها، مع أنها قد لا تكون من اللغة في شيء. بل
هي خلاف الظاهر قطعاً، وإنما فكيف ساعي أن تكون النار معنوية غير مادية. ومثل
هذه النقول تجدها متداولة في الكتاب، يوردها السيد في مناسباتها، فهو في الكتاب
يفسر المعنى اللغوي، ثمَّ المعنى المراد من خلال آراء المفسرين وعقائد الفرق المحتقة،
كما أنه يذكر آراء أهل الباطن والتأويل في تفسير بعض الآيات.

ب - وفي جانب ثانٍ لاحظنا عنابة السيد المصنف بالقراءات القرآنية، وإبراده
بعض القراءات طبق المادة اللغوية المبحوث فيها الكتاب العزيز، وإن كانت قراءة
المصحف اليوم لا تناسب وضعها في المادة المبحوث عنها.

• في الكتاب من مادة «ربا» قال:

«اهتزَّتْ ورَبَّاتْ». هكذا قرأ أبو جعفر بالمعنى في السورتين
الحج وفصلت، أي ارتفعت؛ لأنَّ النبي إذا دنا أن يظهر
ارتفعت له الأرض.

فهنا نراه يذكر الآية الشريفة في «ربا» ببناء على قراءة من القراءات،
ويشرحها بمعنى الارتفاع، وهي طبق قراءة المصحف «اهتزَّتْ ورَبَّتْ» فهي من
المقصور «ربا» لا من المهموز «ربَّا». قال الراغب في مفرداته: «إذا أنزلنا عليها
الماء أهتزَّتْ ورَبَّتْ» أي زادت زيادة المتربي.

• وفي مادة «رجاً» قال في قوله تعالى:

«قالوا أُزِحْنَةُ رَأْخَاهُ» آخر أمره وأمر أخيه ولا تعجل

يقتلها، وعن الكلبي: احبسه وأخاه، وهو خلاف اللغة، إلا
أن يقال «**خَبَسْ** المرة نوع من التأخير في أمره».

فسر الآية من خلال قراءة «أرجحه» ولذلك جاء بها «رجاً» وفسّرها من
الإرجاء بمعنى التأخير، مع أنها في قراءة المصحف بترك الهمز «أرجحه» في اللسان:
أرجاً الأمر: آخره، وترك الهمز لغة. وقال ابن السكikt: أرجأت الأمر وأرجحته:
إذا أرجأته. وقرئ: أرجحه وأرجحه. فالآية على قراءة المصحف لابد أن تفسر في
«رجاً» المقصور^(١).

• ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿وآخرون مُزْجَزُون لامر الله﴾ مؤخرون موقوفون لما يرد
من الله فيهم من عذاب أو توبه. وقراءة المصحف:
﴿وآخرون مُزْجَزُون لامر الله﴾.

• ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿تُرجِحُ من تشاء منهن وتُنَوِّي إِلَيْكَ مِنْ تشاء﴾ تؤخر
من تشاء منهن وتضم اليك من تشاء، أي ترك مضاجعة
من تشاء منهن وتضاجع من تشاء، أو تطلق من تشاء
وتقسّك من تشاء، أو لا تقسم لـأيّهـنـ شـشـتـ وـتـقـسـمـ لـنـ
شـشـتـ، وـكـانـ عـلـيـهـ يـقـسـ بـيـنـ أـزـوـاجـهـ فـايـبعـ لـهـ ذـلـكـ، أـوـ تـرـكـ
تـزوـيجـ مـنـ شـشـتـ مـنـ نـسـاءـ أـمـتـكـ وـتـزـوـجـ مـنـ تـشـاءـ،
وـكـانـ عـلـيـهـ إـذـاـ خـطـبـ اـمـرـأـ لـمـ يـكـنـ لـفـيـهـ انـيـخـطـبـهـ حـقـ

(١) انظر مادة «رجاً» من اللسان.

يدعوها.

• وفي مادة «نوا» قال :

﴿وَنَا بِجَانِبِهِ﴾ قرأ أبو جعفر «وناء» كجاء، وهو إنما من النون بمعنى النهوض مستقلًا، فيكون عبارة عن الاستكبار، كما يقال «شغب بأنفه»، وإنما مقلوب «نأى» أي يمْدُّ بنفسه عن شكر النعمة. فهي على قراءة المصحف وعلى التلب تكون من ماده «نأى»، وعلى معنى النهوض تكون من «نوا» وعلى هذا التفسير والمعنى ذكرها السيد المصنف في «نوا».

وذكر القراءات كثيراً في فصل «الكتاب»، لكن الحق أن القراءات أكثر بكثير مما ذكره السيد المصنف، وقد فاته أن يذكر الكثير منها، كما في مادة «فرأ» حيث قال : «وأمّر فريء» : عظيم : لغة في المعتل «، وهذا كان من الأنسب أن يذكر في الكتاب قوله تعالى ﴿لَقَدْ جَثِّ شَيْئاً فَرِيئاً﴾ ، فإن ابن حبيبة قرأ بها في سورة مرريم^(١).

ج - وفي الكتاب من الطراز تظهر ميزة جميلة جداً، ومنهجية جديدة في تناول تفاسير «الآيات» التي تخصّ أهل البيت عليهما السلام .

دون الاقتصار على شرحها بمجرد اللغة، بل يتناول المراد من الآية أو الآيات المباركة، طبق ما ورد عن السنة الشريفة، وأقوال الأئمة طيبين لهم السلام، وذلك ما أغفلته كتب

(١) انظر معجم القراءات القرانية ٤: ٤٣.

اللغة أو تغافلت عنه^(١).

• في الكتاب من مادة «بأ» قال:

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَاءِ الْعَظِيمِ﴾ هو القرآن؛ لأنّه
بالغريب، أو بناءً للبعث والقيمة، أو ما اختلفوا فيه من
إثبات الصانع وصفاته وسائر آياته ونبوته محمد ﷺ وفي
اخبار أهل البيت هو على عليه السلام، وفي ذلك يقول الفائق:
هو النَّبَأُ الْعَظِيمُ وفَلَكَ نُوحٌ وَبَابُ اللهِ وَانْقَطَعَ الْخُطَابُ
وبكلٌّ من ذلك فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبِيُّ عَظِيمٍ﴾، أو
هو هنا ما أَنْبَأَ به من قوله قبله ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذِرْتَ وَمَا مِنْ إِلَهٍ
إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْفَهَارُ﴾.

وهذا التفسير واردٌ عن أهل البيت عليهما السلام، موجود متناقل في كتب الفريقين، وقد أنسد فيه الشعراً فأكثروا، وقد ذكر السيد المصنف قول الناشئ الصغير المتوفى ٣٦٥ ولم يتغّرّر لقاتل، لأنَّ من المصادر القديمة ما ذكر هذا الشعر لعمرو بن العاص^(٢)، ولم تذكر هذا التفسير كتب اللغة، إخلالاً منها بما هو الحق اليقين، ولكنَّ الحقيقة لا تهضم، فإذا اهتممت انتصرت لنفسها.

• وفي مادة «دب» قال في الكتاب:

﴿وَأَخْرَجْنَا لَهُمْ دَبَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تَكَلَّمُهُمْ﴾ هي من اشتراط
الساعة ينشق لها الصفا فتخرج منه، أو من المسجد الحرام،

(١) يستثنى من ذلك مجمع البحرين الذي عن عناية فاتحة بذلك، لكنه ليس معيناً لفويّاً، بل هو كتاب مختص موضوعه بغير الكتاب والأثر.

(٢) انظر الغدير ٤: ٢٨. وتُنسب أيضاً في بعض المصادر إلى ابن الفارض.

أو من شعب جياد، أو شعب أبي قبيس، أو الطائف، ليلة الجمعة، والناس ساًثرون إلى منى، معها عصا موسى، وخاتم سليمان، فتضرب المؤمن بالعصا بين عينيه فتنكت نكتة بيضاء، فتفشو تلك النكتة حتى يضيّ لها وجهه، وتكتب بين عينيه «مؤمن» وتنكت الكافر بالخاتم في أنفه، فتفشو النكتة حتى يسودّ لها وجهه، وتكتب بين عينيه «كافر».

وروى عن علي عليهما السلام : إنها ليست بدابة لها ذنب ، ولكن لها لحية ، كأنه يشير إلى أنها رجل .

وعن ابن عباس : إنها دابة من دواب الأرض لها زغب وريش واربع قواشم .

وهذا المروي عن أمير المؤمنين علي عليهما السلام غير موجود في كتب اللغة ، وهو موجود في كتب التفسير الشيعية ، وهذا المروي من أدلة الرجعة ، ورجوع أمير المؤمنين عليهما السلام عند ظهور الحجة عجل الله فرجه .

• وفي مادة «قلب» قال في الكتاب :

«وتقلّبك في الساجدين» ترددك في تصفّح أحوال المتهجدين من أصحابك ، روى أنه لما نسخ فرض التهجد طاف عليهما السلام على بيوت أصحابه يتصفّح ما هم عليه ، فوجدها كبيوت الزنا يذكراً وتلاوة .

أو تصرّفك في المصلىن بالقيام والركوع والسجود إذا أقتهم .

أو تنقل روحك من ساجد إلى ساجد؛ لقوله عليه السلام: «لم ازل انتقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات».

وهذا الرأي الأخير، هو الذي عليه شيعة آل محمدأخذًا عن ائمته، وهو معنى تواتر عندهم في الروايات والادعية والزيارات، مثل ما ورد في زيارات الحسين عليهما السلام: اشهد أنك كنت نوراً في الاصلاب الشاغنة والارحام المطهرة، لم تنجزك الجاهلية بانجاسها، ولم تلبسك من مدحها تيابها.

وقد استدل الامامية بهذه الآية والاحاديث الواردة في شأنها، على طهارة آباء وأمهات النبي والائمة، من الرجس والفواحش والزنا والكفر والشرك، وانهم كانوا جميعاً مسلمين مؤمنين، خلافاً لما ذهب إليه من الرشد في خلافتهم من كفر عبدالله والد النبي عليهما السلام وأبي طالب والد علي عليهما السلام، وغيرهما من آبائهما الكرام.

• وفي مادة «شهد» قال في الكتاب:

﴿أقْنَى كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ المراد بـ «من كان» محمد عليهما السلام، والبيبة: القرآن، ويتلوه شاهد من الله هو جبريل؛ نزل بأمر الله، أو شاهد من محمد هو لسانه، أو شاهد هو بعض محمد عليهما السلام هو علي بن أبي طالب عليهما السلام إلى آخر ما قاله في تفسيرها.

وهذا الوجه الأخير هو الذي عليه ائمة أهل البيت عليهما السلام، وهو المروي عنهم بلا خلاف، وقد رواه الأعلام من أبناء العامة في كتبهم وتفاسيرهم وبعاميدهم الحديثية، لكن كتب اللغة لم تذكر ذلك، لما أنسه الاولون، فتلاقفه الآخرون، غافلين أو متغافلين عما ورد في شأن آل محمد من الآيات الكريمة.

• وفي مادة «عهد» قال في الكتاب:

﴿قال لا ينال عهدي الظالمين﴾ هو العهد بالامامة المطلوبة، أي من كان ظالماً من ذريتك لا يناله عهدي إليه بها، وإنما ينال من ليس بظالم، وهذا ليس ردأً لدعوته عليه بل إجابة لها، وإسعاف لطلبته بأبلغ معنى، وذلك انه طلب الامامة لأولاده المؤمنين لا حاللة؛ لعلمه بأنها لا تصلح للكفرة والظلمة، فأجيب بانها لا تتعداهم إلى غيرهم، كما إذا قيل لمن اشرف على الموت: أوصي لابنك بشيء، فيقول: لا يرث مني اجني، أي كل ما يبق مني فهو لابني، فكيف أوصي لهم بشيء.

وفيه دليل على عصمة الأنبياء، وعدم صلاحية الظالم للإمامية. انتهى.

وهذا الذي ذكره السيد المصنف هو خلاصة راي الإمامية في الآية الشريفة، وجماع ما أتى عن أهل البيت في تفسيرها، وفي استدلالهم بها على وجوب عصمة الإمام، وأنّ من تلبس بالظلم ولو آناً ما فإنه لا يصلح للإمامية ولا يناله العهد. في الكافي مثلاً، بسنده عن الرضا عليه السلام في حديث طويل، قال: فقال تعالى: **«أني جاعلك للناس أماماً»** فقال الخليل عليه السلام سروراً بها **«ومن ذريقي»**، قال الله تبارك وتعالى: **«لا ينال عهدي الظالمين»** فأبطلت هذه الآية إمامية كل ظالم إلى يوم القيمة

(١)

• وفي مادة «كثرة» قال في الكتاب:

«إنا أعطيناك الكثرة» هو الكثير من الخير، أو نهر في الجنة لا يظُلَّ من شرب منه أبداً، أو نهر فيها تتفجر منه الانهار، أو نهر فيها أعطاه الله نبيه ﷺ عوضاً عن ابنه، أو حوضه الذي ترد عليه امته يوم القيمة، أو النبوة، أو الكتاب، أو الشفاعة، أو كثرة الأصحاب والاتباع، أو كثرة النسل والذرية؛ فقد ظهرت الكثرة في نسله من ولد ابنته فاطمة ة، حتى لا يعصي عدهم، واتصل إلى يوم القيمة مددتهم، وكلُّ داخِلٌ في الخير الكثير.

فسرحة للآية بكثر النسل والذرية يوافق ما عن أهل البيت خصوصاً بلاحظة تعبير قريش إياه بأنه أبتر لا عقب له، فهو عرضه الله بالذرية من الزهراء ة، وقد قال ﷺ: «كل نسب وسبب منقطع إلى يوم القيمة إلا نسي ونبي»^(٢). وهذا التفسير موافق للغة والاحاديث وشان النزول. وقد اغفلته كتب اللغة، مقتصرة على ذكر باقي المعاني.

• وفي مادة «عبس» قال في الكتاب:

«عبس وتولى» ذهب أكثر المفسرين على أنَّ الذي عبس هو الرسول ﷺ، والأعمى هو ابن أم مكتوم، وذلك أنه

(١) الكافي ١: ١٩٩. وانظر الكافي ٢: ٦٠٠ كذلك.

(٢) وانظر في ذلك ما قلناه في تفسير قوله ﷺ في كتابنا «زواج أم كلثوم».

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْهُ صَنَادِيدُ قَرِيشٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى
إِسْلَامٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْرَئْنَا وَعْلَمْنَا مَا عَلَّمْتَنَا اللَّهَ،
وَكَرَّ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ شَغْلَهُ بِالْقَوْمِ، فَكَرَّ النَّبِيُّ ﷺ قَطْعَةً
لِكَلَامِهِ، وَعَبَسَ وَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَنَزَّلَتْ.

وَقِيلَ: أَنَّهَا نَزَّلَتْ فِي رَجُلٍ مِّنْ بَنِي أَمِيَّةَ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ،
فَجَاءَ ابْنَ أَمِّ مَكْتُومٍ، فَلَمَّا رَأَهُ تَقْدَرْ مِنْهُ وَعَبَسَ وَأَعْرَضَ
بِوْجْهِهِ عَنْهُ، فَحَكَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ.

وَالتَّفَسِيرُ الْأَوَّلُ هُوَ مَا اطْبَقَتْ عَلَيْهِ تَفَاسِيرُ الْعَامَةِ، وَالثَّانِي مَا اطْبَقَتْ عَلَيْهِ
تَفَاسِيرُ الْإِمَامِيَّةِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْآيَةَ نَزَّلَتْ فِي رَجُلٍ مِّنْ بَنِي أَمِيَّةَ
كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ فَجَاءَ ابْنَ أَمِّ مَكْتُومٍ فَلَمَّا رَأَهُ تَقْدَرْ مِنْهُ وَجَمَعَ نَفْسَهُ وَعَبَسَ وَأَعْرَضَ
بِوْجْهِهِ عَنْهُ، فَحَكَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ^(١).

فَقَدْ ذَكَرَ السَّيِّدُ الرَّأِيُّ الصَّابِبُ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَخَذَّا الْعِبَارَةَ مِنْ حَدِيثِ
جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فِي حِينَ أَنَّ الْكِتَابَ الْلُّغُوِيَّةَ لَمْ تَتَطَرَّقْ إِلَى هَذَا التَّفَسِيرِ
وَلَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ.

د - وَتَظَاهِرُ إِلَى جَانِبِ هَذِهِ الْمِيزَاتِ الْمُذَكُورَةِ مِيزَةُ أُخْرَى، وَهِيَ تَدْقِيقُهُ فِي
تَفْسِيرِ بَعْضِ الْآيَاتِ الَّتِي أَشْكَلَ تَفْسِيرُهَا، وَطَرَحَهُ رَأْيُهُ هُوَ مُسْتَنْدًا إِلَى مَا عِنْهُ مِنْ
أَدَلةٍ وَشَوَاهِدٍ.

فِي مَادَةٍ «لَأَلَّا» ذَكَرَ رَأْيًا اَنْفَرَدَ بِهِ مِنْ بَيْنِ الْمُفَسِّرِينَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) اَنْظُرْ بِمَعْنَى الْبَيَانِ ٤٣٧: ٥.

﴿يخرج منها اللؤلؤ والمرجان﴾، حيث ذكر الآراء المطروحة في تفسير الآية الكريمة، ثم لم يرتضى ذلك حتى طرح رأيه الذي حققه هو بنفسه رحمة الله، قال: ﴿يخرج منها اللؤلؤ والمرجان﴾ أي من البحرين الملح والعذب، قالوا: نسبة خروجهما إلى البحرين - مع أنها لا يخرجان إلا من الملح - لأنهما إنما يخرجان من ملتقى الملح والعذب، أو لأنهما لما التقى وصارا كالشيء الواحد صبح نسبته إليهما، وقيل هو على حذف المضاف، أي من أحدهما^(١).

والحق أنَّ اللؤلؤ يخرج من البحر الملح، ومن الأمكنة التي فيها عيون عذبة في مواضع من البحر الملح، كما شوهد، ويؤيد هذه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَهُمَا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيلًا تُلْبِسُونَهَا﴾.

بل قال يحيى بن ماسويه في كتاب الجواثر: مغاص الصين في الماء العذب في خوز الصين، وهو مغاص كبير يخرج منه متاع كثير، ويقع فيه اللؤلؤ الكبير. فلا حاجة إلى هذه التكلفات.

وهنا تظهر عقرية السيد المصنف، وضلوعه في علم التفسير، غير مقتصر على مجرد النقل دون التحقيق والتدقيق، بل جامعاً بين النقل والتحقيق، والمعنى اللغوي والمروري، مع عنايته بالقراءات وجمعه لأقوال المفسرين حتى أهل التاويل والباطن منهم، ومع كل ذلك كان رحمة الله يتحف كل ذلك بارائه القيمة وتحقيقاته الرشيقه التي ينفرد بها، معرضاً عن التكلف والابعاد في التفسير، مع وجود حقائق ملموسة على صحة ما يذهب إليه.

(١) هذه الآراء الثلاثة، ذكر الزمخشري في كشفه للآتين الأولين منها انظر الكشاف ٤:٤٤٥ - ٤٤٦، وذكرها الطبرسي أيضاً في معجم البيان ٥:٢٠١. وأما الرأي الأخير فهو رأي أبي علي الفارسي كما في تفسير القرطبي ١٦:٢٩.

٣- الأثر

كان النزاع محتدماً منذ أقدم العصور بين اللغويين وال نحوين في صحة الاحتجاج بالحديث النبوى، وعدم صحته، وذهب بعضهم إلى عدم صحة الاحتجاج به، معللین ذلك بأنّ الرواة ربّما نقلوا بالمعنى، ومنهم رواة أعادهم مضافاً إلى أنّ منهم اللحانين، إلى غير هذه الوجوه مما حاول المعللون لعدم الاحتجاج بالحديث النبوى التمسك به.

وكان أول من أثار هذه الزوبعة، هو سيبويه الذي لم يجتمع في كتابه «الكتاب» بالحديث النبوى، بل لم يجد في فهرست أحاديث كتابه الضخم إلا سبعة أحاديث نبوية، وقد أثّرت عظمة هذا الكتاب على اللاحقين فراحوا يتبعون أثره ويصطبنون المعاذير لسيبوه والتبريرات لصنعيه ذاك.

وادعى ابن الصانع الأندلسى المتوفى سنة ٦٨٠ هـ أبو حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ أنّ أئمّة المصرىن البصرة والكوفة لم يتعجّوا بشيء من الحديث النبوى. قال الدكتور مهدي المخزومي: «أما الحديث فلم يجُوز للغويون والنحاة الأوّلون كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبوه من البصريين، وكالكسانى

والفراء وغيرها من الكوفيين الاستشهاد به»^(١).

وسواء كانت هذه النقول صحيحةً على إطلاقها، أم كان ابن الصانع وأبو حيان هما المدعىين لها حاجتهم إلى ردّ ابن مالك الذي أطلق الاحتجاج بالحديث، فإنّ مما لا شك فيه أنَّ بعض اللغوين والنحاة لم يكونوا يحتجون بالحديث النبوي الشريف؛ وإذا ذكروه فعلٌ وجه التبرُّك والاستظهار، فكان ذلك من أكبر الخلل عندهم^(٢). وقد سارت اللغة عكس التيار الذي أراده ذلك البعض، فيتصدى لهم الأئمة في اللغة والنحو، وفتحوا باب الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكان على رأسهم في زمن بروز هذه الدعوى ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ حيث اعتمد الحديث النبوي أصلًا من أصول اللغة والنحو.

وذكر الدمامي المتوفى سنة ٨٢٧هـ أنَّ كثيراً من الأئمة قبل ابن مالك كانوا يعتمدون الحديث بلا تردد، وعدّ منهم ابن جنني (ت ٣٩٢هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) والجوهري (ت ٣٩٨هـ)، وابن سيدة (ت ٤٤٥هـ) والسيبيلي (ت ٥٨١هـ) وابن بري (ت ٥٨٢هـ) وابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وقال: إنَّ أحداً من علماء العربية لم يخالف ذلك إلا ابن حيان وابن الصانع وتابعهما من بعد جلال الدين السيوطي^(٣).

وفي عسر هذا المخاص، لم نجد لهم كلاماً واضحاً صريحاً في مدى الاحتجاج بكلام أئمة أهل البيت عليهما السلام، سوى ما ذهب إليه الرضي الاسترابادي المتوفى سنة

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٧٩. للدكتور المغزومي.

(٢) انظر كتاب مدرسة الكوفة: ٥٨. للمغزومي.

(٣) انظر الاستشهاد بالحديث في اللغة: مقال محمد الخضر حسين، مجلة مجتمع اللغة العربية ١٩٩٣: ٣.

٦٨٦ بعد فراغه عن الاحتجاج بالحديث النبوّي الشريـف، حيث ذهب إلى الاحتجاج والاستدلال بكلام أهل البيت عليهما السلام.

قال الدكتور محمد ضاري حمادي: وتعزّز الرضي بأمر آخر، هو الأخذ بكلام أهل البيت عليهما السلام حجّة لا تشكيك فيها من حيث الصالحة والسلامة اللغوية.

وفي ذلك يقول البغدادي (المتوفى سنة ٩٣٥هـ): وأما الاستدلال بحديث النبي ﷺ فقد جوّزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقّ في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل

البيت عليهما السلام^(١).

وهذا ما جعل يوهان فك يقول: وتوسيع الاسترابةي - الذي كتب حوالي سنة ٦٨٣ هـ شرحه على متن الكافية لابن الحاجب - في صحة الاستشهاد في أمور اللغة حتى بأهل البيت، وبهذا طرأ على العربية تحولًّا حاسم^(٢).

وبذل الشّيخ الطّريحي المتوفى سنة ١٠٨٥هـ جهوداً لا يُستهان بها في كتابه «جمع البحرين» في ذكر غريب كلام الأئمّة، فذكر من كلماتهم وأحاديثهم ما لا يُستهان به، لكنه والحقّ يقال لم يتم منهجه ذلك، إذ كان رحمة الله نوّى أن يذكر كلّ أوّجّلَ الغريب في كلمات الأئمّة عليهما السلام، كما نقل لنا ذلك عن معاصريه عنه شفاهأً

(١) خزانة الأدب ١: ٩.

(٢) العربية ليوهان فك: ٢٢٧. وانظر الحديث النبوّي الشريـف وأثره في الدراسات اللغوية وال نحوية للدكتور محمد ضاري حمادي: ٣٣٩.

لكته لم يسر على ذلك المنهج إلا بقدر قليلٍ نسبةً إلى ضخامة المروي المعتبر عنهم عليه السلام.

وفي هذا المسار يبرز السيد علي خان المدني لغوياً فذاً، يدفع بعجلة هذا المسلك إلى الأمام. فهو -بعد الفراغ عن حجية الكتاب- يعقد «الأثر» الذي ذكر فيه الأحاديث النبوية، وكلام أئمّة أهل البيت المعصومين عليهم السلام، فهم أرباب الفصاحة والبلاغة ومنابع الحكمة، ولباب قريش.

ولعلَّ من التجني على اللغة أن يترك فيها الاستدلال بفصاحة مثل الإمام علي والحسن والحسين وسيد الساجدين زين العابدين، والباقي والصادق -وبالباقي الأئمّة الانبياء عشر، وهم أبناء الوحي والتزيل، وأبناء الرسول الذي هو أفعى من نطق بالضاد- ويستشهد ويستدل بكلام من عُرِفوا بالوضع والافتعال اللغوي، كابان بن عبد الحميد اللاحق^(١)، ومن عُرِفوا بالأعجمية كأبي عطاء السندي^(٢)، ومن عُرِفوا بالافتعال اللغوي والأعجمية معاً كخلف الأحمر^(٣).

وبحسبك أنهم يستدلون في اللغة بمثل ما فعله سيبويه حيث قال: «وحدثنا من يوثق به أنَّ بعض العرب قيل له...»^(٤).
أو ما نقله عن الخليل «انه سمع أغرايياً يقول...»^(٥).

(١) انظر الكتاب لسيبوه ١: ١١٣. وخزانة الادب ١: ٤٥٧.

(٢) انظر خزانة الادب ٤: ١٧٠.

(٣) انظر المعارف لابن قتيبة ١: ٥٤٤. وقد احتاج به سيبويه في كتابه.

(٤) الكتاب لسيبوه ١: ٢٥٥.

(٥) الكتاب لسيبوه ١: ٢٧٩.

أو مثل قوله «وَحْدَتِنِي مِنْ لَا أَتَهُمْ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُوْتَوْقَ بِهِ، أَنَّهُ سَعَ عَرَبِيًّا يَتَكَلَّمُ...»^(١)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مَا تَجَدَّهُ مُبِتَوْنًا فِي كِتَابَ اللُّغَةِ جِيمًا.

فَنَّ هُوَ «الَّذِي يَوْثِقُ بِهِ؟».

«وَمَنْ هُوَ الْأَعْرَابِيُّ؟».

وَمَنْ هُوَ «مِنْ لَا أَتَهُمْ»؟.

وَمَنْ هُوَ «الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»؟ وَوَوَ.

إِنْ حَصْنِيْهِمْ ذَاكَ لِيَعْدَ حَقًّا تَضِيئَّا لِلْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَصْوَاهَا، فَإِنْ مُثْلُ خَطْبِ وَكَلِمَاتِ وَرَسَائِلِ وَكَتَبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ثَابِتَةِ النَّقلِ صَحِيحَةٌ فِي مَصَادِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَمُثْلُ كَلِمَاتِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ وَخَطْبَهُ عِنْدَ خَلَافَتِهِ وَعِنْدَ الصَّلَحِ وَبَعْدَهُ مَمَّا نَقَلَ نَقْلًا يَكَادُ يَكُونُ مَوْتَارًا، لَا يَمْكُنُ اغْفَالَهُ، وَمُثْلُهُ الْقَوْلُ فِي خَطْبِ وَكَلِمَاتِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ قَبْلَ خَرْجِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُنْوَرَةِ وَبَعْدَهَا عِنْدَ مَكَّةَ، وَفِي طَرِيقِهِ إِلَى كَرْبَلَاءَ، وَفِي عَرْصَةِ كَرْبَلَاءَ، كُلُّ تَلْكَ الْجَوَاهِرُ الْلُّغُوِيَّةُ ثَابِتَةٌ صَحِيحَةٌ مُبِتَوْنَةٌ فِي امْهَاتِ مَصَادِرِ الْمُسْلِمِينَ فَمَا هُوَ الْمُسْوَغُ لِإِغْفَالِهَا؟!

وَحَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ خَرْجِهِ مِنَ مَكَّةَ فِي خَطْبَةِ لِهِ «كَأَنِّي بِأَوْصَالِي هَذِهِ تَقْطُعُهَا عَسْلَانُ الْفَلَا بَيْنَ النَّوَارِيْسِ وَكَرْبَلَاءَ»^(٢)، حِيثُ تَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِكَلِمةِ «عَسْلَانَ» بِعْنَى «ذُؤْبَانَ الْفَلَا».

وَقَوْلُ اخْتِهِ وَشَقِيقَتِهِ عَقِيلَةِ آلِ أَبِي طَالِبٍ، رِبِّيَّةِ بَيْتِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، زَيْنَبِ

(١) الكتاب ٤٧٥: ١. طبعة بولاق.

(٢) منبر الاحزان: ٢٩، شرح الاخبار: ٣: ١٤٦، ذوب النثار: ٣٠.

بنت علي عليهما السلام، حيث قالت عليها السلام في خطبتها عند يزيد: فهذه الايدي تنطف من دمائنا، وهذه الافواه تحلب من لحومنا، وتلك الجث الزواكي يعتامها عسلان الفلوات ...^(١)

ولا تجد هذا الجمع في كتاب من كتب اللغة العربية ومعالجها، وفي مقابل ذلك تراهم ينقلون كل شاردة وواردة تكلم بها من لا تعرف فصاحته ولا السند إلى كلامه، وينقلون الشواهد الشعرية التي لا تغري لقائل ولا يُعرف لها صاحب، كنقولهم كلمة الخبشار حيث انشد على البديهة فيها:

لقد عقدت محبتها بقلبي كما عقد الخليب الخبشار^(٢)

وكانشادهم البيت:

إن ابهاها وايا ابهاها قد بلغا في المجد غايتها
واثبنا في الأول لغة الخبشار، وبالثاني لغة البناء في «ابها» وشاع ذلك وذاع
هذا في كتب اللغة وال نحو. ولو أردنا الاستقصاء في استعراض مثل هذه الشواهد في
اللغة والنحو لطال بنا المقام.

والذي نستخلصه من كل ما قدمنا، هو صحة ما تكلم به الأئمة بل ضرورة التمسك بالصادر عنهم، في إغناء اللغة العربية وعلومها أجمع، ولذلك نحي السيد المصنف هذا المنحى، واستدل بكلام النبي والأئمة عليهما السلام، وأكثر من كلمات وخطب أمير المؤمنين علي عليهما السلام، والصحيفة السجادية الصحيحة الاسناد إلى الإمام علي بن

(١) بلاغات النساء لابن طيفور: ٢٢

(٢) انظر نفح الطيب: ٤: ٨٢

الحسين عليه السلام، كما اكثّر من الاستدلال والاستشهاد بزيارات وأدعية أهل البيت عليهما السلام.

والذى أغنى هذا الجانب عند السيد المصنف في طرازه، هو تأليفه هذا الكتاب بعد فراغه من شرح الصحيفة السجادية المباركة، مما يعني أنه كان مستحضرًا عيون لغاظها وفصاح كلماتها، ولذلك أكثّر من ذكر النصوص عنها في فصل «الأثر». فالسيد المصنف إذن، أفرد الأثر تسهيلاً للتناول، وذكر الحديث النبوى وسائر الآثار، صاتباً مزيد العناية على كلام الأئمّة عليهما السلام وادعياتهم وزياراتهم، وهذه أهم ميزة يمكن ملاحظتها هنا، ويضاف إلى ذلك أخذه كتب غريب الأثر، وعرضه للوجوه المحتملة في شرح الأثر إن وجدت بعبارة سلسلة مختصرة، منقحاً المراد منها.

وإليك نماذج مما جاء به من كلمات الأئمّة عليهما السلام

• وفي الأثر من مادة «بدأ» قال: «إِنَّمَا فَرَقَ بَيْنَهُمْ مَادَىٰ طَبِينُهُمْ» جمع مبتدأ، يعنى السبب والعلة، وهو إشارة إلى السبب المادي، لاختلاف الناس في الصور والأخلاق؛ إذ كانت طينهم - وهي جمع طينة - مجموعة من حزن الأرض وسهلها، وعذبها وسبخها.

وقيل: هي كنایة عن النفوس المدببة للأبدان، فالمبادئ النفوس، والطين الابدان، وهو إشارة إلى اختلاف ماهيات النفوس في الزكاء والخبث والغفوة والتجور إلى غير ذلك.

وقد أخذ السيد المصنف هذا الأثر من كلمات من كلامه دون كلام المخالق وفوق

كلام الخلق، وهو في نهج البلاغة من كلام له عليه عليه في ذكر علة اختلاف الناس^(١). وفي نفس المادة ذكر أثراً أخذه من كتاب الكافي للكليني حيث روى عن الصادق عليه خطبة لأمير المؤمنين عليه خطبها يوم الجمعة، وفيها قوله في توحيد الله وعظمته «أوصيكم عباد الله وأوصي نفسي بستقى الله الذي ابتدأ بذة الأمور بيده»^(٢)، حيث أخذ السيد هذا المقطع منها (ابتدأ بذة الأمور بيده) فقال: أي أحدث أوائل الأمور بقدرته^(٣).

وفي نفس المادة أخذ قول أمير المؤمنين عليه «سبق الابتداء أزله»^(٤) قال: أي سبق عدم أوليته وابتدائه، ابتداء وجود ماله وجود من المكبات، لأن الأزل عبارة عن عدم الأولية والابتداء.

وهذا الكلام مأخوذ من خطبة له عليه في التوحيد، وهي خطبة تجمع من أصول العلم ما لا تجمعه خطبة غيرها. وفيها قوله عليه في توحيد الله: «سبق الاوقات كونه، والقدم وجوده والابتداء أزله»^(٥)، فأخذ منها «سبق الابتداء ازله» وشرحها أحسن شرح، ربما لا يوجد في كتاب آخر.

وفي نفس المادة، أخذ أثراً من خطبة الأشباح التي خطبها أمير المؤمنين عليه حين سأله سائل أن يصف الله عزوجل حتى كأنه يراه عياناً، فقال عليه في ضمنها:

(١) نهج البلاغة ٢: ٢٥٥ / الخطبة ٢٢٩.

(٢) الكافي ٨: ١٧٤.

(٣) انظر جمع البحرين ١: ٧.

(٤) نهج البلاغة ٢: ١٤٣ / الخطبة ١٨١.

« بدايا خلق أحكم صُنعوا»^(١)، أخذ السيد هذا المقطع من الخطبة فقال: جمع بدينة بالمر - كخطيئة وخطايا - بمعنى عجيبة، أي عجائب خلوقات أتقن صنعها.

• وفي مادة «برا» وفي حديث علي عليه السلام: «ألا وإنك سيأمركم بسيء والبراءة مني، فاما السبّ فسبوني فإنه لي زكاة ولكم نجاة، وأما البراءة فلا تبرهوا مني، فإني ولدت على الفطرة وسبقت إلى الإيمان والمigration»^(٢).

الضمير لعاوية بن أبي سفيان، أو لزياد بن أبيه، أو للسمفورة بن شعبة، أو للحجاج ... ثم شرح الحديث شرحاً وافياً، مبيناً وجه نبيه عليه السلام عن البراءة منه، وتجويزه للسب له، ثم ذكر وجهي تعليل الإمام عليه السلام فاواعب واختصر بما قد لا يوجد مثله في كتب اللغة.

• وفي نفس المادة أخذ قول أمير المؤمنين عليه السلام عند لقائه أهل الشام: «أيها المؤمنون، إنَّه مَن رأى عدواناً يُعْلِمُ به وَمُنْكِرَاً يُدْعَى إِلَيْهِ فَأَنْكِرْهُ بِقَلْبِهِ فَقَدْ سَلَمَ وَبَرَئَ...»^(٣)، فقال: أي سليم من عذاب الله وبرئ من مشاركتهم فيه، لما وردَ أنَّ الراضي بفعل قوم كالداخل معهم فيه، من حيث اشتراكهم في الرضا به.

• وفي مادة «جسا» أخذ مقطعاً من الصحيفة السجادية في دعاء ختم القرآن، وهو قوله عليه السلام: (وسهلت جواسِي أستنا بحسن عبارته)^(٤) فشرحه قائلاً: يزيد بجسده الالسنة توقفها، وعدم انطلاقها، قال المعاذظ: اللسان إذا أكثَرَ تقليله لأنَّ

(١) نهج البلاغة ١: ١٦٥ / المنطبة ٨٧.

(٢) نهج البلاغة ١: ١٠١ / الخطبة ٥٦.

(٣) نهج البلاغة ٤: ٣٧٣ / ٢٤٣، أخذَهُ عن الطبرى في تاريخه ٥: ١٦٣.

(٤) الصحيفة السجادية، الدعاء: ٤٢.

ورق، وإذا أطلت إسكاته جسأً وغلظ.

وهذا الشرح لباب ما شرح به هذه الفقرة في رياض السالكين حيث قال:
وَسَهَّلَ الشَّيْءَ بِضمِّ العَيْنِ سَهُولَةً: لَانَّ، وَسَهَّلَهُ تَسْهِيلًا لِتِيهِ.

والجوائـٍ: جــمــع جــاســئــ؛ فــاعــلــ من جــســأــ يــجــســوــ؛ مــن بــابــ مــنــعــ. جــســوــ،
بــالــضــمــ؛ إــذــا يــبــســ وــصــلــبــ وــغــلــظــ، وــاضــافــتــهــ إــلــى الــأــلــســنــةــ مــنــ بــابــ إــضــافــةــ الصــفــةــ إــلــى
الــمــوــصــوــفــ، أــيــ لــيــئــتــ مــا يــبــســ وــصــلــبــ مــنــ الســتــنــاــ بــحــســنــ عــبــارــتــهــ، وــالــمــرــادــ بــجــســوــ
الــلــســنــ تــلــعــشــهــاــ وــعــدــمــ اــنــطــلــاقــهــاــ، وــبــتــســهــلــلــاــ بــحــســنــ عــبــارــتــهــ وــتــنــقــيــفــهــاــ.

قال الجاحظ في كتاب البيان والتبيين: اللسان إذا أكثــرــ تقلــيــبــهــ رــقــ وــلــانــ، وــإــذــا
أــطــلــتــ إــســكــاتــهــ جــســأــ وــغــلــظــ. وقال حــكــيمــ: إــنــ اللــســانــ إــذــا أــكــثــرــ حــرــكــتــهــ رــقــ
عــدــبــتــهــ^(١) ... وهذا ما قلناه من أنه استفاد في الأثر من الطراز من خلال شرحــهــ
لــلــصــحــيــفــةــ الســجــاجــيــةــ المــبــارــكــةــ.

• وفي مادة «حلأ» أخذ مقطعاً من الزيارة الرجبية التي يزار بها أمير المؤمنين
وسائل المشاهد المشرفة في شهر رجب، والتي رويت عن أبي القاسم الحسين بن
روح، وفيها: «غير محظيين عن ورد»^(٢)، قال السيد في شرحــهــ: غير مطرودين
عنه^(٣).

• وفي مادة «خباء» نقل عن نهج البلاغة قول أمير المؤمنين عليه السلام: المسالمة خبأ

(١) رياض السالكين ٤١٩:٥ - ٤٢٠.

(٢) مصباح التهجد: ٧٥٦.

(٣) انظر مجمع البحرين ١: ١٠٧.

العيوب^(١)، وقال: أي مسالمة الرجل الناس توجب ستر معايبه لسكتهم عنه، كما قيل: من سالم الناس سلم منهم.

• وقال في نفس المادة: وفي الداء (أو عيوب من المخابي)^(٢) هي موضع الخيبة، كمذكرة ومدارس. وهذا النص مأخوذ من دعاء الجوشن الصغير الذي دعا به الإمام موسى الكاظم حين اهلك الله موسى الهادي العباسي حين أراد بالإمام شرًا. • وفي مادة «دواء» قال: وفي حديث علي عليه السلام (قد ملت الأطباء هذا الداء الدوائي)^(٣) ، هو من باب ظليل، وداهية دهية، غير أن الدوائي هنا فعيل من الدوائي مقصوراً، وهو المرض أيضاً، يقال: دوائي يذوي - كرضي يرضي - فهو دوائي كرضي، والفرض المبالغة في الوصف، وعنى بالداء ما مبني به من مخالفة أصحابه لأمره.

• وفي مادة «ذرأ» ذكر في الآخر (من شر ما ذرأ ومن شر ما برأ) أي ينفي في الأرض وأوجهه بريئاً من التفاوت. وهذا المقطع من الآخر مذكور في كتب الامامية عن الباقر أو الصادق عليهما السلام. كما في الكافي^(٤) والفقيه^(٥) والتهذيب^(٦) ومكارم الأخلاق^(٧)، وذلك في ضمن كلمات من «قرأهن لم تصبه عقرب ولا هامة حتى

(١) نهج البلاغة نسخة حجرية مطبوعة في زمان ناصر الدين شاه: ٢٦٨.

(٢) مهج الدعوات: ٢٢٢: «دعاء الجوشن الصغير».

(٣) نهج البلاغة: ١/٢٣٤: الخطبة ١١٧. وفيه «قد ملت أطباء هذا الداء الدوائي».

(٤) الكافي: ٢: ٥٧١.

(٥) الفقيه: ١: ٤٧١.

(٦) التهذيب: ٢: ١١٧.

(٧) مكارم الأخلاق: ٢٩٠.

يصبح»، كما أنه مذكور عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام حين قال: إذا امسكت فنظرت إلى الشمس في غروب وادبار فقل: بسم الله... الدعاء وفيه المقطع المذكور، كما في الكافي^(١) والمحاسن^(٢).

ومهما يكن من شيء، فإن الآثار المزبورة لم تذكر شروحها في كتب الأثر وغريبه، ذكرها السيد المصنف وشرحها، عناية منه بكلمات الأئمة وأقوالهم.

• وذكر في مادة «رزا» ذكر قوله لأمير المؤمنين -رواه الكليني في الكافي-^(٣) من خطبة له عليهما ملائكة، حيث صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إني والله لا أرزّكم من فيتكم درهماً... أخ، فأخذ السيد المصنف هذا القول وقال: لا أنقص منه شيئاً، ولا درهماً، وعين هذا الشرح ذكره الطريحي في مجمع البحرين^(٤) من قبله.

• وأخذ في الأثر من مادة «ضبا» قول الإمام السجاد عليه السلام في الدعاء التاسع والأربعين من صحيفته -وهو دعاؤه عليه السلام في دفاع كيد الأعداء وردّ بأسهم-. أخذ قوله «وأضبا إلى إضباء الشّيّع لطريحته» من جملة قوله عليه السلام: «وكم من باع بفاني بـكائه، ونـصـبـ لي شـرـكـ مـصـائـدـهـ، وـوـكـلـ يـيـ تـقـدـ رـعـاـيـتـهـ، وـأـضـبـاـ إـلـىـ إـضـبـاءـ السـيـعـ لـطـرـيـدـتـهـ». أخذ ذلك المقطع وشرحه قائلاً: أي اختباً ليختلني كاختباء السبع ليختل طريحته، وعدّاه بـ«إلى» لتضمينه معنى القصد، أي قصد إلى، أو هي بمعنى اللام، نحو «الأمر إليك».

(١) الكافي ٥٣٢: ٢.

(٢) المحاسن ٣٦٩: ٢.

(٣) الكافي ٨: ١٨٢/٤٢٠.

(٤) مجمع البحرين ١: ١٨٣.

وشرحه هذه الفقرة هنا أمن وآمن بكثير من شرحه لها في رياض السالكين، حيث اقتصر هناك على قوله: ضئلاً يضئها - من باب منع مهومز اللام - ضئلاً وضئلاً: لصق بالأرض يستر بها ليختل، كأضئلاً إضاءة، وباللتين وردت الرواية في الدعاء، والسبع -فتح السين وضم الباء وتكسر- كل ذي ناب يudo به ويفترس، كالأسد والذئب والفهد والنمر، والطريدة: فعيلة بمعنى مفعولة، من طرد الصيد طرداً، من باب قتل، إذا أثرته واقرحته من مكانه، والاسم الطرد بفتحتين^(١) ... الخ، وهذا يؤكد ما قلناه من أنّ عمله في الصحيفة وشرحها أترى عنده اللغة -خصوصاً الأثر- بشكل كبير في تأليفه الطراز.

• وفي مادة «ضوء» قال: وفي حديث علي عليه السلام: «إني من أهمل بمنزلة الضوء من الضوء»: قيل يشير إلى أن كمالات نفسه المقدسة مقتبسة من كمالات نفس النبي؛ كشعلة مصابح اثبست من شعلة مصباح أكبر، على ما جرت به العادة والعرف في تمثيل النقوس المقدسة والعلوم الإلهية بالأعضاء والأثوار.

وكلام أمير المؤمنين هذا موجود في أقدم المصادر وأوثقها كمال الصدوق^(٢) وعلل الشرایع^(٣) ومعانی الاخبار^(٤) ونهج البلاغة^(٥)، ولم يتناوله اللغويون بالشرح، مع أنه من فصيح الكلام وبليه، وما يحتاج إلى بيان، وذلك ما فعله السيد

(١) رياض السالكين ٧: ٢٧١.

(٢) كمال الصدوق: ٦٠٤.

(٣) علل الشرایع ١: ١٧٤.

(٤) معانی الاخبار: ٣٥١.

(٥) نهج البلاغة / الكتاب ٤٥.

المصنف دون غيره من اللغويين، على أنَّ هذا الشرح قد سبقه إليه المولى محمد صالح المازندراني المتوفى ١٠٨١ هـ في شرحه على أصول الكافي والروضة^(١).

• وفي مادة «طفأ» ذكر في الأثر ما رواه الصدوق في الفقيه^(٢)، والشيخ الطوسي في التهذيب^(٣)، من قول رسول الله ﷺ «ما من صلاة يحضر وقتها إلا نادى ملك بين يدي الناس: أَيْهَا النَّاسُ، قُومُوا إِلَى نِيرَانَكُمُ الَّتِي أَوْقَدْتُمْهَا عَلَى ظَهُورِكُمْ فَأَطْفَلْتُمُهَا بِصَلَاتِكُمْ». فأخذ السيد المصنف قوله «قوموا إلى نيرانكم... إلخ» وقال في شرحه: أَيْ ذُنُوبِكُمُ الَّتِي اكتسبُوكُمْ وَحَلَّتُمُوهَا، فَكَفَرُوكُمْ بِالصَّلَاةِ، وَهُوَ أَمَّا استعارة بتشبيه الذنوب بالنار في إهلاك الواقع فيها، أو بجاز مرسلٌ من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، على القول بتجسيم الأفعال في النشأة الآخرة. وهذا ندان الوجهان البلاغيان اللذان ذكرهما السيد لم يذكر إلا الأول منها الشيخ الطريحي في مجمع البحرين^(٤).

• وفي مادة «فتأ» قال: وفي الدعاء: «يا من يُفَتَّأُ بِهِ حَدُّ الشَّدَائِدِ»^(٥) أَيْ يُكَسَّرُ سورتها وحدتها. وهو في الدعاء السابع من أدعية الإمام السجادي في صحيفته المباركة، وهو دعاؤه الذي كان يدعو به إذا عرضت له مهمة أو نزلت به ملمة. وقال السيد رحمه الله في رياض السالكين: فتاً الغضب ونحوه - من باب منع -

(١) شرح أصول الكافي والروضة ٢٧:٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٢٤ / ١٣٣.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٣.

(٤) مجمع البحرين ١: ٢٧٦.

(٥) الصحيفة السجادية: الدعاء ٧.

سكته وكسره، وحد كل شيء: حدته وسورته، والشدائد ما اشتد من الخطوب،
والباء.. للاستعانة^(١).

• وفي مادة «فقاً» قال: وفي حديث علي عليه السلام: «أنا فقأتُ عينَ الفتنة» هو كناية
عن تسكينها وإخادها، يريده فتنة أهل البصرة وغيرها. وهذا القول لأمير
المؤمنين عليه السلام في نوح البلاغة^(٢)، أخذه السيد المدنى في الأثر وشرحه.

• وفي مادة «فأً» أخذ من الكافي قول الإمام الكاظم عليه السلام في صفة البغة:
تطاوطأث عن سوء الخيل، وتجاوزت قمة العبر، وغير الأمور أو سلطها^(٣). فشرح
السيد المصنف قوله عليه السلام «تجاوزت قمة العبر» فقال: هو بالضم كثقل: صفرة
وحقارته في الأعين. ومن قرأه «قوء العبر» على قُعُول فقد صَحَّف.

وكأنه رحمة الله أشار إلى الشيخ الطريحي حيث قال: وحديث أبي الحسن عليه السلام
وقد ركب بغلة «تطاوطأث عن سوء الخيل وتجاوزت قوه العبر وغير الأمور
او سلطها»^(٤). فذكرها بلفظ «قوء» على قُعُول.

• وفي مادة «كفاءً» قال: وفي الدعاء: «وجعل ما امتنَ به على عباده كفاءً لتأدية
حقه» هو كتاب، أي جعل ما أنعم به عليهم - من إعدادهم للطاعة والهامهم
الشكر. مطيقاً لآداء ما يحب له عليهم من حيث رضاه بذلك.

وهذا المقطع وارد في أدعية أهل البيت عليهما السلام، فقد رواه السيد ابن طاووس في

(١) رياض السالكين ٢: ٣١٠. وانظر شرحها في مجمع البحرين ١: ٣٢٦.

(٢) نوح البلاغة ١: ١٨٢ / الخطبة ٨٩.

(٣) الكافي ٦: ٥٤١ / الحديث ١٦.

(٤) مجمع البحرين ١: ٣٥٠.

جال الاسبوع^(١) عن جده الشيخ الطوسي ضمن دعاء يدعى به سحر ليلة الجمعة، ورواه المجلسي في البحار^(٢) عن مصباح الكفumi ضمن دعاء علّمه النبي ﷺ لأحد أصحابه، وهو دعاء الفرج، وهي عبارة متعددة متكررة في أدعية آل محمد، أخذها السيد المصنف وشرحها في الأثر، فاتراه أئمّا إثراه.

• وفي مادة «لجا» ذكر قول المعصوم ع: **أَجَأْتُ ظهري إِلَيْكَ**^(٣)، وشرحه قائلاً: أي **جَعَلْتُه لاجئاً إِلَيْكَ** ومتّصماً بك، والمعنى اعتمدتُ وتوكلتُ عليك في كل أمرٍ.

وقال الطريحي في شرح هذا الأثر: اعتمدتُ في أموري كما يعتمد الإنسان بظاهره إلى ما يستند إليه^(٤).

• وذكر في مادة «ملأ» قول علّمه^(٥) في قصار حكمه: الحق ثقيل مريء، فقال: أي تحمد عاقبته.

• وفي مادة «مرا» ذكر قول الإمام السجاد ع في دعائه يوم النطر: «وأنت مليء بالمبادرة»^(٦)، فقال: أي قادرٌ عليها مطبقٌ لها.

وقال في رياض السالكين: **فَلَانْ مَلِيءَ بِكَذَا**، أي قادر عليه مضطّل به، وقد

(١) جمال الاسبوع: ٢١٩.

(٢) بحار الانوار: ٩٢: ٢٠٤.

(٣) انظر على سبيل المثال مكارم الاخلاق ٤٣: ٢. وهذه المسارات متكررة في أدعيةهم وزيارتهم.

(٤) مجمع البحرين ١: ٣٧٣.

(٥) نهج البلاغة ٢: ٢٤٤ / الملكة ٣٧٦.

(٦) الصحيفة السجادية / الدعاء ٤٦.

ملؤه به - بضم العين - ملأء بالفتح والمد، وهم ملئون به، وملأء كعُلَاء . وبادر إليه مبادرة ويداراً: أسرع ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًاً وَيَدَارًا﴾^(١).

• وفي مادة «هيا» ذكر آثاراً من الكتب الشيعية وشرحها، مثل «التهيئة مما يزيد الله به في عفة النساء» و «هيا لحيته بين الـلـهـيـتـيـن» و «الـتـهـيـةـ وـضـدـهـ الـبـغـيـ» و «أولاد المدبـرـ مدـبـرـونـ كـهـيـتـهـ»، حيث إنـهاـ مـرـوـيـهـ فيـ الـفـقـيـهـ وـالـكـافـيـ، وـمـذـكـورـةـ فيـ جـمـعـ الـبـحـرـيـنـ، فـلـاحـظـهـاـ وـقارـنـ.

هذه بعض الأمثلة من عنایته واحتجاجه بكلام الأئمة طبلطة ، والنصوص الواردة في مصادر الإمامية، في الادعية والزيارات، وغيرها، وهذه الميزة لا توجد في معجم من معاجم اللغة إطلاقاً.

على أنه رحمه الله فوق هذا وذاك، لم يقتصر على ما في كتب غريب الآخر، بل كان لطول باعه وسعة اطلاعه على كتب الحديث النبوى، يذكر آثاراً لم تذكر في كتب الغريب، مصراً حاً أحياناً بالمصدر الأخذ عنه.

• ففي الآخر من مادة «برأ» صرّح بالأخذ عن معجم الطبراني، فقال: الطبراني، عن جرير: «برئت الذمة من أقام مع المشركين في ديارهم»، أي انقطع عنه العهد والأمان. وهذا الآخر موجود في المعجم الكبير للطبراني^(٢). ولم يذكر في كتب الغريب، ولا في كتب اللغة، وهذا ما يدل على اهتمام السيد المصنف بالآخر، مضافاً لما في كتب الغريب واللغة، فكان هو يتبع الآثار. ويدرك ما يراه ضروريأ منها.

(١) رياض السالكين ٦: ٢٣٧.

(٢) المعجم الكبير ٢: ٣٠٣، ٢٢٦٢.

و· ومثل ذلك ما ذكره في مادة «خرأ» من قول أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:
لينتهي أقوام يفتخرون بما يائهم الذين ماتوا، إنما هم فحش جهنم، أو ليكونن أهون
على الله من يجعل الذي يدهده الخراة بأنفه ...

فأخذ السيد المقطع الآخر «يددهد الخرا بأنفه» أي يدحرج الغانط.
كتب بالالف على قلب المهزة ألفاً بنقل الحركة إلى ما قبلها، فصار كعاصاً. وهذا
الأثر مروي في كتب العامة برواية «الخراة» أو «الخراء» كما في سنن أبي داود^(١) من
الصحاب ستة، وغيره من المعاجم كصنف عبدالرزاق وكشف الخفاء للعجلوني^(٢)
 وأخبار مكة للفاكهي^(٣)، وعن المعبود^(٤)، وتحفة الأحوذى^(٥) وغيرهما من
المعاجم والشروح، ولم تَرَ من ذَكَرَ ما ذكره السيد المصنف من رواية «الخرا»
 وأنقلابها عن «الخراء».

ومن ميزاته في الأثر استقصاؤه في الشرح في المواطن التي تحتاج إلى بيان
الوجه فيها، دون الاقتصار على بعضها.

وفي مادة «وذح» ذكر في الأثر قول أمير المؤمنين علیه السلام في الحجاج الثقفي: «إيه
أبا وذحة» فقال: أراد بها الخنساء تشبيهاً لها بالواحدة من وذح الشاة.

١ - والخطاب للحجاج بن يوسف، كانه بذلك لأنّه كان اذا

(١) سنن أبي داود ٥: ٣٩٠.

(٢) كشف الخفاء ٢: ٤٣٣.

(٣) أخبار مكة ٤: ١٤٩.

(٤) عن المعبود ١٤: ١٧.

(٥) تحفة الأحوذى ١٠: ٣١٦.

رأى خنفساء تدب قريباً منه يأمر بابعادها ويقول هذه
وذحة من وذَح الشيطان.

٢ - أولاً لأنَّه رأى خنفساً مجتمعات، فقا: قاتل الله
قُوماً يزعمون أنَّ هذه من خلق الله، فقيل: إنَّ لم تكن من
خلق الله فَنَ خلقها؟ فقال: الشيطان، إنَّ رِبَّكم لأشَدُّ عَظَمَ شَانًا
منَّ أن يخلق هذه الْوَذْح، فنقل قوله إلى التَّقْهَاء فأكَفَرُوه
واعتقدوا أنَّه ثُنُوي.

٣ - أو لأنَّه كان مأبُوناً، فكان يأخذ الخنفساء فيضعها على
معدده لتعضه فيسكن بذلك بعض ما به.

٤ - أو لأنَّه رأى خنفساء تدب إلى مصلاه فقال: نحوا هذه
فانها وذحة من وذَح إيليس، فنَحَّوها فعادت، فأخذها يده
ليحذف بها فقرصته قرصه ورمَّت منها يده فكان بها
هلاكه.

٥ - أو كناه بذلك لدمامته في نفسه وحقارته منظره وتشويه
خلقتها، فإنه كان قصيراً دمياً نحيفاً أخفش العينين معوج
الساقين قصير الساعدين بجدور الوجه اصلع الرأس،
فكانه باحرق الأشياء، وهو البعرة.

٦ - أو لتلبسه بدنِ الذئب ونجاسة المعاشي التي لو
شوهدت بالبصر لكانت بعزلة البعير الملتصق بشعر الشاة.

فهذه وجوه ذكرها السيد المدنى في شرح هذا الأثر، ولا تراها مجموعه كلها في مكان واحد.

فقد ذكر ابن ميثم البحارنى في شرح المائة كلمة بعض الوجه الرابع^(١)، وذكر ابن الأثير في نهايته بعض الوجه الثاني^(٢)، ومثله صنع الزغشري في الفائق^(٣)، وابن منظور في لسانه.

وذكر الطريحى الوجهين الأول والثالث^(٤).

فالسيد المصنف لم يكتفى بنقل هذه الوجوه المقتضبة، فنقل ستة وجوه في شرح هذا الأثر، ذكرها ابن أبي الحميد كلها في شرح النهج^(٥)، أخذها السيد مع إيضاحه شرح الوجه السادس منها.

فهو إذن لم يقتصر على ما في كتب غريب الأثر واللغة، بل كانت موسوعيته وجماعيته هي الميزة الواضحة في الأثر.

ويضاف إلى جميع ما قلناه حسن انتقاءه وانتخابه وايصال المطالب أقرب عبارة وأخصرها وأوضحها، كما صنعه في شرحه الأثر «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ويحسنانه» حيث أعرض عن تطويلات مثل التهذيب^(٦) ولسان العرب^(٧) والتاج وبعترتها، كما أعرض عن

(١) شرح المائة كلمة: ٢٤١.

(٢) النهاية: ٥: ١٧٠.

(٣) الفائق: ٤: ٥٣.

(٤) بجمع البحرين: ٢: ٤٢٣.

(٥) شرح النهج: ٧: ٢٧٩.

(٦) تهذيب اللغة: ١٣: ٣٢٦ - ٣٣٠.

اختصار مثل الجمهرة^(٨)، والمحيط^(٩)، وشرح الأثر شرحاً علمياً دقيقاً موافقاً لما ورد عن أهل البيت، معرضاً عن التكلفات والتعجلات في تصرحه.

وخلاصة القول: انه رحمة الله اتبع في منهجه الأثر افراده عن غيره، ثم احتاجه واعتماده على الأثر النبوى، وصبّ عنايته على كلمات واقوال وخطب وأدعية وزيارات آئية آل محمد عليهما السلام، وخصوصاً الإمام علي بن أبي طالب عليهما السلام في نهج بلاغته، والإمام السجاد عليهما السلام في صحفته المعروفة بزبور آل محمد.

وفوق كل ذلك لم يقتصر على ما ورد في كتب غريب الأثر وكتب اللغة، بل تتبع هو مصادر الحديث الإسلامية وأثبتت منها ما يحتاج إلى شرح كل في موضعه، وكان قد أولى لكتب الشيعية الإمامية جل اهتمامه كالكافي والفقیہ والتهذیب وغيرها، فنقل عنها آثاراً وشرحها بما قد لا يوجد في مكان آخر، أو قل ما لا يوجد بتاتاً في معجم من معاجم اللغة. وهو بعد كل ذلك يستقصي الوجوه بأحسن عبارة وأسلسها.

(٧) لسان العرب ٥: ٥٧ و ٥٨.

(٨) جهرة اللغة ٢: ٧٥٥.

(٩) المحيط في اللغة ٩: ١٦٣.



وزارت ارشاد
کمیته اسلامی

المصطلح:

قال السيد المدفي في مادة «صلح» من طرازه: الاصطلاح اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول.

وقال الجرجاني في تعريفاته: الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول، قال: والاصطلاح أيضاً: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينها.

وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين^(١). وفي هامش الشرح الكبير:

الاصطلاح في الأصل مصدر اصطلاح: اتفق مطلقاً، ثم خُصّ

(١) التعريفات للجرجاني: ٥.

في المُعْرَف باتفاق قوم مخصوصين على أمر بينهم، والمراد به في كلام الشارح المصطلح عليه، فهو بحاجة مرسلاً، علاقته التعلق الاستنادي^(١).

وقد وقع النزاع في المصطلح والاصطلاح، هل أنه يجب أن يكون له أصل لغوي صحيح، أم أنه يجوز أن يصطَلُّ على لفظ بدون لحاظ الأصل اللغوي؟ والتحقيق هو أنه لا بد أن يكون للمصطلح أصل لغوي، وإلا لكان وضعاً جديداً، ولذلك اتَّخَذَ السيد المصنف التعبير الذي ذكرناه، وفيه لحاظ نقله عن موضوعه الأول، ولذلك صَحَّ تدوين المصطلح في اللغة، لأنَّها أصله وجذرها، وبيان المصطلح يتبيَّن وجه العلاقة التي سُوَّغَتْ هذا الاصطلاح أو ذاك.

وقد أغنَى السيد المصنف العمل المعجمي بذكره الاصطلاحات وإفراده «المصطلح» بالذكر، وتوسَّع فذكر المصطلحات المتعلقة بشتى العلوم، العربية والمنطق والفلسفة والتتصوفة والعرفان ووو... ولم يقتصر على مصطلحات علوم العربية كما هو دأب باقي المراجع.

وفي مادة «بدأ» ذكر الاصطلاحات الفلسفية، والمنطقية، وعند الصوفية، كما ذكر مصطلحات النحو والعروض، فقال:

المصطلح:

المبدأ الأول: هو الله سبحانه وتعالى، وهو بمعنى السبب؛ إذ كان تعالى هو السبب الأول في وجود الممكنات، ومنه

(١) الشرح الكبير ١: ٢١ لأبي البركات سعيد أحد الدردري.

ابتداؤها.

والمبدأُ القريبُ: هو الفاعلُ المؤثِّرُ بلا واسطةٍ.

ومبادئُ الأمورِ: أسبابُها وعللُها.

ومبدأُ الشيءِ: ما يتركُ منه، وما منه يكون؛ فالمحروفُ مبدأُ الكلم، والثواةُ مبدأُ التخلُّ.

ومبادئُ المطالبِ: ما يؤديُ إليها وينتقلُ عنها إلى المطالب، وهي الأمورُ المعلومةُ التي يرتكبُها الفكر؛ ليستأديَ بها إلى المجهولة.

ومبادئُ العلمِ: ما ينبعُ به قبل المقصودِ لذاته؛ لشوقِ ذاتِ المقصودِ عليه.

والمبادئُيةُ عند الصوفيةِ: إضافةً محضةً تلي الأحاديَّة؛ باعتبارِ تقدُّمِ الحضرةِ الأحاديَّةِ على الحضرةِ الواحديَّةِ التي هي منشأُ التعبياتِ والنسبِ الأسمائيةِ والصفاتيَّةِ، والإضافاتِ اعتباراتٌ عقليَّة.

ومبادئُ النهاياتِ عندهم: هي فروضُ العباداتِ، أي الصلاةُ والزكاةُ والصومُ والحجُّ؛ لأنَّها وضعتَ للتوصُّلُ بها إلى قربَةِ تَعَالٰى ورضاهُ.

والابتداءُ في عرف النَّحَاةِ: تجرِيدُ الاسمِ عن العواملِ؛ لإسنادِه إلى شيءٍ.

وقيل: جعلُ الاسمِ في صدرِ الكلامِ تحقيقاً أو تقديراً؛
لإسنادِ إلينهِ، أو لإسنادِ ..

و - في القروض: هو أولُ جزءٍ من المتراءِ الثاني.
والابتداءُ العرفيُّ: جعلُ الشيءِ قبلَ المقصودِ، فيتناولُ
الحمدَةَ بعدَ البسمةِ.

والمبتدأُ في التحوُّ: هو الاسمُ الجرَّدُ عن عاملٍ لفظيٍّ مستنداً
إليهِ؛ نحو: زيدٌ قائمٌ، أو الصفةُ بعدَ نفيِ أو استفهامِ رافعةٍ
لظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ؛ نحو: أقامتُ الزيدان؟ أو أقاعدَ
أنثى؟

• وفي مادة «براً» ذكر الاصطلاح الفهري وصرح بالأخذ عن الراغبي ثم ذكر
المصطلح عند المحدثين، ثم ذكر المصطلح عند النحاة، فقال:

الاستبراء: التربصُ لبراءةِ الرحمِ إذا تعلقَ بذلكَ اليدينِ، فإنَّ
تعلقَ بالنكاحِ أو وطءَ الشبهةِ سَيِّ عدَّةً. قال الراغبي: هو
التربصُ الواجبُ بسببِ ملكِ اليدينِ حدوثاً أو زواجاً؛ خص
بهذا الاسم لأنَّ هذا البياضُ مقدرٌ بأقلِ ما يدلُ على البراءةِ
من غير تكرر، وخصَّ التربصُ الواجبُ بسببِ النكاحِ
باسم العدةِ اشتقاقةً من العدد؛ لما فيهِ من التعدد.
والمبارة: أن يقول الرجل لامرأته: بارأتك على كذا فانت

طلاق، أو نحو ذلك من اللفاظ^(١).

والبراءة: الصك؛ لأن من كتب له برأ من التهمة، وتسى
ليلة النصف من شعبان ليلة البراءة، وليلة الصك؛ لما اشتهر
من أنَّ ملك الموت يعطي فيها صكاكاً مكتوباً فيها اسم من
يقبض روحه في تلك السنة.

و«لا» التبرئة عند النهاة: هي النافية للجنس، كأنها تدل
على البراءة منه، وهو من باب الوصف بالمصدر، أو إضافة
العلم.

• وذكر في مادة «جزأ» الاصطلاح الفلسفي، والمنطق، والعروضي، ثم الفقهي،

فقال:

الجزء: ما يترکب الشيء منه ومن غيره.

والجزء الذي لا يتجزأ: جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام
أصلاً، لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم.

والجزئي الحقيق: ما ينبع نفسُ تصوره عن وقوع الشركة فيه،
كزيد.

والجزئي الاضافي: كل أخصَّ تحت الأعم، كالإنسان
بالاضافة إلى الحيوان.

(١) هذا التعريف ناقص، فإن المبارأة مفاعة. ولا يذهب إليها من قبول المرأة، فحق المبارأة أن
يضاف إليها «وتقبله هي» انظر تعريفات المرجاني: ٢٤٩.

والجُزءُ في العروض: ما من شأنه أن يكون الشعر مقطعاً به،

وهي عشرة أجزاء، أربعة أصول وستة فروع^(١).

والمحزوء: بيت ذهب جُزءاً عروضاً وضربه.

والإجزاء: هو الأداء الكافي لسقوط المتبعد به، وقيل:

سقوط القضاء.

وقال في مادة « شيئاً»:

المشيئة: توجه النفس إلى معلوم بلاحظة صفاته وأحواله

المرغوب فيها الموجبة لحركة النفس لتحصيله وهذه الحركة

النفسانية وابنها هي الإرادة، فنسبة المشيئة إلى الإرادة

كنسبة الظن إلى الجزم.

ومشيئة الله تعالى: عبارة عنها يترتب عليه أثر هذا التوجه،

ويكون بمنزلته.

وقيل: عبارة عن تجلّي الذات والعنابة السابقة لإيجاد

معدوم أو إعدام موجود، فهي أعم من الإرادة؛ إذ هي

عبارة عن تجلّيه لإيجاد معدوم، فهي لا تتعلق دامماً إلا به،

فكان صفة تخصص أمراً بحصوله وجوده. ومن تتبع

مواضع استعمال المشيئة والإرادة في القرآن يعلم ذلك،

(١) انظر التعريفات للبرجاوي: ١٠٧ - ١٠٨.

وإن كان بحسب اللغة يستعمل كل منها مقام الآخر^(١).

والشيء عند الحكماء: اسم لما هو حقيقة الشيئية، ولا يقع على المدوم ولا المحال.

وعند أكثر الأشاعرة: هو الموجود لا غير^(٢).

وقيل: هو المعلوم.

وقيل: هو حقيقة في الموجود بجاز في المدوم الممكن.

وقيل: هو القديم.

وقيل: هو الحادث دون القديم.

وقيل: هو الجسم، ولا شيء في الحقيقة سواه.

والشيئية عند المتكلمين: التقرير والتبوت في الخارج منفكاً عن صفة الوجود.

وفي مادة «ضوء» قال:

الضوء عند الحكماء: ما يكون للشيء من ذاته، كما للشمس، والنور ما يكون له من غيره، كما للقمر، وحملوا عليه قوله تعالى «جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً».

والضياء عند الصوفية: رؤية الأشياء بعين الحق.

وقد ذكر الجرجاني التعريف الصوفي للضياء وأطوال فيه^(٣)، فأخذ السيد

(١) انظر التعريفات للجرجاني: ٢٧٠. ولم ير تضمه السيد المصنف وضيقه بـ«قول».

(٢) وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في تعريفاته: ١٧٠.

(٣) التعريفات للجرجاني: ١٨١-١٨٠.

خلاصته وذكره، بعد أن ذكر مصطلح «الضوء» الذي لم يذكره الجرجاني.

وفي مادة «قرآن» ذكر القرآن الكريم في المصطلح، فقال:

القرآن جموع كتاب الله المنزل على محمد^{صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وقد يطلق
على القدر المشترك بينه وبين بعض أجزائه الذي له نوع
اختصاص به ...

والقرآن عند أهل الحق هو العلم اللدني الإجمالي الجامع
للحقائق كلها.

وقد ذكر الجرجاني التعريف الأول، دون أن يشير إلى أن القرآن قد يطلق على
القدر المشترك كا هو الحق. ثمَّ أنَّ السيد ذكر معنى القرآن عند أهل الحق، وهو الذي
ذهب إليه الجرجاني^(١).

وقال في مادة «مرأة»:

المرؤة: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على
الوقوف عند محسن الآداب.

وقيل: هي قوَّة للنفس تكون مبدأً لصدور الأفعال الجميلة
عنها المستتبعة للمدح شرعاً وعقلاً وعرفاً.

وهذا الثاني الذي ذكره بـ«قول» هو الذي اقتصر عليه الجرجاني^(٢)، فذكر
السيد المصنف الرأي الصائب الذي يرتأيه، ثمَّ عطف عليه قول الجرجاني مضيقاً

(١) التعريفات: ٢٢٣.

(٢) التعريفات: ٢٦٣.

◦ وقال في مادة «نَسَاءُ النَّسَاءَةِ كَهْبَرَةٌ»: البيع المؤجل، وهو تأجيل ثمن البيع حالاً إلى أجلٍ معينٍ، ويقابلها النقد، وهو البيع الحال، وأكثر الناس يبدلون المزءة ياءً، فيقولون: نِسْيَةٌ، كِحْلِيَّةٌ.

فذكر هذا المصطلح الفقهي وما يقابلها في أصله اللغوي.

◦ وفي مادة «نَشَأُ» بعد أن فرغ من اللغة العامة، والكتاب الذي ذكر فيه قوله تعالى «إِنَّ نَاشِةَ اللَّيلِ هِيَ أَشَدُّ وَطَنَاءً» ففسر معنى الناشئة، عاد في المصطلح ليذكر ما اصطلح عليه أهل القلوب في «ناشئة الليل»، بعد أن ذكر مصطلح «المنشأ»، فقال:

مَنْشَأُ الشَّيْءِ: سببه وما منه يكون، كما قالوا: مَبْدَؤُهُ.

«ناشئة الليل» في اصطلاح أهل القلوب: الواردات الروحانية، والخواطر النورانية، والانفعالات النفسانية للابتهاج بعالم القدس، وفراغ النفس من الشواغل الحسية التي تكون بالنهار.

وهذه المصطلحات لم يذكرها المجرجاني، ولا هما مذكوران في مصادر اللغة العربية ومعاجها.

◦ وفي مادة «وَطَأُ» قال في المصطلح منها: المتواطئ: هو الكلّي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية، سُمِّي بذلك لأن أفراده متواطئة، أي متواقة في معناه، كالإنسان والشمس، فإن الإنسان له أفراد خارجية، وصدقه عليها بالسوية، والشمس لها أفراد ذهنية وصدقها عليها

بالسوية أيضاً.

و هذا المصطلح مأخوذ تعريفه بالنص من تعریفات المرجاني^(١)، لكن بزيادة سئي بذلك لأن أفراده متواطنة، أي متوافقة في معناه «فإن المرجاني لم يذكر هذا الوجه، و ذكره السيد المصنف لبيان وجه العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي».

وقال في نفس المادة: حمل المواطأة: هو أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة؛ نحو: الإنسان حيوان ناطق، و يقابلها حمل الاشتقاد؛ وهو أن لا يكون محمولاً عليه بالحقيقة، بل بواسطة «ذو» أو الاشتقاد؛ نحو: الإنسان ذو بياض، أو أبيض.

و هذا التعريف يفوق بكثير تعريف المرجاني لهذا المصطلح، حيث عرّفه بعبارة غير واضحة، و غفل عن ذكر الحمل بالاشتقاق، مقتصرًا على الحمل بـ«ذو»^(٢). ناهيك عن أن هذين الاصطلاحين المنطقيين لم يُذكرا في معجم من المعاجم اللغوية. ثم ذكر من بعد هذين المصطلحين المنطقيين، المصطلح العروضي «الإيطاء» الذي ذكرته كتب اللغة.

• وقال في مادة «هيأ»: الهيئة: علم يبحث فيه عن أحوال الأجرام البسيطة العلوية والسفلية، من حيث الكمية والكيفية، وما يلزمها من حركات وأبعاد. و خلاصة ما يمكن أن نقوله في المصطلح، إن السيد المصنف وإن كان قد أفاد من

(١) التعریفات: ٢٥٢.

(٢) انظر التعریفات: ١٢٦.

تعريفات الجرجاني، إلا أنه ذكر الكثير مما لم يذكره، وتنوع في ذكر شتى المصطلحات، في مختلف العلوم، ومضافاً إلى كل ذلك كانت عباراته أدقّ وأوّفّ، فهو في المصطلح يمتاز بالجامعة والدقة والتنوع، مع حرصه على بيان العلاقة بين المصطلح واللغة، أو التنبيه عليها.

وقد خدمت المؤلف ثقافةً واسعةً في اللغة وعلومها، والدعاء، والمنطق، والفلسفة، والعرفان، والتَّصوُّف، والفقه، والحديث، وعلوم الطب وغيرها مما امتاز السيد المصنف به من إلمامه بالعلوم، فجاء المصطلح مصيّباً جامعاً لما عنده ثقافة، وما ألمَّ به من العلوم ومصطلحاتها، ولعلَّ هذا هو السرُّ الذي جعل طرازه اللغوي هو الأول يمتاز على باقي المعاجم في هذا المجال، إذ أنَّ أرباب المعاجم غالباً ما كانوا مختصين باللغة وعلومها لا غير، وربما ألمَّ بعضهم ببعض الشيء من الفقه والحديث اللذين كانا آنذاك من مقدمات دراستهم الأولى التي يتناولونها أكاديمياً دون تعمق وتبصر، وهذا على العكس تماماً من ثقافة السيد المدنى الموسوعية، وجمعه لأطراف كثير من العلوم.



مرکز تحقیقات کامپیوتر صنایع اسلامی

المثل

قال أبو الفتح الموصلي في المثل السائر: المثل هو القول الوجيز المرسل ليُعمل عليه^(١).

وقال الطريحي: الأمثال جمْع مَثَل بالتحريك، وهو في الأصل يعني النظير، ثم اتُّعمل في القول السائر المثل [به] الذي له شأن وغابة^(٢).

وقال: المَثَلُ، بالتحريك: عبارة عن قول في شيء يُشبه قوله في شيء آخر ينتمي
مشابهة لبيان أحدهما الآخر ويصوّره، ويدُّني المتوهّم من المشاهد.

وإن شئت قلت: هو عبارة عن المشابهة بغيره في معنى من المعاني، وإنَّه لإدانة
المتوهّم من المشاهد^(٣).

وقال الميداني في مقدمة جمع الأمثال: قال المبرد: المثل مأخوذ من المثال، وهو
قول سائر يُستَبَّأَ به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه، فقوتهم: «مَثَلٌ بين
يديه» إذا انتصب معناه أشبَّهَ الصورةَ المتتصبة، وفَلَانُ أَمَثَلٌ من فلان أي أشبَّهَ بما له
من الفضل... فحقيقة المثل ما يجعل كالعلم للتشبيه بحال الاول؛ كقول كعب بن
زهير:

(١) المثل السائر ١: ٤٢.

(٢) بجمع البحرين ٥: ٤٧٢.

(٣) بجمع البحرين ٥: ٤٦٩.

كانت مواعيده عرقوب له مثلاً وما مواعيدها إلا الأباطيل

فمواعيده عرقوب علماً لكل ما لا يصح من المواعيد.

قال ابن السكيت: المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويواافق معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره.

وقال غيرهما [أي غير المبرد وابن السكيت]: سُئِّلت الحکم القائم صدقها في العقول أمثالاً لاتتصاب صورها في العقول، مشتقة من المثال الذي هو الاتتصاب. قلت: ... فالمثل ما يُمثل به الشيء، أي يُشبهه ... غير أن المثل لا يوضع موضع المثل، وإن كان المثل يوضع موضعه، فصار المثل اسمًا مصريحاً لهذا الذي يُضرب^(١) ...

وزاد أبو هلال العسكري في جمهرة أمثاله قيد السيرورة للمثل، فإن ما قيل في حادثة ووضع لضربه والمثل به لا يعد مثلاً عنده حتى يسير بين الناس، قال: أصل المثل التمايز بين الشيئين في الكلام، كقولهم: «كما تدين ندان» وهو من قولك: هذا مثل الشيء ومثله، كما تقول شبهاً، ثم جعل كل حکمة سائرة مثلاً، وقد يأتي القائل بما يحسن أن يتمثل به إلا أنه لا يتفق أن يسير فلا يكون مثلاً.^(٢)

وهذا القيد الذي جاء به أبو هلال ربما لا تراه مطرداً حتى في الأمثال المدونة في كتب الأمثال، فإن كثيراً منها لم تسر وتشتهر بهذا الشكل الذي يتبادر من عبارته، فلعل مراده هو أنه الحکمة السائرة والقول الوجيز ما لم يؤخذ ويستعمل

(١) جمع الأمثال ٥:١.

(٢) جمهرة الأمثال ١:٧.

ويُسَرِّ ولو عند البعض لم يكن مثلاً، وهذا صحيح لا غبار عليه.
وعلى أي حال، فإن هناك من الأقوال المحبكة السادرة والمحكم السائرة
والأقوال الوجيزة ما تصلح أن تكون أمثالاً أو تجري بعراها، ولذلك قال أبو هلال
نفسه.

ويجري من خلال ما فسرت منها [أي من الأمثال] ومن غيرها حكايات
وأشعار تصلح أن تكون أمثالاً... فتؤخذ وستعمل في الموضع التي تصلح لها^(١).
وقال أبو الفتح الموصلي في المثل السائر: وأما الواقع التي وردت في حوادث
خاصة بأقوام فإنها كالأمثال في الاستشهاد^(٢)...

ومن هنا كان السيد المدنى قد افتى إلى هذه النكتة، فعَدَّ كثيراً من أقوال
العرب السائرة الموضوعة على حد المثل، عدها أمثالاً كما سيأتي بيانه.

والأمثال تُضرب محكيةً على ما وضعت عليه، قال أبو هلال: وضرَبَ المثل:
جعلَة يسِيرُ في البَلَادِ؛ من قولك: ضَرَبَ في الْأَرْضِ إِذَا سَارَ فِيهَا، وَمِنْهُ سَيِّ
المُضَارِّبُ مُضَارِّبًا، ويقولون: الأمثال تحكى، يعنون بذلك أنها تُضرب على ما
جاءت عن العرب، ولا تغَيِّر صيغتها، فتقول للرَّجُلِ: الصِّيفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ، فتَكُسرُ
الياء لاتَّها حكاية^(٣).

وكذلك تقول للأثنى: «تسَمَّعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ» على صيغة المذكر،
لأنَّ المثل وضع على ذلك، فتضربه محكياً على ما هو عليه، وإن كان المضروب فيه

(١) جهرة الأمثال ٦:١.

(٢) المثل السائر ١:٤٢.

(٣) جهرة الأمثال ١:٧.

المثل مؤثثاً.

وقد نهج السيد المصنف في المثل منهج الشرح الوافي مع الاختصار، دون التطويل الممل في وجوه المثل ومعانيه، فهو يأخذ زبدة الأقوال وخلاصتها، ويشرح المثل بها.

• في مادة «حلأ» قال في المثل: «حلأ حالَةً عن كوعها» أي قشرت قاسرةً عن كوعها؛ لأنَّ المرأة الصناع رُبما استعجلت فقشرت اللحم عن كوعها، يضرب لم يتعاطى ما لا يحسن، ولمن أراد إصلاح أمر فأسده بسوء رأيه^(١). وإذا قارنا هذا الشرح المختصر الوافي بما قالوه في شرح هذا المثل تبين لنا مقدار الجهد العلمي الذي بذله السيد المصنف في تلخيص معناه وشرحه بأقرب عبارة وأوضحها.

قال الميداني في شرح هذا المثل: الحالة المرأة تحلاً الأديم، أي تفتره، يقال: حلأَتُ الجلدَ، إذا أزلتْ تخيئَةً، وهو قشوره وossخه. والمرأة الصناع رُبما استعجلت فحلأت عن كوعها. و «عن» من صلة المعنى، كأنه قال: قشرت اللحم عن كوعها. يضرب لم يتعاطى ما لا يحسن، ولمن يرفق بنفسه شفة علىها^(٢).

وقال أبو هلال العسكري: يضرب مثلاً في حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها، أي اتق مُتَقِّ على نفسه، وأصله التي تحلاً الأديم فتصنعه على كوعها ثم تسحاه بالسكين، فإن أخطأت قطعت كوعها^(٣).

(١) المستقصى ٦٤: ٢.

(٢) بجمع الأمثال ١: ١٩٢.

(٣) جهرة الأمثال ١: ٢٥٥.

وقال الزمخشري: المرأة إذا حلّت الأديم أي نزعت تخلّنه. وهو باطنه فخرقت قطعت الشفرة كوعها، وإذا رفقت سلمت. فالمعنى أنها جاورت بالحلل كوعها فدافعت عنه.

ويروى حَرَث حَارَّة [وفي نسخة «م» من المستقصى: ويروى حَرَث حَارَّة] من كوعها، أي قطعت بعض كوعها، يضرب في اشتغال الرجل بما هو فيه عن غيره لأنَّ من حَرَث كوعها شغلها ما هي فيه عن غيره]. يضرب للمدافع عن نفسه: وقال أبو عبيد في أمثاله: في باب حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها: «حلّت حالة عن كوعها» قال الاصمعي: وأصله أنَّ تخلأ المرأة الأديم - وهو نزع تخلّنه يعني باطنه - فإنْ هي رفقت سلمت، وإنْ خَرَقَت أخطأت فقطعت بالشفرة كوعها^(١).

وفي زحمة هذا الاختلاف قال ابن منظور: وفي المثل في حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها «حلّت حالة عن كوعها» أي أنَّ حلّتها عن كوعها إنما هو حذر الشفرة عليه لا عن الجلد؛ لأنَّ المرأة الصناع ربما استعجلت فبشرت كوعها.

وقال ابن الأعرابي: حلّت حالة عن كوعها، معناه أنها إذا حلّلت ما على الإهاب أخذت بخللة من حديده؛ فوها وقفها سواء، فتحللاً ما على الإهاب من تخلّنه؛ وهو ما عليه من سواده ووسخه وشعره، فإن لم تبالغ بخللتها ولم تقلع ذلك عن الإهاب أخذت الحالة نشطة - وهو حجر خشن مثقب - ثم لفت جانبًا من الإهاب على يدها، ثم اعتمدت بتلك التسفة عليه لتقلع عنه ما لم تُخرج عنه بخللتها، فيقال

(١) الأمثال لأبي عبيد: ٢٢١.

للذى يدفع عن نفسه ويعصب على إصلاح شأنه ويضرب هذا المثل له، أي عن كوعها عملت ما عملت، وبعيلتها وعَمِلَّها نالت ما نالت، أي فهي أحق بشينها وعملها، كما تقول: عن حيلتي نلت ما نلت، وعن عملك كان ذلك. قال الكمي:

كحالة عن كوعها وهي تبغي صلاح اديم ضيئته وتعمل

وقال الأصمعي: أصله ان المرأة تحلاًّ الاديم - وهو نزع تحنته - فإن هي رفقت سلمت، وإن هي خرقت أخطأت فقطمت بالشفرة، كوعها.

وروى عن الفراء: يقال: حلأَت حالة عن كوعها، أي لتفسل غاسلة عن كوعها، أي ليعمل كل عامل لنفسه، قال: ويقال: اغسل عن وجهك ويدك، ولا يقال: اغسل عن ثوبك، انتهى^(١).

ووهكذا نرى اختلافهم في تفسير المثل قائماً على قدم وساق، وكذلك اختلافهم في ما يضرب له على وجوهه، ملخصها:

١- من يتعاطى ما لا يحسنه.

٢- من أراد إصلاح أمره فافسده بسوء رأيه. وهذا قريباً من بعضها.

٣- من يرفق بنفسه شفقة عليها.

٤- وفي حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها، وهذا قريباً من بعضها.

٥- وفي اشتغال الرجل بما هو فيه عن غيره.

٦- ليعمل كل عامل لنفسه.

ولهذا الاختلافات الكثيرة قال الزبيدي في الناج: ومنه المثل: «حلأَت حالة

(١) لسان العرب: مادة حلأ.

عن كوعها» لأن المرأة رغماً استعجلت فبشرت كوعها، والخلأة آلتها، وقيل في معنى المثل غير ذلك.

وقد أخذ السيد المصنف هنا ظهور المثل في المعينين الأول والثاني، والذين يرجعان إلى معنى واحد، وأعرض عن باقي التكفلات والتطويلات التي لا طائل منها في شرح هذا المثل.

ومن ميزاته في المثل - كدأبه في كل مواد الكتاب - دقته، وذكره للالتفاتات الذكية التي لا يعتر عليها بسهولة، بل تحتاج إلى بحث واستقصاء ودقة نظر.

• في مادة «فرأ» قال: «كل الصيد في جوف الفرا» أصله أن ثلاثة نفر اصطاد أحدهم ظبياً ... وقتل به النبي ﷺ في أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب، لا أبي سفيان بن حرب كما توهّه غير واحد.

وهذه ملاحظة نادرة، فإن عامة كتب الأمثال لم تذكر سوى أن النبي ﷺ مثل به في أبي سفيان^(١).

ومثل كتب الأمثال صنعت كتب الأثر، فلم تبين من هو أبو سفيان الذي مثل النبي ﷺ بهذا المثل فيه^(٢).

واقتصرت على ذلك أكثر معاجم اللغة، كالتهذيب^(٣)، ومعجم مقاييس اللغة، ولسان العرب، والتاج وغيرها.

وقد صرّح من بين كتب الأمثال أبو عبيد بأنه أبو سفيان بن حرب، وقال

(١) انظر جمهرة الأمثال ١: ١٦٣، والمستصري ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥، وجمع الأمثال ٢: ١٣٦.

(٢) انظر الفائق ١: ٢٢٣، والفربيين ٥: ١٤٢٣، وال نهاية الأنثانية ١: ٤٢٢، ٣: ٢٩٠.

(٣) تهذيب اللغة ١٥: ٢٣٩.

البكري في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد معلقاً على ذلك: وقد روي أنّ رسول الله ﷺ إنما قال هذا المثل لأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، لا لأبي سفيان بن حرب^(١).

وقال أبو الفرج في الأغاني^(٢)، والماحظ في البيان والتبيين^(٣)، آنَّه أبو سفيان بن حرب، وإلى ذلك ذهب الصاغاني في مادة «فرأ» من عباده. هذا مع انَّ ابن منظور صرَّح في مادة «جلهم» بأنه أبو سفيان بن الحارث، قال: وهو أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب^(٤).

هذا، وفي حياة الحيوان للدميري: قاله النبي لأبي سفيان بن الحارث، وقيل لأبي سفيان بن حرب، كذا قاله أبو عمر بن عبدالبر وقال السهيلي: الصحيح آنَّه ﷺ قاله لابن حرب يتألفه به... وقال في كلامه على فتح مكة: الأصح أنَّ النبي قاله لأبي سفيان بن الحارث، وكان رضيع النبي^(٥)...

وقال ابن عبدالبر: وقال ابن دريد وغيره من أهل العلم بالخبر أن قول رسول الله ﷺ: «كل الصيد في جوف القراء» انه أبو سفيان بن الحارث ابن عمِه. وقد قيل أنَّ ذلك كان منه ﷺ في أبي سفيان بن حرب وهو الأكثر، والله اعلم^(٦). فها هم غالباً ما يذكرون آنَّه «أبو سفيان» مطلقين ذلك، ومعه ينصرف إلى أبي

(١) فصل المقال ١: ١٠٠ - ١١.

(٢) الأغاني ٦: ٣٦.

(٣) البيان والتبيين ١: ٢٢٠.

(٤) لسان العرب ١٢: ١٠٤.

(٥) حياة الحيوان الكبير ٢: ١٤٨.

(٦) الاستيعاب بهامش الاصابة ٤: ٨٥.

سفيان بن حرب، وإذا ما أرادوا إيضاح المراد من أبي سفيان نقلوا - الا ابن منظور في مادة «جلهم» - الرأيين دون ترجيح، والمهم هنا هو أنَّ السيد المدنى لم يغفل مثل هذه الالتفاتة والنكتة الطريفة، بل حقَّ المراد من «أبي سفيان» وذكره بضرس قاطع، وهوَّ من ذَهَبَ إلى أنه أبو سفيان بن حرب.

والميزة المهمة في «المثل» عند السيد المصنف هو أنَّه يعدُّ ما فيه ملاك المثل مثلاً وإن لم يذكره غيره في الأمثال، فامتاز بذلك على كتب اللغة والأمثال معاً.

وفي المثل من مادة «جيأ» قال: «ما جاءت حاجتك» أول من قال ذلك الخوارج لابن عباس إذ جاءهم رسولًا من علي عليه السلام، و «جاء» بمعنى صار أو كان، و «حاجتك» تروى بالرفع، فـ«ما» استفهامية في موضع نصب على أنها خبر قدْم للاستفهام، والتقدير أيَّة حاجة صارت حاجتك، وبالنصب على أنها خبر «جاءت» واسِها ضمير «ما»، وأنَّتْ للإِخبار عنه بالحاجة، مثل: مَنْ كانتْ أَمْكَنْ؟ ومقتضى كلامهم أنَّ استعمال جاء بمعنى صار خاصٌ بهذا التركيب لا يُعَدُّ إلى غيره.

وهذه المقوله للخوارج منتشرة في كتب اللغة وال نحو والصرف، فهي في شرح الكافية في موضعين^(١)، ومعنى الليب في موضعين أيضًا^(٢)، وفي اللسان والقاموس والتاج وغيرها من المصادر.

وقد أطالوا في شرحها وبيانها ولكنهم لم يعدُوها مثلاً، مع أنَّ واقعتها وقصتها وبناءها التركيبي يدل على أنها مثلٌ، لكنها لم تعدَ في كتب الأمثال ولا كتب اللغة

(١) شرح الكافية ٤: ١٨١ و ١٨٧.

(٢) معنى الليب ٢: ٣٧٩ و ٤٥٢.

مثلاً، فعدها السيد المصنف في «المثل» لوجود ملاك المثل فيها.

• وفي مادة «طأطا» قال في المثل: «طأطا الركض في ماله» يضرب للمسرف يسرع إنفاذ ماله.

وهذه المقوله أيضاً مبتوته في المصادر اللغوية، فهي في إصلاح النطق^(١)، والاساس للزغشري، والقاموس للفيروزآبادي والتاج وغيرها، ولم يعدوها مثلاً، فعدها السيد المصنف مثلاً.

• وفي المثل من مادة «كافا» قال: «يا رَبِّ كفافِ كافي لنيك» أي ربِّ رجل ترى أنه يكفيك ما يهمك وهو يكتُوك، أي يكتب على وجهك، يضرب للخائن المغالي.

وهذا الذي عده مثلاً غير موجود في كتب الأمثال، وهو موجود في الأساس.

• وفي مادة «نكا» قال في المثل: «إنه لزِكَاهَ نِكَاهَ» كهمزة لمزة. يضرب للرجل الموسر الحاضر النقد، يتضي الحقائق من غير مطل ولا تسوييف.

وهذه المقوله مذكورة في مادة «نكا» من القاموس والتاج، وفي مادتي «زِكَاهَ» و«نِكَاهَ» من لسان العرب، ومادة «نكا» من تكلمة الصاغاني، والعباب، والمحيط في اللغة^(٢)، والتهذيب^(٣)، وغيرها ولم يعوده مثلاً، وإنما ذكره على أنه من أقوال العرب فعده السيد المدنى في الأمثال.

• وفي مادة «هنا» قال في المثل: «هو يَقْسِنُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ التَّقْبَ» المبناء هنا القطران، والتقب، بالضم: جمع تقبة - كفرقة - وهي أول ما يبدأ من الجرب قطعاً

(١) إصلاح النطق ٤١٣: ١.

(٢) المحيط ٢٢٥: ٦.

(٣) التهذيب ٣٨٣: ١٠.

متفرفة. يضرب للناشر المصيب الذي يضع الشيء موضعه.

وهذا المثل لم يذكر منفردًا في كتب المثل، بل ذُكر استطراداً في جمهرة الأمثال^(١) ضمن شرح المثل: «ليس المفأه بالدُّس»، حيث قال: يضرب مثلاً للرجل يقصّر في الأمر ولا يبالغ في اصلاحه. واصله أن يجرب البعير في ارفاغه، فإذا هنت ارفاغه بأعيانها قيل: قد دش دشا، وليس ذلك بالختار، وإنما الختار أن يهنا جسده كله لينحسم الداء بأجمعه، وقد مدح دريد بن الصمة بوضع الهناء مواضع الداء وهو خلاف المثل [المذكور] فقال:

ما إن رأيت ولا سمعت به
كاليلوم هانف أينق جُزْبِ
مستبدلاً تبدو محاسنة
يَضْعُ المناه مواضع النَّثْبِ

والنَّقْبُ مواضعُ الْجَرْبِ. وَهَذَا مَتَّلٌ يَضْرِبُ لِكُلِّ مَنْ يَضْعُ الشَّيْءَ مَوْضِعَهُ.

وهذا المثل لم يذكر في كثير من كتب الأمثال، ولا تعرّضت له كتب اللغة، نعم ذكره الزمخشري في مادة «نقب» من الأساس ولم يعده مثلاً، ولم يذكره في مستقصاه هذا مع أنّ هذا المثل واستعمال العرب له مثبت في مصادر اللغة والادب فهو في البيان والتبيين^(٢)، والأغاني^(٣)، وفتح الطيب^(٤)، وصبح الأعشى^(٥)، وغيرها فصنف السيد المصنف وعدّه مثلاً مستقلاً هو الأصوب.

(١) جهرة الأمثال ٢: ١٨٨ - ١٨٩ / ضمن المثل . ١٥١ .

^{٢)} البيان والتبيين ١: ٧١ و ٩٢.

٢٢٩: (٣) الأغاني

(٤) نعم الطيب ٦ : ٣٣١

(٥) صبح الاعشى ١٤: ٢٣٤

• وفي مادة «أوب» عدَ في المثل قوله: «أُونَّةٌ وطُرْبَةٌ» كتيبة فيها، أي أبَتْ إلى عيش طيب، وما بِ طَيِّبٍ. يقال للرجل إذا قدم من سفره، والأصل «طَيِّبَةٌ» لكنهم جاءوا بالواو للمزاوجة.

وهذا مذكور في الجمهرة من أقوال العرب حيث قال: وقول العرب للرجل إذا
قدم من سفر: أوبيةً وطوبةً، أي أنت إلى عيش طيب وما بطيب^(١).

وفي المزهـر: الجـمـهـرـةـ: تـقـولـ العـرـبـ لـلـرـجـلـ إـذـاـ قـدـمـ مـنـ سـفـرـ: أـوـبـةـ وـطـوـبـةـ، أـيـ أـبـتـ إـلـىـ عـيـشـ طـيـبـ وـمـاـبـ طـيـبـ، وـالـأـصـلـ طـيـبـ، فـقـالـوـهـ بـالـوـاـ لـحـادـةـ أـوـبـةـ^(٢).

وذكر بعض ذلك ابن منظور في مادة «طوب» من اللسان، كما ذكر غيرهم ذلك، لكنهم لم يعدوه مثلاً، بل اكتفوا بأنه من أقوال العرب، فعده السيد المدنى مثلاً لوجود ملاك المثل فيه.

• وفي مادة «جذب» ذكر أمثالاً ثلاثة على التوازي، وهي: «وَقَعُوا فِي أَمْ جنديب» و «جاء القوم بأَمْ جنديب» و «ركب فلان أَمْ الجنديب». والثلان الأول والثالث مذكوران في كتب الأمثال إلا أن أوسطهما وهو قوله: « جاء القوم بأَمْ جنديب » لم يذكره، فذكره السيد المصنف في المثل وقال: « جاء القوم بأَمْ جنديب » إذا جاءوا بجمع كثير من الناس.

وقد أخذ السيد المصنف هذا القول وعده مثلاً من المرصع، حيث قال فيه ابن الاتير: ويقال: وقع القوم في أم جنديب: إذا ظلموا وإذا ظلموا، ويقال: جاء القوم

١٠٢٩ : ٢ جمهورة اللغة

(٢) المزهري في اللغة ١ : ٣٤٠

بأم جندب أي بالجماعة من الناس، وركب فلان أم الجندب بالالف واللام إذا ضلَّ
الطريق^(١) ...

وهذه الثلاثة كما ترى على نسق واحد، وقد ذكروا اثنين منها وتركوا الثالث
فلم يذكروه في الأمثال، فاستدركه السيد المصنف على كتب الأمثال ومعاجم اللغة
معاً فذكره في المثل من مادة «جذب».

• وفي مادة «جرب» قال في المثل: «إن الجرب ليُبعدي» أي يجاوز صاحبه إلى
من قاربه فيِجْرِبُ، قالوا: الأمراض المعدية ثلاثة، أول اسم كل واحد منها جيم:
الجرب والمجري والمذدام، وأسرعها عدوُّ الجَرَبِ، ولذلك قيل في المثل «أعدى
من الجرب».

والمثل الأخير مذكور في كتب الأمثال، لكن قولهم «إن الجرب ليُبعدي» غير
مذكور في كتب الأمثال، وإنما هو مذكور في كتب اللغة منسوباً إلى قول العرب، كما
في مادة «عدا» من التهذيب^(٢) ولسان العرب وغيرهما، لكن السيد المدنبي عده في
الأمثال لأنَّه موضوع على حدَّها.

• وفي مادة «برد» قال في المثل منها: «وقع بينهما قدْ بُرُودِيَّنة» أي بلغاً أمراً
عظيمًا من الشر. وقد ذكر هذا القول من الجاز في الأساس، وكذلك عده الزبيدي في
التاج من الجاز، وهو مذكور في القاموس وتكلمة الصاغاني، وغيرها من المصادر،
غير معدوٍ مثلاً. فعده السيد المصنف مثلاً.

(١) المرصع: ١٢٥.

(٢) التهذيب: ١١٤: ٣.

ومثل ذلك قولهم: «هي لك ببردة نفسها» فهو في التهذيب^(١) والتاج وتكلمة الزبيدي وغيرها، غير معدود مثلاً، وقد عده السيد مثلاً.

ومثله قولهم «هو لبردة يميني» إذ هو في التهذيب^(٢) واللسان والتاج وتكلمة الزبيدي، غير معدود مثلاً.

هذا إلى كثير من الأمثلة التي يطول المقام بذكرها جائعاً، وفيما ذكرنا منها كفاية للتدليل على ما قلنا من أنَّ السيد المدني يعدَّ ما فيه ملاك المثل وما وضع على حد المثل مثلاً، وإن لم يذكر في كتب الأمثال؛ وذكرته معاجم اللغة مساقته عليه أو مصರحة بأنه من أقوال العرب فقط.

هذا، مع حسن الالتفات وجامعيته في المثل، فإنه رحمة الله أخذ المثل النبوى ولم يفته أن يضعه في المثل من كتابه، ففي مادة «كلأ» من طرازه ذكر هذا المثل «من مشى على الكلأ قذفتاه في الماء» وقال: أي من مشى على شاطئ النهر القيناه في وسطه، يريده: من وقف موقف التهمة لُناه. وقد ضربَ هذا المثل في الحديث إلزام الحَدَّ من يُعَرَّضُ بالقذف. وهو كما في النهاية الأثيرية^(٣) مقلٌّ ضربه النبيَّ لِمن عَرَضَ بالقذف. وهذا المثل غير مذكور في كتب الأمثال، مع أنه مثُلٌ نبوى، والأولى أن يوضع قبل غيره في كتب الأمثال.

هذا، ولسمعة السيد المصنف، وإيمانه بتطور اللغة وامتدادها وشمولها وعدم وقوفها عند حدٍ معين، نراه يذكر أمثال المولددين دون أن يقتصر على أمثال العرب

(١) التهذيب ١٤: ٧١٠.

(٢) التهذيب ١٤: ٧١٠.

(٣) النهاية ٤: ٩٤١.

القدماء.

• في مادة «كما» ذكر في المثل : «هو كالكتأة لا أصل ثابت ولا فرع ثابت»
قال : يضرب لمن لا نسب له ولا حسب . وهذا المثل ذكره الميداني في أمثال
المولدين ^(١) .

ومضافاً إلى كل ذلك ذكر بعض الأمثال غير الموجودة في كتب الأمثال
المتداولة ولم نعثر عليها في معاجم اللغة أيضاً ، مما يعني أنه اطلع على قدر كبير من
كتب الأمثال وكتب الأدب ، فذكر من خلال سعة اطلاعه ما ليس موجوداً في
تناول اليدى من المصادر المعروفة المداولة .

• في مادة «خطأ» : قال : «الخطأ اسْتَهْ الخفرة» يضرب لمن طلب أمراً فلم
ينته ، ولم يصب موضع حاجته . ومثله «أخطأ سهْمَةُ الثغرة» . وهذا الثاني غير
موجود في كتب الأمثال ومعاجم اللغة .

ومثله ما ذكره في مادة «برد» : «وَقَعَ بِيْنَهُمَا فَتَبَاتَاهُ بَرْدٌ بَيْنَهُمَا أَيْ تَخَاصِي حَقَّ
شَائِقَيْهِمَا الْغَالِيَةِ . وَهُوَ مَثَلٌ يُضَرِّبُ فِي شَدَّةِ الْخُصُومَةِ؛ لِأَنَّ بَرْدَ الْيَنِ لِنَفَاسِتِهِ لَا
شُقُّ الْأَمْرِ عَظِيمٌ .

وهو مع كل هذه الميزات الغنية لا يرکن إلى شرح القدماء لبعض الأمثال بما
لا يتطابق مع وضعها ، فيأتي هو برأيه الخاص في الشرح .

في المثل من مادة «سبب» قال : «المزاح سباب النَّوْكِي»
أي إذا ما زخت الأحمق فقد شاكلته الأحمق سبة ، هكذا قال

(١) انظر مجمع الأمثال ٢:١٧٢ / أمثال المولدين .

الميداني.

وعندى أنَّ معناه: أنَّ الأَحْقَقَ إِذَا مازحَكَ سَبِّكَ وَهُوَ يَظْنُ

أَنَّهُ يَمْزُحُ. يَضْرِبُ فِي التَّحْذِيرِ عَنْ مَما زَحَّ الْحَقَّ.

وَهَذَا تَصْرِيفٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بَعْدِ ارْتِضَاهُ تَفْسِيرَ السَّابِقِينَ، وَبِأَنَّهُ صَاحِبُ رَأْيٍ

وَنَظَرٍ فِي الْمُتَلِّ من لُغَةِ الْعَرَبِ.

وَالَّذِي يُعْكِنُ أَنَّ نَلْخَصَهُ مَا مَرَّ فِي الْمُتَلِّ هُوَ أَنَّهُ كَثَانَةٌ فِي بَاقِي الْكِتَابِ مِنْهَا أَبُو ابْيَا

وَفَصُولًاً، لَمْ يَخْلُ مِنْ جَدِيدٍ، فَهُوَ سَلسُ الْعَبَارَةِ وَاضْعَفُ الْمَقْصِدِ، وَافِي الْمَطْلُوبِ، مَعَ

الْاعْرَاضِ عَنِ التَّطْوِيلِ بِلَا طَائِلٍ، وَالابْتِدَاعِ عَنِ الْاِخْتَصَارِ الْخَلْلِ، وَهُوَ قَبْلُ كُلِّ ذَلِكِ

يَتَازُّ بِالشَّمْوَلِيَّةِ وَالإِيَاعَ بِالْتَّطْوِيرِ الْلَّفْوِيِّ، وَلَذِلِكَ لَمْ يَغْفِلْ ذِكْرُ أَمْثَالِ الْمَوْلَدِينَ،

وَالْمِيزَةُ الْمُهِمَّةُ عِنْدَهُ كَمَا تَقْدِمُ هِيَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَمْثَالِ مَا لَمْ يَذْكُرُوهُ، وَعَدَهُ أَقْوَالُ الْعَرَبِ

الَّتِي وَضَعَتْ عَلَى حَدِّ الْمُتَلِّ أَمْثَالًاً، وَتَفْسِيرُهُ بَعْضُ الْأَمْثَالِ بِغَيْرِ مَا فَسَرُوهُ، وَبِالْتَّالِي

فَإِنَّهُ قَدْ قَدَّمَ لِلْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَسْتَدْرَكَ مِنْ قَبْلِهِ.

خلاصة ما مرّ

انضج من خلال ما مرّ بعض محاسن كتاب الطراز في اللغة، ودوره في تطوير المعجم اللغوي العربي، وكيف أنَّ الإمام اللغوي العلامة الأديب السيد علي خان المدني سلك مسلك الاستدراك والنقد.

وقد أوضحنا بعض الشيء عن نقده للقاموس ونواحي ذلك النقد ودفاعاته عن الجوهرى، في جانب.

ونقده للجوهرى والقاموس معاً في جانب ثانٍ.

ونقده ثالثاً لكلٍّ من جافى الحقيقة من اللغوين وأغتهم.

واستعرضنا ثالثاً نماذج من ذلك، مشفوعة بتبنياته العامة على بعض الأغلاط والأوهام والتصحيفات دون ذكر أسماء أشخاص بأعينهم، مضافاً إلى كل ذلك ما تبه عليه من أغلاط الرواة والمحدثين وأوهامهم، وما هو من لحن العامة، وما هو غلط مشهور، وما ضار بها مما يقع في اللسان العربي، ودعونا جادين إلى دراسة شاملة لهذه الناحية من معجم الطراز.

وكذا الحال بالنسبة للمنهج العام للكتاب، فقد أوضحنا التقسيم الخامس له، وما ابتكره من منهج في إفراد اللغة العامة مضيفاً إليها المجاز، فاصلاً له عن الاستعمالات الحقيقية، ثم إفراده اللغة في كتاب الله العزيز، ثم الآخر، ثم المصطلح، ثم المثل.

وأوضحنا ما يختزن هذا التقسيم والإفراد من فوائد وميزات، وكيف طور هذا التقسيم العمل المعجمي؛ تفصيلاً وتسهيلاً للتناول، وأنَّ السيد المصنف كان بحق المطور والمتمم للمنهج الاستدراكي الندي في اللغة بل كان هو المبتكر الأول لهذه

المنهجية في تدوين معاجم اللغة العربية.

وفي إطار تحقيقنا النهائي لبابي المهمزة والزاي منه، وبعض الباء، وما اقتضناه عن تحقيقنا الأولى لباب الراء وبعض إفاداتنا عليه، كل ذلك مضافاً إلى ما استلتناه على عجلة من كتاب الصاد، استلهمنا من كل هذه الموضع الرسم الهيكلي العام والميزات المهمة التي فاق بها باقي المعاجم اللغوية التي عليها المعول والمدار اليوم. ولعلّ مواصلة التحقيق النهائي لكل أبواب هذا المعجم وفضوله -إن قدر ذلك للاخوة الذين أنيطت بهم مهمة إتمام تحقيق المتبق من هذا الكتاب- يكشف عن مزيد من الميزات، وعن خطوط تفصيلية أعمق وأدق في منهجية هذا المعجم الفريد والمستوى بحق الطراز الأول والكتاب لما عليه من لغة العرب المعول غير مستخفين ومستقصين لما قدمناه، إذ في المطروح ما يفي بالفرض ويعطي صورة واقعية عن الكتاب ومؤلفه على كل حال، فإن أهم ميزات هذا الكتاب وبجمل خطوط منهجية المؤلف كانت هي:

- ١- ابتكاره التقسيم الخماسي -في خطة تأليف معجم اللغة العربية- . ويدخل في ضمه إفراده المجاز عن الحقيقة.
- ٢- امتيازه بتكرис الجهد في العمل المعجمي على المنهج التقدي، وبيان الأوهام والأغلاط والتصحيفات والهفوات ووو، وكان القسط الأوفر منها منصباً على نقده للفيروزآبادي في قاموسه، ونقداته على أنحاء وأقسام يحتاج بيانها إلى دراسة مفصلة. وقد مر ذكر هاتين الميزتين.
- ٣- امتيازه بسعة العمل الاستدراكي في اللغة، وذكره ما لم يذكر في المعاجم

اللغوية المتداولة، وبرجمته المحكمة في كيفية التدوين، وهذا العمل يتجسم على أكثر

من صعيد:

أـ ما استدركه من اللغات والاستعمالات المبثوثة في مختلف كتب اللغة -دون معاجمها- وكتب الأفعال، والدواوين وشروحها، وكتب النحو والصرف ووو، ووضع كل ما لم يذكروه في موضعه من المعجم.

بـ -استدراكه بعض المواد اللغوية كاملة، مثل مادة «برب» و«عقب» و«خشلب» و«قدفع» وغيرها.

جـ -ما استدركه مستفيداً من مواطن القياس المطرد في اللغة.

دـ -ما استدركه مستفيداً من كتب التفسير والأثر والمثل والطب والحيوان، وكتاب المرتضى لابن الأثير، وتذكرة الانطاكي وغيرها من الكتب.

هـ-ما استدركه من اللغات الموجودة في مواضع أخرى من معاجم اللغة، كذكره في المهوذ ما ذكروه في المعتل، أو في أماكن أخرى.

وـ -ما استدركه من ذكره للأفعال -وخصوصاً الثالثية منها- التي لم تذكر في المعاجم اللغوية مع حسن ترتيبه بالذكر ها، الثالثي ثم الرباعي، ثم المزيد.....

ز - ما استدركه من ذكره لحركة عين المضارع، مما لم تذكره المعاجم اللغوية، كما في مادة «هرد» و «خسر» مما هو أجمل وأوضح في بيان هذا النوع من الاستدراك.

ح - ما استدركه من ذكره وبيانه لحروف التعدي، واختلاف المعاني بحسب اختلافها مضافاً إلى تفسيره الفعل المتعدى بحرف ما من حروف الجر، بفعل آخر يتعدى بنفس الحرف لا بغيره كما يصنونه في المعاجم اللغوية.

ط - ما استدركه من ذكره لجل - أو كُل - الوجوه واللغات، من جموع ومصادر وأسماء وسائل المشتقات، ومن وجوه إعرابية، كما في مادة «هوأ» في ذكره لغات «هاؤ» و «هاء». ي - توفيقه بين أصول اللغة والاشتقاق الصرفي وبين مسموعاتها، وإثبات التبيبة الصحيحة المستوحاة من بينها.

ك - ما استدركه من معانٍ للغات مقتضاها من استعمالاتها، كما في مادة «أوب» من تفسيرهم الأول بالتحلل، في حين فسّره السيد المصنف بالمطر، لأنّه هو المتلائم مع البيت الشعري الوارد فيه، ومثله ما في مادة «جائب».

ل - ما ذكره مما لم يذكروه في معاجمهم من القوائد اللغوية

وال نحوية والصرفية، وجمعه للاقوال، وطرحه لآرائه فيها،
ويتجلى رأيه في مادة « وهب » من تصحيحه « وهبته منه »
مثلاً.

٤ - امتيازه بسلامة العبارة في الإفهام والتفهم، وخلوها من الفسوض
والتعريف بالأحق أو المساوي، وهي ميزة مطردة في كلّ الطراز امتاز بها عن باقي
المعاجم.

٥ - امتاز هذا الكتاب في المجاز مضافاً إلى خصوصية الأفراد وسلامة العبارات
بميزات أخرى، هي:

أ - ذكره لمجازاتٍ لم تذكر في عامة المعاجم، ويدخل في
ضمنها تنبئه على ما هو مجاز من الاستعمالات التي ذكروها
دون التنبئه على ذلك.

ب - شرحه لعبارات الأساس. وهي تقاد تكون أهم
ميزاته في المجاز.

ج - ذكره وجاه المجاز، وبيانه للعلاقة التي صحت من خلالها
الاستعمال المجازي، وصار بها المجاز مجازاً.

٦ - وامتاز الطراز في « الكتاب » مضافاً إلى خصوصية الأفراد وسلامة
العبارات بميزات أخرى، هي:

أ - عدم اقتصره على حمض التفسير اللغوي، بل إشفاعه
بيان المعنى المراد من الآية القرآنية من خلال التفاسير،

وعدم إغفاله من الآراء التفسيرية آراء أهل التأويل والباطن.

ب - عنايته بالقراءات القرآنية، وذكره للقراءة الموافقة للهادئة اللغوية المبحوث فيها، وهذا وإن ذكر أحياناً في المعاجم إلا أنه قليل بالنسبة إلى ما ذكره السيد المصنف في الطراز.

ج - ذكره تفاسير الآيات التي تخصّ أهل البيت عليهما السلام، ونقله ما ورد عن السنة النبوية الشريفة وأقوال آل محمد في تفسير بعض الآيات، كما في مادة «عهد» في تفسير قوله تعالى: «لا ينال عهدي الظالمين».

د - تحقيقاته وتدقيقاته في شرح بعض الآيات القرآنية بما لم يذكره أحد من آئمة المفسرين وممثليهم، كرأيه الذي طرحته في مادة «لأنّ» في تفسير قوله تعالى «يخرج منها اللؤلؤ والمرجان».

٧ - وامتاز هذا الكتاب في «الأثر» مضافاً إلى خصوصية الإفراد وسلامة العبارات، بعذرة اعتماده بشكل كبير على الأثر النبوي الصحيح، وإنفرد من بين المعاجم -تبعاً للرضي الاسترابادي، والشيخ الطريحي- بالأخذ بكلام أهل البيت عليهما السلام حجة لا تشكيك فيها، فذكر كلماتهم وأقوالهم وشرحها في «الأثر»، فاعتمد كثيراً على ما في نهج البلاغة، والصحيفة السجادية، والكافي، والفقير،

والتهذيب، وكتب الأدعية، والمصادر الإمامية الأخرى.

٨- وامتاز «الطراز الأول» في «المصطلح» مضافاً إلى خصوصية الأفراد، بالسعة والشمول في ذكر المصطلحات لشتى العلوم، دون الاقتصار على مصطلحات علوم اللغة العربية كما هو دأب معاجم اللغة المستدالة، فقد ذكر المصطلحات الفلسفية، والمنطقية، والعرفانية، والصوفية، والفقهية، ... إلى جانب مصطلحات علوم اللغة العربية، وذلك لما ذهب إليه من الرأي الصحيح الصائب، القائل بوجود أصول لنوية لجميع المصطلحات العربية للعلوم.

٩- وامتاز هذا الكتاب القيم في «المثل» مضافاً إلى خصوصية الأفراد وسلامة العبارة، بالشرح الكامل للمثل، وذكر وجوهه ومعانيه إن تعددت باختصار وافي، دون تطويل بلا طائل.

وإلى جانب ذلك نراه يتحف شرحة للأمثال بالتفاتاته الذكية، الرافعة للاهمال، كما في مادة «فرأ» في شرح المثل: «كل الصيد في جوف الفرا» حيث نبه على أنَّ النبي ﷺ مثلَه في أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، لا أبي سفيان بن حرب، وغيرها.

والميزة المهمة في «المثل» هي عدَّه ما فيه ملاك المثل مثلاً، وإن ذُكر في كتب اللغة ومعاجمها على أنه من أقوالهم، ولم يذكر في كتب الأمثال، وقد ذكرنا جملة صالحة من أمثلة ذلك.

بقي شيء

وهو أنَّ ما ذكرناه من محسن كتاب الطراز الأول، وميزاته التي فاق بها سائر المعاجم اللغوية من حيث التقسيم والترتيب المنهجي، ومن حيث غناه في النسق والاستدراك، ومن حيث التحقيقات الأنثقة الرشيقية التي تضجَّ بين دفتيه، كلُّ هذا لا يعنينا من القول بأنَّ هذا الكتاب ككل كتاب غير كتاب الله لا يخلو من الخطأ والوهم، وكما قال السيد المصنف في خطبة كتابه:

وهيئات، إنَّ الكتاب الذي لا ريب فيه إنما هو كتاب الله
الذي لا يضلَّ مقتفيه، وما سواه فهو مظنة للاختلاف.

فاما في مجال نقده للفيروزآبادي والجوهري وغيرهما.

• في مادة «حفساً» وهم السيد المصنف الجوهرى لأنَّه ذكر «الحفيساً» في «حفس»، فتابع الفيروزآبادى في قوله: ووهم أبو نصرٍ في إيراده في «ح ف س». وإذا غضضنا النظر عن أصل التوھيم^(١)، فإننا نقول: إنَّ السيد المصنف فاته أن يشير إلى غفلة الفيروزآبادى، حيث أعاد ذكر «الحفيساً» في «حفس» دون تبييه عليه، وقد تعجب من صنيع الفيروزآبادى هذا ابن الطيب الفاسي في إضاءة الراموس^(٢)، والزيدي في تاج العروس^(٣).

• وفي مادة «رقاً»، قال: الرقوء، كرسول: ما يوضع على الدم ليرقاً، ومنه قول

(١) لأنَّ أبي حيان والفارابي وغيرهما صرَّحوا بزيادة الياء، في «حفس» ليس بخطأ قطعي.

(٢) انظر إضاءة الراموس ٣: ١٣٧.

(٣) انظر تاج العروس المادة.

قيس بن عاصم لولده: «لا تسبوا الإبل، فإن فيها رقوه الدم ومهر الكريمة» أي بها يمحقن الدم لأنها تُدفع في الديات، فكيف صاحب الشار عن طلبه، فيمحقن دم القاتل، ووهم الجوهرى فقال: في الحديث ...

وهذا التوھيم صحيح قطعاً طبقاً لمبنى الإمامية من اختصاص لفظ الحديث في الاصطلاح بقول النبي ﷺ، وأما بناء على مباني العامة فلا وهم للجوهرى.

قال المامقاني: ولا يخفى عليك أنَّ تسمية ما انتهى إلى غير المقصوم من الصحابي والتاجي «حديث» مبنيٌ على أصول العامة، وأما أصحابنا فلا يسمون ما لا ينتهي إلى المقصوم
حديثاً^(١).

قال السيد المصنف في المصطلح من مادة «أثر»: الأثر عند المحدثين أعم من الحديث والخبر؛ فالحديث ما روی عن النبي ﷺ، والخبر ما روی عن غيره، والأثر أعم منها.

لكن السيد المصنف غفل عن توهيمه هذا، فعاد في المصطلح من مادة «حدث» ليقول: الحديث ما روی من قول النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعى .
• وفي مادة «لحا» وهم الفيروزآبادى الجوهرى في «عمر بن لحا»، وادعى أنَّ لحاً جد عمر لا أبوه، مع أنَّ المطبق عليه الشائع الدائم في كتب الأنساب هو ما ذكره الجوهرى^(٢)، فكان على السيد المصنف الدفاع عن الجوهرى هنا.

(١) مقياس المداية ١: ٥٩ - ٦٠.

(٢) انظر ما قاله صاحب التاج هنا. ولم يذكر ما ذكره الفيروزآبادى إلا الصاغانى في العباب؛ حيث قال: عمر بن الاشمع بن لحا التميمي، شاعر.

و قال السيد المدنى في مادة «نَتَأ»: الثناء، كسلافة: ماء لبني عميلة أو لغنى.
وبهذا ضبطه ياقوت في معجم البلدان حيث وزنه فقال: الثناء بالضم، وبعد
الألف همزة ثم هاء^(١).
و ضبط في نسخ القاموس «الثُّنَاءُ، كهمزة» ولم يتبينه السيد المصنف على هذا
النطاف.

و في مادة «نِيَا»، قال السيد المصنف: ناء اللحم وغيره كباع نيناً و نيءاً
و نيءةً: لم ينصح.
وهذا هو الصحيح الذي عليه أهل اللغة، فهو في الصحاح والمصاح والنهاية
الأثيرية واللسان، وغيرها، فهو ناءٌ نينٌ كباعٌ بيع.
والذي في القاموس: و [ناء] اللحم نيناً فهو نيءٌ بين الشيء والشيءة: لم ينصح،
يائية، وذكرها هنا وهم للجوهرى.

فا ذكره الفيروزآبادى من معارض «ناء» مخالف لما عليه أهل اللغة، وفات
السيد المصنف تغليطه، وما ذكره من تغليط الجوهرى أيضاً غير صحيح، ولم يرده
السيد المصنف ولا دافع عن الجوهرى^(٢).
ومثل هذا ليس بنادرٍ في منهجه النقدي، لكنه قليل قياساً بضخامة العمل
النقدي في معجمه «الطراز».

(١) معجم البلدان: ٥: ٢٦٠.

(٢) انظر تاج العروس في هذا الموضوع.

وأثنا ما يتعلق بالاستدراك:

فقد وقع في الطراز بعض المأخذ التي أخذت عليه، نذكر هنا بعضاً منها لبيان الصورة النزية لهذا المعجم والحقيقة المتواخة دون تعصب أو تحييز، على أن ذكرها لا يُعدّ تقديرًا بقدر ما يُعدّ تقديرًا لعظمة هذا المعجم الذي تكاد المأخذ عليه تضليل وتتضاءل إلى جنب محاسنه وميزاته الجمّة الوفرة، وقد يُقال الشاعر:

كُنْ الْمَرْأَةِ ثُبَّلًا أَنْ تُعَدُّ مُعَايِبَه

فإنَّ حصرها بعدد محدود بذلك على جملة المحسن والمميزات التي يتحلى بها، والذي يمكن أن نأخذه على الطراز هو عدم دقتته في الأوزان التي وزن بها الكلمات التي أراد بيان وزنها وضبطها، فإنَّ هذا المأخذ هو أبرز ما رأينا من المأخذ على هذا المعجم، فإنه لم يلحظ في الوزن إلا صورة الكلمة فقط دون لحاظ ما يفيده وزنها من مبالغة أو تكرار أو.

• في مادة «وكا»، قال: **والتُّكَأَةُ، كرُطْبَةُ**: الرجل الكبير الاتّقام. فوزن **تُكَأَةُ** الذي هو قُفلة للبالغة بـ«رُطْبَة» التي هي مفرد الرُّطب، ولا سخية ولا مائلة بين الموزون والموزون به إلا في صورة الكلمة.

فصنيع الفيروزآبادي في مادة «وكا» حيث وزنها بـ«هُمَرَة» هو الأولق بالوزن، ومعنى المبالغة.

ومثل ذلك صنع ابن منظور في مادة «وكا» حيث قال: **التُّكَأَةُ بوزن الْهُمَرَةِ**: ما يشَّكُّ عليه، ورجلُ **تُكَأَةٍ**: كبير الاتّقام.

وفي التهذيب: وقال أبو عبيد: **تِكَّاهَ بِوْزَنْ فُعْلَةَ**^(١).

وفي الصحاح: **رَجُلُ تِكَّاهَ مِثَالَ هَمْزَةَ**: كثير الاتكاء ...

فوزنه بـ «همزة» هو الأوفق بالاشتقاق، وهو الذي استعمله أرباب المعاجم^(٢) كما رأيت بعض نماذج ذلك، فلا وجه للعدول عن هذا الوزن.

• وفي مادة «دبأ»، قال: **الدُّبَاءُ، كَتْفَاهُ**، كتفاه: اليقطين. ثم عاد في مادة «دَبَب» فقال: **الدُّبَاءُ، كَتْفَاهُ**: القرع. فوزن نفس الكلمة تارة بـ «تفاح» وهو الأوضح الاعرف، وتارة أخرى بـ «تفاء».

• ووزن في المثل من مادة «جلأ» **ذَرْوَح بـ سَفُودَ**، ثم عاد في مادة «ذرح» فوزن **ذَرْوَح بـ دَبِيُوسَ**.

وربما ادعى بعضهم أن هذا التفنن في الوزن إنما هو للتدليل على براعة المصنف وإيمانه بلغات العرب، والأوزان التي عليها كلماتهم، ولكن هذا القول فيه تعسف، لأنّ الهدف من تأليف المعجم اللغوي - وكما قلنا - هو إيصال اللغة لطالبيها لاستعراض القدرات، وأنّ المهم هو تفهم القارئ بوزن الكلمة واحتراقها من خلال تنظيرها بكلمة معروفة متداولة.

• وإذا أردت التتحقق مما قلناه فخذ مثلاً لسوء عدم الالتزام بأوزان خاصة في وزن الكلمات.

• ما في مادة «خرأ» قال: **وَغَرَّبَيْ كَتْهَدُّثَ**: أحد جبلي الصفراء، والآخر:

(١) التهذيب ١٠: ٣٣٤ / مادة «تكاً».

(٢) نعم، وزن الفيومي في المصباح «التكاه» إنما يتكأ عليه - لا بمعنى الكثير الاتكاء - بـ «رطبة».

مُسلَّح، كمُتَحَدِّثُ أَيْضًا.

وهذا النص ورد مضبوطًا ضبط القلم في نسخة «ت» فقط ، مع أن كتب البلدان والسيرة النبوية والمغازي ناطقة بوزن هذين الجبلين بـ «مُفْعَل» كمحاسن ، وربما ضبطا في بعض المصادر بفتح الميم «مَفْعَل» ، وعلى كلا التقديرتين فإن ضبطهما بالتشديد بما لم يذكره أحد.

وبراجمعة مادة «سلع» من الطراز ترى الضبط الصحيح الذي عليه المصادر، حيث قال : «مُسلَّح... كمُحَمَّسِينَ أَحَدْ جَبَلِ الصَّفَرَاءِ» وفرقه عما هو كمتَحَدِّثَ فانه اسم شعب ...

فليماذا إذن لم يضبطه ويزنها في مادة «خرأ» بـ «مُخَمِّسِينَ»؟!
إنَّ عدم التزام ألفاظ مخصوصة، ولا ملحوظ فيها ما في أصل الكلمة الموزون
بها، مما يُربك المعجم ويضيع على طالب العربية سهولة الفهم والتناول.
ولعلَّ خير من ضبط الأوزان ورفع الخلل في هذا المجال، هو صاحب معيار
اللغة، حيث قال :

إنَّ القوم قد سلكوا مسلك الإهمال في مقام البيان،
واقتصرروا في جُلُّ ما كتبوا في هذا الفن على الإعراب
والإشكال دون ذكر الأوزان، ووقدت كتبهم بأيدي
المستنسخين الغير المطلعين من العرب والمعجم، فحصل فيها
الزيادة والنقصان... ولكنني لم أقصر على ذكر الأوزان
فضلاً عن الاقتصار على الإعراب، بل عقدت فصلاً في

المقدمة وأوردت فيه كُلَّ ما وزنت به من أول الكتاب إلى آخره، وبَيْتَتْ حروفها وإعرابها، كِبَأْ إن وقع في أثناء الكتاب زيادة أو نقصان أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها^(١).

وهذا النقص لم يسلم منه كتاب الطراز، رغم أن مصنفه رفع كثيراً من مساوئ المعاجم اللغوية المقدمة عليه.

ومن المآخذ على الطراز أنه رغم استدراكه كثيراً من المواد واللغات عليهم إلا أنه لم يذكر بعضها مما هو موجود ومُدوَّن في معاجم اللغة.

- فلم يذكر في الطراز، مادة «نطأ» مع أنها ومفراداتها واستعمالاتها موجودة مذكورة في الصحاح والعباب والتكميلة والقاموس واللسان والتاج.

- وذكر في القاموس والعباب والتكميلة والتاج مادتي «فلا» و«فناً»، وذكر اللسان مادة «فناً» دون «فلا»، ولم يذكر السيد المصنف في الطراز لا مادة «فلا» ولا «فناً».

ومن المآخذ عليه خطأه في ترتيب المواد اللغوية في بعض الأحيان، حيث ذكر مادة «حفتاً» ثم «حفساً» ثم «حفاً»، وذكر القاموس «حفاً» ثم «حفساً» ولم يذكر «حفتاً» مع أنه أحال عليها في مادة «حفت»، وذكر الزبيدي في التاج «حفتاً» ثم «حفاً» ثم «حفساً»، والسيد المصنف والزبيدي كلاهما أخطأ في الترتيب، إذ المفروض أن يكون تسلسل المواد كالتالي: «حفاً» ثم «حفتاً» ثم

«حمساً».

ورغم ما قلناه من سلاسة عبارته ووضوحها في بجمل الطراز، إلا أنه ربما فاقت عبارات غيره في الوضوح عباراته، لكن ذلك في موارد قليلة تض محل وتندثر مقابل عبارته في كل الكتاب، فإنه في بجمل كتابه يتلوى العبارة الواضحة السلسة كما مرّ عليك، وإذا جاءت عبارة ليست بهذا الوضوح فإنما ذلك في المواطن التي مرّ قريباً بيانها من كتابه.

في مادة «كرفاً» مثلاً قال: كَرْفَاتِ الْقِدْرُ: كَثَاثٌ. ولم يبين معنى «كَثَاثٌ» ولم يقل: أزيدت للفلي، ولم يراع مزيد الإيضاح في العبارة؛ وذلك لقرب مرور مادة «كَثَاثٌ» حيث قال فيها: كَثَاثٌ الْقِدْرُ: أزيدت للفلي، هذا هو منهجه العام في سلاسة العبارة، لكنه ربما تخاطط عن ذلك كما:

- في مادة «تفأً» حيث قال: تَفَأُ الْقِدْرُ: فَثَاهَا. وهذا تعريف بالأخف أو المساوي، ولم تأت مادة «فثأً» بعد، فكان عليه شرحها بأن يقول: تفأً الْقِدْرُ: فَثَاهَا، أي سكن غليانها بالماء، كما هو دأبه في مثل هذه الموارد.

- وفي مادة «ربأ» قال: مِرْبَأُ الْبَازِي مَيْقَعَةً. وهذا تعريف بالأخف أو المساوي، مما يحوج الطالب إلى مراجعة مادة «وَقْعٌ»، مع أن عبارات باقي المعاجم أوضاع منها، ففي اللسان والتاج وغيرها: مِرْبَأُ الْبَازِي: مَنَارٌ يُرْبَأُ عَلَيْهَا، أو مكان البازي الذي يقف فيه.

وفي العباب: المَرْبَأُ وَالْمَرْبَأُ وَالْمَرْتَبَأُ: الْمَرْقَبَةُ، ومنه قيل لمكان البازي الذي يقف فيه مِرْبَأً.

و في مادة «قضايا» قال: قضت العين: اهررت و فسدت و زهّل ماقها. مع أنَّ عبارة القاموس واللسان أوضح، حيث قالا: اهررت واسترخت ماقها.
وفي المحيط: قضت عينه قضاً: أي فرحت^(١).
وفي الجمهرة: قضت عينه ... إذا فسدت^(٢). وفي موضع آخر منه: قضت عينَ الرجل: إذا اهررت و دمعت^(٣).

هذا وقد وقعت بعض الأغلاط في الطراز يرجح قويًا أنها من أغلاط النساخ، لعدم حصولنا على خطوطه الطراز التي بخط السيد تبريز^(٤) وقد يكون ما كتب سورة لم تبيض بعد، ولأنَّ وقوعها من مثله تبريز شيء شبيه بالمحال.

وذلك مثل ذكره في الكتاب من مادة «جزأ» قوله تعالى: «لنعلم أيَّ الحزبين» الفريقيين المختلفين في مدة لبثهم، أحدُهما: أصحاب الكهف، والآخر: الملوك الذين تداولوا المدينة ملِكًا بعد ملِك، أو كلاهما من أصحاب الكهف، أو هما طائفتان من المؤمنين في زمانهم اختلفو في مدة لبثهم.

وأعاد نفس الآية وتفسيرها بتفاوت في العبارات في مادة «حزب» ولم نعثر على قراءة «أيِّ الحزبين» ليصح إيرادها في مادة «جزأ» فييق احتمال كون النسخة مسودة أو الغلط من النساخ هو الراجح.

(١) المحيط ٤٦٣: ٥.

(٢) جهرة اللغة ٢: ٩١٠.

(٣) جهرة اللغة ٢: ١١٠٢.

(٤) وهي موجودة في مكتبة السباعي في العراق. وقد وصلتنا متأخرًا بعد سقوط الطاغية صدام حسين واعتمدناها في تحقيق الكتاب لا في هذه الدراسة.

ومثل ذلك ما حصل في مواضع قد لا تتجاوز الثلاثة -من خلال الابواب التي قنا بدراستها- من تقديم المصطلح على الأثر، أو المثل على المصطلح، والذي يترجع أنه من أغلاط النساخ.

يضاف إلى كل ذلك بعض الأخطاء التي أشرنا إليها في هوامش التحقيق، وبعض اللغات التي فاته ذكرها -برغم شموليته في مثل هذه المواطن كما ذكرنا سابقاً - كما في مادة «هأهأ» حيث ذكر «هئي هيئ» دعاء للإبل للعلف، ولم يذكر «هأهأ» مع أنها مذكورة في معاجم اللغة.

لكن الحصيلة النهائية التي يقف عليها الباحثُ بوضوح وجلاء هي أنَّ معجم الطراز هو الأول في بابه مملوء بالمحاسن، تضيَّع صفحاته بالاستدراكات والنقودات، وهو خالٍ من كثير من معايب ونواقص المعاجم اللغوية، سالمٌ من المحسو والغفاء، جديِّدٌ مبتكرٌ في طريقة، مبتكرٌ في منهجه، وما وقع فيه من النواقص قد لا يعد شيئاً في قبال محاسنه، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ السيد المصنف صنفه في آخريات سنيّ حياته الشريفة، وأنَّه كان مصاباً بعلل الشيخوخة وأمراضها، وأنك لو راجعت نسخة سبطه على اصغر حكمت الشيرازي من الطراز لرأيت على صفحتها الأولى ما يدلُّ على ذلك، وتضرَّعه إلى الله وتوسله بالنبيٍّ وآلِه لنيل الشفاء، وعليه تكون بعض النواقص مرجعها إلى النساخ كما عرفت، وبعضها لعدم امتداد العمر به ليتم كتابته وتنقيحه ومراجعةه، مضافاً إلى علته وكبر سنِّه، ونحن على يقين أنه لو كان قد امتدَّ به العمر فأتم كتابه وراجعته ونقحه وأضاف إليه، لجاء الكتاب أجود برمَّاتٍ مما هو عليه الآن.

فشرمنا عن ساعد الجد وعزمنا بعد التوكل على الله لجمع ما تيسر لنا من نسخ هذا الكتاب.

نسخ الكتاب

أَلْف المصنف كتابه في ثلاثة أجزاء، ولما كان للمجلدين الاولين نسخ متعددة، وهي بنظرنا في عرض واحد، فقد اتخينا بعضها لسهولة تناولها، ولقد تأرخ بعضها، أو لكونها مقابلة على نسخة عليها بلالات للمؤلف، أو لكونها مكتوبة من على نسخة المصنف، وقد حصلنا مؤخراً على المجلد الثالث من هذا الكتاب بخط المؤلف كانت في مكتبة الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء رحمه الله، وإليك بعض النسخ المعتمدة، والإشارة إلى بقية نسخ الكتاب:

ال الأولى : نسخة مكتبة الإمام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء - العامة.

الثانية : نسخة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام الأولى وهي من أول الكتاب إلى مادة «يزداد».

الثالثة : نسخة الحق الطباطبائي الأولى وهي من أول الكتاب إلى مادة «وذذ».

الرابعة : نسخة مكتبة مؤسسة كاشف الغطاء العامة وهي من أول الكتاب إلى مادة «يزداد».

الخامسة : نسخة الشيخ قيس العطار وهي من مادة «أبر» إلى مادة «عقبس».

السادسة : نسخة الحق الطباطبائي الثانية وهي من مادة «أبر» إلى آخر السين.

السابعة: نسخة مكتبة الإمام الرضا عليهما السلام الثانية وهي من مادة «شكرا» إلى مادة «قص». .

وهناك نسخ أخرى من الكتاب لم نصورها ونعتمدها لحد الآن في التحقيق؛ لعدم الحصول على بعضها، وللاستغناء عن بعضها الآخر بغيرها، لكن ذكرها لا يخلو منفائدة وهي:

١- نسخة مكتبة الإمام الصادق في قزوين المرقة ٣٦٩ والتي تقع في ورقة من أول الكتاب إلى آخر مادة «يزداد» بخط نجفيلي بن زيداً على، كتبت في سنة ١٢٢٨، كتبها الناسخ من على نسخة المصنف.

٢- نسخة مكتبة مدرسة نواب / مشهد المقدسة برقم (١٢) لغة، كتبها محمد قاسم بن حسن علي السرجاني في مشهد، وفرغ منها سنة ١٢٥١.

٣- نسخة المكتبة المركزية في جامعة طهران برقم ٦٦٤٨ (المجلد الأول في ٣١٢ ورقة كتبت سنة ١٢٦٢). .

٤- نسخة مجلس الشيوخ الایرانی برقم ٤٣٩ (المجلد الثاني) في ٢٧١ ورقة كتبت في القرن الثاني عشر.

٥- نسخة دار الكتب الوطنية في طهران برقم ٤٦١٧، مذكورة في فهرسها ٩٨/٨.

٦- نسخة مكتبة گوهرشاد برقم (١٣٨١) من مادة «غمد» إلى مادة «يزداد».

٧- نسخة مكتبة سپهسالار (الشهید المطہری) في طهران برقم ٢٩ من أول الكتاب فصل العین إلى باب الدال ، في ٢٤٢ ورقة كتبت بخط نسخي جيد سنة

- ٨- نسخة أخرى فيها برقم ٢٣ وهي كسابقتها في ٣١٠ ورقة كتبت سنة ١٢٨٢.
 - ٩- نسخة مكتبة ملك الأهلية، برقم ٣٣٦ (المجلد الأول) في ٤٢٤ ورقة كتبها نظام الدين محمد بن محمد علي القزويني بخط نسخي، فرغ منها في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٣٨.
 - ١٠- نسخة أخرى فيها برقم ٣٣٨ في ٢٦٢ ورقة بخط آنف الذكر من باب الراء فصل الهمزة (أبر) إلى (حاس).
 - ١١- نسخة من مكتبة الإمام الرضا (الاستانه) في مشهد برقم ٣٧٣١ كتبت سنة ١٢٨٤.
 - ١٢- نسخة أخرى فيها برقم ٣٧٣٢ في ٢٢٢ ورقة من أول باب الراء فصل الهمزة (أبر) إلى باب السين فصل الطاء، كتبت في القرن الثالث عشر.
 - ١٣- نسخة مكتبة العاطف باسلامبول في تركيه «انظر الدرية ١٥٨: ١٥».
 - ١٤- نسخة في مكتبة الشيخية في كرمان.
- وقد عرّف المرحوم الحق السيد عبدالعزيز الطباطبائي غالب هذه النسخ في كتابه عن مخطوطات اللغة العربية في مكتبات إيران، وهناك نسخ أخرى مذكورة في فهارس المكتبات.
- والآن مع وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ورموزها:

وصف نسخة مكتبة الإمام الشیخ محمد الحسین کاشف الغطاء - العامة
وهي نسخة بخط المؤلف كانت خرقـة اشتراها الشیخ محمد السماوی من بعض
أحفاد نظام الدولة المجاورین للنجف الأشرف، وصھفها وجلدھا واحیاھا، وقد
اشتراها الإمام کاشف الغطاء من الشیخ السماوی، وهذه النسخة من مادة «شر»
حرف الراء إلى «قص»، وقد ذکر السيد المصنف تاریخ فراغه من الاستنساخ في
موضعين من هذا المجلد.

احدھما: في آخر الزای: فرغ منه ظهر يوم الخميس غرة ربيع الاول «١١١٤

. ٥

وثانیھما: في آخر الشین: فرغ في اصفهان في ١١١٧ھ.
وقد كتب الإمام الشیخ محمد حسین کاشف الغطاء على اول هذه النسخة بخطه:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا المجلد كلھ بخط مؤلفه السيد علي خان قدس سره كما
يصرح به في آخر حرف الزای والشین والشین، ويظهر
انه هو نسخة الأصل وهو من مکتبة العلامة السماوی
حفظه الله تملکناه بالشراء بقيمة عاليه.

محمد الحسین آل کاشف الغطاء

غرة محرم ١٣٦٧ھ

وقد اهدانا نجله الكريم الاستاذ الفاضل الشیخ شریف کاشف الغطاء مصورة
هذه النسخة فله منا جزيل الشکر ومزيد الامتنان.

وقد اعتبرنا هذه النسخة، نسخة الأصل.

وصف نسخة المكتبة الرضوية الأولى / مشهد.

وهي النسخة التي أوقفها الاستاذ علي أصغر حكمت الشيرازي وزير المعارف والأوقاف آنذاك، وسبط المصنف برقم ٨٩٦٢، تقع في ٤٠٠ ورقة، من أول الكتاب إلى آخر حرف الذال، كتبها علي بن حسن البحري بخط النسخ، مشكول، وفرغ من كتابتها في ٣ ذي الحجة ١١١٢هـ، وعلى النسخة بлагات مقابلة بأصل المصنف، وقد جاء في آخر النسخة في الهاشم: بلغ قبلاً بأصله على يد مؤلفه علي الصدر الحسيني غفر الله له ضحوة يوم ٢٩ محرم الحرام سنة ١١١٤.

وكان المصنف قد كتب على صدر النسخة أموراً، منها الكتب التي اعتمدتها في

التاليف وهي:

كتاب العين للخليل بن أحمد، مختصر العين للزبيدي، الحيط
لابن عبّاد، الحكم لابن سيدة، التهذيب للأزهري، الجمهرة
لابن دريد، الجمل لابن فارس، المقاييس له، الصحاح
للجوهري، الأساس للزخنيري، الفائق له، الفريبيين
للهروي، بجمع الغرائب للفارسي، النهاية لابن الأثير،
المغرب للمطرزي، المغرب له، ديوان الأدب للفارابي،
مشارق الأنوار لعياض، تكملة الصحاح للصنفاني،
القاموس للفيروزآبادي، شمس العلوم لشوان، كتاب

الصفات للنضر بن شيل، المصباح المنير للفيومي، كتاب الأبنية لابن القطاع، المرصّع لابن الانبار، المزهري للسيوطى، كتاب الف با لابن الشيخ، نوادر أبي عمرو الشيباني، نوادر أبي زيد، الأمالي للقالي، الكامل للمبرد، بجمع الامثال للميدانى، جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري، المستقسى للزمخشري، الامثال لأبي عبيد، معجم البلدان لياقوت، عجائب البلدان للقرطاجينى، الفصيحة لشعلب، شرحه للمرزوقي، أدب الكاتب لابن قتيبة، جمهرة النسب لابن الكلبى، تبصیر المنتبه لابن حجر العسقلانى، المؤتلف وال مختلف، مفردات الراغب، ينابيع اللغة للبيهقي، لسان العرب لابن مكرم، العباب للصخانى، بجمع البحرين له.

وعلى ظهر هذه النسخة كتابات لنجل المؤلف.

وقد رمزاً لهذا النسخة بـ «ت».

وصف نسخة الحق الطباطبائى **﴿ت٢﴾** الأولى.

أرسل إلينا مصورتها المحفور لـ العلامة الحق السيد عبد العزيز الطباطبائى **﴿ت٢﴾**، وهي من أول الكتاب إلى مادة «وذذ»، مخرومة الأول، بخط النسخ، عدد أوراقها ٣٣٦، عدد الأسطر في كل صفحة ٢٨، فيها بлагات وظاهر أنها مقابلة على نسخ

معتبرة، لوجود بلالغات وزيادات فيها لم تذكر في نسخة حكمت الشيرازي، وهي تقريباً أصل النسخ المعتمدة.

لم يذكر فيها اسم الناسخ، بل قال بعد حرف الهمزة: وكان الفراغ منه ضحورة الخميس منتصف جمادى الاولى سنة خمسة وعشرين بعد الف ومائتين والله الحمد رب العالمين.

وقال بعد حرف الثاء: تمت بعون الملك الوهاب في ثامن شهر رجب المرجب من شهور ١٢٢٥ . وقد رمزنا لهذه النسخة بـ «ج».

وصف نسخة مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف.

أرسل إلينا مصوّرَتها ساحة الخطيب السيد مهدي الشيرازي، كتببت بخطّ الشيخ علي بن محمد الرضا آل كاشف الغطاء، بخطّ النسخ، أنها الناسخ يوم الجمعة ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠، وقد جعل المجلد الاول من الكتاب في جزئين، أنهى الجزء الأول إلى آخر الماء.

والثاني إلى آخر الذال، عدد الأسطر في كل صفحة ٢٥، عدد صفحات الجزء الأول ٤٦٠، وعدد صفحات الجزء الثاني ٦٢٤ . وقد رمزنا لهذه النسخة بـ «ش».

وصف نسخة المحقق الطباطبائي **﴿تَرَكَ﴾** الثانية.

أرسل إلينا مصوّرّتها المغفور له، وهي من أول الراء «أبر» إلى مادة «عقبس» عدد الأسطر في كل صفحة ٢٢، عدد أوراقها ٢٣٣، لم يذكر فيها اسم الناشر وتاريخ النسخ.

رمزنا لها بـ «ج» كسابقتها.

وصف نسخة الشيخ العطار.

صورناها على نسخة هي عند الاستاذ الشاعر الشيخ قيس العطار، وهي من أول حرف الراء «أبر» إلى مادة «عقبس» بخط النسخ عدد أوراقها ٥٨٣، والأسطر في كل صفحة منها ٢١ سطر، كتبت سنة ١١٢٤هـ.
وقد رمزنا هذه النسخة بـ «ع».

وصف نسخة المكتبة الرضوية الثانية / مشهد.

وهي بخط حسين بن محمد، بخط النسخ، كتبت من على نسخة المؤلف، تمت كتابتها لعشرين خلوناً من شهر رجب سنة ١٢٨٤.

أولها: الأثر من مادة «شکر» وانتهاؤها إلى مادة «قص».

عدد الوراق ٢٠٣، طول الصفحة ٥/٣٤ سم، وعرضها ٥/٢٢.

عدد الأسطر ٢٩، رقمها في المكتبة الرضوية: ٣٧٣١.

وقد رمزنا هذه النسخة بـ «س».

الفقهاء والكتاب

بعد أن إنتهينا من إعطاء صورة عن المؤلف ودوره في تطوير المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة المعتمدة في العمل،رأينا من الضروري ذكر مكانة هذا الكتاب عند العلامة الفقهاء، وأقوالهم فيه:

قال السيد محمد مهدي بحر العلوم المتوفى ١٢١٢ هـ في (الفوائد الرجالية):
 «وقال السيد علي بن أحمد في (الطراز) -في كندر بالتون-: «إن كندر،
 كسبيل، قرية قرب قزوين، منها، عيسى بن الحسين الكندري والد أبي الحسين
 علي، وأبي القاسم الحسين، الحديثين، وقرية بنисابور، منها: عبد الملك أبو نصر
 منصور بن محمد الكندري وزير طغرilik السلاجوقى»^(١).

وقال أيضاً: «في الطراز كيذر -بالذال المعجمة كحيدر-: قرية بيحقق، منها:
 قطب الدين محمد بن الحسين الكيذري الأديب الشاعر»^(٢).

وقال الشيخ محمد حسن النجفي المتوفى ١٢٦٣ هـ في كتاب الطهارة من (جواهر
 الكلام في شرح شرائع الإسلام):

«وعن الطراز: طهر طهراً -بالضم- -وطهارة، بالفتح: نَطَّفَ وَنَقَّ من التَّجَسِّ

(١) الفوائد الرجالية « رجال السيد بحر العلوم »: ٣: ٢٤٤.

(٢) الفوائد الرجالية « رجال السيد بحر العلوم »: ٣: ٢٤٧.

والدَّنَسِ»^(١).

وقال أيضاً: «وعن الطراز: إنْ فُعُولاً ليس من التفعيل في شيءٍ وقياسه على ما هو مشتقٌ من الأفعال المتعددة كمَنْوَعٍ وَقَطْوَعٍ غيرٌ سديداً، إلا أن يكون المراد بذلك بيان كونه بليغاً في الطهارة فهو حَسَنٌ صواب؛ إذ كانت الطهارة بنفسها غير قابلة للزيادة، فرجع الزيادة إلى انضمام التطهير، لأنَّ اللازم قد صار متعدياً»^(٢).

وقال الشيخ مرتضى الاتصاري المتوفى ١٢٨١ في كتاب (الطهارة): «وعن الكشاف وطراز اللغة: أنَّ كلَّ من أوجبَ المسحَ قال: هو المفضلُ بين الساقِ والقدمِ، انتهى»^(٣).

وقد أخذ هذه العبارة كثيراً من الفقهاء كالسيد الحكيم في المستمسك^(٤)، والسيد الروحاني في فقه الصادق^(٥)، والسيد الحنفي في دروسه.

وقال أبو الهدى الكباشي المتوفى سنة ١٣٥٦ في (سهام المقال في علم الرجال): «الخور: وادٍ وزابٍ: جبل، ومنه قول الشاعر:

سق السرةَ المحللَ ما بين زابٍ إِلَى المَسْوِرِ وَسَمِيَّ البقولِ الْمُذَبِّمِ
فإِنَّ كلامَ القاموسِ مَا خُوذَ مَا ذُكِرَهُ الأُودِيُّ، عَلَى مَا فِي الطَّرَازِ نَقْلًا وَذَكْرًا
الموقس^(٦) ...»

(١) - (٢) انظر المجموع ١: ٤ و ٦٦ و ٦٨ و ٧٠.

(٣) كتاب الطهارة ٢: ٢٦٧.

(٤) مستمسك المروءة الوثيق ٢: ٣٧٧.

(٥) فقه الصادق ١: ٢٨٣.

(٦) سهام المقال في علم الرجال ٢: ٥٧.

وقال أيضاً:

«... ثم إن التلميذ لفظ شائع مشهور وفي غالب كتب اللغة مذكور، نعم ذكره في الطراز نقلأً، التلميذ كتقطير: الخادم، وغلام الصانع، ومتعلم الصنعة، وإهمال الدال لغة فيه، وزنه فِعْلِيل لا تفعيل؛ إذ ليس في كلام العرب تفعيل بالكسر، إلا ما كان أصله الفتح، ثم أتبعه كتنبيت وترغيب، وجمعه: تلاميذ إلى أن قال - واشتهر إطلاق التلميذ على طلبية العلم؛ لأنهم غلمان مشائخهم، والأصل فيه غلمان الصانع. وتلميذ تلميذة، كدرج درجة: خدمة واستخدمه فهو مُتَلَمِّذ بكسر الميم وفتحها، وما اشتهر من قول الناس «تَلَمَّذَ» له بشد الميم خطأ، منشأ توهم أن التاء زائدة. وصرح أيضاً نقلأً في «لذ» بأن التاء في تلميذ أصلية، وقولهم: تَلَمَّذَ أي صار تلميذاً، غلط»^(١).

وكذا أخذ عنه أبو المعالي الكلباسي وغير من ذكرنا في مصنفاته وتراث

دروسهم.

منهج التحقيق

• لقد التزمنا ضبط الكلمات بالشكل واستعنا في ذلك بأمهات كتب اللغة، وحين يتعدد ضبط الكلمة نكتفي في المتن بضبط المؤلف. مشيرين إلى بعضها الآخر في الامثل إذا رأينا ضرورة ذلك.

• حرصنا على تخریج الآيات القرآنية والقراءات التي ذكرها المؤلف.

• خرجنا الأحاديث النبوية، والمأثور عن أهل البيت عليهم السلام والصحابة وأقوال العلماء والأمثال، ورجعنا في ذلك إلى كتب الحديث والفقه والأدعية والزيارات والغريب والأمثال والأدب واللغة وغيرها.

• استدركتنا ما اهمله المؤلف من الكتاب والأثر والمثل في بعض المواد.

• اكتفينا في توثيق الأثر أو المثل بذكر مصدر واحد إن اتفق نقل المؤلف معه وإنما أشرنا إلى مصادر أخرى كذلك.

• أثمننا التخریج بالقول: هو في حدیث أنس، أو أنه يضرب في...، أو أن الرجل هو... إلى غير ذلك من التعليقات المكملة لكلام المؤلف.

• حرصنا على تخریج الشواهد الشعرية من دیوان الشاعر -إن وجد- وإنما أشارنا إلى الاختلاف في النسبة إن وجد.

• شرحنا مراد المؤلف ووضخنا مقصود كلامه إن رامَ غرضاً بعينه، وصححنا

- كل خطأ قطعي وأثبتنا في المتن مع الإشارة إلى ما في النسخة أو النسخ على خلافه.
- أضفنا التعليقات التي كتبها المؤلف بقوله (منه) في هامش الكتاب.
- علّقنا على كلام المؤلف مشيرين إلى موارد أخذته، وأن المذكور في المثل ليس بمثل، وأن أنه اتف بالآخر في المثل أو بالعكس، وأن ما اعتبره مثلا هو عجز ليست، أو أنه أحال في باب النساء على الهمز ولم يتعرض له فيه، وأن اتياً قوله تعالى (إي الحزبين) في مادة (جزء) خطأ، وغيرها.
- اعتمدنا أسلوب التلقيح كمنهج في العمل وإثبات ما رأيناه أقرب لمراد المؤلف وللصواب.

الرموز والإشارات

- وـ: للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد.
 - ..: للدلالة على استمرار الكلام والانتقال من معنى إلى آخر.
 - : للدلالة على كون الجملة تفسيرية أو معرضةً أو المؤذن في بعض الأحيان.
 - ﴿﴾: للدلالة على حصر الآيات القرآنية.
 - (): للدلالة على حصر الأثر والمثل.
 - []: للدلالة على الزيادة والاستدراك.
- مشيرين إلى أنّا قد رأينا علامات الترقيم، والتعجب، والاستفهام، والفارزة المنقوطة، وغيرها حتى يخرج الكتاب في صورة حسنة وهيئة واضحة تيسّر للقارئ الاستفادة منه.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

علي الشهري

في الحادي عشر من ذي القعدة الحرام سنة ١٤٢١هـ
يوم ولادة الإمام الرضا عليه السلام ويحوار مرقده الشريف / مشهد المقدسة



مَنْتَهِيَّةُ كُلِّ مُوْرِسٍ عِلْمٌ وَّ سُلْطَانٌ

ثُبَّتِ المَرَاجِعُ
بَعْدِ التَّرْقَانِ الْكَرِيمِ

١ - كتاب الإبدال

لأبي يوسف، يعقوب بن السكيت (ت - ٢٤٤ هـ).
تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف.
من منشورات: بجمع اللغة العربية القاهرة ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

٢ - الإبدال

لأبي الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي المتوفى - ٣٥١ هـ.
تحقيق: عز الدين التنوخي.
مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق.

٣ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه

لخديجة الحديفي.
نشر: منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط ١، ١٩٦٥ م.

٤ - أبنية المصدر في الشعر الجاهلي

سيفية عبدالحسن المنصور.
نشر: جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨٤ م.

- ٥- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ٦/١
لأبي عبدالله، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي المتوفى - ٢٧٥هـ. تحقيق:
الدكتور عبد الملك عبدالله دهيش.
- طعة ٢ / دار خضر - بيروت / ١٤١٤هـ.
- ٦- أخبار النحوين واللغويين
للسيرافي، الحسن بن عبدالله.
نشر: المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.
- ٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب ٥/١
لأبي حيان الاندلسي (ت / ٧٤٥هـ).
تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد.
مراجعة: الدكتور رمضان عبدالتواب.
طعة ١ / مكتبة الخانجي - القاهرة / ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٨- الازهية في علم الحروف
للهروي علي بن محمد.
تحقيق: عبدالمعين الملوحي.
نشر: مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٨١م.
- ٩- أساس البلاغة
لأبي القاسم، جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى - ٥٢٨هـ.
طعة / مكتبة لبنان ناشرون.
وطبعة أخرى بتحقيق الاستاذ عبدالرحيم عمود.

١٠ - الألسنَةُ الْعَرَبِيَّةُ

لزيون طحان.

نشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٢ م.

١١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤/١

لعلي بن محمد الجزرى (ت / ٦٣٠).

المطبوع بهامش الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١.

مطبعة السعادة - مصر (١٣٢٨هـ).

١٢ - أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ٥/٦

من كشف الظنون.

لأسماعيل باشا البغدادي (ت / ١٣٣٩هـ).

دار الفكر - بيروت / ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م.

١٣ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١/٤

المعروف بتفسير أبي السعود.

لأبي السعود، محمد بن محمد العبادي المتوفى - ٩٥١.

طبعة / دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٤ - أدب الكاتب،

لابن قتيبة.

تحقيق: محمد أحمد الدالي.

نشر: مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢ م.

١٥- الإشتاق

لأبي بكر، محمد بن الحسن بن دريد (ت - ٢٢١هـ)
تحقيق: عبدالسلام محمد هارون.
طبعة / دار الجبل - بيروت / ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٦- إصلاح المنطق

لأبي يوسف، يعقوب بن السكري (ت - ٤٤هـ).
تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون.
طبعة ٢ / دار المعارف بصر / سنة ١٩٥٦.

١٧- الأصوات اللغوية

لإبراهيم أنيس.
نشر: دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦١م.

١٨- الأضداد في كلام العرب

لأبي الطيب، عبد الواحد بن علي المتوفى - ٥٢٥هـ.
تحقيق: الدكتور عزة حسن.

طبعة / مطبوعات الجمع العلمي العربي - دمشق / ١٩٦٣م.

١٩- كتاب الأضداد

لحمد بن القاسم الأنباري المتوفى - ٣٢٧هـ.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

طبعة / المكتبة المصرية - بيروت / ١٩٨٧م.

٢٠ - الاضداد للتوزي

تحقيق: الدكتور محمد حسين ال ياسين.

(مجلة المورد العراقية م ٣، ص ١٦١، دار الماحظ ١٩٦٩).

٢١ - الاضداد

لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الاضداد).

٢٢ - الاضداد

لابي حاتم السجستاني (ضمن ثلاثة كتب في الاضداد).

٢٣ - اعيان الشيعة ١ / ١٠ «رحل».

للسيدي محسن الأمين.

تحقيق: حسن الأمين.

دار التعارف للمطبوعات - بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٢٤ - الأغاني ١ / ٤

لأبي الفرج الأصفهاني (ت - ٣٥٦ هـ).

تحقيق: سمير جابر.

طبعة ٢ / دار الفكر - بيروت.

٢٥ - الأفعال

لأبي عثمان المعافري السرقسطي.

تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف،

طبعة / مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٥ م.

٢٦- الاقتضاب

لابن السيد البيطموس.

تحقيق: مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد.

طبعة / الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨١م.

٢٧- أقرب الموارد في فصح العربية والشواهد ٣/١

لسعيد الخوري الشرقي اللبناني.

منشورات مكتبة السيد المرعشي النجفي

قم - إيران / ١٤٠٣هـ.

٢٨- الامالي

للصدوق، الحسين بن علي بن بابويه القمي (ت / ٣٨١هـ)

طبع على الحجر بإيران.

والمطبعة العيدرية في النجف / ١٣٨٩هـ.

٢٩- الأمالی ٢/١

لأبي علي القاتلي

طبعة / دار الكتب بالقاهرة / ١٣٤٤هـ - ١٩٢٩م.

٣٠- الامالی الزجاجي

تحقيق: عبدالسلام هارون.

طبعة / المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢هـ.

٣١- الامالی الشجرية

طبعة مصورة عن حيدر آباد ١٣٤٩هـ.

نشر: دار المعرفة بيروت.

٣٢ - الامالي للزبيدي

حيدر آباد ١٣٦٩ طبعة مصورة عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنى بالقاهرة.

٣٣ - امثال العرب

للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس
بيروت ١٩٨٠ م.

٣٤ - الامثال

لابي عبيد، القاسم بن سلام (ت / ٢٢٤ هـ)
تحقيق: الدكتور عبد الجيد قطامش.
طبعة / دار الأمون للتراث - دمشق / ١٩٨٠ م.

٣٥ - أملاه ما من به الرحمن ١/٢

لأبي البقاء، عبدالله بن الحسين العكبري (ت - ٦١٦ هـ)
الطبعة الاولى ١٣٩٩.

دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٦ - إنباه الرواة على أنباء النها

لأبي الحسن، جمال الدين، علي بن يوسف الققطني المتوفى سنة / ٦٤٦ هـ.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

طبعة ١ / مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠ م.

٢٧- الآنساب

للسماعي، حقق ستة أجزاء منه الشيخ المعلماني العجمي.
طبعت في حيدرآباد.

٢٨- الاتصاف في مسائل الخلاف

لأبي البركات بن الأنباري.

تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد،
طبعه / المكتبة التجارية بمصر ط ٤ / ١٩٦٤ م.

٢٩- أنوار الربيع في أنواع البديع ٧/١

للسيّد علي صدر الدين بن معصوم المدني.

تحقيق: شاكر هادي شاكر.

طبعة ١ / مطبعة النعسان - التجف الاشرف / ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٤٠- إيضاح المكتون في الذيل على كشف الظنون ٤٣/

عن اسماني الكتب والفنون

لإساعيل باشا البغدادي.

تحقيق: محمد شرف الدين ورفعت ييلكة الكلisi.

طبعه / دار الفكر - بيروت / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٤١- البديع

لعبد الله بن المعتز.

اعتقاء أغناطيوس كراتشقوفسكي.

نشر: دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢ م.

٤٢ - البديع في نقد الشعر

أُسامة بن مقدّس.

تحقيق: أَحْمَد بَدْوِي وَحَامِد عَبْدِ الْجَيْدِ.

نشر: مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٩٦٠ م.

٤٣ - البلاغة تطور وتاريخ

لشوفي ضيف.

نشر: دار المعارف بصرى، ١٩٦٥ م.

٤٤ - بحار الانوار ١١٠/١

للمجlesi، محمد باقر بن محمد تقى (ت / ١١١٠ هـ).

طبعة / مؤسسة الوفاء / بيروت (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م).

٤٥ - البخلاء للجاحظ

تحقيق: طه الحاجري.

طبعة / دار المعارف بصرى ط ٤ سنة ١٩٧١ م.

٤٦ - بقية الوعاة في طبقات اللغوين والنهاة ٢/١

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

طبعة ١ / دار الفكر - بيروت / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٤٧ - بلاغات النساء

لأبي الفضل بن أبي طاهر معروف بابن طيفور المتوفى - ٢٨٠ هـ.

طبعة / مكتبة بصيرتي - قم المقدسة.

٤٨ - البلقة في شذور اللغة
للدكتور هفتر والاب شيخو.

٤٩ - البيان والتبيين ٢/١
لأبي عثمان، عمرو بن بحر (ت - ٢٥٥هـ).
تحقيق: المحامي فوزي عطوي.
طبعة ١ / دار صعب - بيروت / ١٩٦٨.

٥٠ - تاویل مشکل القرآن لابن قتيبة
شرحه ونشره السيد أحمد صقر.
المكتبة العلمية.

٥١ - مجموعة من المحققين.
طبعة / دار التراث العربي - الكويت / ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٥ م
مطبعة اخرى غير محققه في عشر اجزاء (رحل) من منشورات دار مكتبة
الحياة بيروت.

٥٢ - تاريخ آداب اللغة العربية
لمرجي زيدان.

٥٣ - تاريخ دمشق ١/٧٠
لابن عساكر (ت - ٥٧١هـ)
تحقيق: علي شيري.
طبعة / دار الفكر / ١٤١٥هـ.

٥٤ - تبصیر المتبه بتعزیر المشتبه

لابن حجر.

تحقيق: علي محمد الباواني.

طبعة / المؤسسة المصرية.

٥٥ - التبيان في المعافي والبيان

لشرف الدين الطبي.

تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي.

طبعة / المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٥٦ - تشريف اللسان وتلقيح الجنان

لابن مكي الصقلي.

تحقيق: الدكتور عبد العزيز مطر.

طبعة / دار المعارف بصرط ١٩٨١ م.

٥٧ - تحفة الاحدوي في شرح جامع الترمذى

للمبروك كفورى، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (١٢٨٣ - ١٣٥٣ هـ).

طبعة ١ / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥٨ - تذكرة اولى الالباب الجامع للعجب الفجاح

لداود بن عمر الانطاكي (ت ١٠٠٨ هـ).

وينها: ذيل التذكرة لأحد تلاميذه المؤلف.

وبالهامش: النزهة المبهجة، في تشحذ الاذهان وتعديل الأمزجة للمؤلف.

الطبعة الاخيرة / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر /

..... المنح الاستدراكي النقدي في اللغة ١٣٧١-١٩٥٢ م.

٥٩ - التعريفات

لأبي المحسن، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي المتوفى - ٨١٦ هـ.
تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة.
طبعة / عالم الكتب.

٦٠ - التعازي والمراثي للميرد

تحقيق: إبراهيم الجمل.
طبعة / مكتبة النهضة مصر - القاهرة.

٦١ - تفسير البحر المحيط ٨/١

محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الفرناطي (ت ٦٥٤ - ٧٥٤ هـ).
طبعة / دار الفكر / ط ٢٤٠٣ (١٤٠٣ - ١٩٨٣ هـ).

٦٢ - تفسير البيضاوي ٥/١

لأبي سعيد، ناصر الدين، عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي
تحقيق: عبدالقادر عرفات العشاوسنة.
طبعة ٢ / دار الفكر - بيروت / ١٤١٦ - ١٩٩٦ م.

٦٣ - التفسير الكبير ٣٢/١

محمد بن عمر بن المحسن بن الحسين الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ).
الطبعة الثالثة.

٦٤ - تفسير غريب القرآن

لابن قتيبة.

تحقيق: السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٥٨ م طبعة مصورة.

٦٥ - التكملة والذيل والصلحة ٧/١

للسيد محمد مرتضى الحسيني الرئيسي المتوفى - ١٢٠٥ هـ.

تحقيق: جمع من الأساتذة.

طبعة ١ / الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦٦ - التكملة والذيل والصلوة ٧/١

للحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني المتوفى - ٦٥٠ هـ.

تحقيق: عدّة من الأساتذة.

طبعة / مطبعة دار الكتب - القاهرة / ١٩٧٠.

٦٧ - تهذيب الأحكام ١٠/١

لشيخ الطائفة، أبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي (ت / ٤٦٠ هـ).

تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان.

دار الكتب الإسلامية / تهران - بازار سلطاني ط٢.

٦٨ - تهذيب اللغة ١٧/١ «مع الفهارس»

لأبي منصور، محمد بن أحمد الأزهري (ت - ٣٧٠ هـ).

تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار.

طبعة: دار القومية العربية للطباعة / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٦٩- المخاسن على القاموس

لأحمد فارس الشدياق.

طبعة: دار صادر - طبع في مطبعة الجواب - قسطنطينية / ١٢٩٩ هـ.

٧٠- الماجم لاحكام القرآن ١/٢٠

لأبي عبدالله، محمد بن أحمد الانصاري القرطبي (ت / ٥٦٧١ - ١٢٧٣ م).

اعادت طبعه بالاوفست. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/٣٠

لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبرى (ت / ٣١٠).

تحقيق: أحمد عبدالعزيز البردوني.

طبعة ٢ / دار الفكر - بيروت / ١٤٠٥ هـ

وطبعة اخرى / دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت لبنان ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م

٧٢- جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع

لرضي الدين علي بن موسى بن طاوس الحلي (ت / ٦٦٤ هـ).

منشورات الرضي / قم - إيران.

٧٣- جمهرة اللغة ١/٢

لأبي بكر، محمد بن الحسن بن دزير (ت / ٣٢١ هـ).

تحقيق: الدكتور رمزي منير بعلبكي.

طبعة ١ / دار العلم للملايين - بيروت / ١٩٨٧ م.

٧٤- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ١/٤٣

للشيخ محمد حسن التجفى (ت / ١٢٦٦ هـ).

- تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.
طبعة ١ / (الحقيقة) / ١٤١٧ هـ.
- ٧٥ - الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية وال نحوية
للدكتور محمد ضاري حمادي.
طبعة ١ / مؤسسة المطبوعات العربية - بيروت / ١٩٨٢ م.
- ٧٦ - حياة الحيوان الكبرى ٢/١ «مع الفهارس»
لكمال الدين، محمد بن موسى الدّميري (ت / ٨٠٨ هـ).
طبعة ٢ / منشورات الشّرِيف الرّضي - قم / ١٣٦٤ هـ.
- ٧٧ - خزانة الأدب ٢/١
لأبي بكر، تقي الدين الحموي الأزراري «المتوفى - ٨٣٧».
تحقيق: عصام شعيتو.
طبعة / دار ومكتبة الهلا - بيروت / ١٩٨٧.
- ٧٨ - الخصائص ٢/١
لأبي الفتح عثمان بن جني.
تحقيق: محمد علي التجار.
طبعة / المكتبة العلمية.
- ٧٩ - دراسات في الحديث النبوي ٢/١
للدكتور مصطفى الاعظمي.
المملكة العربية السعودية - جامعة الملك فيصل.

٨٠- العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب

البوهان فك.

نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم التجار.

طبعة / مطبعة دار الكتاب العربي - القاهرة / ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

٨١- الديباج على صحيح مسلم ٦/١

عبد الرحمن السيوطي (ت / ٩١١ هـ).

تحقيق: أبو إسحاق الحويني الاثري.

دار ابن عفان - السعودية.

طبعة ١ (١٤١٦ هـ).

٨٢- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٦/١

للشيخ آقا بزرگ الطهراني.

طبعة ٣ / دار الأضواء - بيروت / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٨٣- ذوب النصار في شرح الثار

لابن نما الحلي (ت / ٦٤٥ هـ).

تحقيق: فارس حسون كريم.

طبعة / مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدمة.

ط (١٤١٦ هـ).

٨٤- رحلة ابن معصوم = أو سلوك الغريب وأسوة الأديب

للسيّد علي صدر الدين بن الامير أحمد نظام الدين بن محمد معصوم المدّني

المتوفى سنة / ١١٢٠ هـ.

تحقيق: شاكر هادي شكر.

ط١ / مكتبة النهضة العربية - بيروت / ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

٨٥ - الرسائل الرجالية

للسيد محمد باقر بن محمد نقى الموسى الشفى الجيلاني المشتهر بحجة الإسلام
(١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ).

تحقيق: السيد مهدى الرجائى.

طبعه / انتشارات مكتبة مسجد السيد حجة الإسلام الشفى
ط١ (الحقيقة) / ١٤١٧ هـ.

٨٦ - رياض السالكين في شرح صحيفه سيد الساجدين عليهما السلام
«مع الفهارس في جلدتين»

للسيد علي خان الحسيني الحسني المدنى الشيرازي (ت - ١١٢٠ هـ).

تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.

طبعه ٢ / مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي / ١٤١٥ هـ.

٨٧ - رياض العلماء وحياض الفضلاء

للميرزا عبدالله افندي الاصبهاني.

تحقيق: السيد أحمد الحسيني.

من خطوطات مكتبة السيد المرعشى النجفى
مطبعة الخيم - قم / ١٤٠١ هـ.

٨٨ - سلافة العصر

للسيد علي خان بن أحمد المدفي المتوفى ١١٢٠هـ التجف الأشرف.

٨٩ - سماه المقال في عالم الرجال ٢/١

لأبي المهدى الكلباسي (ت ١٢٥٦).

تحقيق: السيد محمد الحسيني التزويسي.

طبعة ١/ (١٤١٩هـ) مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية - قم.

٩٠ - سنن الترمذى ٥/١

لأبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (٢٠٩٠ - ١٧٩).

تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف.

طبعة / دار الفكر - بيروت / (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٩١ - السنن الكبرى ١٠/١

لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البهقي (ت ٤٥٨هـ).

مطبعة / دار المعرفة / بيروت - لبنان.

٩٢ - شرح ديوان الحماسة ٢/١

لأبي زكريا، يحيى بن علي التبريزى الشهير بالخطيب.

طبعة / عالم الكتب - بيروت.

٩٣ - شرح الرضي على الكافنية ٤/١

تحقيق: يوسف حسن عمر.

منشورات مؤسسة الصادق - تهران - إيران (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

٩٤ - شرح شافية ابن الحاجب ١/٤

للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت / ٦٨٦هـ) مع شرح
شواهدة.

لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب (ت / ١٠٩٣هـ).

تحقيق: محمد نور الحسن و محمد الزقراف و محمد عبي الدين عبدالحميد.

طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٩٥ - الشرح الكبير ١/٤

لأبي البركات سيدي أحمد الدردير المتوفى - ١٢٠١هـ.

طبعة / دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

٩٦ - شرح مائة كلمة

لكمال الدين ميثم بن علي ميثم البحرياني (القرن السادس).

تحقيق: مير جلال الدين.

طبعة / جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم.

٩٧ - شرح النظام

لحسن بن محمد النيسابوري.

تحقيق: على الشملاوي.

طبعة / مكتبة العزيزي - قم / ١٣٧٧هـ - ١٤١٨هـ.

٩٨ - شرح نهج البلاغة ١/٢٠

لابن أبي الحميد.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

طبعة / دار احياء التراث العربي - بيروت
ط / ٢١٣٨٧ - هـ ١٩٦٧ م.

٩٩ - شرح ابن عقيل ١/٤ (في مجلدين)
لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت / ٧٦٩هـ).
ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محى الدين عبد الحميد.
طبعه ٢ / انتشارات سيد الشهداء - قم / ١٣٧٠ هـ - ١٤١١ هـ.

١٠٠ - شرح أشعار المُذَلِّين ٢/١
لأبي سعيد، الحسن بن الحسين السكري.
تحقيق: عبدالستار أحمد فراج.
طبعة / مطبعة المدنى - القاهرة.

١٠١ - شرح أصول الكافي ١٢/١
لل牟ي محمد صالح المازندراني (ت - ١٠٨١هـ).
مع تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراوي.

١٠٢ - شرح التوسي على صحيح مسلم (حواشى في عشر مجلدات)
لحسنى الدين، يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حزام التوسي.
طبعه / دار احياء التراث العربي / بيروت - لبنان.

١٠٣ - شفاء الغليل في كلام العرب الدخيل
لشهاب الدين، أحمد الخفاجي المصري المتوفى - ١٠٦٩.
تحقيق: محمد عبد المنعم الخفاجي.
طبعه ١ / المطبعة المنيرية بالأزهر / ١٣٧١ - هـ ١٩٥٢ م.

١٠٤ - الصحاح «تاج اللغة وصحاح العربية» ١/٦ (رحلٰي)

الجوهري، إساعيل بن حمّاد (ت / ٣٩٣ هـ).

تحقيق: أحمد عبدالفور عطار.

طبعة ٢ / دار العلم للملائين - بيروت / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٠٥ - صحيح الأعنى في صناعة الإشارة

لأحمد بن علي القلقشندي (ت - ٨٢١).

تحقيق: دكتور يوسف علي طويل.

طبعة / دار الفكر - دمشق / ١٩٨٧ م.

١٠٦ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان

لعلاء الدين، علي بن بلبان الفارسي (ت / ٧٣٩ هـ).

تحقيق: شُعيب الأرنؤوط.

طبعة / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

ط / ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

١٠٧ - صحيح البخاري ٩ / «في أربع مجلدات»

لابي عبدالله، محمد بن إساعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردرية البخاري

الجعفي (ت / ٢٥٦ هـ).

تحقيق: قاسم الشماعي الريفاعي.

طبعة ١ / دار القلم - بيروت / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٠٨ - صحيح مسلم ٥ / ١

للنیساپوري، مسلم بن الحجاج القشيري (ت / ٢٦١ هـ).

تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

طبعة ٢ / دار الفكر - بيروت / ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

١٠٩ - الصحفة السجادية

لإمام علي بن الحسين السجاد عليهما السلام.

طبعة / مؤسسة الإمام المهدي / قم.

١١٠ - العباب الزاخر واللباب الفاخر (الهمزة - السين - الطاء - الفين - الغاء)

لرضي الدين، الحسن بن محمد الصفاني (ت / ٦٥٠ هـ).

تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين.

طبعة ١ / مطبعة المعارف - بغداد / ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

١١١ - العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الهمزة)

لرضي الدين، الحسن بن محمد الصفاني (ت / ٦٥٠ هـ).

تحقيق: فير محمد حسن.

طبعة ١ / مطبعة المجمع العلمي العراقي / ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

١١٢ - علل الشرائع

للصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت / ٣٨١ هـ).

قدم له السيد محمد صادق بحر العلوم.

طبعة / دار احياء التراث العربي

ط (١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م).

١١٣ - عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٤ / ١

لأبي الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي مع تعليلات، الحافظ شمس الدين

ابن قيم الجوزية.

تحقيق: صدقى محمد جليل العطار.

طبعة / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت / ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

١١٤ - الغدير / ١٢

للاميني، الشیخ عبد الحسین احمد.

نشر دار الكتاب العربي

ط ٥ / ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.

١١٥ - غريب الحديث

لابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج (ت ٥٩٧هـ).

وثق أصوله وخرج أحاديثه: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعه جي.

طبعة ١ / دار الكتب العلمية / ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

١١٦ - غريب الحديث / ٢

للheroi، القاسم بن سلام (ت / ٥٢٤ - ٨٣٨).

طبعة ١ / نشر دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.

١١٧ - الغريبي في القرآن والحديث ١ / ٦

لأبي عبيد، أحمد بن محمد الheroi صاحب الازھري (ت / ٤٠١هـ).

تحقيق: أحمد فريد المزیدي.

طبعة ١ / المكتبة العصرية - بيروت / ١٤١٩ - ١٩٩٩ م.

١١٨ - الفائق في غريب الحديث ١ / ٤

لجار الله، محمود بن عمر الزغشري.

تحقيق: علي محمد البعاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم.

طبعة ٢ / دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

١١٩ - فتح الباري يشرح صحيح البخاري «المقدمة»

لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

دار احياء التراث العربي / بيروت - لبنان.

١٢٠ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال

لأبي عبيد البكري.

تحقيق: دكتور إحسان عباس و دكتور عبد المجيد عابدين.

طبعة ٢ / مؤسسة الرسالة - بيروت / ١٩٨٣ .

١٢١ - قده اللغة و سرّ العربية

لأبي منصور، إسماعيل التعالبي النيسابوري المتوفى - ٤٢٩هـ.

طبعة / مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان - قم.

١٢٢ - الفهرست

لابن النديم، محمد بن إسحاق أبي الفرج (ت ٢٨٥هـ).

دار المعرفة - بيروت / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٢٣ - فيض القدر ١/٦

عبد الرؤوف المناوي.

طبعة ١ / المكتبة التجارية الكبرى - مصر / ١٢٥٦.

١٢٤ - القاموس المحيط ١/٤

لُجَدُ الدِّينِ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْفِرْوَزَ آبَادِيُّ (ت ٨١٧ هـ).
دار الجيل / بيروت - لبنان.

١٢٥ - الكافي ٨/١

لِكَلِيْنِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقِ، أَبُو جَعْفَرِ (ت ٢٢٨ هـ).
دار الكتب الإسلامية - طهران.
طبعة ٢ / ١٣٦٢ هـ.

١٢٦ - كتاب الأفعال ١/٤ (الرابع بقسمين)

لأبي عثمان، سعيد بن محمد المعافري السرقيطي .
 تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف .
مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام .
جمع اللغة العربية - القاهرة / ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

١٢٧ - كتاب الأفعال ٢/١

لأبي القاسم، علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت ٥١٥ هـ).
طبعة ١ / عالم الكتب - بيروت / ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.

١٢٨ - كتاب جهرة الامثال ٢/١

لأبي هلال العسكري .
تحقيق: محمد أبو النضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش .
طبعة ٢ / دار الجيل - بيروت / ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

١٢٩ - كتاب سيبويه ١/٥ (مع الفهرس)

لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قبر (ت - ١٨٠ هـ).

تحقيق: عبدالسلام محمد هارون.

طبعة ٣ / عالم الكتب - بيروت / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٣٠ - كتاب الطهارة

للشيخ مرتضى الانصاري (١٢١٤ - ١٢٨١ هـ)

إعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الاعظم.

مؤسسة الاهادي - قم.

طبعة ٢ / ربيع الاول (١٤١٥) وطبعه اخرى.

١٣١ - كتاب العين ١/٩ مع الفهارس

لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥٠ هـ).

تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور: إبراهيم السامرائي.

طبعة ١ / مؤسسة دار الهجرة - قم - إيران / ١٤٠٥ هـ.

١٣٢ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/٤

وعيون الاقاویل في وجوه التأویل.

لجار الله، محمود بن عمر الزمخشري - (ت / ٥٢٨ هـ).

١٣٣ - كشف الخفاء ومزيل الالباس ١/٢

لإسماعيل بن محمد الملبوني المراحي (ت - ١٤٠٥ هـ).

طبعة / دار الكتب العلمية.

- ١٣٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/١
لصطفى بن عبد الله الشّرطنجي الرّومي الحنفي
الشهير بالملّا كاتب الجلبي والمعروف بمحاجي خليفة (ت / ١٠٦٧هـ).
دار الفكر - بيروت / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٣٥ - كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ
لأبي يوسف، يعقوب بن إسحاق السكري.
هذهبه الشيخ أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزى.
طبعه / مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة تاريخ
النشر: ١٣٦٦هـ.
- ١٣٦ - الكنز اللغوي في اللسان العربي
المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين في بيروت.
الناشر الدكتور اوغست هفر.
- ١٣٧ - لسان العرب ١٠/١
لابن منظور
نشر ادب الموزة - قم - إيران / ١٤٠٥هـ - ١٣٦٣ق.
- ١٣٨ - المثل السائى ٢/١
لأبي الفتح، ضياء الدين نصر الله الموصلى المتوفى / ٦٣٧.
 تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد.
طبعه / المكتبة العصرية - بيروت / ١٩٩٥.

١٣٩ - مثير الأحزان

لابن غا الحلي (ت - ٦٤٥هـ).

طبعة / الحيدرية - النجف / ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

١٤٠ - مجالس ثعلب ٢/١

لأبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت - ٢٩١هـ).

تحقيق: عبدالسلام هارون.

طبعة / دار المعارف - القاهرة.

١٤١ - مجمع الامثال ٢/١

لأبي الفضل، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم
النيسابوري، الميداني (ت / ٥١٨هـ).

تحقيق: محمد عيي الدين عبد الحميد.

مطبعة السنة الحمدية / ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

١٤٢ - مجمع البحرين

للشيخ فخر الدين الطريحي (ت / ١٠٨٥).

تحقيق: السيد أحمد الحسيني.

عُنيت بنشره - المكتبة المرتضوية لاحياء الآثار الجعفرية (١٣٨٦هـ).

١٤٣ - مجمع البيان في تفسير القرآن ١/٥ «مع الفهارس»

لأبي علي، الفضل بن الحسن الطبرسي.

منشورات مكتبة السيد المرعشى النجفي

قم - إيران / ١٤٠٣ هـ.

مطبعة العرفان - صيدا / ١٣٣٣.

١٤٤ - بُحْرَلُ اللُّغَةِ ٥ / «مَعَ الْفَهَارِسِ»

لأبي الحسين، أحمد بن فارس (ت - ٢٩٥ هـ).

تحقيق: الشيخ هادي حسن حمودي.

طبعه ١ / منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت /

١٤٠٥ - ١٩٨٠ م.

١٤٥ - الْمَحَاسِنُ ٢ / ١

لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت / ٢٨٠ هـ).

تحقيق: السيد مهدي الرجاني.

المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام - قم

طبعه ١ / ١٤١٢ (هـ).

١٤٦ - الْمُحيَطُ فِي الْلُّغَةِ ٩ / ١ (مع الفهارس)

للصاحب، إسحاعيل بن عباد (ت / ٢٨٥ هـ).

تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين.

طبعه ١ / عالم الكتب - بيروت / ١٤١٤ - ١٩٩٤ م.

١٤٧ - مختار الصحاح

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي.

ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين.

طبعه ١ / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤١٥ - ١٩٩٤ م.

١٤٨ - المختصص ٥/١

لأبي الحسن، علي بن إسماعيل التحوي الأندلسي المعروف بابن سيده المتوفى - ٤٥٨ هـ.

تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

طبعة ١ / دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٤٩ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة وال نحو

للدكتور مهدي المخزومي.

طبعة / مطبعة مصطفى البابي - مصر / ١٩٥٨ م.

١٥٠ - المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات

لمجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الاتير (ت / ٦٠٦ هـ).

تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي.

إحياء التراث الإسلامي - العراق.

١٥١ - المُزَهِّر في علوم اللغة وانواعها ٢/١

لعبد الرحمن، جلال الدين السيوطي (ت / ٩١١ هـ).

دار الفكر - بيروت.

١٥٢ - المستقصي في أمثال العرب ٢/١

لأبي القاسم، جبار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ).

طبعة ٢ / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م.

١٥٣ - مسند أبي داود الطيالسي

لأبي داود الطيالسي (ت / ٢٠٤ هـ).

ث بت الم الرابع

دار الحديث - بيروت.

١٥٤ - مستند أبي يعلى الموصلي

لأبي يعلى، أحمد بن علي بن المتن الموصلي (ت / ٣٠٧هـ).
تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
طبعة ١ / (١٤١٨ـ ١٩٩٨م).

١٥٥ - مستند أحمد ٦/١

لأبي عبدالله، أحمد بن حنبل الشيباني (ت / ٢٤١هـ).
مؤسسة قرطبة - مصر.

١٥٦ - مصباح المتهدج وسلاح المتهدج

لأبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي

تحقيق: إسماعيل الانصاري الزنجاني.

١٥٧ - المصباح المنير = مصباح الفيومي

لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت / ٧٧٠هـ).
المكتبة العلمية - بيروت.

١٥٨ - المصطلح الاعجمي

في كتب الطب والصيدلة العربية ٢/١

إبراهيم بن مراد

طبعة ١ / دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان / ١٩٨٥م.

١٥٩ - المعارف

لابن قتيبة الدينوري (ت - ٢٧٦هـ).

طبعة ١ / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤٠٧ هـ.

١٦٠ - معانى الاخبار

للصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت / ٣٨١هـ).

تحقيق: علي أكبر الفاري.

منشورات جماعة المدرسین - قم (١٣٧٩هـ).

١٦١ - معجم الادباء ١/٢٠

لياقتون.

طبعة ٣ / دار الفكر - بيروت / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٦٢ - معجم القراءات القرآنية ١/٨

إعداد الدكتور أحمد عختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكرم.

طبعة ١ / انتشارات أسوة إيران / ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٦٣ - المعجم الكبير ١/٢٥

لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني

(١٣٦٠هـ - ١٤٦٠م).

تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

طبعة ٢ / دار احياء التراث العربي.

١٦٤ - المعجم المفصل في الأدب من المخزنة الأدبية ١/٢

إعداد الدكتور محمد التونجي.

طبعة ٢ / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٥ - معجم مقاييس اللغة ٦/١

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن ذكريا (ت - ٥٣٩ هـ).

تحقيق: عبدالسلام محمد هارون.

دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٦ - المَعْرُوبُ عَنِ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجمِ

للجواليق، أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المتوفى - ٥٤٠.

تحقيق: أبو الأشبال أحمد محمد شاكر.

طبعة / مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة.

٦٧ - معيار اللغة ٢/١ (رحل)

للميرزا محمد علي الشيرازي.

الطبعة الحجرية - إيران / ١٣١١ هـ.

٦٨ - مغنى الليبب ٢/١

لجمال الدين، ابن هشام الانصاري (ت / ٧٦١ هـ).

تحقيق / الدكتور مازن المبارك و محمد علي حدا الله.

راجعة / سعيد الافغاني.

مكتبة سيد الشهداء - قم - إيران / ١٤٠٦ هـ.

٦٩ - المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام

لجواد علي

طبعه سنة ١٣٨٠ هـ. بيروت - لبنان.

١٧٠ - مكارم الاخلاق

لأبي نصير، الحسن بن الفضل.

تحقيق: علاء آل جعفر.

مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي.

طبعة ١ / ١٤١٤هـ.

١٧١ - النصف ٢/١

لأبي الفتح، عثمان بن جني ١٣٩٢هـ.

وهو شرح لكتاب التصريف للمازني ٢٥٠هـ.

تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أميت.

طبعة ١ / البابي الحلبي - القاهرة معه ادارة الثقافة العامة

طبع الاول والثاني ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤.

والثالث ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

١٧٢ - من لا يحضره الفقيه ٤/١

للصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه الفقيهي

(ت / ٣٨١هـ).

تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان.

طبعة ٥ / دار الكتب الإسلامية - طهران / ١٣٩٠هـ.

١٧٣ - مهيع الدعوات ومنهج العبادات

لأبي القاسم، رضي الدين، علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس

الحسيني (ت / ٦٦٤هـ).

- ١٧٤ - نشوء اللغة العربية وغواها
لأنستاس ماري الكرملي
طبعة / القاهرة / ١٩٤٨ م.
- ١٧٥ - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب
لأحمد بن محمد المقرى التلمساني
تعقيق: دكتور إحسان عباس.
طبعة / دار صادر - بيروت / ١٩٦٨.
- ١٧٦ - النهاية في غريب الحديث والآثار / ٥
لأبي السعادات ، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري
ابن الآثير (ت / ٦٠٦ هـ).
تعقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي.
طبعة ٤ / مؤسسة مطبوعات إسماعيليان - قم / ١٣٦٤ هـ.
- ١٧٧ - نهج البلاغة ٣ / ١ في مجلد واحد
شرح محمد عبده.
تعقيق: محمد محى الدين عبدالحميد.
مطبعة الاستقامة.
- ١٧٨ - النوادر في اللغة
لأبي زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري (ت - ٢١٥ هـ).

تحقيق: سعيد الخوري الشرتوبي.

طبعة / المطبعة الكاثوليكية للآباء المرسلين
اليسوعيين - بيروت / ١٨٩٤ م.

١٧٩ - وقاية الاذهان

لأبي المجد، محمد رضا النجفي الاصفهاني.
(ت ١٣٦٢ هـ).

تحقيق: مؤسسة آل البيت طبعتها لاحياء التراث.

طبعة ١ / ١٤١٣ هـ.

المطبعة / مهر - قم.

فهرس المحتويات

٥	المقدمة
١٧	تمهيد
٢٨	العرب وتأثيرهم بالحضارات المجاورة
	مناهج اللغويين في التدوين
٤٤	منهج التقاليب
٥٢	منهج القافية
٥٧	المنهج الألفبائي
٥٩	المخلاصة

المؤلف والمؤلف

٦٣	المؤلف
٧٧	وقفة قصيرة مع عحقق الصاحب «أحمد عبدالغفور»
٨١	المؤلف

المنهج العام عند اللغويين.

٨٢	المثلث
٨٥	الضد
٧٨	الإبدال أو التعاقب
٩٠	العرب
٩٢	القلب

المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة

٩٨	من خطأ الخليل
١٠١	من خطأ ابن دريد
١٠٣	من خطأ قطرباً
١٠٤	من خطأ الصاحب بن عباد
١٠٦	من خطأ الجوهرى
١٠٩	من خطأ الفيروزآبادى

بعض معالم المنهج النقدي للمؤلف

١١٧	ما نقد فيه الفيروزآبادى
١٢٠	ما نقد فيه الجوهرى والفيروزآبادى معاً
١٢٣	ما نقد فيه الآخرين

منهج الكتاب وميزاته

المنهج الاجمالي للكتاب ١٣٧	منهج التفصيلي للكتاب / اللغة العامة ١٥٥
ما ذكره من اللغات والاستعمالات مما لم تذكره المعاجم المتداولة ١٥٥	استدراكه بعض المواد اللغوية كاملة ١٦٣
ما ذكره من مفردات اللغة واستعمالاتها التي لم يذكروها ١٦٧	أخذه المعاني من كتب التفسير والأثر والمثل والطبط وحيوان وغيرها ١٧٣
اعتناؤه بالمهموز والمتصور، والمخفف من المهموز ١٩٠	ذكره للأفعال - وخصوصاً ثلاثيّها - وحسن ترتيبه لها ٢٠٤
عنایته بعين الفعل المضارع ٢٢١	ذكره لحرروف التعديّة، وبيانه لاختلاف المعنى باختلافها ٢٢٥
حسن الاستقراء والاستقصاء ٢٤٦	توفيقه بين أصول اللغة والاشتقاق الصرفي وبين مسماواتها ٢٦٤
دقته في اقتناص المعاني وحسن فصله لها ٢٧٨	ذكره للفوائد اللغوية وال نحوية والصرفية، وجمعه للأقوال، وأراؤه فيها ٢٩٣
توخيه سلاسة العبارة في الإفهام والتفهم ٣١٨	المجاز ٣٢٩
ذكره لمجازات لم تذكر في عامة المعاجم ٣٣١	ذكره لمجازات لم تذكر في عامة المعاجم ٣٣٥
	شرحه لعبارات الأساس ٣٣٥

.....	المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة	٤٨٠
٣٣٨	ذكره وجه المجاز	
٣٤٥	٢ - الكتاب العزيز	
٣٥٩	الأثر	
٣٨١	المصطلح	
٣٩٣	٥ - المثل	
٤٠٩	خلاصة ما منّ	
٤١٦	بقي شيء	
٤٢٦	نسخ الكتاب	
٤٣٤	الفقهاء والكتاب	
٤٣٧	منهج التحقيق	
٤٣٩	الرموز والإشارات	
٤٤١	ثبات المراجع	
٤٧٧	فهرس المواضيع	

